



جامعة الحاج لخضر -باتنة-
كليـة الحقـوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# الحوار العقلاني-المعياري في تحليل السياسة الخارجية: دراسة امبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص العلاقات الدولية

إعداد الطالب الباحث:
رابح زغوني

إشراف:
الأستاذ الدكتور عبد الناصر جندلي

**لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| صالح زياني | أستاذ التعليم العالي | باتـــنة 1 | رئيسا |
| عبد الناصر جندلي | أستاذ التعليم العالي | باتـــنة 1 | مشرفا ومقررا |
| محمد شلبي | أستاذ التعليم العالي | الجـزائر -3- | ممتحنا |
| عبد الحق بن جديد | أستاذ التعليم العالي | عنـــابة | ممتحنا |
| محمد مجدان | أستاذ محاضر -أ- | الجـزائر-3- | ممتحنا |
| عادل زقاغ | أستاذ محاضر-أ- | باتـــنة 1 | ممتحنا |

السنـــة الجامعيـــة
2015-2014




الجزائر

# الحوار العقلاني-المعياري في تحليل السياسة الخارجية: دراسة امبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا

- رابح زغوني -

# إهداء

إلى أمي وأبي...

سندي في الدنيا و زادي في الآخرة

زوجتي...شريكة حياتي الغالية

ابني محمد الفاتح...

جعله الله فاتحا لأبواب الخير

إخوتي، أخواتي وكل عائلة زغوني

# شكر وعرفان

لأستاذي المشرف الدكتور عبد الناصر جندلي، على تقبله مسئولية الإشراف على أعمالي البحثية منذ بحث الليسانس، مرورا بالماجستير ووصولا لأطروحة الدكتوراه

أحيي فيه صبره، تشجيعه وتفانيه في العمل، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته

وشكري موصول للجنة المناقشة على تحملها عناء القراءة، التقييم والتوجيه، على أمل رد جميلهم بالاستفادة من توجيهاتهم والعمل بها

**ملخص:**

تحاول الأطروحة تجاوز الإشكال المعرفي في نظرية السياسة الخارجية، المتعلق بغياب مرجعية منهجية ونظرية محكمة، يكون بمقدور المحللين الاستناد عليها لتصنيف تلك النظريات، المقاربات والنماذج العديدة في تحليل السياسة الخارجية. فعبر اقتراحها إلحاق المقتربات النظرية لتحليل السياسة الخارجية بالحقل المرجعي لنظرية العلاقات الدولية، تهدف الأطروحة للاستفادة من أهم الحوارات النظرية، وتوظيفها على مستوى تحليل السياسة الخارجية.

أُطلق "الحوار الأول" على النقاش الذي ساد بين اتجاهين تقليدي وعلمي في المقاربة للسياسة الخارجية. أما الأول، فهو اتجاه غير نظري في دراسة السياسة الخارجية، ذلك الذي يعنى فقط بالتوجه السياسي، والذي أثرى الحقل بدراسات الحالة الغنية بالوصف ولكن الخالية من التفسير. وأما الثاني، فهو اتجاه يرى بأن دراسة السياسة الخارجية يجب أن تتحرر من القيود التقليدية وتخضع أكثر للأدوات المنهجية التي لها علاقة وطيدة بركائز الاستدلال الاستقرائي لمحاولة الارتقاء بدراسة السياسة الخارجية إلى ما وراء الوصف نحو القدرة على التصنيف، التفسير، التنبؤ وحتى التعميم؛ أي إيجاد نظرية عامة.

تسمية "الحوار الثاني" أطلقت على النقاش الذي جمع بين اتجاهين علميين، لكنهما يختلفان في منهجية البحث هما الاتجاهين السلوكي وما بعد السلوكي. الاتجاه الأول، هو ذلك الاتجاه الذي حكمته الرغبة لبناء تفسيرات منهجية حول السياسة الخارجية للدول، عبر استخدام تقنيات البحث في العلوم الاجتماعية الحديثة، لأجل بلوغ هدف تأسيس حقل للسياسة الخارجية كعلم "عادي" والوصول إلى نظرية عامة للسياسة الخارجية. أما الاتجاه ما بعد السلوكي، فهو ذلك الذي انخرط في مسعى لإعادة تقييم فكرة بعث نظرية عامة للسياسة الخارجية، ومثله مجموعة واسعة من المقاربات المختلفة لتحليل السياسة الخارجية يجمع بينها قاسم مشترك هو القبول بالانتقائية بدل التعميم في بناء النظرية في السياسة الخارجية

لقد تبنينا اقتراح باحثي العلاقات الدولية من أن أهم مجالات الحوار في حقل العلاقات الدولية خلال السنوات القادمة من المرجح أن يكون بين "العقلانية" و"المعيارية". إن هذا ما تقترح الأطروحة أنه ينطبق على تحليل السياسة، وبذلك يكون الحوار الثالث حوارا عقلانيا–معياريا في تحليل السياسة الخارجية. إن العقلانية والمعيارية ليستا بنظريتين للسياسة الخارجية، بل من المفيد النظر إليهما كأدوات تحليلية أو مناهج يحلل كلاهما سلوك الدولة الخارجي بشكل مختلف. يشير استخدام العقلانية لتلك التطبيقات المتنوعة لتوظيف نظرية الفاعل العقلاني من أجل فهم سلوك الفاعل بوصفه يتسم دوما بـ "الطابع الهدفي"، بينما يمكن فهم المعيارية بوصفها منهجا خاصا لفهم السلوك الخارجي للدولة بناء على المدركات الاجتماعية والنفسية.

إن مضامين الحوار العقلاني–المعياري في تحليل السياسة الخارجية تزودنا بإطار تحليلي مناسب لفهم السياسة العربية لفرنسا، بحيث يظهر الحوار مزايا وحدود التفسيرات العقلانية والمعيارية منفردة، لتظهر الحاجة النظرية للدمج بين المقاربات العقلانية والمعيارية لامتلاك فهم أفضل للسياسة العربية لفرنسا كدراسة حالة، والسياسة الخارجية عموما.

## Abstract

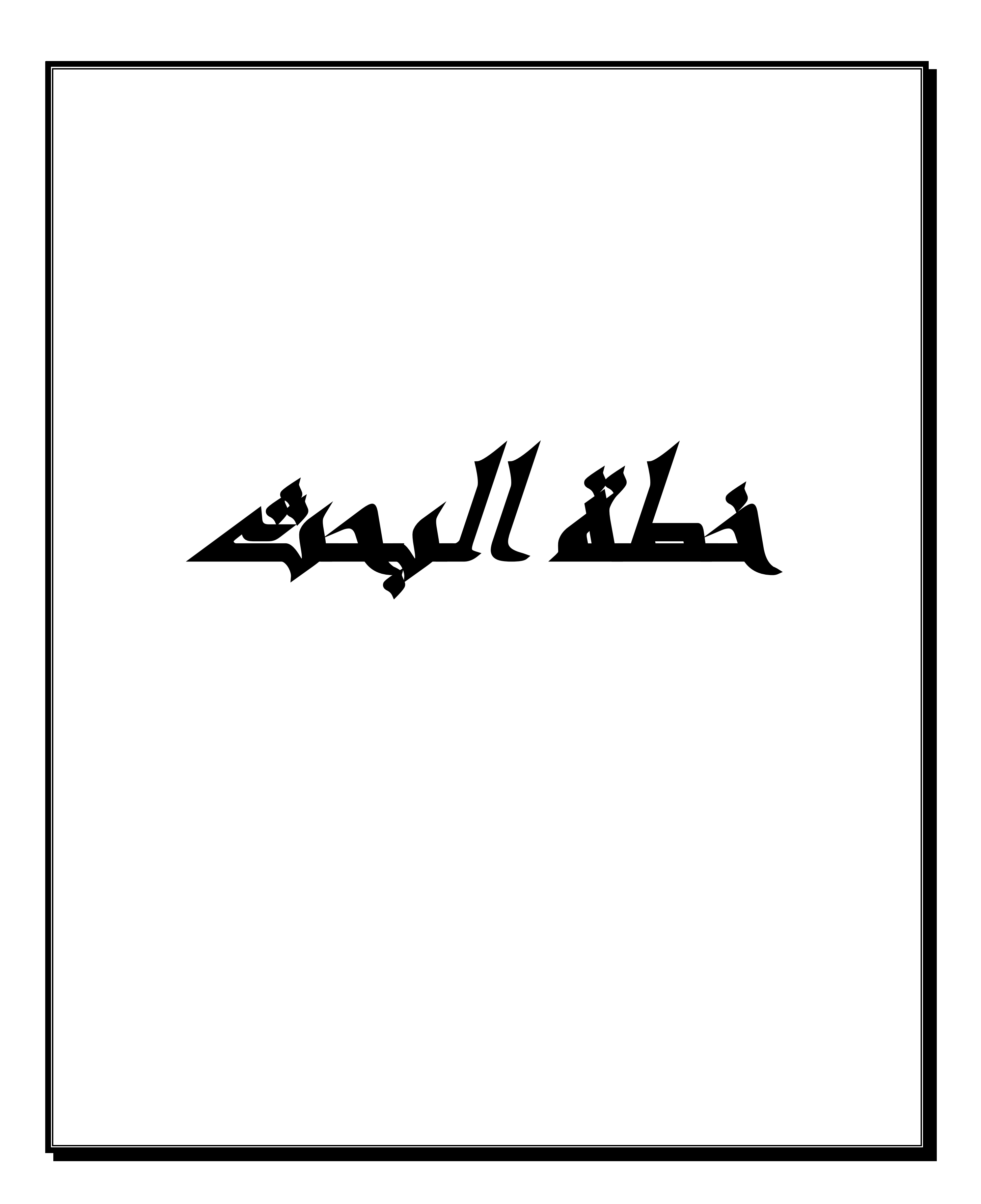
When one looks more closely at the theory of Foreign policy, it can be easily seen a broad theories and approaches presented in this field. Unfortunately it can be noticed too Researchers' failure in uniting all those theories under a clear great paradigms as in the international relation theory, because of the lack of paradigms debates as in the latter. The main purpose of this thesis is to avoid the previous failing, by trying to bring an inspired -theoretical IR debate to the field of foreign policy Analysis as follows:

The first proposed debate, is the one that has prevailed between two different approaches to the study of foreign policy: the traditional and the scientific. The former, represents a non theoretical study of Foreign Policy , it is only concentrated on the political orientations of actors, which have been appeared more clearly in the descriptive case studies, which do not investigate the scientific interpretation. The latter, is the approach that its defenders believe that the study of foreign policy must be subject to more systematic tools that have a close relationship to the scientific reasoning, to try to develop the study of foreign policy toward the ability to classification, interpretation, and prediction for seeking the goal of a general theory.

The second debate discusses the contradictory position of two scientific approaches to the study of foreign policy, but which differ about the appropriate methodology. First-generation scholars (behaviorists), were concerned with the construction of a rigorous body of research that would together form a unified "field.", or Foreign Policy as a "Normal Science". The second-generation scholars (post-behaviorists) actually represent a broad set of approaches bound together by a common focus on studying foreign policy and an acceptance of eclecticism in theory building

We suggest that the main axis of debate in the field of Foreign Policy Analysis in the coming years is likely to be –like in IR- the rational-normative debate. in the first instances both of them are not theories of foreign policy. Rather, they seems to refer to a methodological approach that may imply a philosophical position on what social explanation is and how it ought to work, the nature of which is debated. Applying this view on foreign policy analysis, Realism and Constructivism theories of foreign policy will be the subject of the rational-normative debate.

The " French Arab Policy" as empirical case study, confirm the result that Although there are some important differences between the two approaches, there are also substantial areas of agreement, and rational and normative approach should or could be synthesized into one perspective.


خطة البحث

**مقدمة**

**الفصل الأول: حوار المنظورات في تطور دراسة تحليل السياسة الخارجية**

**المبحث الأول: مدخل معرفي لدراسة حقل تحليل السياسة الخارجية**

المطلب الأول: تحليل السياسة الخارجية، مدخل لنظرية دون هوية

المطلب الثاني: طبيعة الاعتراض المعرفي على مشروع نظرية للسياسة الخارجية

المطلب الثالث: "نظرية الفاعل النوعي" وجدارة تحليل السياسة الخارجية

**المبحث الثاني: مأزق تصنيف مقاربات تحليل السياسة الخارجية**

المطلب الأول: إشكالية تحليل السياسة الخارجية؛ "ماذا" و"أين" نحلل؟

المطلب الثاني: ستيف سميث/ التصنيف الخماسي لمقاربات تحليل السياسة الخارجية

المطلب الثالث: والتر كارلسنس/ التصنيف الرباعي لمقاربات تحليل السياسة الخارجية

**المبحث الثالث: نحو حوار نظري لتجاوز إشكالية تصنيف مقاربات تحليل السياسة الخارجية**

المطلب الأول: الحوار الأول/ الحوار التقليدي–العلمي في تحليل السياسة الخارجية

المطلب الثاني: الحوار الثاني/ الحوار السلوكي–ما بعد السلوكي في تحليل السياسة الخارجية

المطلب الثالث: مدخل لحوار ثالث عقلاني–معياري في تحليل السياسة الخارجية

**الفصل الثاني: الحوار العقلاني- المعياري في تحليل الساسة الخارجية: الواقعية في مقابل البنائية**

**المبحث الأول: التمهيد لحوار عقلاني (واقعي)–معياري (بنائي) في تحليل السياسة الخارجية**

المطلب الأول: الواقعية كنظرية عقلانية للسياسة الخارجية

المطلب الثاني: البنائية كنظرية معيارية للسياسة الخارجية

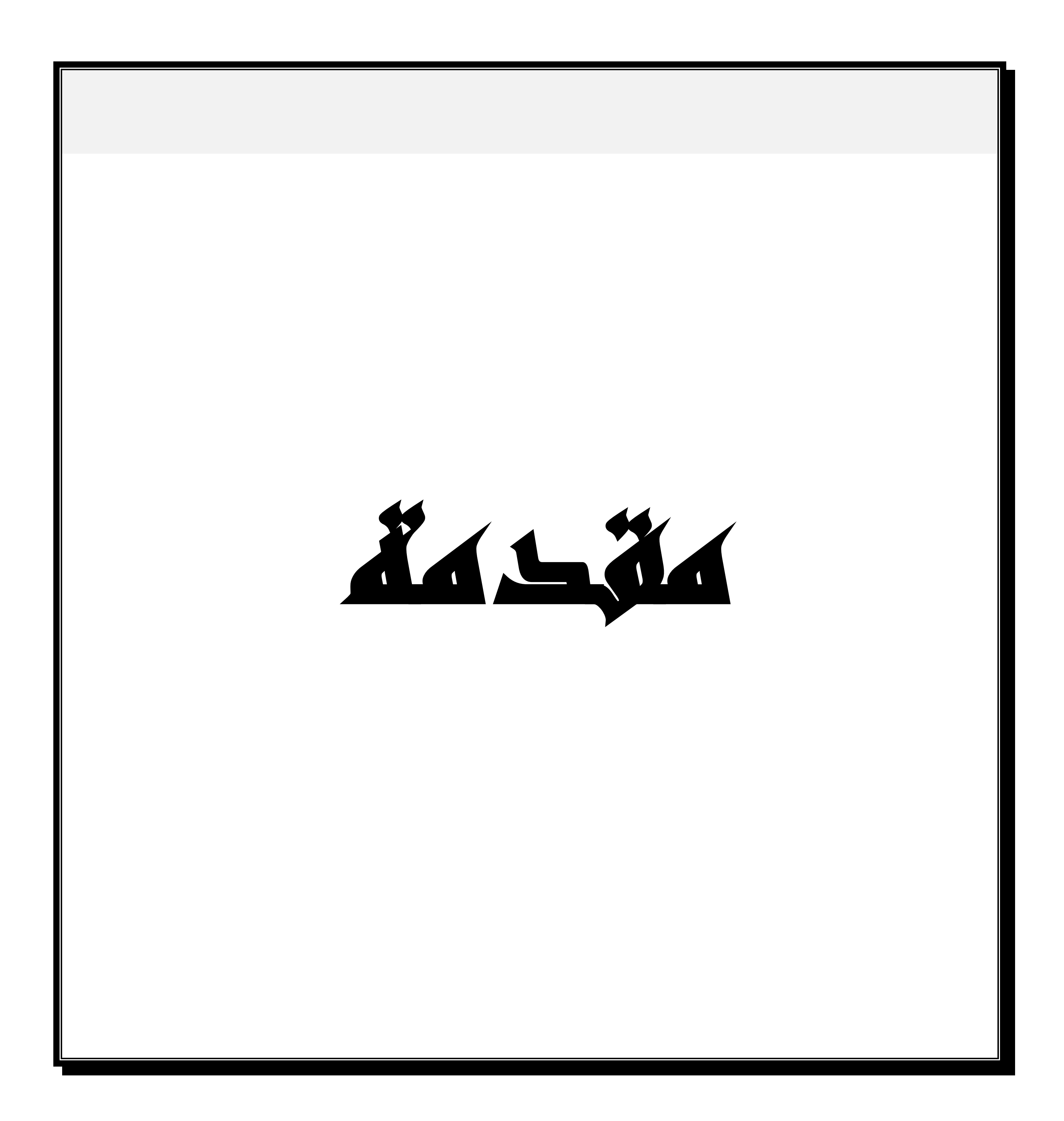
المطلب الثالث: مجالات الحوار العقلاني–المعياري

**المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية للفاعل بين التوزيع النسبي للقوة والمعايير الاجتماعية**

المطلب الأول/ الواقعية: الموقع النسبي للقوة كمحدد عقلاني للسياسة الخارجية للفاعل

المطلب الثاني/ البنائية: دور المعايير الاجتماعية كمحدد معياري للسياسة الخارجية للفاعل

**المبحث الثالث: صانع قرار السياسة الخارجية بين الاستجابة الآلية وتأويل البيئة الخارجية**



# مقدمة

**1/التعريف بالموضوع:**

غالبا ما تم النظر إلى تحليل السياسة الخارجية (FPA) Foreign Policy Analysis من خلال تلك النماذج والمقتربات النظرية العديدة التي قدمها المهتمون بهذا الحقل الفرعي ضمن العلاقات الدولية على مدار منتصف القرن العشرين. تلك الإسهامات وان كانت قد اجتمعت على هدف واحد، في محاولتها البحث عن المتلازمات التي تحدد توجهات السياسة الخارجية، وبالتالي تعليل مخرجات الفاعلين على المستوى الدولي، إلا أن اختلافا واضحا يميزها من حيث المنطلقات المعرفية (علم النفس، الانثربولوجيا، الاقتصاد) وأنماط التحليل (العقلانية، المؤسساتية، البنائية) ومستويات التحليل (نسقي، وطني، فردي).

رغم أن هذا الوضع أنتج ثراء في أدبيات تحليل السياسة الخارجية، إلا أنه أفرز ضعفا ابستومولوجيا يترجم في غياب مرجعية نظرية كلية تؤول إليها جميع تلك المقاربات والنماذج، بما جعل من تحليل السياسة الخارجية نظرية من دون مرجعية "a Theory Without a Home" – باستعارة عبارة دافيد هوغتون-. ومثل هذا الحال لا يتيح لمحللي السياسة الخارجية تقييم كل مقاربة أو نموذج نظري بدلالة الآخر. بعبارة أخرى، لا يمكن المقارنة والمفاضلة بينها بسبب غياب مقاييس نظرية مرجعية يحتكم إليها للتقييم والمقارنة، ومن ثم إطلاق حوارات نظرية في حقل تحليل السياسة الخارجية على غرار تلك الحوارات الكبرى الموجودة في نظرية العلاقات الدولية.

في الحقيقة، لا يعد ثراء تحليل السياسة الخارجية بالمقاربات والنماذج النظرية وجها من وجوه القصور في هذا الحقل، فمثل هذا الثراء هو خاصية مميزة لنظرية العلاقات الدولية الأكثر إحكاما منهجيا وتأصيلا نظريا مقارنة بتحليل السياسة الخارجية، لكن وجه القصور يكمن في غياب مرجعية منهجية أو نظرية محكمة، يكون بمقدورنا بناءا عليها تصنيف تلك النظريات، المقاربات والنماذج في تحليل السياسة الخارجية. بعبارة أخرى، تظهر نظرية السياسة الخارجية وكأنها جسم من النظريات الجزئية المشتتة والتي تنطلق من خلفيات متعددة (نظرية العلاقات الدولية، نظرية صنع القرار، السياسة المقارنة، علم النفس السياسي) في سعيها للإجابة عن سؤال واحد هو فهم السلوك الخارجي للفاعل. وبالنتيجة، لا يمكن تقييم إحداها أو حتى فهمها بدلالة الأخرى في شكل حوار نظري. فخاصية الحوار هذه هي التي ساهمت

في تطوير نظرية العلاقات الدولية، وبالمقابل يبدو إن غيابها هو الذي ساهم في تراجع نظرية السياسة الخارجية.

تحاول هذه الرسالة تجاوز الإشكال الابستمولوجي السابق، عبر اقتراحها إلحاق المقاربات النظرية لتحليل السياسة الخارجية بالحقل المرجعي لنظرية العلاقات الدولية بغرض الاستفادة من أهم الحوارات النظرية التي يشهدها، وتوظيفها على مستوى تحليل السياسة الخارجية؛ ويتعلق الأمر تحديدا بمضمون **الحوار الثالث** Third Debate بين النظريات العقلانية (الوضعية) والنظريات المعيارية (ما بعد الوضعية)، وما تتيحه من زوايا حوار ابستمولوجية، أنطولوجية ومنهجية مفيدة.

بناء على ذلك، تقترح الرسالة تسمية ثلاث حوارات كبرى في تطور دراسة "تحليل السياسة الخارجية": حوار أول منهجي، بين النظريات التقليدية للسياسة الخارجية والنظريات العلمية. حوار ثاني منهجي-ابستمولوجي، بين النظريات السلوكية وما بعد السلوكية. وحوار ثالث يشمل المستويات المنهجية، الابستمولوجية والانطولوجية هو الحوار العقلاني-المعياري.

في تحليل السياسة الخارجية، يشير استخدام العقلانية لتلك التطبيقات المتنوعة لتوظيف نظرية الفاعل العقلاني من أجل فهم سلوك الفاعل، وهي تجد تراثها في حقل الاقتصاد أين قدمت تحت اسم "نظرية المنفعة المتوقعة" Expected Utility Theory، التي تجادل بأن الأفراد يتصرفون دوما بناءا على النتائج المتوقعة لقراراتهم؛ التي يتم حسابها عبر الخيارات المتاحة، والفرص القائمة لكل من الخيارات السابقة، ومن ثم اختيار البديل الذي يقدم النتيجة الأفضل.

وتشير العقلانية -إذا ما نظرنا إليها بمنظور أوسع- لأي من تطبيقات الفلسفة الوضعية في شرح وظائف الفواعل في السياسة الخارجية، بوصفها تتسم دوما بـ "الطابع الهدفي". وتبعا لذلك، يبدو من المناسب أكثر فهم العقلانية في السياسة الخارجية لا كنظرية كما نعامل الواقعية والليبرالية، بل باعتبارها مقاربة فلسفية أو مدخل منهجي يتضمن تصورا فلسفيا حول الواقع الاجتماعي، كيف يعمل؟ كيف يجب أن نفسره؟ وكيف نصل إلى الحقيقة بشأنه؟

أما "المعيارية" كمقابل لـ "العقلانية"، فهي أيضا ليست بنظرية حقيقية للسياسة الخارجية، وبالتالي من الخطأ تماما تقديمها كنظرية مستقلة بذاتها. فعلى النحو الذي نفهم به العقلانية كـ"منهج عقلاني"؛ أي بوصفه منهجا أساسيا لفهم السلوك الإنساني في الاقتصاد والسياسة وغيرهما، فإنه يمكن فهم المعيارية كذلك؛ أي بوصفها منهجا خاصا لفهم السلوك الإنساني، ترتكز عليه النظريات الاجتماعية والنفسية حول السياسة الخارجية وصنع القرار.

إن المقاربة المعيارية في تحليلها للسياسة الخارجية تذهب إلى ما وراء طرح أسئلة "لماذا" السببية نحو طرح أسئلة "ماذا" و"كيف" التكوينية. هذا الانتقال يأتي كنتيجة حتمية لرؤيتها الخاصة لسلوكات السياسة الخارجية في البيئة الدولية بأنها ليست موضوعية، مستقلة وجامدة كما يفترض لها العقلانيون ذلك، بل هي تكسب معنى اجتماعيا من خلال الأفكار، التصورات، القواعد والمبادئ السائدة، التي تمثل قاسما مشتركا بين الأفراد والمجتمعات أو ما يسميه المعياريون بـ"المعايير المشتركة"، والتي تملك وظيفة تكوينية؛ بحيث "تكون" Constitute رؤية الفاعل للمواضيع والبنى الاجتماعية، وبهذا المعنى تصبح السياسة الخارجية "منشاة اجتماعيا".

في تحليل السياسة الخارجية، تكون الإفادة من هذا الحوار الثالث العقلاني-المعياري، بإطلاق حوار نظري بين أكثر نظريات السياسة الخارجية تمثيلا للمنظورين العقلاني والمعياري؛ النظرية الواقعية كمقترب عقلاني للسياسة الخارجية، والنظرية البنائية كمقترب معياري للسياسة الخارجية. وفي ذلك نقارن بين ثلاث محاور رئيسة للحوار:

1- البيئة (المحددات) المسئولة عن تحديد خيارات الفاعل: هل هي مادية أم معيارية؟

2- منطق تفكير صانع القرار: هل هو فاعل عقلاني أم فاعل تأويلي؟ وما نمط سلوك سياسته الخارجية: هل هو رجل اقتصادي أم رجل اجتماعي؟

3- الأهداف التي تضبط سلوك الفاعل، هل هي أهداف القوة المادية أم أهداف الدور المعيارية؟

قد تتميز بالفعل النظريات التي تتناول النواحي المختلفة من العلاقات الدولية الواحدة عن الأخرى على أساس الظاهرة التي تحاول كل منها تفسيرها، فنظرية العلاقات الدولية إذ تسعى لشرح الأحداث الدولية لا تستطيع تفسير دوافع الدول، ولكنها تقدم فقط اقتراحات بشأنها. ويقابل ذلك أن نظرية

السياسة الخارجية تفسر لماذا تكون الدول المختلفة أو الدولة في فترات تاريخية مختلفة بنوايا وأهداف وأولويات مختلفة نحو العالم الخارجي، إنها بعبارة أخرى تلقي الضوء على الأسباب الكامنة وراء جهود الدول واختيارها لسلوك معين على حساب آخر، لكنها في ذلك لا تستطيع تعليل نتائج هذه الجهود على تفاعلات السياسة الدولية، التي يتعين لتفسيرها الرجوع إلى نظرية العلاقات الدولية ذاتها.

صحيح أن أحد أبرز وجوه التنظير في العلاقات الدولية **كينيث والتز** (Kenneth Waltz) يعتقد بالتمايز والاختلاف الجوهري بين نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية؛ لأن وحدة التحليل بالنسبة لكليهما مختلفة: النسق الدولي بالنسبة للأولى والسياسة الداخلية بالنسبة للثانية. لأجل ذلك يجادل بأن لا وجود لنقطة التقاء قد تجمع بينهما، فوظيفة نظرية العلاقات الدولية هي التحليل على مستوى النسق الدولي -الذي لا يمكن معادلته ببساطة بالوحدات التي تتفاعل ضمنه- وتكون مهمتها تامة بتعريفها بنية هذا النسق. وبذلك، فإن نظرية العلاقات الدولية لا تملك الشيء الكثير لتقدمه لنظرية السياسة الخارجية التي تهتم بسلوكات وقرارات الدول منفردة.

غير أن الأخذ بحجة **فريد زكريا** في تفنيد هذا الموقف يبقى كذلك معقولا، حين يفترض أن أدبيات العلاقات الدولية مفعمة بنظريات ضمنية للسياسة الخارجية، كل منها يؤكد على سبب عام لسلوك السياسة الخارجية غير أنه من النادر ذكرها على نحو مباشر وصريح. فوالتز يبالغ في التفريق بين الأساس الفكري للنظريتين، فرغم أن المتغير التابع لكل منهما -نوع الحقائق التي يتعامل معها المحلل- يبقى فعلا مختلفا، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن الأفكار، المفاهيم، الفرضيات والحجج التي تشكل منظورا معينا في العلاقات الدولية هي بالضرورة دون أي فائدة مرجوة لتفسير خيارات السياسة الخارجية وممارسات الدول. وفي معنى مهم، فإن السياسة الخارجية ليست نشاطا مستقلا عن العلاقات الدولية، بل أن العلاقات الدولية هي مجال تنفيذ السياسات الخارجية، أو هي مجموعة من السياسات الخارجية لمجموعة من الفواعل المختلفة، والتي إذا ما قررت عدم الانخراط في سياسة خارجية، فسوف لن يكون هناك شيء اسمه العلاقات الدولية.

إن الأخذ بالتحليل السابق، يقدم ما يكفي من الحجج المقنعة للاستعانة بنظرية العلاقات الدولية لامتلاك تأصيل نظري أفضل لتحليل السياسة الخارجية، وتوظيف ذلك إمبريقيا في امتلاك تفسيرات أقوى

لسلوكات الدول الخارجية. ولتحقيق الهدف الأخير يتخذ البحث من "السياسة العربية لفرنسا" كحالة للدراسة الامبريقية بغرض فحص الإجابات التي يقدمها الحوار النظري لتحليل السياسة الخارجية عمليا.

إن الدارس لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي منذ مجيء "شارل ديغول" على رأس الجمهورية الخامسة سنة 1958، يلاحظ أن الخطاب الفرنسي تجاه القضايا العربية كان في كثير من المواقف قريبا إلى الطرح العربي وبعيدا عن الإجماع الغربي، أو أنه كان -على الأقل- أقل حدة من خطاب الدول الغربية الأخرى. وغالبا ما يتم النظر إلى الموافقة الفرنسية على القرار الأممي 242 -الداعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة 1967- كخطوة حاسمة لعودة الدبلوماسية الفرنسية بقوة إلى المنطقة العربية، عن طريق الدفاع عن الحقوق العربية والتخلي عن مواقف وسياسات ارتبطت بماضيها الاستعماري، كانت سمة ثابتة لسياساتها في المنطقة. خلال فترة الحرب الباردة، أظهرت فرنسا بأنها تعترف بالترابط بين القضايا العربية، وتتعامل مع العالم العربي ككتلة واحدة؛ من خلال استبدال مصطلح "العالم العربي" بدلا عن مصطلح "الشرق الأوسط". كما جاء سلوكها التصويتي أقرب إلى الرؤية العربية داخل أجهزة الجماعة الأوربية. ولا يظهر تميز السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي في القضية الفلسطينية فقط، بعدم الاعتراف بنتائج حرب 1967، ورفض إدانة الهجوم العربي على إسرائيل في 1973، بل أن فرنسا أدانت العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في 1981، واجتياحها للبنان 1982، والحظر الأمريكي على ليبيا.

وحتى بعد نهاية الحرب الباردة، فإن السياسة الفرنسية في المنطقة العربية بقيت تبدي غالبا موقف الرفض والتحدي للولايات المتحدة ولسياستها في الشرق الأوسط؛ ففرنسا شاركت على مضض في التحالف الدولي ضد العراق سنة 1991، وطوال التسعينات عارضت الدبلوماسية الفرنسية السياسة الأمريكية تجاه هذا البلد، وكثيرا ما انتقدت الوساطة الأمريكية في الصراع العربي الإسرائيلي، وإصرارها على ربط مسارات التسوية العربية الإسرائيلية، وكانت فاعلا مهما باتجاه عقد شراكة أوربية مع الدول العربية المتوسطية، كمبادرة منافسة للمشروع الأمريكي في المنطقة، وربما لا يحتاج توضيح الأمر لسرد مزيد من المواقف الفرنسية المؤكدة على هذه السياسة، إذا اكتفينا بالإشارة لمعارضة فرنسا للحرب الأمريكية على العراق في 2003، وقيادتها معارضة دولية واسعة النطاق ضد الحرب.

وإذ ارتبطت هذه السياسة الجديدة بديغول، فإنها استمرت أيضا مع رؤساء الجمهورية الخامسة بعده (جورج بومبيدو، فاليري جيسكار ديستان، فرانسوا ميتران، جاك شيراك)، حتى أصبحت لسياسة فرنسا في العالم العربي خاصية مميزة فسميت بـ "السياسة العربية لفرنسا".

**2/أهمية الموضوع:**

إن محاولة الاستفادة من الحوار النظري لتحليل السياسة الخارجية لفهم مسألة امبريقية خاصة بسلوك فاعل دولي كالتي يفحصها البحث، تبرز أهميتها على المستويين العلمي والعملي.

فعلى المستوى العملي، تكمن أهمية البحث في أنه يثير للنقاش موضوعا ضل يتعامل معه بفتور في الجامعات الجزائرية، ويتعلق الأمر بالجانب النظري للعلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية بالأخص؛ نظرا للبس المنهجي الذي لا يزال يراود طلبة هذا الحقل في تحديد العلاقة بين النظرية والواقع. وبالتالي، فمحاولة إيجاد فهم لأبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي، من خلال الاستفادة من نتائج المحاورة النظرية بين المنظورين العقلاني والمعياري، يتيح فرصة مواتية لمناقشة العلاقة بين النظرية والتطبيق؛ فطرح الموضوع بالصيغة المقترحة يسمح بإثراء النقاش حول هذه المسألة؛ من جهة بتوضيح كيفية توظيف النظرية لفهم الواقع الدولي. ومن جهة أخرى، يسمح بفحص فعالية هذه النظريات، بعرض الفرضيات التي تقدمها على محك الاختبار التجريبي، لفحص قوتها التفسيرية والتنبؤية.

أما على المستوى الامبريقي، فتكمن أهمية البحث في محاولة إيجاد إجابة موضوعية تنير الصورة التي تبدو متناقضة في سلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي، بين هويتها، تاريخها ومصالحها الأكثر قربا إلى الغرب والولايات المتحدة بالتحديد، ومواقفها وسياساتها التي غالبا ما تكون مختلفة في المنطقة العربية ومتعارضة والسياسة الأمريكية تحديدا. فعبر عرض مجموعة من الإجابات النظرية عبر محك الاختبار الامبريقي، تحاول الدراسة تقديم خلاصة حول الضوابط التي تحكم خيارات السياسة العربية لفرنسا.

### 3/ أهداف الدراسة:

يستهدف الجمع بين الدراسة النظرية والتفسير الامبريقي في موضوع واحد هو الحوار العقلاني- المعياري لتفسير "السياسة العربية لفرنسا"، تحقيق جملة من الأهداف التي تتراوح كذلك بين أهداف نظرية وأخرى امبريقية كما يلي:

- التعريف بحقل تحليل السياسة الخارجية الناشئ، وإبراز خصوصياته ومبررات تميزه عن نظرية العلاقات الدولية، وجدارته التحليلية في التحليل على مستوى الوحدة -الدولة- أمام هيمنة النظريات البنيوية في العلاقات الدولية، التي تقصي -غالبا- خصوصيات السياسة الداخلية أمام التفسيرات النسقية.

- جمع الجهود المتناثرة في حقل تحليل السياسة الخارجية، والتي قدمت في سياق مداخل متعددة كنظرية العلاقات الدولية، السياسة المقارنة، نظرية صنع القرار، علم النفس السياسي -لذكر أهمها- ومستويات تحليلية متنوعة، التعريف بها، ودمجها في إطار منظورات أوسع منهجية، ابستمولوجية وانطولوجية، كمحاولة متواضعة لتسهيل مهمة الباحث في تحليل السياسة الخارجية في التعامل مع الكم الهائل من نظريات، نماذج ومقاربات السياسة الخارجية.

- نقل التجربة المثمرة في دراسة نظرية العلاقات الدولية، في شكل حوارات نظرية، إلى تحليل السياسة الخارجية؛ من أجل تطوير نظرية للسياسة الخارجية تتجاوز أزمة التنظير في الحقل. خاصة عبر تجاوز تصنيف نظريات السياسة الخارجية عبر المداخل الموضوعاتية والمستويات التحليلية، إلى تصنيفات ابستمولوجية (حوار الجيل الأول والجيل الثاني) أنطولوجية (الحوار العقلاني-المعياري).

- توظيف الحور العقلاني-المعياري في تحليل السياسة الخارجية الذي يبدو عاما ومجردا -نظريا- عبر دراسة حالة امبريقية هي السياسة العربية لفرنسا، في محاولة لنقل الحوار النظري إلى حوار إمبريقي لفهم حقيقة خيارات السياسة الفرنسية في العالم العربي؛ بين تفسيرات المصلحة العقلانية، وتفسيرات الدور والمكانة المعيارية.

### 4/أسباب اختيار الموضوع:

#### أ/الأسباب الذاتية:

يوجد دافع ذاتي مباشر لاختيار هذا الموضوع، هو رغبة خاصة لدى الطالب الباحث في دراسة تحليل السياسة الخارجية خاصة في بعدها النظري، بسبب ما يبدو لنا من نقص كبير في هذا الميدان على وجه المقارنة مع نظرية العلاقات الدولية. فضلا عن الصعوبات التي يجدها طلبة العلاقات الدولية في الجامعة الجزائرية في هذا المجال؛ من ناحية شح المادة العلمية حول تحليل السياسة الخارجية واللبس المنهجي في تناولها في ما كتب حولها. وهي الملاحظة التي أتاح لنا تسجيلها تدريس مادة تحليل السياسة الخارجية على مدى الخمس سنوات الماضية.

**ب/الأسباب الموضوعية:**

يتلخص الهدف من البحث في موضوع تحليل السياسة الخارجية بالصياغة المقترحة في نقطتين موضوعيتين جوهريتين: أولها، هي أن الكتابات في المستوى النظري لتحليل السياسة الخارجية تبقى محدودة، وما وجد منها غالبا ما يوظف بمعزل عن نظرية العلاقات الدولية، إذ تدرك النظريتين كمتناقضتين جوهريا، وهو الموقف الذي تحاول الدراسة نفيه. ثانيها، هو محاولة تجاوز تلك الرؤية التي تصور الجانب النظري للعلاقات الدولية بكونه ذلك العالم المعقد الذي ينصح بتفاديه، وتقديم نموذج عملي لإثبات عكس هذا الرأي؛ أي أن النظرية هي وسيلة تبسيطية لفهم الواقع بشكل أفضل.

## 5/ إشكالية الدراسة:

تعتبر النظرية بالنسبة للعلم بمثابة البوصلة للمكتشف، إنها دليل لا غنى عنه في اختيار المسالك والطرق التي يعبرها الباحث؛ حيث تسمح له بتنظيم الملاحظات الكثيرة وتبرر له الأدوات المستخدمة، وتقدم له نسقا من المعلومات المرتبة، والتي تسمح للباحث –إذا ما انطلق منها– أن يمتلك فهما أفضل للظاهرة موضوع الدراسة. وبذلك، سيتمكن من وضع صياغات جديدة وتفسيرات أكثر دقة وعمقا، ومقولات مؤصلة. إنه بالانطلاق من هذا الفهم لوظيفة النظرية في تبسيط فهم الواقع، فإن الإشكالية التي يسعى البحث لمعالجتها تجمع بين النظرية والواقع في الصياغة التالية:

**كيف يفيدنا الحوار بين النظرية العقلانية (الواقعية) والنظرية المعيارية (البنائية) للسياسة الخارجية في تفسير خيارات السياسة العربية لفرنسا؟**

وستحاول الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الفرعية التالية:

أ- كيف تؤثر متغيرات "موقع القوة" و"الموقع المعياري" في تشكيل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي؟

ب- هل تتصرف فرنسا وفق منطق "عقل الدولة" الواقعي أم متطلبات "الدور الوطني" البنائي في سياستها الخارجية تجاه العالم العربي ؟

ت- ما هي الديغولية؟ و كيف أثرت في تشكيل "السياسة العربية لفرنسا؟

**6/ فرضيات الدراسة:**

1- تستند خيارات السياسة العربية لفرنسا إلى الحسابات العقلانية، في تحصيل أهداف القوة السياسية.

2-تتحدد خيارات السياسة العربية لفرنسا وفق ادراكات معيارية، الثبات على الهوية ومتطلبات الدور.

3- السياسة العربية لفرنسا هي محصلة للجمع بين مدركات الدور الفرنسي ومتطلبات المصلحة القومية الفرنسية.

**7/ حدود الدراسة:**

بالنسبة للحدود الزمنية لهذه الدراسة فهي تسير في خط موازي تماما لتطور ما سمي في دراسات السياسة الخارجية الفرنسية بـ"السياسة العربية لفرنسا"، هذه الأخيرة التي أسس لها الجنرال ديغول مع تأسيس الجمهورية الخامسة سنة 1958، واستمرت بوضوح إلى غاية نهاية حكم الرئيس جاك شيراك في عام 2005. بحيث لم تبدو ملامح التحدي الواضح لهذه السياسة إلى غاية وصول ساركوزي لقصر الايليزي عام 2005، حيث ظهر هناك تقارب فرنسي أمريكي استثنائي في الكثير من القضايا العربية. وحتى مع وصول الاشتراكي فرانسوا هولاند للسلطة سنة 2012، بدت الكثير من القواسم المشتركة في السياستين الخارجيتين الفرنسية والأمريكية في العالم العربي، خاصة تجاه ما سمي بالربيع العربي. وعلى هذا الأساس، تمتد الحدود الزمنية لهذه الدراسة بين 1958 و2005؛ أي الفترة الممتدة من أول رئيس للجمهورية الخامسة شارل ديغول إلى غاية عهدتي الرئيس جاك شيراك الديغولي التوجه.

أما المجال المكاني للدراسة فينحصر في العالم العربي كحيز جغرافي يمتد من المحيط إلى الخليج بقطع الصلة عن العامل الديني الذي يظهر فيه العالم العربي مجرد جزء من العالم الإسلامي الأوسع جغرافيا،

ففرنسا أبانت بأنها تعترف بالترابط بين القضايا القومية العربية، وتتعامل مع العالم العربي ككتلة واحدة؛ من خلال استبدال مصطلح "العالم العربي" بدلا عن مصطلح "الشرق الأوسط". وبذلك، فإن بعض القضايا الشرق الأوسطية كالملف الإيراني مثلا لا تدخل ضمن الحيز المكاني للدراسة.

**8/ تبرير خطة الدراسة:**

لما كانت الدراسة نظرية في جوهرها، ولا تتعدى الدراسة الامبريقية سوى كونها نموذجا لدراسة الحالة، فإن البحث النظري هو الذي سوف يأخذ الجزء الأكبر من الاهتمام، فيهتم الفصلان الأول والثاني بالبناء النظري، فيما يختص الفصل الثالث بالدراسة الامبريقية.

يعد الفصل الأول مدخلا مفاهيميا ونظريا لدراسة الحقل الفرعي لتحليل السياسة الخارجية، بحيث يناقش موقع الحقل في العلاقات الدولية، مميزاته عن الحقل الأم، طبيعة الاعتراضات عليه، جدارته التحليلية، ويظهر المأزق التنظيري الذي يميزه في ضل غياب أساس نظري لتصنيف المقاربات والنماذج النظرية العديدة فيه. ويقترح تناول الإسهامات فيه في شكل حوارات نظرية: حوار أول تقليدي–علمي، حوار ثاني سلوكي– مابعد سلوكي، وحوار ثالث عقلاني–معياري.

أما الفصل الثاني، فينتقل من مستوى أكثر تجريدي إلى مستوى أقل تجريدية، فهو يحاول أن ينقل مضامين الحوار العقلاني–المعياري في السياسة عموما، إلى السياسة الخارجية بالتحديد؛ في شكل حوار نظري بين نظريتين متعارضتين لتحليل السياسة الخارجية هما النظرية الواقعية —كمقاربة عقلانية– والمقاربة البنائية– كمقاربة معيارية. ويشمل هذا الحوار ثلاث محاور هي: محددات السياسة الخارجية، صنع قرار السياسة الخارجية، وأهداف السياسة الخارجية.

أما الفصل الثالث، فينتقل من التنظير نحو التطبيق، ويستهدف إسقاط الحوار العقلاني–المعياري نظريا على حالة سياسة خارجية امبريقية هي السياسة العربية لفرنسا. ولأن هذه الأخيرة هي جزء من كل (السياسة الخارجية الفرنسية)، فسوف نبحث في مظاهر خصوصية السياسة الخارجية الفرنسية في الفضاء غير العربي، ثم نبحث في ظهور وتطور سياسة عربية استثنائية لفرنسا منذ تأسيس ديغول للجمهورية الخامسة، قبل أن نصل أخيرا إلى الحوار العقلاني–المعياري إمبريقيا في تقييم أهداف هذه السياسة.

**9/ المقاربة المنهجية:** تستدعي طبيعة الموضوع إقامة جسور تكامل منهجي بين المناهج التالية:

**أ–منهج التحليل النسقي؛** الذي يُعنى بتحليل النسق والكشف عن أجزاءه و أنماط التفاعلات بينها، والوقوف على التغييرات التي تطرأ على هذه التفاعلات والأجزاء، وأثارها على تفاعلات وأجزاء أخرى ( السياسة العربية لفرنسا في ضوء التغير في النسق الدولي من الثنائية إلى الأحادية).

**ب–منهج البحث التاريخي المقارن؛** كأحد أهم المناهج المستخدمة في دراسات السياسة الخارجية المقارنة، وهو يُعنى في هذا البحث بوضع إطار تحليلي ومفهومي لشرح وتفسير وتصنيف السياسة الخارجية لدولة واحدة (فرنسا) خلال فترتين مختلفتين بشكل مقارن.

**ج– تقنية دراسة الحالة؛** كونه يساعد على إبراز مدى تناسب التفسيرات التي تزودنا بها الأطر النظرية للسياسة الخارجية مع الواقع العملي لهذه السياسة.

## 10/ أدبيات الدراسة:

اتجه البحث عن المادة العلمية في هذه الدراسة أساسا نحو ميدان التنظير في تحليل السياسة الخارجية. لكن طبيعة طرح نظريات السياسة الخارجية في شكل حوار منظورات، جعل من جمع المادة العلمية عملا مركبا؛ لأنه يعتمد على الانتقاء التصنيف ثم الدمج، لذا فإنه بالرغم من ثراء أدبيات التنظير في تحليل السياسة الخارجية، فإن تصنيفها ضمن حوار منظورات كان عملا معقدا. في هذا الصدد استعان البحث بجهود رائدة لأشهر المختصين في البحث في نظرية السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة خاصة: لورا نيك (L. Neack)، فاليري هيدسون (V. Hudson) ، كريستوفر هيل (C.Hill)، والتر كارلسنس (W.Carlsnaes) ،سواء اسهاماتهم في كتب منشورة ، أو أيضا مجالات ودوريات محكمة خاصة مجلة (Foreign Policy Analysis). كما يلي:

### أ– مقال ستيف سميث 1986:

قدم **ستيف سميث** (Steve Smith) في مقاله الموسوم "العلاقات الدولية والسياسة الخارجية" Foreign Policy Analysis and International Relations (1986)، في مجلة Journal of International Studies، دراسة لمختلف المقاربات النظرية ضمن تحليل السياسة الخارجية، متسائلا : إذا أردنا أن ندرس السياسة الخارجية كيف يجب أن نفعل ذلك؟

لاحظ ستيف سميث وجود اختلاف بين دراسة السياسة الخارجية بين أوربا والولايات المتحدة، وجوهر هذا الاختلاف ابستمولوجي أساسا ؛ من حيث أن مسعى بناء نظرية سلوكية عامة حول السياسة الخارجية لم يكن أبدا شائعا في أوربا، أين وضعت الفلسفة الوضعية Positivism موضع شك. وبدلا من ذلك، فإن منهجية البحث كانت تدور حول "النظريات الوسطى" Middle Range Theories أو "دراسات الحالة" الخاصة Case Studies.

كإجابة عن السؤال الذي طرحه ستيف سميث، وتطابقا مع توجه دراسة السياسة الخارجية السائد في أوربا الذي ينزع نحو المقاربات الانتقائية، بمنهجيات متعددة ويرفض التعميم، صنف سميث المقاربات المختلفة لدراسة السياسة الخارجية ضمن خمسة أصناف: 1- منظور السياسة الداخلية 2- نظرية العلاقات الدولية 3- السياسة الخارجية المقارنة 4-دراسات الحالة 5- النظرية الوسطى.

**ب- لورا نيك 1995:**

في الكتاب الجماعي Foreign Policy Analysis :Continuity and Changein Its Second Generation قاربت لورا نيك Laura Neack وزملائها لمقاربات السياسة الخارجية من زاوية الاستمرارية والتغيير، متسائلة عما إذا كان ممكنا الحديث عن أجيال في دراسة السياسة الخارجية؟ ولماذا؟

ترى لورا نيك أن مرحلة الخمسينيات شكلت ثورة حقيقية في حقل تحليل السياسة الخارجية الناشئ، ببروز اتجاه نظري بدل الاتجاه السياسي التقليدي. هذا المشروع عكف على تطويره نخبة من باحثي السياسة الخارجية في تلك الفترة، والذين تجلت محاولاتهم في ثلاث مجالات رئيسة للدراسة العلمية في السياسة الخارجية (صناعة القرار، التحليل الإدراكي، السياسة الخارجية المقارنة)، هم أولئك الذين أطلق عليهم رواد الجيل الأول First Generation. لقد كان احد الأهداف الرئيسة لرواد الجيل الأول من باحثي السياسة الخارجية، هي الرغبة في الانتقال بعيدا عن دراسات الحالة الوصفية وغير التراكمية نحو بناء تفسيرات منهجية حول ما الذي يقود السياسات الخارجية للدول. ولقد رأوا أن ذلك لا بد أن يمر عبر استخدام تقنيات البحث في العلوم الاجتماعية الحديثة (السلوكية) والدراسة المقارنة لسلوكات الدول.

غير أن الطموح السابق –تناقش لورا نيك– لقي تحفظات في البداية ثم اعتراضات صريحة من باحثي السياسة الخارجية آنذاك، والذين لم يكونوا جزءا من الجيل الأول –بل وحتى بعض المحسوبين على الجيل الأول– الذين انخرطوا في مسعى إعادة تقييم فكرة بعث نظرية عامة للسياسة الخارجية. هؤلاء وإن مثلوا مجموعة واسعة من المقاربات المختلفة لتحليل السياسة الخارجية، إلا أن قاسما مشتركا جمع بينهم هو القبول بالانتقائية Eclecticism بدل التعميم في بناء النظرية في السياسة الخارجية، ولهذا أطلق عليهم بعد ذلك برواد الجيل الثاني.

في الأخير، تصل لورا نيك إلى التأكيد على وجود افتراق بين جيلين مختلفين حول الطريقة العلمية المناسبة لدراسة السياسة الخارجية، افتراق يظهر حتى في الطريقة التي يعرف بها الحقل في الجيلين؛ الجيل الأول غالبا ما يشار له بالسياسة الخارجية المقارنة، والجيل الثاني الذي أصبح يشار له بتحليل السياسة الخارجية.

**ج– والتر كارلسنس 2002:**

في مقاله" **السياسة الخارجية**" ضمن الكتاب الجماعي Handbook of International Relations 2002، تساءل **والتر كارلسنس** عن أي تصنيف ممكن تقديمه لمقاربات السياسة الخارجية؟ وكإجابة انطلق كارلسنس من النقاش "الميتانظري" Meta-Theoritical العميق للنظرية في العلاقات الدولية. يتعلق الأمر هنا بمسألتين جوهريتين: الأساس الانطولوجي والخلفية الابستمولوجية لكل مقترب للسياسة الخارجية. أما النقاش الأول حول الأساس الانطولوجي، فيتعلق بـ: أين وحول من تستقر دينامكية الفعل الاجتماعي؛ هل حول الفرد أم حول المجتمع؟ هذا التقسيم الكلاسيكي يشار له بالثنائية الأنطولوجية ما بين "الفردانية" Individualism و"الكلانية" Holism. أما النقاش الثاني حول الخلفية الابستمولوجية، فيتعلق بمسألة: كيف ننظر إلى الفعل الاجتماعي؟ هل من خلال عدسة "موضوعية" Objectivism أم "تأويلية" Interpretative ؟ الاختيار بالتالي هو بين ابستمولوجية وضعية للعلوم الاجتماعية تحاكي العلوم الطبيعية، وابستمولوجية ما بعد وضعية تقر بالوجود المستقر لميدان اجتماعي تحكمه قواعد اجتماعية ومعاني تذاتانية.

وبعد جمعه بين الازدواجية الانطولوجية والازدواجية الابستمولوجية قدم كارلسنس أربع أنواع من مقاربات تحليل السياسة الخارجية كما يلي:

أ- المقاربات المرتكزة على المنظور البنيوي

ب- المقاربات المرتكزة على المنظور الفردي

ج- المقاربات المرتكزة على منظور المأسسة الاجتماعية

د- المقاربات المرتكزة على منظور الفاعل التأويلي

**11/ صعوبات الدراسة:**

واجه إعداد هذه الدراسة وجه واحد من أوجه صعوبات الدراسات النظرية، ذلك الذي يتعلق بالارتباك الحاصل في معايير تصنيف مختلف مقاربات ونماذج تحليل السياسة الخارجية، وغياب مرجعية نظرية واضحة يمكن الاحتكام إليها لذات الغرض، بسبب الاهتمام اليسير بنظرية السياسة الخارجية على وجه المقارنة مع نظرية العلاقات الدولية، ما ترك أزمة تنظير جلية في دراسات تحليل السياسة الخارجية. إن هذا ما جعل من جمع المادة العلمية للدراسة عملا معقدا؛ لأنه يعتمد على انتقاء مقاربات السياسة الخارجية، تصنيفها ثم دمجها في أحد المنظورين العقلاني والمعياري، رغم التداخل المحتمل بين عدة مقاربات.

# الفصل الأول:

## حوار المنظورات في تطور دراسة تحليل السياسة الخارجية

إنه لمن المجدي لباحثي حقل تحليل السياسة الخارجية، فتح النقاش حول ما إذا كان من المفيد حقا دراسة السياسة الخارجية من زاوية النقاش أو الحوار ما بين المنظورات، بنفس الطريقة التي يوجد عليها حوار في نظرية العلاقات الدولية، وما إذا كان هذا الحوار مفيدا بالفعل لتطوير نظرية السياسة الخارجية.

إن هكذا نقاش يعيد طرح الجدال التقليدي في العلاقات الدولية حول أولوية دراسة النظرية على دراسة الواقع أو العكس. وبتعبير أكثر دقة، هل الأفضل لمحللي وباحثي السياسة الخارجية دراسة المناهج والمقاربات في السياسة الخارجية، وبالتالي يكون اهتمامهم بالمنهج أولى من اهتمامهم بالموضوع Method-driven، ويصبحوا بذلك أسرى لحوارات منهجية، ابستمولوجية أنطولوجية غدت شائعة، أم على العكس من ذلك؛ يولون اهتمامهم بمواضيع قضايا ومسائل السياسة الخارجية Problem-driven، مع ما في ذلك من تقصير تجاه المنهج.

تقترح هذه الدراسة أن الاهتمام بالمنهج هو في خدمة البحث عن تفسير أكثر جدارة ومصداقية للموضوع. وعليه، فإن دراسة تحليل السياسة الخارجية من خلال إطلاق حوارات نظرية من شأنه تطوير البحث في تحليل السياسة الخارجية بالطريقة ذاتها التي تطورت بها نظرية العلاقات الدولية عبر المحاورة والمقارنة. ولتجاوز الارتباك في التنظير للسياسة الخارجية، وبعد القيام بعرض حال لواقع نظرية السياسة الخارجية، والتصنيفات القائمة لمختلف المقاربات والنماذج النظرية في تحليل السياسة الخارجية، تقترح الدراسة ثلاث حوارات بين منظورات السياسة الخارجية وفق الترتيب التالي:

1- الحوار الأول التقليدي –العلمي.

2- الحوار الثاني السلوكي- ما بعد السلوكي.

3- الحوار الثالث العقلاني-المعياري

## المبحث الأول: مدخل معرفي لدراسة حقل تحليل السياسة الخارجية

إن تحليل السياسة الخارجية، كحقل معرفي فرعي ضمن حقل معرفي أوسع هو العلاقات الدولية، رغم أهميتها لطالب وباحث العلاقات الدولية، فهي لا تزال –للأسف– بعيدة من أن تحض بمكانة أكاديمية متميزة تليق بأهميتها. فأي من الباحثين ضمن هذا الحقل، غير ملتزم بالضرورة بالبحث في السياسة الخارجية كأجندة بحثية واحدة وموحدة، ولهذا ظلت دراسة السياسة الخارجية مشروعا تائها دون معالم واضحة، منقطعة عن أي من نظريات العلاقات الدولية الكبرى، وغير متصلة بها بأي شكل من الأشكال.

على الرغم من أن أيا من الحقول العلمية الفرعية ضمن العلوم السياسية ليس مستقلا تماما لذاته موضوعيا، وبحدود منهجية واضحة، إلا أن تحليل السياسة الخارجية تبدو بإجماع أقل هذه الفروع استقلالا موضوعيا ومنهجيا، فهي لم تأخذ قسطها من الدراسة بما فيه الكفاية في الكتابات حول العلاقات الدولية، وغالبا ما يشار لها على سبيل الاستدراك، فرغم أنه وجدت عدة محاولات منذ خمسينيات القرن العشرين لمراجعة وضع هذا الحقل، إلا أنها ضلت مشتتة ومتناقضة أحيانا.

في هذا المبحث، سنحاول تقديم صورة عن مكانة ووضع تحليل السياسة الخارجية كحقل معرفي فرعي ضمن دراسة العلاقات الدولية، وذلك عبر الإجابة على عدد من الأسئلة المهمة حول مدى استقلاليته، طبيعة الاعتراضات عليه، وجدارته المعرفية. وعليه فأسئلة:كيف يظهر حقل تحليل السياسة الخارجية؟ هل هو مستقل بذاته؟ ما مكانته ضمن حقل العلاقات الدولية؟ ما طبيعة الاعتراضات عليه؟ وما مبررات تخصيصه بالدراسة؟ هي نوع الأسئلة التي سوف يتولى هذا المبحث الإجابة عنها، في مطالب ثلاث كالتالي:

**المطلب الأول: تحليل السياسة الخارجية، مدخل لنظرية دون هوية.**

بالنسبة للعوام، السياسة الخارجية لا تعدو أن تكون إلا جزءا من موضوع أشمل هو السياسة الدولية، فالكثير من عامة الناس من غير المتخصصين، كما لاحظ أحد أبرز من كتب في هذا الحقل **كريستوفر هيل** (Christopher Hill)[1] ، سيجدون صعوبة أقل في التأكيد على وجود السياسة الخارجية، وبأنها تتضمن سلوكات دولة ما تجاه الدول الأخرى خارج إقليمها. غير أن مثل هذا الاتفاق ليس ذاته للأسف بين الباحثين الأكاديميين؛ إذ أن الفجوة بين الفهم العامي والفهم الأكاديمي واسعة جدا. فالمقاربة للسياسة الخارجية تبدو محل خلاف واضح بين المهتمين بموضوعها. ففي تصورهم لجوهر الموضوع نجد -على الأقل- ثلاث فئات بين هؤلاء؛ خبراء السياسة الخارجية في دولة ما، الذين يتحدثون عن السياسة الخارجية بلغة الدبلوماسية، ويصفون لصانع القرار ما يجب فعله في الواقع. مفكرو النخبة من تخصصات مختلفة، والذين -غالبا ما- يشعرون بالمسئولية الأخلاقية في مناقشة بعض مسائل السياسة الخارجية، رغم أنهم -كثيرا ما- يكونون غير متحررين عن قيود تاريخ ونظرية العلاقات الدولية. وأخيرا —وليس آخرا- باحثو العلاقات الدولية، الذين يغوصون في التفاصيل النظرية باحثين عن تفسيرات موضوعية لسياسات الدول الخارجية.

إن موضوع هذه الدراسة يتجاوز المقاربتين الوصفية والتقويمية، ويتجه بالتأكيد نحو السياسة الخارجية التحليلية، باتخاذه من تحليل السياسة الخارجية أداته التحليلية لفهم، شرح وتفسير السلوك الخارجي للدول، بدل وصفها أو تقويمها. إن هكذا مسعى لدراسة السياسة الخارجية ليس جديدا، فغني عن القول أنه منذ ظهور الوحدات السياسية، فكر الدارسون حول الموضوع وبحثوا في المسائل الناجمة عن العلاقات مع الآخر، لكن الجديد هو بالتحديد محاولة تجميع وتنظيم جهود الأشخاص الذين انخرطوا في مسعى تفسير سلوكات الدول في إطار حقل معرفي محدد ومنظم هو نظرية السياسة الخارجية، أو ما اتفق على تسميته بـ تحليل السياسة الخارجية.

إن الهدف من هذا المطلب هو محاولة رسم صورة عن مكانة ووضع تحليل السياسة الخارجية كحقل فرعي ضمن دراسة العلاقات الدولية، كيف يبدو في الكتابات حوله؟ هل هو مستقل بذاته؟ ما

[1] -Christopher J. Hill ,**The Changing Politics of Foreign Policy**, (Hampshire: Palgrave Macmillan Limited, 2003), p.2.

مكانته ضمن حقل العلاقات الدولية؟ قبل أن نناقش في المطلبين اللاحقين طبيعة الاعتراضات عليه، وكذلك الحجج التي تبرر جدارته العلمية

لتوضيح صورة الحقل يبدو استقصاء البعد التطوري لتحليل السياسة الخارجية كإستراتجية مفيدة لمعرفة واقع حال هذا الحقل. إن الكتابات في تاريخ تحليل السياسة الخارجية ، كما في العلاقات الدولية، تعاني مما أسماه **برايان شميدت** (Brain Shmidt) من إشكالية "Presentism" [1]؛ أي محاولة كتابة تاريخ حقل دراسي ما بهدف الوصول إلى معرفة خصائصه ومفاهيمه المعرفة به في الوقت الحاضر. وأكثر من ذلك، فإن هذه الكتابات حول السياسة الخارجية تشربت من أطياف متنوعة لمدارس من مناطق مختلفة خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، وعلميا من تخصصات مختلفة. والجمع بين هاتين الخاصتين، قدم لنا قراءات مفيدة حول الحقل، لكن من الصعب جمعها في بناء تراكمي متكامل يعكس لتحليل السياسة الخارجية هوية متميزة.

من أجل ذلك، فإن تحليل السياسة الخارجية كحقل فرعي ضمن العلاقات الدولية، لا تتمتع – للأسف– بمكانة أكاديمية غير مثيرة للجدل. واتصافها بهذا الوضع غير المستقر، يرجعه والتر كارلسنس2 إلى فشل باحثي السياسة الخارجية في توطيد دعائم هذا الحقل بالشكل المتوخى، حين تميزت أعمالهم وكتاباتهم بالاقصائية "Electicism" والتبريرية "Defencism" ضمن إطار ضيق؛ فأي من الباحثين ضمن الحقل ملتزم بالضرورة بالبحث في السياسة الخارجية كأجندة بحثية واحدة. وفي ذات السياق لاحظ دافيد هوغتون (David Hugton) (2007)3، أن دراسة السياسة الخارجية ظلت مشروعا تائها دون معالم واضحة، منقطعة عن أي من نظريات العلاقات الدولية الكبرى، وغير متصلة بها بأي شكل من الأشكال.

في مقابل ذلك، الاهتمام بتطوير نظرية العلاقات الدولية تضاعف إلى حد كبير مع قليل إشارة أو دونها تماما لتحليل السياسة الخارجية، سواء كجزء مكمل لنظرية العلاقات الدولية أو جزء منفصل عنها ولكنه مهم في حد ذاته. بل على العكس من ذلك، نجد الإشارة لتحليل السياسة الخارجية

---

[1] Ibid, p.432.-

[2] Op.Cit., p.430. Walter Carlsnaes,-

[3] David Patrick Houghton, "Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach", Foreign Policy Analysis (2007) 3, p.24.

متجاوزا تماما أو متعاملا معه ببساطة شديدة ضمن نقاشات نظرية العلاقات الدولية، أو مرفوضا بأدب؛ بالإشارة للتمييز القائم بين مستويي "النسق الدولي" System level و"الوحدة" Unit level؛ أين تتعلق الأولى بنظريات مجال السياسة الدولية، فيما تتعلق الثانية ببساطة بسلوكات الدول منفردة[1].

فتحليل السياسة الخارجية إذن، لم تأخذ حظها بما فيه الكفاية في الكتابات حول العلاقات الدولية، وغالبا ما يشار لها على سبيل الاستدراك. هذا الوضع جعل باحثا للسياسة الخارجية مثل **جيرالد شنايدر** (Gerald Shneider) يصف دراسة السياسة الخارجية بأنها مفاهيميا في حالة مخاض ونظريا في حالة ركود[2]. فيما ذهب **براين وايت** (Brain White) أكثر من ذلك حينما أشار إلى أن تحليل السياسة الخارجية قد وصلت فعلا إلى حالة الأزمة يقول:

إن هذه الصورة الصادمة وغير المتوقعة لحقل تحليل السياسة الخارجية، على الأقل بالنسبة لأهمية الأخيرة بالنسبة لطالب وباحث العلاقات الدولية– تجعل من وصف **دافيد هوغتون** (2007) لها بأنها "**نظرية دونما مرجعية**" "Theory Without Home" وصفا غير مجاف للصواب، أو وصفه لها في مقام آخر بالنظرية التي تحتل "**وضع الأقلية**" "Minority Status" ضمن العلاقات الدولية[3]. إن تحليل السياسة الخارجية تعاني مما وصفه ذات مرة **شارلز هيرمان** (**Charles Hermann**) التجاهل "the Neglect Concept"[4]، فرغم أنه وجدت عدة محاولات منذ خمسينيات القرن الماضي لمراجعة وضع هذا الحقل، إلا أنها ضلت مشتتة ومتناقضة أحيانا، وفي ذلك يحمل **والتر كارلسنس** باحثي السياسة الخارجية جزءا من المسئولية. واليوم تتراوح الكتابات حول السياسة الخارجية بين التفاؤلية، التي ترى بأن هناك تطورا حاصلا لكنه محاط ببعض العوائق، والعدائية التي يميزها الشك حول جدارة هذا الحقل[5].

---

1- Walter Carlsnaes, Op.Cit., p.431.

2- Ibid.

3- David Patrick Houghton, Op.Cit., pp.25-26.

4 - Laura Neack, **The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era Second Edition,** (New York: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.,2008), p.3.

5- Brian White, Op.Cit., p.38.

بعد عرض الحال هذا لواقع السياسة لخارجية، سنقوم في المطلب الموالي بطرح حجج الفريق الذي يقدم تبريرات علمية لموقف تحليل السياسة الخارجية السابق، والتي تشكك في أهميتها وجدارتها التحليلية، على أن نناقش ونطرح الحجج المضادة في المطلب اللاحق.

**المطلب الثاني: طبيعة الاعتراض المعرفي على مشروع نظرية للسياسة الخارجية**

يضع المقترب للسياسة الخارجية علاقة الدولة-مجتمع "State-Society Relation" ضمن جوهر نموذجه لتفسير السياسة الخارجية، وينطلق في ذلك من الافتراض المسبق بأن العامل الحاسم في التأثير على سلوك الدولة الخارجي إنما يندرج ضمن علاقة الدولة ببيئتها الداخلية، فعكس التحليل الواقعي المستقى من البيئة النسقية، يتعامل المقترب الليبرالي مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية تفرضها خيارات، أفضليات وأولويات الدولة، التي يمتد مصدرها بصفة حصرية إلى بيئتها الداخلية. هذا يؤدي إلى أن مستوى التحليل الليبرالي-وعكس نظيره الواقعي التنازلي- يأخذ منحى تصاعدي من الأسفل نحو الأعلى (1) (من المجتمع الداخلي نحو البيئة الدولية) في تعامله مع السياسة الخارجية "Down–Up Approach".

إن هذه الرؤية المركزية في النظرية يمكن توضيحها أكثر بفحص لطبيعة كل من دولة والفواعل الداخلية كما تتصورهما الليبرالية عموما والليبرالية النفعية على وجه خاص.

**أ- طبيعة علاقة الدولة بالسياسة الخارجية:**

لا ينظر الليبراليون إلى الدول كوحدات "Units" كما يفعل الواقعيون ذلك، بل يدركونها على أنها مؤسسات سياسية "Political Institutions" تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية على حساب الأخرى، وهذا سواء في الأنظمة الاستبدادية أو الديمقراطية. والخيارات المرجحة لهذه الفواعل هي التي تشكل الأهداف الأساسية (خيارات الدولة) التي يسعى ممثلو الدولة الرسميون تحقيقها من خلال السياسة الخارجية(2). وهكذا تكون المؤسسات السياسية مجرد أدوات يتمكن عبرها

[1] Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment », In Colin Elman and Miriam Findus Elman (eds), **Progress in International Relations Theory: Appraising the Field**, Cambridge :,MIT Press, 2003, P. 162.
[2] Ibid, P. 164.

الأفراد من الولوج إلى الحقل السياسي وترجمة خياراتهم وأفضلياتهم إلى سياسة الدولة الخارجية في نهاية المطاف.

هذا التصور يقود الليبراليين إلى المسلمة الأولى التالية حول "الدولة" : الدولة ليست فاعلا موحدا، وإنما مؤسسة تمثيلية معرضة باستمرار للإستلاء وإعادة التوزيع، للبناء وإعادة البناء من طرف الفواعل المجتمعية بما يخدم مصالحها. ومعرفة طبيعة الممارسة ضمن هذه المؤسسة يحدد –بشكل حاسم– وجهة السياسة الخارجية للدولة. ويستتبع هذه المسلمة أن طبيعة الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة الليبرالية مختلفة عن نظيرتها الواقعية.

**ب– طبيعة الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية:**

تعتبر الليبرالية النفعية أن أهم فواعل السياسة الخارجية لدولة ما هم الأفراد العقلانيون "Rational Individual"، وجماعات المصالح الخاصة "Interest Private Groups" ، والذين ينتظمون في جماعات لتعزيز وضمان مصالحهم، هذه الفواعل المجتمعية "Societal Groups" هي التي تحدد خيارات و أفضليات الدولة في سياساتها المحلية وحتى في سياستها الخارجية. وهي تدعم خياراتها من خلال أساليب العمل الجماعي، المقايضة وحتى المنافسة، لحماية مصالح متمايزة، في ضل قيود تفرضها ندرة الموارد، تضارب القيم

وتفاوت القدرة على التأثير(1). وتفترض الليبرالية أن فحص وتحليل العلاقة بين هذه الفواعل يشكل المدخل الملائم لمحاولة فهم المصالح الداخلية التي ترتسم على أساسها السياسة الخارجية للدولة.

هذا الافتراض يوصل الليبراليين إلى المسلمة الثانية التالية حول "الفواعل المجتمعية": لا يمكن فهم استخدام القوة أو تطوير علاقة تعاون من دولة تجاه أخرى، إلا إذا عُلم مضمون الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسية في هذه الدولة تحقيقها(2).

ولذلك، فإن المتغير الرئيسي المعرف بالنظرية الليبرالية النفعية هو التنوع في صور أفضليات الدول، وهي الأفضليات التي تُدرك بأنها الأهداف المجتمعية الرئيسية التي تمثل قاعدة أي حسابات

[1] Andrew Moravcsik, « Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics », Op. Cit., P 516.
[2] Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment », Op. Cit., P. 162.

إستراتيجية تقوم بها الحكومات(3). وحقيقة اهتمام هذا المقترب بتنوع الفواعل المجتمعية ومصالحهم، هو أنه مقتبس عن تلك النماذج التحليلية في النظرية الليبرالية للدولة "Liberal State Theory"، وخاصة السياسة المقارنة "Comparative Politics"، والتي تفترض أولوية المجتمع عن الدولة في الدراسات السياسية، وكما يشير إلى ذلك مورافسيك "Moravcsik" :

« الفواعل الرئيسية في السياسة هي أعضاء المجتمع الداخلي؛ أي الأفراد والجماعات الخاصة... المجتمع – تحليليا– أولى من الدولة »(4)

وعند محاولة تفسير السياسة الخارجية لدولة ما، فإن أولوية قصوى تمنحها الليبرالية النفعية لمصالح الفواعل المجتمعية التي تشكل خياراتها و أفضلياتها خيارات و أفضليات سياسة دولها الخارجية(5). لكن هل هذه المسلمة تتضمن أن الدولة تتبع ببساطة السياسة الخارجية كما تتصورها، أو بالأحرى كما تفضلها فواعلها الداخلية؟ وبعبارة أخرى، ما موقع النسق الدولي من التحليل في هذه النظرية؟ هذا ما سيتناوله العنصر التالي.

1- علاقة البنية/ الفاعل في النظرية الليبرالية:

إذا كانت الليبرالية النفعية تفترض أن شكل وترتيب أفضليات وأولويات الدولة هي التي تشكل سلوكها في النسق الدولي، فإن هذا الافتراض لا يتضمن ببساطة أن الدولة تشكل وتنفذ السياسة الخارجية كما تريدها فواعلها المجتمعية، وبدلا من ذلك نجد الليبرالية تقر أن كل دولة تدرك أولوياتها بناءًا على القيود التي تفرضها خيارات الدول الأخرى؛ أي أنها لا تنفي القيود البنيوية على السياسة الخارجية، ولكنها ترفض فقط التفسير الواقعي للنسق (توزيع القدرات)، والمفهوم الليبرالي المؤسساتي الجديد عن توزيع المعلومات أو على الأقل تعاملهما كقيود ثابتة، وبدلا من ذلك تطرح مفهوم ( توزيع الأفضليات) "Distribution of Preferences" كضابط نسقي لسلوك الدول. ولتوضيح

---

(3) Ewan Harrison, Op. Cit.

(4) Derk Bienen and Others, « Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy: An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory», ***Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung***, Tübingen, Germany, Working Paper, № 33a, P. 8.

(5) Idem.

ذلك، يقدم مورافسيك المثال التالي: إذا ما فرض التفاعل الدولي على الدول انتهاج سياسة "حماية التجارة"، فسيفسر الواقعيون ذلك على أنه رغبة من الدول في حماية أمنها الاقتصادي في بيئة تنافسية. أما المؤسساتيون، فسيُرجعون ذلك إلى غياب التنسيق الكافي بين الدول بسبب غياب مؤسسة دولية مناسبة لهذا الغرض. أما التفسير الليبرالي، فيعزو هذا السلوك إلى تدخل مصالح وأولويات مجتمعية محلية توظف هذا القرار الخارجي لخدمة أهداف وتحقيق منافع خاصة(1)، فالليبرالية كما يشير مورافسيك – وخلافا للواقعية والمؤسساتية– تصوغ علاقة مباشرة بين التغيير الداخلي الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، وسلوك الدولة في السياسة الخارجية(2).

مما سبق، يبدو واضحا كيف أن الليبرالية تتبنى نموذجا تحويليا " Transformational Model" للنسق الدولي، والذي يعني أن ديناميكية التفاعل داخله تدفع به نحو التغيير المستمر عكس النموذج التوليدي "Generative Model" للواقعية. فالليبرالية تدرك النسق على أنه أكبر من مجرد ترتيب للفواعل، بل هو مجموعة من القواعد (خصائص معنوية) والمصادر (خصائص مادية) تصنعها الدول في عملية مستمرة للتطور والتغيير ضمن النسق، وهذا ما يعطي الأولوية للفاعل –على حساب البنية– في تشكيل سياسته الخارجية.

إذا ولما كان المقترب الليبرالي لا يعتد بالموقع النسبي للقوة لتفسير سياسة الدول الخارجية، ويهتم أساسا بالفواعل المجتمعية، فإن المتغير التفسيري المستقل الذي تراهن عليه الليبرالية النفعية ينتقل إلى هذا المستوى.

### 2– المصالح المجتمعية المهيمنة كمتغير تفسيري مستقل:

تفترض الليبرالية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية إنما تعكس مصالح وأولويات الفواعل المجتمعية التي تتموقع في موضع يسمح لها بفرض أهدافها على ممثلي الدولة الرسميين على المستوى الدولي، فمركز هذه الفواعل في بيئة صنع القرار الخارجي يحدد بشكل حاسم نوعية التوجهات الخارجية لهذه الدولة. ومن هنا تقترح النظرية الليبرالية ضرورة التعريف والاقتراب لهذه

(1) Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment », Op. Cit., P.164.

(2) Ewan Harrison, Op. Cit.

الفواعل لأجل الوصول إلى الهدف التفسيري والتنبؤي المنشود، ولهذا الغرض يستخدم الليبراليون مفهوم الشبكة السياسية "Political Network" كإطار تحليلي لتفسير سلوكات السياسة الخارجية لدولة معينة؛ لأنه يوفر –تحليليا– معطيات عن الفواعل الأكثر تأثيرا وخياراتها في مجال السياسة الخارجية(3).

إن مفهوم الشبكات ينصرف عموما –كمفهوم في العلوم السياسية– إلى دراسة ذلك النسق من المجموعات الاجتماعية من فواعل عامة وخاصة من مستويات مختلفة وفي مجالات عديدة من المجتمع والحكومة، التي تتفاعل فيما بينها من خلال عمليات اجتماعية(4)، أما مفهوم "الشبكة السياسية" فيُعنى بالعلاقات داخل–حكومية التي تظهر في مسار العملية السياسية كنتاج لتفاعل الفواعل الممارسين في شكل "اتصال، تنسيق، تعاون...الخ". ومن وجهة نظر ليبرالية، فإن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية تتضمن خمسة ممارسين رئيسيين هم (5):

* فواعل النسق السياسي–الإداري "Political-Administrative System Actors":

أ– سياسيين: ممارسي العمل السياسي ضمن بيئة صنع القرار في الرئاسة، الحكومة، البرلمان...

ب– إداريين: موظفي الإدارة ضمن أجهزة صنع القرار الخارجي.

* الفواعل المجتمعية الخاصة "Societal Private Actors":

ج– جماعات الضغط الاقتصادي: من الأفراد والشركات الاقتصادية والاستثمارية، خاصة تلك التي تملك مصالح واسعة خارج الدولة الأم.

د– جماعات الضغط السياسي: من أحزاب سياسية وجماعات الضغط والمجتمع المدني باهتمامات خارجية.

(3) Derk Bienen and Others, Op. Cit., P. 11.

(4) Ibid, P. 10.

(5) Ibid, P. 12.

والنموذج التفسيري الذي يقدمه المقترب الليبرالي لسلوك السياسة الخارجية يتضمن ثلاث خطوات متوالية(1) هي:

1- التعريف بفواعل النسق السياسي-الإداري، والفواعل الخاصة المنضوية في الشبكة السياسية.

2- التحقق من أولويات وأهداف سياستهم الخارجية.

3- التعريف بالفواعل الأكثر قدرة على الهيمنة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

ويتضمن هذا النموذج الذي تقدمه النظرية الليبرالية مفهومين على قدر كبير من الأهمية هما: التعبئة "Mobilization" والاستقلالية "Autonomy".

أما مفهوم التعبئة، فينصرف إلى معنى درجة القوة التي تملكها هذه الفواعل (مثلا عدد الأفراد الذين يمثلونها في أجهزة صنع القرار)، كما و تحدد درجة التعبئة أي من الفواعل أقدر على التأثير في وضعية معينة، سواء رغبة فواعل النسق السياسي-الإداري أم مصالح الفواعل الخاصة. بينما يعني مفهوم الاستقلالية مدى استقلالية فواعل النسق السياسي-الإداري عن تأثير جماعات المصالح الخاصة، فكلما زادت تبعية الفواعل الأولى للأخيرة عكست السياسة الخارجية على نحو أكبر مصالح الفواعل الخاصة(2).

كخلاصة، فإن السياسة الخارجية وفق رؤية المقترب الليبرالي تشكلها الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسية المتعلقة بصنع القرار الخارجي. والتحليل على هذا المستوى يكشف أي الفواعل المهيمنة تصنع قرار السياسة الخارجية في قضية خاصة في مجال معين (Issue/Area). والتغيير الذي قد يلحق السياسة الخارجية لدولة ما، إنما هو تغيير في خيارات، أفضليات وأولويات هذه الفواعل المهيمنة، أو هو تغيير في تركيبة الجماعة المهيمنة على صناعة القرار الخارجي. فالتغيير مثلا نحو

(1) Andrea Ribeiro Hoffmann, « A Synthetic Approach to foreign policy », Paper prepared for the 43rd Annual Convention of the ***International Studies Association (ISA)***, New Orleans, March 2002, In: < http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html >

(2) Volker Rittberger, Op. Cit., P.21.

سياسة أكثر تعاونية متوقع في حالة ما إذا كانت الفواعل المهيمنة في هذه الدولة تتقاسم مصالح مشتركة مع الفواعل المهيمنة في الدولة المستهدفة من قرار السياسة الخارجية.

**المطلب الثالث: "نظرية الفاعل النوعي" وجدارة تحليل السياسة الخارجية**

إن طبيعة الاعتراضات السابقة على جدارة تحليل السياسة الخارجية تبدو في الغالب نابعة عن مصالح المدعين بذلك، دفاعا عن وجهات نظر خاصة، تدافع **مارغوت لايت**[1] Margot Light في ردها على الانتقادات التي طالت الحقل. لذا دعا **كريستوفر هيل** قبل أكثر من نصف قرن (1976) إلى تحديد المرجعيات التي على ضوئها يجب أن تقيم تحليل السياسة الخارجية، مجادلا بأنه في كثير من الأحيان عبر مناقشة موضوع ما، تتجه التعليقات نحو مناقشات فرعية بما يحدث التباسا حول جوهر الموضوع ومعايير النقد.

في هذا السياق، فإن الاعتراضات على تحليل السياسة الخارجية التي تعتقد بأن الحقل علمي أكثر من اللازم في سعيه للمقارنة والتعميم، فهي في جوهرها أنسب لتكون موجهة للمنهج أي للطريقة العلمية Scientific في دراسة العلاقات الدولية عموما، منها لموضوع تحليل السياسة الخارجية في حد ذاته[2]. ونفس الملاحظة تقريبا تنطبق على الاعتراض الآت من الاتجاه المعاكس، ذلك الذي يرفع عن الحقل إمكانية التنظير والنمذجة باعتباره تأريخي ووصفي أكثر من اللازم، فهذا ما ينطبق على أكثر حقول المعرفة الاجتماعية تأسيسا. أما الانتقادات البنيوية، التي تتهم تحليل السياسة الخارجية بكونها نظرية اختزالية Reductionst؛ فلأنها لا تعتقد غير النسق الدولي وحدة للتحليل لذا فهي لا ترى ما دونه. إن تصور كريستوفر هيل للمعيار الذي يجب أن تقاس به جدارة تحليل السياسة الخارجية لا بد لموضوعيته أن يحض بإجماع أكبر، حين يفترض أن تحليل السياسة الخارجية ستكون حقلا ذا هوية مستقلة إذا ما لبت الطموح في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، فهل لها أن تثبت ذلك؟

رغم الصورة القاتمة التي يبدو عليها حقل تحليل السياسة الخارجية، كما وقفنا عليها في المطلبين السابقين، إلا أنها لا تعبر بأي حال عن كل الصورة، إنها تمثل فقط تطور حقل العلاقات الدولية خلال

---

-1 Margot Light, Op., Cit., p. 94.

-2 Christopher.J. Hill, "The Credentials of Foreign Policy Analysis", Op., Cit, p.148.

العقود التالية للحرب العالمية الثانية، والتي ميزها تركيز أكبر على المستوى البنيوي للنسق الدولي، وبالنتيجة تقليص الاهتمام بتلك المنظورات غير مرتكزة أساسا على النسق الدولي سواء كمولد أو مصدر للسلوك[1]، أي تلك المهتمة أكثر بالعوامل المنبثقة عن الفاعل –مستوى الوحدة– لفهم وشرح سلوك الدول كتحليل السياسة الخارجية.

غير أن مثل هذا المنظور البنيوي لم يكن مهيمنا بشكل مطلق على توجهات الباحثين لأنه إقصائي، وأكثر من ذلك، ومنذ نهاية الحرب الباردة على الأقل تراجع هذا المنظور بشكل متزايد، وأصبح يترك مجالا أكثر للتفسيرات النابعة عن مستوى الوحدة، والتي تبدو أقرب للتناغم مع الفرضيات الرئيسة لتحليل السياسة الخارجية. بعبارة أخرى، السؤال عاد ليطرح ثانية حول لماذا الاهتمام بتحليل السياسة الخارجية يبقى موضوعا رئيسا للبحث في العلاقات الدولية؟ ولماذا يجب أن يكون كذلك[2]؟

في مقال شهير **لفاليري هيدسون** (Valery Hudson) "**تحليل السياسة الخارجية: الأمس، اليوم وغدا**" (1995)[3]، قدمت الباحثة إجابة جديرة بالثقة للسؤال السابق. لقد جادلت هيدسون أن الأدوات وطرق التفسير الموروثة عن نظرية العلاقات الدولية تبدو وكأنها عاجزة عن التنبؤ بالتغير العميق الذي صاحب وتلى نهاية الحرب الباردة؛ فرغم أن العوامل النسقية مثل توازن القوى تحد فعلا من حرية الحركة والاختيار لدى الفاعل، إلا أنه من الواضح تماما أن الإرادة، التخيل والإبداع الفردي للبشر (فرادى أو جماعات) له تأثير حاسم أيضا في تشكيل السياسة الدولية وتفسير الأحداث العالمية.

تعتقد هيدسون أن إمكانية التنبؤ بالنماذج العامة للسلوك الدولي بالنسبة للفواعل خلال فترة ثبات القطبية الدولية (الثنائية القطبية) ساهم في تطوير ما يمكن تسميته بـ "النظرية العامة حول الفاعل" Actor General Theory، بما اضطلع بالدور الأكبر في تضليل الباحثين عن رؤية حقيقة دور الخصائص الذاتية للفواعل في تحديد نماذج سلوكها. لكن نهاية الحرب الباردة شكلت الفرصة الذهبية

---

1 - Walter Carlsnaes, Op.Cit., p.431.

2- Ibid, p.431.

3- Valerie Hudson," Foreign Policy Analysis: Yesterday, Today and Tomorrow", Mershon International Studies Review, (1995) 39, pp.209-210.

لصعود مثل هذه النظريات التي تنطلق من الوحدة بدل بنية النسق، هذا يعني أنه لفهم والتنبؤ بسلوك المجموعات البشرية (الدول) نحتاج لنظرية نوعية بدل النظرية العامة لفهم الاختيار السياسي للفاعل Human Political Choice، ويبدو أن تحليل السياسة الخارجية هي أكثر نظرية مؤهلة للاضطلاع بهذا الدور.

إن أنواع الفواعل الذين يندرجون ضمن هذا العنوان الكبير للسياسة الداخلية يتضمن: البيروقراطيات المتنافسة، المجموعات السياسية، الرأي العام، جماعات الضغط. غير أن موضوع السياسة الخارجية ليس محددا في هذه المجموعات على سبيل الحصر، فهو يمكن أن يتعامل مع ما هو أقل أو ما هو أوسع حسب الظروف[1].

على هذا الأساس، فإن فتحليل السياسة الخارجية تملك نواة بحث واضحة كالتالي[2]:

أ- أن جذور السياسة الخارجية يجب أن ترجع إلى الداخل أكثر من الخارج؛ أي إلى السياسة الداخلية وإجراءات صنع القرار.

ب- هذه السياسة الخارجية يجب أن لا ينظر إليها كظاهرة محدودة بصنع القرار وصناعه؛ أي أنها تتغير بمجرد تغير الأيدي التي تؤول لها، وإنما يجب أن تكون محل تحليل بدلالة المؤسسات أو الوحدات البيروقراطية وأي من المفاهيم التي يحتمل أن لها تأثيرا على قرارات السياسة الخارجية (النفوذ، القوة، الثقافة السياسية).

يعتقد هيل بأن تحليل السياسة الخارجية يجب أن تكون أكثر من مجرد تيار عابر، بما أن الأسئلة التي تطرحها يمكن تنظيمها في مخطط آو مشروع بحث مميز وممنهج يعتمده أي حقل أكاديمي لتحصيل شرعيته وتطوره. كيف ذلك؟

من البديهي أن موضوع تحليل السياسة الخارجية هو السياسات الخارجية للدول، إن هذه الأخيرة لا تنبعث تلقائيا بل هي سلوك هادف موضوع لتخطيط مسبق من الفاعل يظهر في شكل أقوال وأفعال. وعليه، نظريا هذه السلوكات لا بد أن تكون نتاج للآلية التي تفرز السياسة، ومحللو

1- Idem, p.150.

2- Ibid, p151.

السياسة الخارجية يعتقدون أنه بقدر التعدد في الفواعل وسلوكاتهم في السياسة الخارجية، فإن التشابهات والاختلافات بين هؤلاء فيما يتعلق بطرق صنع واتخاذ القرار تستحق فعلا الدراسة[1].

بالنسبة للعلاقات الدولية تجادل هيدسون بأن أغلب الدراسات النظرية أعطت الانطباع بأن أرضية بحث العلاقات الدولية هي "الدولة"، أو بلغة بديلة ألطف، أي وحدة لصنع القرار سواء كانت دولة، فرد أو جماعة المهم أن تعامل هذه الوحدة كفاعل عقلاني بحيث تكون مكافئة للدولة. هذا المنهج هو الذي تعارف على تسميته بالعلبة السوداء Black Box أو نموذج كرة البيلياردو Billiard Ball Model، والذي يهمل دراسة صناعة القرار الخارجي. إن هذا المنهج هو ما يمكن تسميته بـ "نظرية الفواعل على عمومها" Theory of Actors in-general أو "النظرية العامة للفاعل" Actor General Theory[2]

من أجل ذلك، تدعو هيدسون إلى تطوير بديل نظري عن "النظرية العامة للفاعل" يكون بمقدورها تجاوز الدولة كأرضية بحث، بديل يتجاوز نموذج "كرة البيلياردو" ويكون قادرا على فتح العلبة السوداء ليطرح أسئلة من؟ يفعل ماذا؟ كيف؟ ولصالح من؟ إنه البديل الذي يبحث في خصوصيات الفاعل بدل اعتبارها متشابهة، إنها ما تسميها هيدسون "النظرية النوعية للفاعل" Actor Specific Theory، والحقل الفرعي الأجدر ليتناسب مع هذه النظرية هو تحليل السياسة الخارجية. كيف تبدو إذن نظرية السياسة الخارجية كنظرية نوعية للفاعل؟

وتعزو الليبرالية نماذج التوافق أو التنازع الداخلي حول قرار السياسة الخارجية تجاه قضية ما إلى التنوع في نماذج التفاعل بين الفواعل المجتمعية المهيمنة ضمن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية لتحقيق كل فاعل أهدافه، بل وتؤكد أن الخلاف حول تحقيق هذه الأهداف قد يصل إلى درجة يعتبر معها استخدام العنف أمرا مقبولا ومشروعا؛ بسبب الاختلاف في المعتقدات و الأفكار، ندرة المزايا المادية، و اللاتوازن في القوةذالسياسية (2).

---

[1] Ibid, p.149.-

[2] Ibid, p.2.-

(2) Idem.

إن هذه الرؤية المركزية في النظرية الليبرالية تختلف عن نمط التحليل الواقعي الذي يتعامل مع الدولة كفاعل وحدوي، ويستتبع ذلك أن نموذج "الفاعل العقلاني" غير قادر على فحص واستيعاب عملية صناعة قرار السياسة الخارجية، فالنظرة الليبرالية المجزأة للدولة يناسبها أكثر –تحليليا– النموذج الثاني الذي قدمه غراهام أليسون، أي نموذج العملية التنظيمية "Organizational Process Model".

إن نظام صناعة القرار حسب هذا النموذج ليس موحدا، بل يتكون من عدة وحدات أو إدارات مرتبطة ببعضها البعض، لكل منها حد معين من الاستقلالية، والأهم من ذلك –كما تفترض الليبرالية النفعية– أن كلا من تلك البيروقراطيات تعكس مصالح الفواعل المجتمعية التي لها أهداف في توجيه قرارات السياسة الخارجية للدولة. و موقع كل فاعل ضمن هذه الوحدات أو البيروقراطيات يحكمه –أساسا– عاملين اثنين هما: مقدار ما يملك من الموارد، وكذا مدى قدرته على التعبئة. وتتسم العلاقة بين هذه الوحدات بالتنافس في شكل تسريب أخبار أو معلومات بهدف إحراج بعضها البعض، أو التطرف في موقف معين بشكل يربك الإدارات الأخرى ويفشل سياستها(3).

بالتالي، وإذا ما أردنا تفسيرا لسياسات الدول الخارجية، ما علينا سوى الرجوع إلى الطبيعة الأنانية للبشر (الواقعية التقليدية) أو الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي (الواقعية الجديدة)، فهنا تكمن كل التفسيرات ولا يمكننا فتح العلبة السوداء ولا فائدة مرجوة من فتحها، لذا لا يجب أن نسعى لتفسير ما لا يرجى تفسيره[1]. إن هذا ما يعني إقصاء تاما للخصائص النوعية، السياسية، الاقتصادية، المجتمعية.. الخاصة بكل فاعل.

فالواقعية إذن، تقدم لنا نموذجا مبسطا لتحليل السياسة الخارجية، قائم على فرضيات النظرية العامة للفاعل، لكن ما لا تفعله الواقعية هو دراسة وفحص صناعة القرار أو مصادر داخلية أخرى

---

(3) ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 190.

1- Christopher J. Hill, "The Changing Politics of Foreign Policy", Op.Cit., p7.

للسلوك، فهي تحمل خاصية القطيعة بين السياستين الداخلية والخارجية، وهذا ما سيدفعها حتما نحو القطيعة مع فرضيات تحليل السياسة الخارجية كيف ذلك؟

وتعزو الليبرالية نماذج التوافق أو التنازع الداخلي حول قرار السياسة الخارجية تجاه قضية ما إلى التنوع في نماذج التفاعل بين الفواعل المجتمعية المهيمنة ضمن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية لتحقيق كل فاعل أهدافه، بل وتؤكد أن الخلاف حول تحقيق هذه الأهداف قد يصل إلى درجة يعتبر معها استخدام العنف أمرا مقبولا ومشروعا؛ بسبب الاختلاف في المعتقدات و الأفكار، ندرة المزايا المادية، و اللاتوازن في القوة السياسية (2).

إن هذه الرؤية المركزية في النظرية الليبرالية تختلف عن نمط التحليل الواقعي الذي يتعامل مع الدولة كفاعل وحدوي، ويستتبع ذلك أن نموذج "الفاعل العقلاني" غير قادر على فحص واستيعاب عملية صناعة قرار السياسة الخارجية، فالنظرة الليبرالية المجزأة للدولة يناسبها أكثر –تحليليا– النموذج الثاني الذي قدمه غراهام أليسون، أي نموذج العملية التنظيمية "Organizational Process Model".

إن نظام صناعة القرار حسب هذا النموذج ليس موحدا، بل يتكون من عدة وحدات أو إدارات مرتبطة ببعضها البعض، لكل منها حد معين من الاستقلالية، والأهم من ذلك –كما تفترض الليبرالية النفعية– أن كلا من تلك البيروقراطيات تعكس مصالح الفواعل المجتمعية التي لها أهداف في توجيه قرارات السياسة الخارجية للدولة. و موقع كل فاعل ضمن هذه الوحدات أو البيروقراطيات يحكمه –أساسا– عاملين اثنين هما: مقدار ما يملك من الموارد، وكذا مدى قدرته على التعبئة. وتتسم العلاقة بين هذه الوحدات بالتنافس في شكل تسريب أخبار أو معلومات بهدف إحراج بعضها البعض، أو التطرف في موقف معين بشكل يربك الإدارات الأخرى ويفشل سياستها(3).

والمعلومات التي تصل إلى أعلى مستوى في نظام صناعة القرار، والتي ينبني عليها وضع وتنفيذ سياسة معينة، تمر إذن بالضرورة عبر عملية التأطير التي تقوم بها كل من هذه الوحدات، والتي تكون– هي الأخرى– قد مرت في مرحلة أولى بعملية تعبئة من قبل جماعات المصالح الخاصة. ووفقا لذلك، لا

(2) Idem.

(3) ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 190.

تقوم سلوكية الدولة حسب هذا النموذج على الاختيار الحر الموحد، بل هي نتاج ما تقوم به وحدات عديدة بوظائفها

## المبحث الثاني: مأزق تصنيف مقاربات تحليل السياسة الخارجية

سبقت الإشارة للموقف الحرج الذي يوجد عليه حقل تحليل السياسة الخارجية، والذي ربما قدم دافيد هوغتون أبلغ وصف له، حين أشار أن نظرية السياسة الخارجية هي بشكل ما نظرية دون هوية، أو مشروع بحث تائه دون حدود معلمية متفق بشأنها. هي صورة قد لا ترضي كثيرا الباحثين ضمن هذا الحقل، لكنها مع ذلك الحقيقة التي يمكن الوقوف عليها إذا ما وضعنا أنفسنا موضع محلل السياسة الخارجية؛ إن الأخير يجد نفسه أمام نظريات، مقاربات ونماذج تحليلية متعددة؛ من حيث وحدة ومستوى التحليل، الخلفية الابستمولوجية، محاور البحث الانطولوجي وحقول المعرفة الاجتماعية المنطلق منها.

إن استعراض محاولات بعض الباحثين في تصنيف نظريات السياسة الخارجية، يجعلنا نقف بكل وضوح عند حقيقة غياب مرجعية منهجية أو نظرية محكمة، يكون بمقدورنا بناءا عليها تصنيف تلك النظريات، فبسبب غياب مسعى مباشر وصريح لدى الجماعة العلمية المهتمة بهذا الحقل، نجد تشتيتا للجهود بما أدى إلى الاختلاف وحتى التناقض في التمييز والتصنيف يصل إلى حد الغموض واللبس، دفع تطور نظرية تحليل السياسة الخارجية ثمنه.

في هذا المبحث، سنتوقف أولا عند أهم إشكالية بحثية في تحليل السياسة الخارجية، لكونها المسئولة عن التنوع في مقاربات السياسة الخارجية، تلك المتعلقة بالتساؤل عن ماذا نريد أن نفسر؟ Explanandm، وأين نبحث عن التفسيرات؟ Explanans. قبل أن نتوقف في المطلبين الموالين عند أهم المحاولات التصنيفية لباحثي السياسة الخارجية لمختلف المقاربات والنماذج في الحقل. و من أجل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: إشكالية تحليل السياسة الخارجية؛ "ماذا" و"أين" نحلل؟

المطلب الثاني: ستيف سميث/ التصنيف الخماسي لمقاربات تحليل السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: والتر كارلسنس/ التصنيف الرباعي لمقاربات تحليل السياسة الخارجية.

**المطلب الأول: إشكالية تحليل السياسة الخارجية؛ "ماذا" و"أين" نحلل؟**

الفئة الأولى من الباحثين، وفي تعاملهم مع موضوع السياسة الخارجية شعروا بثقة مبالغ فيها حول ماهية السياسة الخارجية، فصاروا يقدمون مفاهيما دون الحاجة إلى تفسيرها أو تبريرها، رغم أنه في محاولة فهم، شرح والتنبؤ بشيء ما لا بد أن نكون واضحين منذ البداية ما المقصود به؛ لكن أغلب هؤلاء يتحدثون عن السياسة الخارجية بلغة الحرب أو الدبلوماسية أو التجارة أو أي شكل من أشكال السلوك الخارجي. أما الفئة الثانية، فقد وجهت اهتمامها نحو جزء فقط أو صنف من الظاهرة، فالكتابات هنا غطت جوانب معينة من السياسة الخارجية كالنشاطات الدبلوماسية، الردع، المخابرات أو فحصت سياسات ما في بيئة معينة كالأحلاف، الأسواق المشتركة، المنظمات الدولية. وفي ضل هكذا اهتمام ضيق، لم يشعر الباحثون بالحاجة للتساؤل عما هي الخصائص العامة لظاهرة السياسة الخارجية، التي تشكل المواضيع السابقة مجرد مثال عنها.

إن انضفاء الطابع الدولي على الكثير من الأنشطة اليومية للأفراد، زاد مسألة تعريف السياسة الخارجية تعقيدا، بحيث نجد أنفسنا أمام المزيد من الأسئلة: ماذا يجب أن تدرس السياسة الخارجية؟ وما الذي ينبغي أن يندرج ضمنها؟ وهل تعنى فقط بالمعاملات خارج الحدود؟ أم أن لها بعدا داخليا أيضا؟ وهل يجب أن ترتقي لتعني ما يحدث ما بين الدبلوماسيين؟ أم تنزل لتتضمن الحد الأدنى من السلوك الخارجي؟ وهل فواعل السياسة الخارجية متواجدة في كل مكان (الفواعل غير الدول)؟ أم أنها تخاطب الدول فقط؟

إن ملاحظة أغلب التعريفات التي قدمت للسياسة الخارجية، يكشف وجود إشكالية مزدوجة شغلت حيزا واسعا من الاهتمام في تاريخ تحليل السياسة الخارجية، وقد شكلت ضمنيا جوهر الاختلافات في المقاربة للمفهوم. لذا فأي محاولة لتقديم تعريف شامل للسياسة الخارجية لا بد أن يعبر هذا المسلك، عبر معالجة هاتين الإشكاليتين. تتعلق الأولى بـ **ماذا نريد أن نفسر؟** أي الموضوع محل الدراسة في السياسة الخارجية أو ذلك المرجو تفسيره "Explanandm". أما الإشكالية الثانية،

فتتعلق بـ **أين نبحث عن التفسيرات؟** أي طبيعة المتغير التفسيري المتبنى من أجل التفسير "Explanans"

**1/إشكالية المتغير التابع أو ماذا نريد أن نفسر**Explanandm ؟

إن موضوع الفرضيات التي يضعها باحث السياسة الخارجية حول الظاهرة محل بحثه، تشكل الشيء الذي يسعى لفهمه وتفسيره والتنبؤ بالمتغيرات التي تطرأ عليه بتغير الظروف، هذا ما يمكن تسميته بـ "المتغير التابع" الذي نسعى لتفسيره. غير أنه كملاحظة أولى لا نجد أن محللي السياسة الخارجية يسعون لتفسير نفس المتغير التابع، وكما لاحظ جيمس روزنو (1967) فإن هذا المتغير تم إدراكه بشكل غير دقيق؛ إما بشكل ضيق بما أدى إلى إيجاد إجابات ضيقة حول الأسئلة المطروحة، أو بشكل أوسع أفضى إلى إجابات أشمل من المطلوب الإجابة عنها[1].

إنه باستطلاع بعض التعاريف التي قدمت للسياسة الخارجية نقف على هذا التنوع في المتغيرات التابعة. فالسياسة الخارجية فهمت بأنها مجموع النوايا Intentions (ديبوراه غيرنر)، الخطط Plans القرارات Decisions (سنايدر)، الأهداف Goals (غراب، موريسون)، المبادئ العامة General Principles، النشاط الخارجي Activity (مودلسكي)، الأفعال Actions (ويليام شيتك) ، ردود الأفعال Reactions (جوزيف فرانكيل)...لذكر أهمها.

إنه بفحص هذه التعاريف، يبدو الافتراق واضحا بين ثلاثة أنواع من المتغيرات التابعة هي أهداف السياسة الخارجية (الهدف)، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (القرار)، وتنفيذ السياسة الخارجية (السلوك).

النقد السابق جعل باحثي السياسة الخارجية الأوائل يقترحون "القرار" كمتغير تابع بديل خاصة في كتابات سنايدر وزملائه. إن المرجو تفسيره في هذه الحالة، هي القرارات المتخذة من قبل الأفراد صناع القرار والتي تظهر نتائجها خارج الحدود الوطنية. هذه القرارات غالبا ما تستهدف مباشرة العالم الخارجي في شكل محاولات نفوذ، لكنها قد تتضمن أيضا قرارات تستهدف الداخل لكن بتداعيات

1 - James Rosenau, **The Scientific Study of Foreign Policy**, ( New York: The Free Press, 1971), p.39.

خارجية. قد لا نحتاج لفحص قرار واحد بل مجموعة قرارات بشأن موقف ما. أكثر من ذلك، يمكن لعملية صنع القرار ذاتها أن تكون محل بحث من الإدراك، إلى تعريف المشكلة، إلى صياغة البدائل، وصولا إلى المراحل المتقدمة من تقييم البدائل وخطط الطوارئ[1].

وأدوارها وفق قواعد ليست بجامدة، وإنما قابلة للتغيير ولاستيعاب تغيرات جديدة باستمرار(1). و يتضمن ذلك أن سلوكية الدولة في نهاية المطاف هي مجرد محصلة للتفاعل القائم بين مختلف الوحدات فيما بينها. فهل يُفهم من هذا المعنى أن الليبرالية لا تعتقد بالعقلانية كمنطق ضابط لسلوكية الدولة ؟

الحقيقة أن النظرة الليبرالية المجزأة للدولة تترك الانطباع بأن تضارب المصالح والمساومة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني، ومن ثم اتخاذ قرارات خارجية قد تكون غير عقلانية بالنسبة للدولة كوحدة في النسق الدولي. لكن يجب التذكير أن الليبرالية لا تعتد بالدولة كوحدة وتنظر إليها من زاوية أنها مؤسسة سياسية تعكس مصالح بعض الفواعل المجتمعية دون غيرها. لذا عند البحث في نموذج الفاعل الليبرالي و منطق سلوك سياسته الخارجية –ومن أجل هدف نظرية "ليبرالية نفعية" للسياسة الخارجية– يكون من الأجدى طرح السؤال السابق بالصياغة التالية: هل تُدرك الفواعل المجتمعية المهيمنة (وليست الدولة) خيارات السياسة الخارجية التي تهمها وفق منطق العقلانية ؟

## 2/ إشكالية المتغير المستقل أو أين نبحث عن التفسيرات؟Explanans

في الحقيقة يعد هذا السؤال أحد الإشكاليات الفرعية لهذه الدراسة، ولذلك من غير المتوقع قطعا انتظار إجابة مباشرة وصريحة لهذا السؤال هنا. لكن ومع ذلك، تبقى الإشارة ضرورية للمقصود به. إننا بالمتغير المستقل نشير إلى مجموع العوامل المؤثرة على صناعة القرار وصناع قرار السياسة الخارجية. إن حجم هذه العوامل واسع جدا، لهذا ركزت الانتقادات الموجهة لتحليل السياسة الخارجية منذ بدايتها، على استحالة إلمام المحلل بجميع التأثيرات حول قرار ما أو على أي قرار مجرد.

[1] Valerie Hudson, “Foreign Policy Analysis: Classic And Contemporary Theory”, Op., Cit, p.4.-

(1) نفس المــرجع.

إنه في الغالب ما يحوز القادة السياسيون على التقدير عن السياسات الخارجية الناجحة، ويحملون كذلك المسئولية في حال الإخفاق. لكن الحقيقة أن القادة نادرا ما يصنعون القرارات منفردين فهم يتلقون من البيئة التي يعملون في إطارها مجموعة من الحوافز في شكل فرص وقيود تحد من خياراتهم الفردية سواء داخلية (البيروقراطية الحكومية، الإعلام، الرأي العام، جماعات الضغط..) أو خارجية (الدول الكبرى، المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي...) فمن أي منها نستقي التفسير المناسب للسياسة الخارجية؟

يقدم مفهوم مستوى التحليل Level of Analysis أداة منهجية مناسبة للتعامل مع هذا السؤال، فهو يعمل بمثابة عدسة نظر تكشف لنا التفاصيل التي نريد فحصها[1]. باحثو السياسة الخارجية تمايزت رؤاهم بين معتمد على مستوى تحليلي واحد (فردي، وطني، نسقي) أو مستويين (النظام والنظام الفرعي "دافيد سينغر")، الوطني والنسقي ( اللعبة ثنائية المستوى "روبرت بوتنام") والمتعدد المستويات، روزنو مثلا اقترح خمسة مستويات (الفرد، الدور، الحكومية، المجتمعية، النسق الدولي)

## 3/قيمة تحليل السياسة الخارجية:

كموضوع للدراسة فإن تحليل السياسة الخارجية ذات قيمة كبيرة؛ لأنها تضطلع بدور جسر الهوة بين التخصصات Bridging Disciplines، جامعة عديد القضايا التي يعالجها الطلبة تحت عناوين مختلفة في مواضيع أخرى. وهي قيمة لأنها تترجم النظرية المجردة نحو مسائل ملموسة. وأكثر من ذلك، بالتركيز على العلاقة بين الدولة والنسق الدولي، فإن تحليل السياسة الخارجية تربط المستوى الكلي للتحليل والمستوى الجزئي. وبما أنها متعددة المستويات التحليلية Multilevel ومتعددة العوامل Multifactorial والتخصصات Multidisciplinary، فإنها تربط العلاقات الدولية بالعلوم الاجتماعية الاخرى[2].

[1] - Marijke Breuning, **Foreign Policy Analysis: A Comparative Introduction,** ( London ,Palgrave Macmillan, 2007), p.11.

[2]- Margot Light, Op.,Cit. p.94.

**المطلب الثاني: ستيف سميث/ التصنيف الخماسي لمقاربات تحليل السياسة الخارجية.**

في مقاله الموسوم "العلاقات الدولية والسياسة الخارجبة"[1] (1986)، حاول **ستيف سميث** (Steve Smith) تصنيف مختلف المقاربات النظرية ضمن تحليل السياسة الخارجية، بناء على معيار يميز فيه بين مدرستي السياسة الخارجية الأمريكية والبريطانية.

يرى **ستيف سميث** أن تطور دراسة تحليل السياسة الخارجية قد مر بثلاثة مراحل رئيسية في الولايات المتحدة. الأولى، من منتصف الخمسينيات إلى منتصف الستينيات، أين انبعثت دراسة تحليل السياسة الخارجية عن عدم الرضا العميق الذي حمله مجموعة من الباحثين عن الفهم الواقعي المبسط والاختزالي للسياسة الخارجية. الثانية، في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، حيث قامت هذه المجموعة بتوسيع الحقل منجذبة أكثر نحو المنهجية العلمية للبحث في إطار ما سمي بالسياسة الخارجية المقارنة. أما المرحلة الثالثة، والتي بدأت مع أوائل السبعينيات فقد عرفت تراجع السياسة الخارجية المقارنة مع بروز وتوجه أكثر نحو المقاربات الانتقائية، بمنهجيات متعددة ورفض التعميم.

مراحل التطور هذه في الولايات المتحدة انعكست تقريبا على مدرسة السياسة الخارجية في بريطانيا، مع فارق زمني بسيط في كل منهما، مع ملاحظة جديرة بالتنويه، هي أن دراسة السياسة الخارجية في بريطانيا حملت توجهات مختلفة عن تلك السائدة في الولايات المتحدة؛ من حيث أن مسعى بناء نظرية سلوكية عامة حول السياسة الخارجية لم يكن أبدا شائعا في بريطانيا أين وضعت الفلسفة الوضعية Positivism موضع شك. وبدلا من ذلك فإن منهجية البحث كانت تدور حول "النظريات الوسطى" Middle Range Theories أو "دراسات الحالة" الخاصة Case Studies.[2]

مثل هذا الوضع أثار انتباه **ستيف سميث** أمام ملاحظة جديرة بالاهتمام، وهي أن الحجم الأكبر من البحث يتجه للتعامل مع السياسة الخارجية لا مع تحليل السياسة الخارجية؛ أي أن الجهد الموجه في غالبيته لمحاولة فهم وشرح العلاقات الدولية ينطوي ضمنيا على تفسير للسياسة الخارجية، دون

---

[1] - أنظر: Steve Smith, “Foreign Policy Analysis and International Relations”, Millennium - Journal of International Studies, (1987)16.

[2] -Ibid, p. 345.

أن يكون موجها عن قصد لتحليل هذه الأخيرة. هذا ما دفع سميث لطرح السؤال التالي: إذا أردنا اليوم أن ندرس السياسة الخارجية كيف يجب أن نفعل ذلك؟

كإجابة عن هذا السؤال صنف سميث المقاربات المختلفة لدراسة السياسة الخارجية ضمن خمسة أصناف: 1- منظور السياسة الداخلية 2- نظرية العلاقات الدولية 3- السياسة الخارجية المقارنة 4- دراسات الحالة 5- النظرية الوسطى. كما يلي[1]:

**1/ منظور السياسة الداخلية** Domestic Politics Perspective

يتعلق الأمر هنا بتلك المقاربات التي تفهم السياسة الخارجية على أنها النشاط الخارجي للوحدة السياسية. محللو هذا الاتجاه يرفضون النظر إلى الدولة كفاعل موحد أو كيان متجانس (نموذج العلبة السوداء)، بل أنهم ينطلقون من فرضية رئيسية تلك التي ترفض فكرة عقل الدولة Reason D'état وتنظر إلى الدولة كهاز صنع قرار، وبالتالي فالسياسة الخارجية تكون معرفة بأنها مجموع العمليات التي تأخذ مجراها في بيئة صنع القرار ضمن مؤسسات الدولة الرسمية. هذا يتضمن أن صناع القرار ليسوا عقلانيين مطلقا؛ فإما يتصرفون في إطار العقلانية المحدودة، أو يمثلون رسميا توقعات وآمال وطنية أو مجتمعية.

**2/ نظرية العلاقات الدولية** International Relation Theory

نتيجة اهتمامها بعوامل السياسة الداخلية، فإن تحليل السياسة الخارجية هي محل تجاهل من قبل أولئك الذين يسعون لشرح وتفسير السياسة الخارجية من خلال النظريات الكبرى للعلاقات الدولية. ورغم أن بعض الكتاب ضمن النظريات الأخيرة يتجهون نحو تضمين العوامل الداخلية في تحليلاتهم النسقية، فإنه يضل أن نظرية العلاقات الدولية تجد قوتها التفسيرية من خلال النظر إلى المحددات النسقية كأهم سبب لسلوك الدول، مع إغفال طبيعة البنى وأنواع القيم السائدة في الداخل.

**3/ السياسة الخارجية المقارنة** Comparative Foreign Policy.

في محاولة لتلافي النقاش السابق حول أيهما أولى التفسيرات الداخلية (التحليل على مستوى الوحدة) أم التفسيرات الخارجية (التحليل على مستوى النسق)، قدمت السياسة الخارجية المقارنة

---

[1] Idem, pp. 345-348.-

نفسها كمحاولة عملية للربط Linkage بين المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية في مسعى بناء نظرية عامة General Theory قابلة للتطبيق Applicable للسياسة الخارجية. إن أعمال باحثين مثل روزنو، مودلسكي، شابيرو وغيرهم التي تتشبث بالنظرية وتتبنى ابستمولوجية وضعية معتمدة على "منهج تحليل الأحداث" Event Data Analysis، هي التي تندرج ضمن مسعى البحث المسمى " السياسة الخارجية المقارنة".

**4/ دراسات الحالة Case Studies.**

رغم الاتجاه المعارض لكثير من باحثي السياسة الخارجية لاستخدام دراسات الحالة كمدخل لتحليل السياسة الخارجية، بحجة أنها أقرب للدراسات الوصفية التاريخية وبالتالي لا تؤدي إلى بناء نظرية عامة في السياسة الخارجية، إلا أنها مع ذلك تبقى إحدى الطرق الشائعة في الكتابة حول الموضوع، تحت مبرر أنه لفهم، شرح وتفسير أحداث أو حالات السياسة الخارجية ربما نحتاج أكثر فأكثر إلى دراسات سياقية عميقة حولها، حتى وإن كان ذلك يقضي نهائيا على فكرة بناء نظرية في السياسة الخارجية.

**5/ النظريات الوسطى** Middle Range Theories:

المقترب الأخير في دراسة السياسة الخارجية، هو ذلك الذي يعتمد على استخدام عدة نظريات وسطى تم تقديمها خلال الستينات والسبعينات، وهي تلك النظريات التي تركز اهتمامها على جوانب محددة من السياسة الخارجية مثل صناعة القرار، النسق العقدي، دور البيروقراطية.. النقطة الايجابية بالنسبة لهذا النوع من مقاربات السياسة الخارجية هي أنها قابلة للتوظيف لفهم سياسات خارجية لأنواع مختلفة من الدول وفي سياقات مختلفة كذلك، وهي بذلك تقدم نفسها كبديل مناسب بين النظرية العامة والتحليل التاريخي.

أخيرا يخلص ستيف سميث إلى النتيجة التي مفادها أن مجهودات المدرسة البريطانية في تحليل السياسة الخارجية أكثر يسرا وواقعية لبناء تفسيرات للسياسة الخارجية من جهود الأمريكيين المحكومة ببناء تفسيرات ضمن نظرية عامة.

**المطلب الثالث: والتر كارلسنس/ التصنيف الرباعي لمقاربات تحليل السياسة الخارجية**

أما النقاش الأول حول الأساس الانطولوجي، فيتعلق بـ: أين وحول من تستقر ديناميكية الفعل الاجتماعي؛ هل حول الفرد أم حول المجتمع؟ بمعنى آخر، هل تجد جذورها في سلوكات الأفراد أم في القواعد والمعايير البنيوية؛ أي الناشئة عن بنية المجتمع. هذا التقسيم الكلاسيكي يشار له بالثنائية الأنطولوجية ما بين "الفردانية" Individualism و "الكلانية" Holism.

أما النقاش الثاني حول الخلفية الابستمولوجية، فيتعلق بمسألة: كيف ننظر إلى الفعل الاجتماعي؟ هل من خلال عدسة "موضوعية" Objectivism أم "تأويلية" Interpretative ؟ هنا كذلك نحن أمام خيارين إما النظر إلى الفاعل من الخارج Outside أو من الداخل Inside ، أو على رأي **ماكس فيبر،** إما نسعى **لشرح** سلوكات الفاعل Explaining أو نسعى **لفهمها** Understanding. الاختيار بالتالي هو بين ابستمولوجية وضعية للعلوم الاجتماعية تحاكي العلوم الطبيعية، وابستمولوجية ما بعد وضعية تقر بالوجود المستقر لميدان اجتماعي تحكمه قواعد اجتماعية ومعاني تذاتانية؛ أي علم اجتماعي يبحث فيه عن الفهم التأويلي للفعل الاجتماعي " The science of societies that attempts the interpretative understanding of social action"[1]

إن الازدواجية الانطولوجية الأولى إذا ما جمعناها مع الازدواجية الابستمولوجية الثانية، سنكون حينها أمام أربع أنواع من مقاربات تحليل السياسة الخارجية كما يلي:

بهذا الصدد تعتمد النظرية الليبرالية على نموذج الرجل الاقتصادي "Homo Economics" مدركة الفواعل المجتمعية على أنها مهتمة أساسا بمصالحها الخاصة "Self-Interested"، ساعية لتحقيق أهدافها "Goal-Oriented"؛ أي ينتج سلوكها عن حساب دقيق وعقلاني للتكاليف والفوائد المرجوة. هذا النموذج المفترض لسلوك الفاعل الاجتماعي-كما تتبناه الليبرالية- يرجع إلى أدبيات البراغماتية الكلاسيكية مع بداية القرن 19 مع جيرمي بتنام (G.Betnam) و ستيوارت ميل (J.S.Mill)...الخ. ووفقا للنموذج الذي قدمته، فإن كل الأفراد

[1] -Ibid, p. 437.

يشتركون في خاصيتين اثنتين: أولهما، أن الفرد يبحث دوما عن تعظيم فوائده. وثانيهما، أنه يوجه سلوكه لتحقيق أهدافه بالحد الأدنى من الجهد والكلفة، فمن بين جميع البدائل المتاحة يختار البديل الذي يخدم إلى أقصى حد ممكن أولوياته على القيود التي تواجهه(2)؛ أي أنه باختصار يتصرف بعقلانية. وهذا المنهج هو الذي تسلكه الفواعل المجتمعية في مسار صنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية.

وحقيقة الليبرالية النفعية كمقترب لتفسير السياسة الخارجية أنها لا تسعى لشرح الأهداف التي تعمل مختلف الفواعل المجتمعية على تحصيلها، بل تدركها على أنها خارجة عن وظيفتي التفسير والتنبؤ التي تسعى إليهما، وأكثر من ذلك، فهي لا تقيس إمبريقيا أولويات هذه الفواعل، بل يقوم نموذجها على بناء افتراضات عامة حول السلوك المفترض لهذه الفواعل لغرض الوصول إلى نظرية قابلة للتعميم.

1- المقاربات المرتكزة على المنظور البنيوي Structural Based Perspective Approaches

2- المقاربات المرتكزة على المنظور الفردي Agency Based Perspective Approaches

3- المقاربات المرتكزة على منظور المأسسة الاجتماعية Social Institutional Perspective

4- المقاربات المرتكزة على منظور الفاعل التأويلي Interpretative Actor Perspective

كما يلخصه الجدول التالي:

(2) Derk Bienen and Others, Op. Cit., P.4.

**جدول رقم 01: مقاربات السياسة الخارجية عند والتر كارلسنس**

| أنطولوجيا | أبستمولوجيا | |
|---|---|---|
| | موضوعية | تاذاتانية |
| -جماعية Holism | المنظور البنيوي | منظور المؤسسات الاجتماعية |
| -فردية Individualism | الفاعل العقلاني | الفاعل التأويلي |

**المصدر:**

:Walter Carlsnaes, “Foreign Policy”, in: **Handbook of International Relations**,( London, SAGE Publications Inc, 2002), p.430.

رغم أن المقاربات التي يجب أن تندرج ضمن هذا الصنف هي المقاربات الفردية التي تسعى للشرح (نموذج الفاعل العقلاني) لا للفهم (الفاعل التأويلي)، إلا أن كارلسنس –وبشكل غير متناسق- يضع مقاربات الفاعل التأويلي ضمن هذا الصنف.

**أ/ المقاربات النفسية والإدراكية Cognitive and Psychological Approaches**

يشكل البحث في الخصائص النفسية والإدراكية أحد مجالات البحث المتطورة ضمن نظرية تحليل السياسة الخارجية ضمن السنوات الماضية. لقد جاء هذا التوجه كرد فعل على فرضيات الخيار العقلاني، بأن الأفراد مبدئيا فواعل عقلانية –نموذج الرجل الاقتصادي- متفتحة العقل Open-Minded على البيئة الخارجية، وقابلة للتكيف مع الضغوط التي تفرضها. فعلى العكس تماما من تصور صانع القرار على هذا النحو كفاعل سلبي Passive Actor، يظهر صانع القرار كمتعامل مبتكر مع المشاكل التي تفرضها البيئة الخارجية، غير منفتح موضوعيا عليها بسبب طبيعة العقائد،

الادراكات، التصورات والقيم التي يحملها والتي بناء عليها يعالج المعلومات الآتية منها[1]. ويمكن إدراج العديد من الأعمال بهذا الصدد:

- ✓ النسق العقدي ( Oli Holsti ) Belief System
- ✓ الخارطة الإدراكية ( Ronham , Axelord ) Cognitive Mapping
- ✓ النهج الإجرائي ( A.Goory, S.Walker ) Operational Code
- ✓ الإدراك وسوء الإدراك (R,Jervis) Perception and Miss-Perception
- ✓ نظرية التصورات (Charles Hermann) Images Theory

**ب/ نموذج السياسة البيروقراطية Bureaucratic Politics Approaches**

أشار إليه غراهام أليسون في دراسته السابقة (1971) باسم نموذج السياسة الحكومية. قد يبدو قريبا من نموذج العملية التنظيمية، إلا أن الفرق الجوهري بينهما هو أن الأول ينطلق من تحليلات فردية وليس بنيوية؛ لأنه يركز على عمليات التفاعل بين الأفراد ضمن الأجهزة البيروقراطية من صراع، منافسة، مساومة. فهو لا يسعى للتفسير في ضوء العملية التنظيمية، وإنما في ضل التفاعلات التي تحدث بين الأفراد ضمن هذه الأجهزة[2].

**3/ المقاربات المرتكزة على منظور المأسسة الاجتماعية:**

**أ- البنائية الاجتماعية Social Constructivism.**

لا تتخذ البنائية من الدولة كمعطى موضوعي مسبق، وبالتالي فهي لا تنظر للمصالح والبنيات كعوامل ثابتة، بدلا من ذلك فهي تولي اهتمامها للأفكار، الهوية والخطاب السائد وكيف يمكن لهذه العوامل المعيارية أن تعرف وحتى تحول معنى الحياة السياسية. فالدول هي التي تعطي معنى للواقع الذي توجد فيه وبالتالي فهي تملك دورا محتملا أكبر في تغييره.

من هكذا منطلق وكمقترب للسياسة الخارجية، نجد البنائية ترفض منطلق النظريات العقلانية من أن البيئة المادية التي يتفاعل ضمنها الفاعل هي المسئولة عن تحديد خيارات سياسته الخارجية، وبأنها من يزوده بمصالح ثابتة محددة سلفا، وبدلا من ذلك تؤكد أن البيئة الاجتماعية المعيارية أو المعايير

[1] -Idem, pp.441-442.

[2] -Ibid, pp.442-443.

(التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم) هي التي تشكل هوية الفاعل ومن ثم أفضلياته ومصالحه، سواء المعايير الدولية (بنائية فوق قومية) أو الوطنية (بنائية مجتمعية). فالبنائية تدرك الفاعل كـ"رجل اجتماعي" Homo-Sociologicus أو صاحب دور اجتماعي Role Player وبالتالي فهو لا يختار إلا البديل الذي يلائم هويته أو دوره الاجتماعي[1].

**4/ المقاربات المرتكزة على نموذج الفاعل التأويلي:**

يتعلق الأمر هنا بالفهم النابع من التحليل على المستوى الفردي كذلك، غير أن الاهتمام يتوجه نحو فهم السياسة الخارجية من وجهة نظر صانعي قراراتها، من خلال التحقق من طريقة إدراكهم للواقع لا شرح الواقع كما هو موجود فعلا. إن سلوك السياسة الخارجية يعتمد أساسا على الطريقة التي يفهم بها الأفراد في السلطة الموقف وكيف يستعدون للإجابة عنه، فدراسة صانع القرار هنا تكون من حيث طريقة التفكير Reasoning وليس العقلانية Rationality؛ أي يتعلق بالطريقة التي يفهم بها صانع القرار النسق الدولي وتصوره لدولته فيه وليس كيف يجب أن يستجيب للقيود والفرص ضمنه "reasoned rather than rational choices made by decision maker".

هنا أيضا نحن بصدد استخدام الهيرمونيطيقا Hermmenetics لفهم السياسة الخارجية، لكن ليس من خلال المعايير والمعاني الاجتماعية (مقاربة بنيوية) كما تمت مناقشتها ضمن مقاربات المأسسة الاجتماعية، وإنما من خلال عدسة الأفراد (مقاربة فردية)[2].

**/ المقاربات المرتكزة على المنظور البنيوي:**

**أ- الواقعية الجديدة:**

رغم أن كينيث والتز كان قد جادل بأن نظريات العلاقات الدولية لا تستطيع أن تقدم لنا الشيء الكثير لفهم السياسة الخارجية، حيث أن وظيفة الأولى هي التحليل على مستوى النسق بينما الثانية تتجه ببساطة نحو فهم سلوكات وقرارات الدول منفردة. غير أن هذا لا ينفي أن المفاهيم،

[1] - Boekle, Henning (and others), “Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory”, Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Germany, Working Paper, №. 34a, p.4.
[2] - Ibid, p. 447.

الأفكار، الفرضيات والحجج التي تشكل منظورا معينا في العلاقات الدولية لا يمكن أن نتوقع منها فائدة مرجوة لتفسير خيارات السياسة الخارجية للدول. ولقد أجاد فريد زكريا شرح ذلك حين قال:

**" إن أدبيات العلاقات الدولية مفعمة بنظريات ضمنية للسياسة الخارجية، كل منها يؤكد على سبب عام لسلوك السياسة الخارجية، غير أنه من النادر ذكرها على نحو مباشر وصريح"**[1]

فالواقعية مقاربة بنيوية من حيث أنها تفترض أن بنية النسق الدولي هي مصدر جميع سلوكات السياسة الخارجية. إن فوضوية النسق الدولي تجعل جميع الدول تنتهج مبدئيا نفس السياسات الخارجية؛ تلك القائمة على مبدأ الاعتماد على الذات Self-help. وكفواعل موحدة فهي تصنع قراراتها ضمن علبة سوداء بطريقة عقلانية تقيم من خلالها المعلومات المتيسرة لتختار أنسب بديل للرد على الخارج "منطق النتائجية". ولأن الصراع على القوة ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق الدولي، فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لهدفي تحقيق الاستقلال "الواقعية الدفاعية" أو تحصيل النفوذ " الواقعية الهجومية".

**ب- الليبرالية الجديدة:**

هي مقاربة بنيوية كذلك، من حيث أنها تنطلق من نفس المستوى التحليلي التنازلي Top-Down. ومثل النيوواقعية تقريبا، فإن النيوليبرالية تقر كذلك بالطبيعة الفوضوية للنسق الدولي، كما تعترف بالدول على أنها الفواعل الرئيسة في العلاقات الدولية، وبأنها فواعل عقلانية وأنانية تسعى لتعظيم المصلحة الوطنية (لذا يري **أندري مورافسيك** بأنها مجرد اسم تضليلي للواقعية). أين يفترقان إذن؟ رغم أن كلتا النظريتين يفهمان السياسة الخارجية بأنها عملية اختيار لتحقيق أهداف قومية في ظل ضغوط نسقية، إلا أن النيوليبرالية ترى أن التحدي لا يكمن في ضمان البقاء، وإنما فقط في ترتيب ميزان القوى بين الدول، لذا ترى بأن المؤسسات الدولية يمكن أن تضطلع بدور في تلطيف حدة هذه الفوضى. وعليه، فالتعاون يمكن رجاؤه في ظل الفوضى في متابعة تحقيق المصلحة الوطنية[2]؛ لأن الدول تقبل بالمصالح المطلقة على حساب المصالح النسبية.

---

[1]- فريد زكريا، **من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة : رضا خليفة، (القاهرة : شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990)، ص 24.

[2]- Walter Carlsnaes, Op.Cit., p.440.

## المبحث الثالث: نحو حوار نظري لتجاوز إشكالية تصنيف مقاربات تحليل السياسة الخارجية

قد لا يكون العيب في نظرية السياسة الخارجية في تعدد المقاربات والنماذج النظرية كما أظهرها المبحث السابق، فهكذا خاصية نجدها مميزة لنظرية العلاقات الدولية ذاتها، لكن يبدو أن وجه القصور يتجه صوب غياب مرجعية منهجية أو نظرية محكمة، يكون –بناءا عليها– بمقدور باحثي السياسة الخارجية تصنيف تلك النظريات، المقاربات والنماذج. بعبارة أخرى، تظهر نظرية السياسة الخارجية وكأنها جسم من النظريات الجزئية المشتتة والتي تنطلق من خلفيات متعددة (نظرية العلاقات الدولية، نظرية صنع القرار، السياسة المقارنة، علم النفس السياسي) في سعيها للإجابة على سؤال واحد هو فهم سلوك الوحدة السياسية (الدولة). وبالنتيجة، لا يمكن تقييم إحداها أو حتى فهمها بدلالة الأخرى في شكل حوار نظري، فخاصية الحوار هذه هي التي ساهمت في تطوير نظرية العلاقات الدولية وبالمقابل يبدو إن غيابها هو الذي ساهم في تخلف نظرية السياسة الخارجية. فهل يمكن إطلاق مثل هذا الحوار؟

نقترح من خلال هذا المبحث، أن إطلاق هكذا حوار أمر ممكن، ومستلهمين عن الحوارات الثلاث لنظرية العلاقات الدولية، تقترح الدراسة أنه بالإمكان جمع الجهود المشتتة في نظرية السياسة الخارجية، والمتراكمة عبر الزمن، في سياق براديغمات بحثية كبرى، وتصنيفها في شكل حوارات نظرية. فحتى وإن لم يقدمها أصحابها في مسعى بحثي حواري، إلا أنها تبقى حاملة لخلفيات منهجية، ابستمولوجية وانطولوجية بما يسمح لنا تصنيفها في إطار حوارات بين المنظورات، كما ستظهره المطالب الثلاث التالية لهذا المبحث.

## المطلب الأول: الحوار الأول/ التقليدي–العلمي في تحليل السياسة الخارجية

كحقل فرعي ضمن حقل معرفي أوسع هو العلاقات الدولية، مرت الدراسة النظرية للسياسة الخارجية بنقلات نوعية، وكما هو الحال مع الحقل الأم، يمكن وضع الحرب العالمية الثانية كحد زمني فاصل بين نوعين من الدراسات، تلك الصادرة قبل الحرب وتلك التي بعدها. بحيث يمكن تسمية الأولى بالدراسات التقليدية، بينما نستطيع أن نصف الثانية بالدراسة العلمية كم يحبذ روادها ذلك. وعلى عكس مما قد يبدو من أن أساس هذا التقسيم تاريخي، فإنه معرفي ومنهجي كما سيتضح.

مهمتنا في هذا المطلب لن تقتصر على مجرد وصف المرحلتين، بل سنحاول استعراض مضمون أفكارهما ومناهجهما في شكل حوار نظري، على أن يتم تلخيص أهم عناصر هذا الحوار في آخر المطلب.

### 1/ التفسير التقليدي للسياسة الخارجية:

لم تشكل السياسة الخارجية في مرحلة ما قبل الحرب العلمية الثانية حقلا مستقلا متميزا للدراسة بحدود موضوعية ومنهجية واضحة، فدراسة السياسة الخارجية ،وإن وجدت، فإنها نبعت عموما من المنطلقات الخاصة بالفلسفة السياسية والقانون والتاريخ الدبلوماسي، والتي شكلت التراث الكلاسيكي لجميع الدراسات في الظواهر الدولية آنذاك. وقد أصابت **ديبوراه غارنر** (D.Gerner) حين وصفت:

**" لا السياسة الخارجية ولا العلاقات الدولية شكلت حقلا مستقل، ربما التاريخ الدبلوماسي كان أقرب لما نسميه اليوم السياسة الخارجية"[1]**

وكما لاحظ **والتر كارلسنس،** فإن جذور هذا الحقل تعود إلى أوربا القرن السابع عشر وصعود مفهوم الدولة القومية الحديثة، حيث تم النظر إلى السياسة الخارجية كمجال مميز يختلف جوهريا عن مجالات السياسة العامة الأخرى؛ لأنها مرتبطة بالمصلحة الوطنية بدل المصلحة الخاصة وبمجموعة من القيم

[1] Laura Neack, Op. Cit., p.20.-

الوطنية الأساسية. ولهذا طالبت النخب السياسية بأن تعامل السياسة الخارجية بشكل مختلف؛ بأن تكون بعيدة عن مظاهر المراقبة الديمقراطية[1]. وهذا كان السبب الرئيسي في أن تأتي دارسة السياسة الخارجية معيارية تقويمية بدل أن تكون علمية وتحليلية، إن هذا ما اسماه روزنو بـ "مشكل الإلحاح" The Problem of Urgency؛ فمسائل السياسة الخارجية إفترض لها بأنها تحتاج حلا عاجلا لا تحليلا علميا، فأغلب التقليدين ينظرون إلى اعتبار السياسة الخارجية مجموعة من المعطيات العلمية تجردا من المسؤولية[2].

في ضوء هذه القواسم المشتركة –نسبيا– تنوعت تطبيقات الدراسة التقليدية فيما يمكن تلخيصه في ثلاث نماذج أو مناهج رئيسة:

### أ/ المنهج الوصفي التاريخي:

لأن متبني هذا المنهج هم المؤرخون أساسا، فإن المنهج الوصفي التاريخي في دراسة السياسة الخارجية تأثر بمنطلقات الدراسة التاريخية والتاريخية الاجتماعية، التي تفترض أن الطريقة الأجدى لدراسة السياسة المعاصرة هي دراسة جذورها وامتداداتها التاريخية، لقناعة مفادها أن الحاضر إنما يعكس الماضي، وان المستقبل هو محصلة لقانون أزلي يتحكم لوحده في تطور الظواهر والتحولات الاجتماعية[3].

إن استخدام هذا المنهج بدا واضحا في ثلاث أنواع من الدراسات[4]: **دراسات الحالة،** الإهتمام بموقف أو حادثة سياسية معينة ذات علاقة بزمان أو مكان محدد أو شخصية سياسية معينة. **الدراسة الوثائقية التفصيلية للأحداث،** التي تميل إل وصف مجمل التاريخ الدبلوماسي لدولة محددة خلال حقبة زمنية معينة. أو **الدراسة التفاعلية للعلاقات الثنائية** بين دولتين خلال فترة زمنية معينة.

ورغم التباين البسيط بين هذه الأنواع الثلاث من الدراسات، إلا أن قاسما مشتركا جوهريا يجمع بينها ضمن التيار التقليدي لدراسة السياسة الخارجية، هو أن اختيار الواقعة أو الحقبة التاريخية يتم

---

1- Walter Carlsnaes, Op.Cit., pp.432-433.

2 - James Rosenau, Op.Cit., p.33.

3- مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق، ص89.

4- يوسف حتي، المرجع السابق، ص ص 158-159.

كقاعدة عامة في ضوء قناعة الباحث ذاته بأهميتها وليس في ضوء واقعها الموضوعي[1]، بما يجعل من الوصف طاغيا على حساب التفسير.

**ب/ المنهج المثالي:**

يرتبط المنهج المثالي في السياسة الخارجية بذلك الفهم الذي ينتصر للأخلاق على حساب القوة كأساس للسياسة الدولية داعيا إلى أخلقة السياسة الخارجية، فخبرات الحرب العالمية الأولى ونتائجها أقنعت بعض رجالات الدولة، وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي **ويلسون**، بضرورة إنهاء الطابع السري للدبلوماسية والدعوة إلى نهج سياسات خارجية تعزز دعائم مجتمع دولي مستقر عبر إعطاء سلطات أكبر لمؤسسات دولية في ذات الشأن (عصبة الأمم). ورغم الفشل الذي تلا المشروع الويلسوني، فإن دراسة السياسة الخارجية تأثرت، وبشكل عميق، خاصة في الولايات المتحدة بالإيديولوجية الليبرالية الديمقراطية، بدليل أنه حينما بدأت تحليل السياسة الخارجية تتأسس كحقل علمي عقب الحرب العالمية الثانية بدأ الكثير من نشطائها –كما لاحظ **برنارد كوهين**– بدراسة مضامين لها علاقة وثيقة بالاعتقاد الليبرالي ويظهر ذلك في شكلين[2]: فأولا تم التركيز على الكيفية التي تمكن المسئولين الحكوميين المناط بهم تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية من تأدية مهامهم بشكل أكثر فعالية. أما ثانيا، فيظهر البعد الأيديولوجي الليبرالي بشكل أكثر وضوحا في الدعوة إلى إيجاد وسيلة لدمقرطة السياسة الخارجية؛ أي كيف يمكن إدخال مصالح وقيم الشعوب في كل مرحلة من مراحل تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية.

وعموما، تعتبر الليبرالية النفعية أن الفواعل المجتمعية هي فواعل عقلانية تقيم سلوكات السياسية الخارجية الممكنة، وفي ضوء النتائج المتوقعة على مصالحها تختار السلوك المناسب، وهذا يناسب وصف سلوك هذه الفواعل على أنه يتبع منطق النتائجية "Logic of Consequentiality"؛ فعندما يواجه رجل الاقتصاد عدة خيارات فإنه يمضي بسؤال نفسه(3):

1- ما هي خياراتي؟

[1]- مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق، ص 90.

[2] - Walter Carlsnaes, Op.Cit., p.433.
(3) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 8.

2- ما هي أهدافي؟

3- ما هي النتائج المحتملة لكل من أهدافي؟

4- ما هو الخيار الأفضل في ضوء أهدافي؛ أي يعظم أرباحي الصافية ؟

**ج/ المنهج الواقعي:**

اعتمادا على طبيعة فهمها لدور الطبيعة الإنسانية في السلوك، وهي دوافع الأنانية والسعي إلى القوة، قدمت الواقعية الكلاسيكية صورة عن الأسباب الموضوعية التي تدفع الدول نحو التصرف في ضوء نمط سياسي خارجي معين. لقد جادل **هانس مورجنتو** (Hans Morgenthau) أن الواقع السياسي الدولي إنما يعكس نظام تفاعلات سياسية بين دول مستقلة تتحرك على أساس من الربح والخسارة، وأن الهم الأساسي لهذه الدول هو ضمان مصالحها الحيوية. وبسبب تناقض هذه المصالح تتصارع هذه الدول من أجل ديمومة مصالحها، ولا تتوان عن استخدام قوتها للتأثير في أفعال غيرها أو للسيطرة عليها[1].

في ضوء ذلك، يتضح أن التصور الواقعي الكلاسيكي للسياسة الخارجية يدور حول مفهومين أساسيين ومترابطين هما جوهر السياسات الخارجية لجميع الدول هما القوة والمصلحة. "القوة" Power والتي تفهم بوظيفة مركبة كهدف للسياسة الخارجية ووسيلة في آن واحد، فهي كل ما يحقق للدولة سيطرتها على غيرها بالتأثير النفسي أو العنف المادي، لذا تبدو السياسات الخارجية للدول كسعي مستمر لتحصيل القوة أو تنميتها أو استعراضها. أما "المصلحة" Interest في السياسة الخارجية، فهي إما أساسية مرتبطة بالبقاء المادي Survival والأمن Security، أو ثانوية وهي المصالح التي تحددها الاعتبارات والظروف السياقية. وقد دعا مورجنتو إلى سياسة خارجية تراعي الموازنة العقلانية بين الهدف والوسيلة[2].

[1]- مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق، ص 94.

[2]- نفس المرجع، ص ص 94-95.

**2/ التفسير العلمي للسياسة الخارجية:**

يرتبط هذا التفسير بالنزعة "العلمية" Scienticism السلوكية في العلوم الاجتماعية عموما، والتي رأت أن اعتماد وسائل الاستدلال والاستنتاج التجريبية في العلوم الطبيعية وحدها قادرة على تزويدنا بمعرفة علمية خالية من أي وهم موضوعي حول طبيعة الظاهرة الاجتماعية. وعلى ذلك، فإن دراسة السياسة الخارجية يجب أن تتحرر من القيود التقليدية وتخضع أكثر للأدوات المنهجية التي لها علاقة وطيدة بركائز الاستدلال الاستقرائي (الملاحظة، التجربة، وضع الفروض، التحقق)[1].

يتسم التفسير العلمي للسياسة الخارجية بمجموعة خصائص تميزه تمييزا واضحا عن التفسير التقليدي، فهو من ناحية أولى لا ينطلق من الدولة كوحدة تحليل وإنما من وحدات تحليلية أخرى كلية (النظام الدولي) و/أو جزئية (صانع القرار)، الهدف من ذلك هو إيجاد مصادر مناسبة لفهم السياسة الخارجية تتواجد في مستويات عدة للتحليل (فردية، بيروقراطية، مجتمعية، نسقية). ويعد ذلك إقرارا بأن التحليل التقليدي للسياسة الخارجية القائم على الواقعية السياسية Realpolitik وفرضياته عن الدولة كفاعل موحد باحث عن المصلحة الوطنية، واعتباره عقلانيا في صناعة القرار كانت غير كافية لفهم السياسة الخارجية[2]. وقد جعل ذلك الدراسات العلمية –كقاعدة عامة– تتميز بطابعها الميكروي –الجزئي– وبنظرياتها الوسطى Middle Range Theory؛ لأن هذا المستوى يسمح بإخضاع الظواهر المرتبطة به للتحليل العلمي.

لقد لاحظ أحد ابرز وجوه التيار العلمي في دراسة السياسة الخارجية –**جيمس روزنو** James Rosenau – أن أغلب الدراسات التقليدية كانت دراسات منظمة ومنهجية لكنها أبدا لم تكن علمية. وقد ناقش روزنو على سبيل المثال دراسات الحالة والدراسات التفصيلية للأحداث.

أما بالنسبة للأولى، فجادل بأنها تحلل تطور القرارات المتخذة من قبل فاعل ما. فيما الثانية، تجمع عددا من المواقف التي تعامل معها الفاعل وتحاول التعميم بشأن العوامل المتحكمة في سلوك هذا

[1]- المرجع نفسه، ص ص 100-101.

Deborah J Gerner, Op.,Cit. pp.18-19.-[2]

الفاعل في جميع الحالات. ومع ذلك، فأن تكون منهجيا لا يعني بالضرورة أن تكون علميا؛ لأنه بالنسبة للنوع الأول من الدراسات، نجد أن المؤرخين لا يحاولون تقديم اقتراحات يمكن توظيفها ما وراء تلك الحالة محل الدراسة، فهم يعاملون الحالة على أنها منتهية والتحليل مكتملا، وحتى حين يقدمون توصيات للمستقبل، فإن ذلك لا يأتي في شكل فرضيات قابلة للاختبار. الأمر ذاته ينطبق على النوع الثاني من الدراسات، فهو يهتم بمسالة محددة ويفحص مصادرها والحلول المقترحة لها وهنا تنتهي الدراسة[1].

إن الدراسة التقليدية بالنتيجة هي دراسة يغلب عليها الوصف وتنتفي عنها خاصية التراكمية، فهي تتوقف عند الأسئلة التي تطرحها في البداية ولا تستطيع أن تفحص غيرها؛ لأنها لا تضع فرضيات تفحصها ثم تنتقل من واحدة نحو التي تليها، وهي لا تتساءل ماذا لو كانت الظروف مختلفة؟ لأنها متعلقة فقط بمرحلة معينة أو حادث ما في السياسة الخارجية. فهي باختصار دراسات غير علمية لأنها قصيرة المدى Short lived ومناسباتية[2].

**مناهج الدراسة العلمية:**

أولى المحاولات الجادة في مسعى بناء إطار منهجي متماسك لدراسة السياسة الخارجية ترجع إلى ريتشارد سنايدر (R.Snyder) وزملائه بروك (H.W Bruk) وسابين (B.Sapin) في المقال الشهير "صناعة القرار كمقترب لدراسة السياسة الدولية"(1954)[3]. لقد اتجه تركيز سنايدر وزملائه صوب دراسة **عملية** صنع قرار السياسة الخارجية داخل العلبة السوداء، كبديل تقليدي عن الاهتمام التقليدي **بنتائج** تلك السياسة Outcomes، وحجة سنايدر انه :

[1] - James Rosenau, Op.Cit., pp.25-26.

[2] - Ibid, p.28.

[3] - Richard Snyder, H. W. Bruck, and Burton Sapin, "**Decision-making as an Approach to the Study of International Politics**"

**"إذا ما أريد طرح السؤال لماذا The Why question حول الأحداث ونماذج التفاعل الناجمة عن سلوكات الدول (النتائج)، لا بد أن نمر مسبقا عبر تحليل صناعة القرار، بل لا يمكن الإجابة عن أسئلة لماذا دون تحليل صناعة القرار"**[1]

فأفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الخارجية يكمن في التحليل على مستوى الدولة وتحديدا صناع القرار، يشرح سنايدر:

**" نحن نعترف بالدولة كوحدة التحليل الأساسية، لكننا مع ذلك نفهم الدولة كتجريد ميتافيزيقي. إنه بالتركيز على صناعة القرار كمركز اهتمام، وفرنا طريقة لتنظيم محددات السلوك حول أولئك الرسميين الذين يعملون باسم المجتمع السياسي"**[2]

في نموذجه عن صناعة القرار انطلق سنايدر من ثلاث فرضيات متكاملة[3]: **أولها**، أن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات المتخذة من قبل أولئك الأشخاص الذين يتولون مناصب رسمية في الدولة. **ثانيها**، أن حركة صناع القرار تتأثر خصوصا بكيفية تعريفهم للموقف، وهو ما يتحدد بناء على العلاقات وطبيعة التفاعلات بين أعضاء هيكل صنع القرار والمتواجدة في بيئة داخلية وخارجية خاصة بالإضافة إلى الخصائص الشخصية لصانع القرار. أما **ثالثها**، أن عملية صنع القرار تمثل بذاتها أحد المتغيرات الرئيسية لفهم قرار السياسة الخارجية الناجم عنها.

لقد قدم سنايدر إطارا علميا لدراسة السياسة الخارجية غايته الإجابة عن السؤال العام: لماذا تتصرف الدول عبر صناع قراراتها على النحو الذي تصرفت به؟ ولقد جاء هذا الإطار خطوة متقدمة هامة في بحوث السياسة الخارجية بفضل مفاهيمه الواضحة وفرضياته الصريحة، تركيزه عل القرار كوحدة تحليل، مساعيه في فك معنى قرارات وأفعال الدول، وخاصة هدفه في خلق بيئة تحليلية يمكن في إطارها تحليل السياسة الخارجية لأية دولة وليس فقط الولايات المتحدة[4].

---

[1] - Valerie Hudson, "Foreign Policy Analysis: Yesterday, Today and Tomorrow", Op.Cit., p.213

[2] -Ibid.

[3] - مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق، ص ص 119-120.

[4] - Deborah J Gerner, Op.,Cit. p.19.

إن منهج صناعة القرار بتركيزه على عملية وبيئة صنع السياسة الخارجية، حظي بتقييم إيجابي من قبل باحثي السياسة الخارجية آنذاك، وقد وصفه **جوزيف فرانكيل** بأنه أكثر قدرة وفعالية لوصف السياسة الخارجية وتفسيرها، من مناهج القوة، توازن القوى والسياسة الجغرافية[1]، وبسبب تأثيره الأكاديمي فقد كان السبب وراء اندفاع مجموعة كبيرة من الباحثين لاحقا نحو دراسة الموضوع من زوايا متعددة، على سبيل المثال:

-ديناميكية الجماعة الصغيرة والتفكير الجمعي

(Yanis 1972, Leana 1975,Semmel&Minix 1978, Tetlock 1979)

-الهياكل الرسمية وغير الرسمية (Cohen 1979)

-العمليت التنظيمية وسياسات البيروقراطية

(Shelling Hammond 1962, Huntington 1960, G Allison 1972 ,Hilsman ,1967)

**ب/ السياسة الخارجية المقارنة:**

ربما تعد كتابات جيمس روزنو الأكثر تأثيرا في مسعى بناء تفسير علمي للسياسة الخارجية، فلقد دعا صراحة إلى الارتقاء بدراسة السياسة الخارجية نحو الدراسة العلمية؛ لأن الدراسة التقليدية كانت تعاني من غياب مرجعية نظرية مركزية ومنهجية ملائمة للتحليل. ولقد خطى روزنو في ذلك خطوات متقدمة عن سنايدر من خلال دعوته إلى توظيف فرضيات "إذا كان فإن" If-Than Hypothesis القابلة للاختبار الامبريقي، محاولا تجميع كل المصادر المحتملة التأثير على السياسة الخارجية في خمسة فئات (المجتمعية، النسقية، الفردية، الحكومية، الدور) في مسعى بناء نظرية عامة، مقترحا أن يكون التحليل المقارن أساس هذه النظرية. فالمقارنة يراد لها أن تساعد على وصف السياسة الخارجية بقدر عال من الشمولية، وعلى تفسيرها من خلال ربط الأفعال التي تقترن بها بأسبابها، وكذلك على بناء أرضية ملائمة للتنبؤ بالسلوك السياسي الخارجي استنادا على معادلة إذا كان

[1]- مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق، ص 120.

...فإن.[1] ولأهمية السياسة الخارجية المقارنة وباعتبارها جزءا رئيسا من الحوار الثاني، فستحظى بشرح أوسع ضمن المطلب الموالي.

**ج/ التحليل الإدراكي للسياسة الخارجية:**

رغم الإسهامات المتعددة لباحثين –حتى من خارج الحقل- في دراسة الأبعاد النفسية للقائد السياسي وأثرها على سلوكه، إلا أن المقاربة العلمية للبعد الإدراكي Cognitive لصانع القرار؛ أي تحليل السياسة الخارجية في سياقها النفسي الاجتماعي Contextualization تسجل ربما باسم الزوجين **هارولد ومارغريت سبراوت** (Harold & Margrot Sprout) في مقالهما الشهير "فرضيات العلاقة فرد–وسط في سياق السياسة الدولية" [2]1954.

لقد جادل الزوجان سبراوت أن لا سبيل لفهم السياسة الخارجية دون الرجوع إلى الوسط أو البيئة التي في سياقها صنعت تلك السياسة. ولأجل فهم هذه البيئة، لا بد للبحث في السياسة الخارجية أن يتجه صوب دراسة الوسط النفسي Psycho-Milieu للأفراد والمجموعات صانعي قرار السياسة الخارجية. هذا الوسط هو طبيعة فهم، إدراك وتفسير صانع القرار لبيئته الموضوعية Opirational Envirnment؛ لأن هناك إمكانية لعدم التوافق بين البيئة الأخيرة كما هي موجودة في الواقع وبين الواقع كما يتصوره صانع القرار Psychological Environment، ما قد يحيل الباحث نحو تحليل خاطئ. حيث أن تعقيد البيئة الأولى وتضارب المعلومات فيها، تضطر صانع القرار خلق أدوات تساعده على تفسير الواقع والتصرف نحوه. هذه الأدوات هي مجموع العقائد، الادراكات، التصورات والقيم.

تتعلق المقاربة الإدراكية إذن بدراسة أثر البيئة النفسية لصانع القرار على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، ولقد جاء هذا التحليل كرد فعل على التحليل التقليدي للعقلانية الواقعية؛ فحيث يرى منظور الفاعل العقلاني صانع القرار منفتحا ومتكيفا والتغيير في بيئته، فإن التحليل الإدراكي يراه منغلقا أكثر على بيئته وفي الطريقة التي يعالج بها المعلومات الآتية منها. فصناع القرار لا يتجاوبون –

[1]- نفس المرجع، ص 133.

[2] - Harold and Margret Sprout, "**Man-Milieu Relationship hypothesis in The Context of International Politics**"

بالضرورة- عقلانيا مع البيئة الموضوعية، بل يقيمونها وفق رؤاهم الذاتية، وبالتالي يتصرفون وفق بيئتهم النفسية لا الموضوعية[1]. لقد فتحت مقاربة الزوجين سبراوت مجالا واسعا للبحث في الدراسة العلمية للسياسة الخارجية من زاوية البعد الإدراكي:

- ✓ النسق العقدي (Ole Holsti)
- ✓ الإدراك وسوء الإدراك (Robert Jervis, Richard Cottorn)
- ✓ -النهج الإجرائي (Alexandre George)
- ✓

✓ **جدول رقم 02: ملخص الحوار التقليدي-العلمي في السياسة الخارجية**

| طبيعة الدراسة / أوجه المقارنة | الدراسة التقليدية للسياسة الخارجية | الدراسة العلمية للسياسة الخارجية |
|---|---|---|
| الإطار الزمني للدراسة | دراسة غير متزامنة Diachronic | دراسة متزامنة Synchronic |
| الموقف من التعميم | لا تسعى للتعميم | الدعوة الصريحة للتعميم |
| وحدة التحليل | نخب السياسة الخارجية | الدولة كوحدة لصنع القرار |
| نموذج الدراسة | دراسة حالة دولة واحدة<br>Single- Country Oriented | الدراسة المقارنة لسلوكات الدول |
| التفسير المتبنى | نموذج الفعل- رد الفعل<br>Action-Reaction Cycles | تأثير متغيرات السياسة الداخلية<br>Domestic Conditions |

✓ المصدر:

✓ Raimo Väyrynen, "Notes on Foreign Policy Research", Cooperation and Conflict (1972) 7, pp 88-91. (بتصرف)

[1] - Jerel Rosati, "A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy", in Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick J. Haney, **Foreign Policy Analysis :Continuity and Changein Its Second Generation**, Op.,Cit. p.50.

## المطلب الثاني: الحوار الثاني/ السلوكي–ما بعد السلوكي في تحليل السياسة الخارجية

إن الجهود الرئيسة لجعل البحث في السياسة الخارجية علمية أكثر بعيدا عن التحليل التقليدي، يؤرخ لها بنهاية الحرب العالمية الثانية، إذ شكلت مرحلة الخمسينيات ثورة حقيقية في حقل تحليل السياسة الخارجية الناشئ، ببروز اتجاه نظري Theory-Oriented بدل الاتجاه السياسي التقليدي. هذا التحول أملاه الإدراك العلمي بضرورة توسيع دراسة السياسة الخارجية إلى ما وراء الوصف نحو وضع إطار نظري لشرح، تفسير وحتى التنبؤ بالسياسات الخارجية للدول. والهدف النهائي لهذا الاتجاه هو الوصول إلى نظرية شاملة في السياسة الخارجية مستعدة للاختبار الامبريقي، وقابلة للتعميم باختلاف أنواع الدول.

صحيح أن هذا المشروع عكف على تطويره نخبة من باحثي السياسة الخارجية في تلك الفترة، والذين تجلت محاولاتهم في ثلاث مجالات رئيسة للدراسة العلمية في السياسة الخارجية (صناعة القرار، التحليل الإدراكي، السياسة الخارجية المقارنة) هم أولئك الذين أطلق عليهم رواد الجيل الأول First Generation، غير أن أكثر المشاريع بين الثلاث السابقة حماسة للنظرية العامة ولاستخدام المناهج الكمية هي دون شك مشروع السياسة الخارجية المقارنة.

قبل منتصف القرن الماضي لم تشكل السياسة الخارجية حقلا مستقلا متميزا للدراسة، وكان على الأرجح التاريخ الدبلوماسي الأقرب –من حيث موضوع الاهتمام– لما نسميه اليوم السياسة الخارجية؛

حيث ساد اتجاه غير نظري يعنى بالتوجه السياسي Policy-Oriented ، حيث يرى في كل موقف سياسة خارجية حدثا متميزا يخضع لدراسة خاصة بالاعتماد على المنهج التاريخي. وقد أنتج لنا هذا المنهج تركيزا حصريا على دراسات الحالة Case Studies كأن تدرس سلوكية دولة خلال فترة من الزمن ثم تصنف حسب التوجه الذي انطبعت عليه كأن يقال بأنها سلمية أو منحازة أو محايدة. وباعتماد ذات المنهج ركزت دراسات أخرى على العلاقات الثنائية بين دولتين، كتقديم قراءة تاريخية نقدية للتفاعل الدبلوماسي بين سياستين خارجيتين خلال فترة من الزمن. وفي ذات الإطار كذلك شاعت الدراسات الوصفية حيث يجري تحليل وصفي شامل لسياسة دولة معينة تجاه دولة أخرى أو تجاه قضية معينة.

باختصار، فان تركيز باحثي السياسة الخارجية في هذه المرحلة على دراسات الحالة وفق ضوابط المنهج التاريخي جعل دراساتهم أقرب للتاريخ الدبلوماسي منها إلى تحليل السياسة الخارجية، ومقتصرة على الوصف دون محاولة التفسير، وبالتالي بعيدة عن هدف إيجاد نظرية تسعى للتعميم. وهذا تحديدا ما أراد رواد الجيل الأول من باحثي تحليل السياسة الخارجية تلافيه.

الجيل الأول first Generation:

شكلت مرحلة الخمسينيات ثورة حقيقية في حقل تحليل السياسة الخارجية الناشئ، ببروز اتجاه نظري أملاه الإدراك العلمي بضرورة توسيع دراسة السياسة الخارجية إلى ما وراء الوصف، نحو وضع إطار نظري لشرح وتصنيف وتفسير وحتى التنبؤ بالسياسات الخارجية، من حيث مسبباتها، صناعتها وأنماطها، بهدف اكتشاف أنماط عامة تساهم في عملية بناء نظرية شاملة في السياسة الخارجية، مستعدة للاختبار الامبريقي (التحقق الواقعي) وقابلة للتعميم باختلاف أنواع الدول.

لقد عكف على مشروع تطوير نظرية عامة للسياسة الخارجية نخبة من محللي السياسة الخارجية يعرفون باسم "الجيل الأول"، والذين تجلت محاولاتهم في ثلاث إسهامات كبرى تمثل جذور تحليل السياسة الخارجية كحقل مستقل للدراسة. وفي نفس الوقت تمثل مجالات البحث الرئيسية في هذا الحقل

( السياسة الخارجية المقارنة، صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، السياق النفسي للسياسة الخارجية ) التي تجد جذورها في هذه الأعمال المرجعية على التوالي:

1- جيمس روزنو ،" ما قبل نظريات ونظريات السياسة الخارجية" 1966.

–theories and Theories of Foreign Policy," Pre James N. Rosenau, "

2- سنايدر،بروك وسابين، "صنع القرار كمقترب لدراسة السياسة الدولية"1954.

Richard Snyder, H. W. Bruck, and Burton Sapin, "Decision-making as an Approach to the Study of International Politics"

3- هارولد ومارغريت سبروت، " فرضيات علاقة الفرد-البيئة في سياق السياسة الدولية" 1956.

in Harold and Margret Sprout, "Man-Milieu Relationship hypothesis The Context of International Politics"

**1/ السياسة الخارجية المقارنة*:**

في مقاله الشهير "ما قبل نظريات ونظريات السياسة الخارجية" دعا جيمس روزنو إلى دراسة السياسة الخارجية من زاوية علمية، فهي حسبه تعاني من غياب مرجعية نظرية مركزية (مثل الواقعية في العلاقات الدولية) وغياب منهجية ملائمة للتحليل، واقترح أن يكون التحليل المقارن هو أساس هذه النظرية. لقد شجع روزنو الباحثين على إيجاد نظريات قابلة للتعميم حول سلوك الدول يقول:

" إن تعريف العوامل لا يعني تحديد تأثيرها، إن فهم العمليات التي تؤثر على سلوك الدول الخارجي لا يعني شرح كيف ولماذا تؤثر في ظروف معينة وليس في ظروف أخرى.. الاعتراف بأن السياسة الخارجية تُشكل بواسطة العوامل الداخلية والخارجية لا يعني أن نشرح كيف تتداخل أو أن نشرح تحت أي ظروف تهيمن إحداها على الأخرى. تحليل السياسة الخارجية يحتاج إلى نسق مفاهيمي من تعميمات قابلة للفحص والتحقق، تحليل السياسة الخارجية يحتاج إلى نظرية عامة "

* سنتحدث بشيء من التفصيل عن مجال بحث السياسة الخارجية المقارنة من خلال عرض نموذج جيمس روزنو، فيما نترك تفصيل مجالات البحث الأخرى وأهم نماذجها للمحاضرات اللاحقة التي تتناولها على حدا.

ما أراد روزنو قوله هو أن العوامل الممكنة التأثير على سلوكيات الدول الخارجية التي أحصاها الباحثون متعددة ومتنوعة المستويات التحليلية ما جعل البحث في السياسة الخارجية غير محدود "Boundless"، والهدف من المقارنة هو تحديدا تأسيس حدود للحقل "Bounded" من خلال بناء نظرية تسمح بالتعميم.

لقد جادل روزنو أن باحثي السياسة الخارجية يجب أن يحاكوا نموذج جورج ميندل G. Mendel -أب علم الوراثة الحديث- الذي كان قادرا على التمييز بين أنواع النباتات من خلال الملاحظة والمقارنة. بلغة السياسة الخارجية تساءل روزنو عما إذا كان ممكنا -عبر المقارنة- الحديث عن نظرية عامة للسياسة الخارجية تأخذ في الاعتبار تمايز أنواع من الدول وفي نقاط مختلفة من الزمن.

إذن الرسالة المباشرة للدراسة المقارنة هي: فقط من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف في السلوك الخارجي لأكثر من دولة يمكن لتحليل السياسة الخارجية أن ترتقي من مجرد دراسة الحالة إلى مستوى أكبر من التعميم.

### منهج تحليل الأحداث Event Data Analysis

قام باحثو السياسة الخارجية المقارنة بتطوير منهجي جوهري في حقل السياسة الخارجية؛ فالحقل الذي كان يفتقر للمعطيات Data أصبح الآن يعتمد على منهجية تحليل الأحداث Events للحصول عليها، والحقل الذي كان واسعا وغير دقيق أصبح يستخدم مصطلحات أكثر علمية (متغيرات مستقلة، وسيطة، تابعة)، وأضحى اعتماد المناهج الكمية والإحصائية ضروريا لتبويب وتحليل المعلومات.

الحدث (أيُ سلوك للسياسة الخارجية) هو أهم مؤشر في التحليل المقارن. يمكن تصنيف الأحداث ومقارنتها طبقا لفئات سلوكية محددة: النوع (صراع/ تعاون) الوسيلة (دبلوماسية/عسكرية)...ثم تحويل تلك الفئات إلى مدلول كمي (بيانات) وحفظها في الحاسبات الآلية بحيث يمكن تحليلها على أساس تجميعي. ومن ثم يمكن دراسة خصائص كل السلوكيات التي وجهتها الدول نحو الوحدات الأخرى ومقارنتها بسلوكياتها في مراحل سابقة أو بسلوكيات دول أخرى، وبالتالي إمكانية التنبؤ بسلوكياتها في

المستقبل. وقد وجدت منذ أواخر الستينات العديد من مجموعات البيانات التي تم تجميعها في إطار مشاريع بحثية متعددة مثل:

- بنك معطيات السلم والنزاع (Conflict and Peace Data Bank COPDAP)

- البحث المقارن في أحداث الأمم Comparative Research on the Event of Nation (CREON)

نموذج جيمس روزنو:

قام روزنو بوضع أشهر نموذج للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية، والذي هدف إلى تقديم إطار نظري عام لتصنيف وترتيب عوامل التأثير في السياسة الخارجية حسب وزن تأثيرها في سلوك الدول. وتبرز أهمية الدراسة المقارنة حسب روزنو في أنها تزيد من فهمنا واستيعابنا للسياسة الخارجية لدولة معينة؛ بحيث تساعدنا مثلا في تحديد الحالات التي تحكم بها عناصر معينة سياسة خارجية، وتلقي الضوء على عناصر التأثير من حيث وزنها في حالات مختلفة، بالشكل الذي يُدرك معه حالات تأثير عامل معين وحالات عدم تأثيره. وكذا تحديد القضايا التي ترتبط في تأثيرها بعامل محدد وهذا برصد تفاعل القضية- المجال Issue- area.

ولقد ميز روزنو بين ثلاث أنواع من المقارنة هي:

1- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر خلال فترة معينة (مثلا مقارنة سلوك السياستين الخارجيتين الفرنسية والبريطانية خلال الحرب الباردة).

2- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر تجاه قضية معينة (مثلا مقارنة مواقف السياستين الخارجيتين السورية والمصرية تجاه القضية الفلسطينية).

3- مقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة خلال فترة معينة (مثلا مقارنة السياسة الخارجية لكل من الرئيسين زروال وبوتفليقة تجاه العلاقة مع واشنطن).

متغيرات التأثير في السياسة الخارجية: قدم روزنو خمس فئات من المتغيرات هي:

أ- المتغيرات الفردية:الصفات والخصائص الشخصية لصانع القرار ( الخبرة، القيم، الولاء، الايدولوجيا).

ب- متغيرات الدور: مجموعة السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل شخص في مركز سلطوي بغض النظر عن أرائه.

ج- المتغيرات الحكومية:تشمل طبيعة بنية السلطة والعلاقات بين مختلف مؤسساتها ومركز كل منها في صنع القرار.

د- المتغيرات المجتمعية: وهي على نوعين إما مادية (الموقع الجغرافي، الإمكانيات الاقتصادية..) أو غير مادية وتشمل القيم والمعتقدات وطبيعة الثقافة السياسية ومدى التجانس الداخلي...

هـ- المتغيرات النسقية:وتشمل شكل العلاقات التفاعلية في النسق وطبيعة التفاعلات وشكل توزيع القوى.

ثم قسم روزنو الدول بشكل شديد العمومية إلى ثماني فئات بناءا على ثلاث معايير:

المعيار الجغرافي: دول كبيرة وأخرى صغيرة.

المعيار الاقتصادي: دول متقدمة وأخرى متخلفة.

المعيار السياسي: دول مفتوحة (ديمقراطية) وأخرى مغلقة (تسلطية).

ووفقا لنوع كل فئة من الدول قدم روزنو الترتيب المحتمل لتأثير مختلف المتغيرات السابقة كم يتضح في الجدول أدناه:

| المعيار الجغرافي | دولة كبرى | | | | دولة صغرى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعيار الاقتصادي | متقدم | | متخلف | | متقدم | | متخلف | |
| المعيار السياسي | مفتوح | مغلق | مفتوح | مغلق | مفتوح | مغلق | مفتوح | مغلق |
| ترتيب متغيرات التأثير | الدور<br>المجتمعية<br>الحكومية<br>النسقية<br>الفردية | الدور<br>الفردية<br>الحكومية<br>النسقية<br>المجتمعية | الفردية<br>الدور<br>المجتمعية<br>النسقية<br>الحكومية | الفردية<br>الدور<br>الحكومية<br>النسقية<br>المجتمعية | الدور<br>النسقية<br>المجتمعية<br>الحكومية<br>الفردية | الدور<br>النسقية<br>الفردية<br>الحكومية<br>المجتمعية | الفردية<br>النسقية<br>الدور<br>المجتمعية<br>الحكومية | الفردية<br>النسقية<br>الدور<br>الحكومية<br>المجتمعية |
| أمثلة | الو.م.أ | إ.سوفيتي | الهند | الصين | هولندا | تشكسلوفاكيا | كينيا | غانا |

نموذج روزنو لترتيب متغيرات التأثير في السياسة الخارجية.

المصدر: ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية،(بيروت:دار الكتاب العربي،1985)، ص196.

## 2/ صنع القرار في السياسة الخارجية.

لقد جاء تركيز ريتشارد سنايدر وزملائه منصبا على طريقة صنع قرارات السياسة الخارجية داخل العلبة السوداء Black Box كبديل عن الاهتمام الواقعي التقليدي بنتائج Outcomes تلك القرارات في السياسة الدولية – بحجة أنه لا يمكن الولوج داخل تلك العلبة، بل ولا يهمنا معرفة ما يحدث بداخلها– فرواد مقترب صنع القرار يحاجون بأنه إذا ما أردنا أن نطرح السؤال لماذا؛ حول الأحداث ونماذج التفاعل الناجمة عن سلوكيات الدول (النتائج)، فإن تحليل صناعة القرار يعد أكثر من ضروري، بل نستطيع أن نذهب أكثر من ذلك لا يمكن الإجابة عن أسئلة لماذا دون تحليل صناعة القرار (سنايدر). إذن فأفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكيات الدول يكمن

حسب سنايدر في التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فإن فهم سلوكية دولة يؤدي إلى فهم سلوكيات كل الدول.

لقد ركز سنايدر وزملائه على عميلة وبنية صنع القرار في تفسير قرارات وسلوكيات السياسة الخارجية. وقد اتخذ عدة باحثون هذا النموذج عن صناعة القرار مجالا مركزيا للبحث في السياسة الخارجية، وقد تنوعت مجالات اهتماماتهم في دراسة صنع السياسة الخارجية من منظور أضيق ديناميكية الجماعة الصغيرة Small Group Dynamics (Irvin Jamis) إلى منظور أكثر اتساعا العمليات التنظيمية وسياسات البيروقراطية Organizational Process & Bureaucratic Politic (Allison ,Halperin, Hammond, Schilling)

### 3/ السياق النفسي للسياسة الخارجية.

لقد ارتأى هارولد ومارغريت سبروت ضرورة إضفاء البعد الإدراكي cognitive في السياسة الخارجية، بتحليل سلوكيات السياسة الخارجية في سياقها النفسي والاجتماعي contextualization أي سياق إدراك صناع القرار. حيث لا سبيل لفهم نتائج السياسة الخارجية دون الرجوع إلى الوسط أو البيئة التي في سياقها صنعت تلك السياسة (نوايا، أهداف، قرارات صناع القرار). ولأجل فهم هذه البيئة لا بد للبحث في السياسة الخارجية أن يصرف الاهتمام نحو الوسط النفسي Psycho-milieu للأفراد والمجموعات صانعي قرار السياسة الخارجية. هذا الوسط هو طبيعة فهم وإدراك وتفسير صانع القرار لبيئته الموضوعية؛ لأن هناك إمكانية لعدم التوافق بين البيئة الأخيرة كما هي موجودة في الواقع، وبين كيفية إدراك صانع القرار لها بسبب طبيعة شخصيات صانعي القرار عواطفهم، خبراتهم، دوافعهم وكذا مجموع العمليات الإدراكية التي تتم في عقل صانع القرار القيم، العقائد، التصورات، الإدراك.

هذا الفهم فتح مجالا واسعا للبحث في "السياق النفسي للسياسة الخارجية" فافرز العديد من الإسهامات أهمها:

| | |
|---|---|
| الخصائص والدوافع الشخصية | Joseph Rivera , Margaret Hermann |
| النسق العقدي | Ole Holsti |
| الإدراك وسوء الإدراك | Robert Jervis ,Richrd Cottarn |
| النهج الإجرائي | Alexander George, Stephan Walker |

ختاما، يمكن قراءة الرسالة المشتركة لباحثي الجيل الأول في النقاط التالية:

1- معرفة خصوصيات صناعة القرار، والأفراد والمجموعات من صناعه ضروري لفهم وتفسير خيارات الدول الخارجية.

2- المعلومات حول هذه الخصوصيات تحتاج لأن تنتظم في فئات متنوعة من المتغيرات في مسار بناء نظرية عامة (تحليل عبر مستوياتي).

3- المفاهيم والنظريات من مختلف الحقول الاجتماعية (علم النفس، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا..) يجب أن تساهم في هذا المسعى.

4-فهم عملية صنع قرار السياسة الخارجية هي في نفس أهمية –إن لم تتعدى- معرفة نتائج هذا القرار.

**الجيل الثاني Second Generation:**

إن طموح وحماس باحثي السياسة الخارجية من الجيل الأول في بعث نظرية عامة للسياسة الخارجية وصل إلى مرحلة النقد والتقييم التي بدأها جيل ثاني من الباحثين، وبدأت منذ أواخر السبعينيات وتتواصل إلى اليوم. لقد برز تحفظ الجيل الجديد في مسألتين أساسا؛ ابستومولوجيا، حول إمكانية إيجاد نظرية عامة قابلة للتعميم في السياسة الخارجية. ومنهجيا، حول فعالية استخدام المناهج الكمية بتطبيقاتها الرياضية والإحصائية. ولأن الدراسات لم تؤدي إلى النتائج المتوقعة لها؛ فإنه كان من

الضروري اقتراح بديل ابستمولوجي ومنهجي. إعادة التقييم شملت مجالات البحث الثلاث في السياسة الخارجية، واللافت أن هذه العملية قادها أبرز الآباء المؤسسين من رواد الجيل الأول.

### 1/ السياسة الخارجية المقارنة:

توجه باحثو السياسة الخارجية المقارنة منذ السبعينيات إلى التخلي تدريجيا عن المناهج الكمية والاعتماد أكثر على المناهج الكيفية، مع ايلاء مزيد من التركيز على العوامل السياقية والتحذير من محاولات التعميم، وتفادي فرضيات "إذا كان ...فإن" "If ... Then" . فعاد الاتجاه أكثر نحو دراسات الحالة خاصة في الولايات المتحدة. وعموما تتلخص أهم الدوافع التي أدت إلى هذه المراجعة في:

1- المفارقة بين الرغبة الشديدة لدى باحثي السياسة الخارجية المقارنة في التعميم من جهة، وفي اعترافهم من جهة أخرى بأهمية التحليل على المستوى الفردي لتفسير السياسات الخارجية.

2- استحالة استعمال الحسابات الكمية في قياس بعض المتغيرات غير المادية مثل التاريخ والثقافة الوطنية، القيم و تصورات صناع القرار...

3- أبحاث تحليل الأحداث Event Data Analysis لم تأتي بالنتائج المتوقعة في إرسال تحذيرات مبكرة لصناع القرار لتلافي بعض الأزمات.

### 2/ صنع القرار في السياسة الخارجية:

على هذا المستوى البحثي المراجعة لم تكن ابستمولوجية بقدر ما كانت منهجية. لقد كانت فعلا فكرة البحث في عملية وبنية صنع القرار ضمن بيئة الجماعة الصغيرة أو البيروقراطية رائعة للحصول على فهم وتفسير للسياسة الخارجية، لكن الإشكال يبرز في ضرورة أن يكون الباحثون جزءا من هذه البيئة للحصول على المعلومات الضرورية ولمعرفة ما يحصل بالضبط داخل العلبة السوداء، وهو أمر غير

متاح بما يؤدي إلى شح المعلومات الضرورية للتحليل. كيف إذن نحصل على هذه المعلومات؟ باحثو الجيل الثاني قدموا إجابتين:

1- تطوير أو ابتكار مؤشرات تقريبية لفهم سلوك الجماعة الصغيرة وسياسات البيروقراطية.

2-البحث في التاريخ عن حالات لصنع القرار – بتطبيق نموذج الجماعة الصغيرة والسياسات البيروقراطية- بما يتيح الوصول إلى تعميمات أو توصيات عامة حول صناعة قرار السياسة الخارجية حاليا.

### 3/ السياق النفسي للسياسة الخارجية:

تركز النقاش أساسا حول ضرورة تطوير علم النفس السياسي وكذا تطوير منهجية الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية للاستفادة منها بشكل أفضل في العلوم السياسية وتحليل السياسة الخارجية تحديدا.

إن أبرز انتقادات الجيل الثاني لأبحاث السياسة الخارجية المقارنة، هو التركيز الدولاتي كوحدة تحليل في الأطر والنماذج التي تم تطويرها، صحيح أن السؤال الكلي Macro حول متى ولماذا تأتي بعض السياسات الخارجية بشكل أو آخر، تؤدي إلى مصادر تفسيرية محتملة عديدة، لكن مسألة الوقت وميكانيزم التغذية العكسية تم تجاهلها في بحوث السياسة الخارجية المقارنة، لذا جاءت تفسيراتهم منفصلة عن الواقع وغير ديناميكية. فالسياسة الخارجية هي نشاط متفاعل تتضمن اتصالات مستمرة وردود أفعال، وأي نموذج لا يستطيع أن يأخذ في الاعتبار مسألة الوقت والتغيير في السياسة الخارجية، سوف لن يستطيع أن يشرح بشكل مناسب لماذا تأتي السياسة الخارجية بالشكل الذي جاءت عليه[1]، ولهذا السبب بالتحديد يجب أن تنتفي إمكانية التعميم.

بالنسبة للجيل الثاني، كانت هناك مبالغة في الطموح للوصول إلى نظرية عامة في السياسة الخارجية في جهود الجيل الأول، لقد وجد تقارب في الممارسة حول المناهج الكمية والطرق العلمية لتحصيل المعرفة، وتوجه مشترك نحو تبني الفلسفة الوضعية بين هؤلاء الباحثين الذي أطلقوا على

[1] - Deborah J Gerner, Op.,Cit, p.21.

حقلهم السياسة الخارجية لمقارنة. لكن رغم تقاسم مجموعة من التوجهات النظرية، فإن الجيل المعرف بالسياسة الخارجية المقارنة لم يصل إلى تحقيق أهدافه. فرغم أن مجال اهتمامات الجيل الأول كان معتبرا، لكن كذلك كانت المواضيع والمجالات التي تم استثناؤها من الحقل، وإقصاء بعض هذه التقاليد النظرية يبدو انه حصل بسبب رغبة الجيل الأول في بناء حقل صارم علميا وضعي بشكل كبير في توجهاته وميال أكثر نحو التحليل الكمي[1].

إنه في ذات الوقت الذي تطورت فيه السياسة الخارجية المقارنة، وجد هناك عدد معتبر من باحثي السياسة الخارجية الذين ضلوا خارج هذا البراديغم، مفضلين طرقا مختلفة للبحث في السياسة الخارجية، على سبيل المثال: (Oli Holsti 1962,1970), (Roger Hilsman 1971),(Michael Brecher 1971), (Graham Allison 1971), (Alexandre George 1979), (Irvin Janis 1982) . فهؤلاء لم تندرج أعمالهم ضمن المنظور المقارن، ولم تصدر عنهم دعوة إلى مقاربة موحدة لدراسة السياسة الخارجية كتلك آلاتية من الذين عملوا في إطار السياسة الخارجية المقارنة. بل أن إدراجهم ضمن إطار موحد المسمى بالجيل الثاني، جاء لقبولهم بالانتقائية بدل التعميم في بناء النظرية في السياسة الخارجية.

إن الجيل الثاني تغذى واعتمد –بشكل كبير– على إسهامات الجيل الأول، بحيث استفاد من الرؤى والخبرات التي تكونت على مدى عقدين من الزمن من الدراسة العلمية والمنهجية من قبل رواد الجيل الأول، وبالتالي امتلك أفضلية وجود حقل علمي مؤسس للبحث (السياسة الخارجية المقارنة) بدل محاولة البدء من جديد، لكنه وفي نفس الوقت مختلف عنه؛ لأنه ناقش –سواء بشكل مباشر أو غير مباشر– تلك المسائل التي تم تجاهلها أو عدم الإلمام بها من قبل الجيل الأول[2].

إن الجيل الثاني تغذى واعتمد –بشكل كبير– على إسهامات الجيل الأول، بحيث استفاد من الرؤى والخبرات التي تكونت على مدى عقدين من الزمن من الدراسة العلمية والمنهجية من قبل رواد

[1]- Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick **J.** Haney, "Generational Change in Foreign Policy Analysis", Op.,Cit, p.4.

[2]- Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick **J.** Haney,"Generational Change in Foreign Policy Analysis", Op.,Cit, p.1.

الجيل الأول، وبالتالي امتلك أفضلية وجود حقل علمي مؤسس للبحث (السياسة الخارجية المقارنة) بدل محاولة البدء من جديد، لكنه وفي نفس الوقت مختلف عنه؛ لأنه ناقش –سواء بشكل مباشر أو غير مباشر– تلك المسائل التي تم تجاهلها أو عدم الإلمام بها من قبل الجيل الأول[1].

**جدول رقم 03: ملخص الحوار السلوكي ما بعد السلوكي في تحليل السياسة الخارجية**

| طبيعة الدراسة / أوجه المقارنة | الجيل الأول | الجيل الثاني |
|---|---|---|
| التنظير | بناء نظرية عامة بإمكانها أن تفسر المصادر المتعددة والتنوع في السياسة الخارجية | مسعى بناء نظرية وسطى Middle-Range Theory |
| الابستمولوجيا | سلوكية: التعميم أو الوصول لنظرية عامة | ما بعد سلوكية:الانتقائية بنية الوصول لنظريات جزئية |
| وحدة التحليل | التركيز الدولاتي كوحدة تحليل | تعدد وحدات التحليل ضمن الدولة: فرد، حكومة، بيروقراطيات |
| المنهج | مناهج كمية –منهج تحليل الأحداث | مناهج كيفية –دراسة الحالة– |

## المطلب الثالث: مدخل لحوار ثالث عقلاني–معياري في تحليل السياسة الخارجية

يقترح باحثوا العلاقات الدولية كـ "ألكسندر واندت" و"جيمس فيرون"، أن أهم مجالات الحوار في حقل العلاقات الدولية خلال السنوات القادمة من المرجح أن يكون بين "العقلانية" و"المعيارية". وهو ذات الأمر الذي ينطبق على تحليل السياسة الخارجية كحقل فرعي ضمن حقل أشمل هو العلاقات الدولية.

[1] - Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick **J.** Haney,"Generational Change in Foreign Policy Analysis", Op.,Cit, p.1.

ويبعث هذا الحوار على ملاحظة تطور واضح في ميدان التنظير للسياسة الخارجية؛ لأن كلا من العقلانية والمعيارية ليستا بنظريتين للسياسة الدولية. وبدلا من ذلك، من المفيد النظر إليهما كأدوات تحليلية أو مناهج وليس كتوصيفات امبريقية، كلاهما ينظر للواقع من وجهتي نظر مختلفتين.

تشير العقلانية لمدخل منهجي يتضمن تصورا فلسفيا حول الواقع الاجتماعي، كيف يعمل؟ كيف يجب أن نفسره؟ وكيف نصل إلى الحقيقة بشأنه. أما المعيارية، فتشير لمجموعة مختلفة من الحجج حول الواقع الاجتماعي، تتطلب طرح أسئلة مختلفة حول هذا الواقع، واستخدام مناهج مختلفة للوصول للحقيقة بشأنه. وفي هذا المطلب سنتناول كلا مفهومي العقلانية والمعيارية في علم السياسة عموما، كمدخل عام وتمهيد لا غنى عنه للحوار بين المنظورين في تحليل السياسة الخارجية.

### 1- في مفهوم العقلانية في السياسة:

منذ سنوات، جادل **بول ماكدونالد** (Paul Mc Donald) (2003) أن توظيف العقلانية في العلوم الاجتماعية، من خلال تطبيق "**نظرية الخيار العقلاني**" Rational Choice Theory، يمكن أن تؤدي إلى الوصول إلى "**أكثر نظرية مرشحة لأن تكون نظرية عالمية موحدة لفهم السلوك الاجتماعي والسياسي، حيث أنها بفرضياتها البديهية البسيطة تملك القدرة على توحيد الحقول الفرعية المختلفة للعلوم السياسية**"[1].

قد يلاحظ من التقديم السابق أن نموذج العقلانية ومنطق النتائجية -معرفا بأنه القدرة على اتخاذ خطوات مناسبة لخدمة هدف تحقيق الفواعل مصالحها- يبدو عموميا جدا لتمكيننا من اشتقاق أولويات السياسة الخارجية للفواعل عن أهدافها ومصالحها الرئيسية، بعبارة أخرى، فإن المقترب الليبرالي لتفسير السياسة الخارجية مدعو للإجابة على السؤال التالي: هل الفاعل الذي يختار موضوعيا البديل الذي يعظم مكاسبه هو الذي يوصف بأنه يتصرف عقلانيا، أم أن العقلانية تطلق أيضا على الفاعل الذي رغم شح المعلومات يختار أحسن بديل من وجهة نظر ذاتية ؟

[1] - Alex Mintz, Karl DeRouen, **Understanding Foreign Policy Decision Making,** (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p.57.

يجيب متبنو المقترب الليبرالي بالتمييز بين نوعين من السلوك العقلاني، فالفاعل الذي يتصرف وفق مبدأ العقلانية الجوهرية "Substantive Rationality"، هو ذلك الذي يختار البديل الذي يعظم منفعته من بين الخيارات الموضوعية المتاحة أمامه؛ أي أنه يأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على السلوك (كشح المعلومات مثلا)، وفي هذه الحالة، إذا ما عرفت الأهداف الرئيسية للفاعل، فإن أولويات سياسته الخارجية يمكن استنتاجها نسبيا بسهولة؛ لأن الفاعل سيضع كل الخيارات الموضوعة الممكنة للتصرف، ويرتب الأولويات بناءا على درجة المنفعة التي يتطلع إليها، ثم يعمل من أجل تحقيق البديل الذي يعظم مكاسبه. وهذا هو النموذج الذي يتبناه المقترب الليبرالي في تسليمه بالسلوك العقلاني للفاعل، وكما يشير هيربرت سيمون (Herbert Simon):

« إذا تجاهلنا خصائص الفاعل وأخذنا في الاعتبار فقط القيود التي تنشأ عن بيئته الخارجية، يمكن الحديث عندها عن العقلانية الجوهرية أو الموضوعية. لذا فالسلوك الذي يمكن أن يحكم عليه بالعقلانية، هو ذلك الذي ينطبق بشكل مثالي مع الوضعية »(1)

أما مفهوم السلوك العقلاني بناءا على قاعدة العقلانية الإجرائية "Procedural Rationality"، فيظهر في الوضعية التي يختار فيها الفاعل البديل الذي يعظم منفعته من بين الخيارات الأخرى المعرفة لديه ذاتيا وليس موضوعيا(2)؛ أي دون اعتبار للقيود الخارجية التي يواجهها. في هذه الحالة –ومن أجل استنتاج أولويات السياسة الخارجية للفاعل عن أهدافه الرئيسية– فإن البيئة الموضوعية التي يُصنع فيها قرار السياسة الخارجية ليست المحك، بقدر ما هي البيئة الذاتية للفاعل. ولما كانت البيئة التذاتانية بعيدة عن أجندة اهتمام الليبراليين، فإن الليبرالية لا تعتمد هذا المنطق في نموذجها التفسيري.

إن لتوظيف نظرية الخيار العقلاني في السياسة، مرجعية وضعية مستمدة عن حقل الاقتصاد وتحديدا أعمال الاقتصاديين **فان نيومان** (Van Newmann) **ومورغانسترن** (Morgenstern) في أواخر أربعينيات القرن الماضي. فبحسب النظرية التي قدماها "**نظرية المنفعة المتوقعة**" Expected

(1) Derk Bienen and Others, Op. Cit., P .5.

(2) Idem.

Utility Theory، فإن الأفراد يتصرفون دوما بناءا على النتائج المتوقعة لقراراتهم، "**التي يتم حسابها عبر الخيارات المتاحة، والفرص القائمة لكل من الخيارات السابقة، ومن ثم اختيار البديل الذي يقدم النتيجة الأفضل**"[1].

بوصفها تشير لتطبيقات الفلسفة الوضعية في علم السياسة، فإن العقلانية تؤمن بأن لا وجود لفروق جوهرية بين العلم الطبيعي والعلم الاجتماعي، لذا لا يجد المنظرون العقلانيون حرجا يذكر في الاستفادة من علوم الرياضيات والإحصاء وأساليبهما الكمية في دراسة علم السياسة والعلاقات الدولية، بل يعتبرون ذلك مطلبا ضروريا لأجل الفهم العلمي السليم.

إذا كانت الليبرالية النفعية تتفق والواقعية الجديدة في اعتبار رغبة الفاعل في البقاء هي ما يفسر سلوكه الخارجي، فإنها تختلف معها في مسألتين جوهريتين تجعل النموذج الليبرالي يصل إلى خلاصات نظرية –حول المتغير التابع– أبعد ما تكون عن تلك التي يصل إليها نظيره الواقعي.

فمن جهة أولى، تعزو الليبرالية النفعية المصلحة في البقاء إلى نموذج فاعل مختلف عن ذلك الذي تتبناه الواقعية، فهي تستبدل الدولة بالفواعل المجتمعية التي تمثلها، وهي–كما سبق الإشارة– وحدات متغيرة باستمرار من طبقة صناع القرار والمؤثرين في صنعه، وتتضمن كلا من فواعل النسق السياسي–الإداري والفواعل المنتظمة الخاصة(1).

ومن جهة ثانية، فإن التحول من الدولة إلى الفواعل المجتمعية كموضوع للمصلحة في البقاء، يتضمن تعديلا جوهريا لمعنى "البقاء" يختلف عن المعنى الذي تمنحه إياه الواقعية. فأمر البقاء بالنسبة لهذه الفواعل لا يتعلق بضمان وجودها أو بقائها المادي –و رغم أنه يبقى بعدا مهما– فإنه يتعلق عندها أساسا بالحفاظ على أو تحسين وضعيتها الاجتماعية، والتي تعتمد كلاً من الموارد المادية والمعنوية أو أحدهما؛ أي بإمكانها أن تؤمن بقائها بإحدى طريقتين: فمن ناحية، يمكن أن تتصرف بطريقة تحافظ أو تزيد بها مداخيلها المادية "Income".ومن ناحية أخرى، يمكنها أن تتخذ خطوات باتجاه حماية أو تعزيز مقدرتها على التأثير "The Ability to Influence". إذا، فالفواعل

[1]- Ibid

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P.15.

المجتمعية من وجهة نظر ليبرالية تكافح – لتأمين بقائها– من أجل الوفرة "Plenty" أو القوة "Power" أو كلاهما (2).

**1-2 مبادئ العقلانية السياسية:**

**1/مبدأ الواقعية:**

تنظر العقلانية في السياسة إلى الواقع بوصفه منطلق ومنتهى الممارسة والنظرية معا، فالعقلانية السياسية هي واقعية من حيث أنها تنظر للواقع السياسي كما تنظر العلوم التجريبية للطبيعة المحيطة بالإنسان، على أنها جملة قوانين تحكم الظاهرة الإنسانية. غير أن واقعية العقلانية السياسية لا تمنع الفرد من تنويع وظائفه، بحيث تفترض له القدرة على التكيف مع الواقع حين تنظر للواقع في سياق كونه موضوعا لـ "الفاعلية الموجهة"؛ فالواقعية العقلانية تفهم الواقع باعتباره جملة من الشروط والقوانين التي من الضروري التعامل معها، مسايرتها وعدم تجاوزها، هذه الضرورة تعتبر شرطا ملزما في العقلانية السياسية، والتعامل معها يقتضي شروطا ثلاث[1]:

**أ– الفهم الصحيح للواقع**؛ أي فهم قواعده المادية واتجاهاته القيمية، وأوزان القوى فيه وطبيعة علاقاتها ببعضها البعض، والمسار الذي تنزع إليه القوة السائدة في بيئة ما، وطبيعة البيئة المحيطة وحجم تأثيرها على الداخل.

**ب– ضرورة الانصياع لقوانين الواقع**؛ لا يعني هذا الشرط أن العقلانية السياسية محكومة في الممارسة بالواقع، طبيعته وقوانينه أو الاستسلام التام لضغوطه، فالرجل العقلاني هو الذي يدرك بأنه لا يستطيع تحقيق أهدافه في الواقع وفقا لرؤيته، ادراكاته، تصوراته، معتقداته وقيمه، بل يستطيع فقط أن يحقق ما هو ممكن في الواقع؛ أي أن أهدافه تنسجم و إمكاناته الموضوعية في بيئة واقعية.

**ج–التجاوز التدريجي للواقع**؛ ليس المقصود هنا القفز على الواقع وتجاهله، وإنما مجاراته ومحاولة تحقيق الانسجام بين الرغبات والأهداف المأمولة، والقرارات والسلوكات الضرورية لتحقيق تدريجي لتلك الأهداف وفق الإمكانيات المتاحة.

---

(2) Ibid, P. 16.

[1]- عماد فوزي الشعيبي، **السياسة وفن الحكم: أبحاث في العقلانية السياسية**، (دمشق: { ب.د.ن}،1991)، ص ص 55-66.

إنه وعلى الرغم من هذه الشروط الموضوعية، فإن مبدأ الواقعية لا يلغي تماما البعد الذاتي في العقلانية السياسية؛ لأن السياسة ليست مجرد قوانين وضعية، فهي ليست ظاهرة طبيعية سلوكية تلغي الدور الديناميكي للإنسان (صانع القرار)، غير خالية من الايدولوجيا والمؤثرات النفسية والإدراكية، لكن الحد الفاصل بين العقلانية واللاعقلانية، بينما هو كائن وما ينبغي أن يكون، هو الذي يزيد أو يقلص من فرص نجاح تلك السياسة.

**مبدأ التحقيق التدريجي:**

إن العقلانية في السياسة لا تميل إلى إحداث التغيير بطريقة آنية، ولا تسعى لبلوغ الهدف بسرعة، بل على العكس من ذلك تتسم بالاستمرارية في حركيتها والتحقيق التدريجي للأهداف. وهي في ذلك تعتمد على ما يلي[1]:

**أ- تجزيء الهدف**؛ لا تقتضي العقلانية في السياسة تسخير كافة الإمكانيات للوصول إلى هدف معين، بل يجب أن تعمد إلى تجزيئها لأجل تفادي استنفاذ القوى دفعة واحدة وتجاه هدف واحد؛ لأن المنطق يقول أن خسارة هذا الهدف الواحد، يعني خسارة كل شيء. لذا يبدو أكثر عقلانية السعي نحو تحقيق مكاسب قليلة بأقل قدر من الإمكانيات والقدرات، حتى وإن أخذ الأمر وقتا طويلا، من السعي لتحقيق الأهداف دفعة واحدة ولو بدا ذلك ممكنا.

**ب- تجزيء طرق الوصول للهدف**؛ غالبا ما تكون طرق الوصول للهدف متنوعة، غير أنه من المسلم به أن الطريق الأمثل هو الطريق الذي يصل إلى الهدف بأقل قدر من الخسائر والتكاليف. والحقيقة أنه حتى الطريق الأمثل لو كان وارد الحدوث، فإنه لن يكون متاحا في جميع الأوقات ومختلف الظروف، ولهذا فإن طريق الوصول إلى الهدف ذاته قد يصبح متغيرا وربما أيضا متناقضا؛ لأن عليه أن يكون مسايرا لمتطلبات الواقع المتغيرة. والسياسة العقلانية هي تلك السياسة التي تتمتع بالمرونة الكافية والقدرة على فهم المتغيرات السياسية واستشرافها، واختيار التكتيكات المناسبة التي قد تتناقض والاستراتيجية العليا بداية، لكنها تخدمها آخرا.

---

[1]- نفس المرجع، ص ص 67-69.

**ج–اعتماد التراكم الزمني لتحقيق الهدف:** لأن ثمة دوما مجال لحدوث تحولات غير متوقعة، فإن السياسة العقلانية يجب أن تعمل على تطويع الإمكانيات لتتجنب أن تطول فترة التأخير الزمني وضعف الفعالية، الناتجتين عن ردود أفعال البيئة الخارجية التي تلازم أي قرار أو سلوك سياسي. إن نتائج التراكم عبر الزمن هو جزء مهم من مبدأ التحقيق التدريجي للهدف، والسياسة العقلانية ترصد هذا التراكم وتسعى عمليا باتجاه تجميعه وتوجيهه لتحقيق الهدف المرغوب.

**4/مبدأ تحديد الأولويات:**

تقتضي السياسة العقلانية الوضوح والدقة في تقرير وتحديد الأولويات، وهذا الوضوح يستدعي أن تقوم أية ممارسة سياسية بإيجاد ما يلي:

أ– ترتيب الأولويات: الأولي والثانوي، الأساسي والاحتياطي.

ب– البعد الزمني والاستراتيجي لهذه الترتيبات.

ج–الحالات التي يتم فيها –تكتيكيا– التضحية بما هو أولي كقاعدة لتحقيق ما هو استراتيجي لاحقا.

**2/ في مفهوم المعيارية في السياسة:**

من المهم الإشارة منذ البداية إلى أن "المعيارية" كمقابل لـ "العقلانية"، ليست نظرية حقيقية في السياسة والعلاقات الدولية، وبالتالي من الخطأ تقديمها كنظرية مستقلة بذاتها كما نعامل النظرية الواقعية أو الليبرالية. فعلى النحو الذي أشرنا به للعقلانية سلفا كـ"منهج عقلاني"؛ أي بوصفه منهجا أساسيا لفهم السلوك الإنساني في الاقتصاد والسياسة وغيرهما، فإنه كذلك يمكن فهم المعيارية؛ أي بوصفها منهجا خاصا لفهم العلاقات الدولية، ترتكز عليه النظريات الاجتماعية والنفسية حول السياسة الخارجية وصنع القرار.

إن النظريات المعيارية في تحليلها للعلاقات الدولية تذهب إلى ما وراء طرح أسئلة "لماذا" Why Questions السببية نحو طرح أسئلة "ماذا" و"كيف" التكوينية[1]. هذا الانتقال جاء نتيجة حتمية لرؤيتها الخاصة للظواهر والبنى في البيئة الدولية بأنها ليست موضوعية، مستقلة وجامدة كما يفترض لها العقلانيون ذلك، بل هي تكسب معنى اجتماعيا من خلال الأفكار، التصورات، القواعد والمبادئ

[1] - Peter Howard, “Constructivism and Foreign Policy? A New Approach to FP Analysis”, Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association- Northeast, Philadelphia, PA November 17, 2005, p.5

السائدة، التي تمثل قاسما مشتركا بين الأفراد والمجتمعات أو ما يسمى بـ"المعايير المشتركة"، والتي تملك وظيفة تكوينية؛ بحيث "تكون" Constitute رؤية الفاعل للمواضيع والبنى الاجتماعية، التي تصبح بهذا المعنى "منشاة اجتماعيا"، كما تنشأ هذه المعايير هويات ومصالح الأفراد الذين يصبحون على هذا الأساس هم أيضا منشئون اجتماعيا أو معرضون للتنشئة الاجتماعية[1].

إن المعياريين إذن يبدون. إن هذه البنى ليست ستاتيكية، بل ديناميكية ومستمرة التعرض للتغيير، وتضطلع بالدور الأكبر في التأثير على المواضيع الدولية وسلوكات الفاعل التي ندرسها ونسعى لفهمها في السياسة الدولية. فعلى اهتماما أكبر بالبنى الاجتماعية المعقدة التي في ضلها تتكون الظواهر والحقائق الاجتماعية (الفوضى، المصلحة، حقوق الإنسان...)، وعلى ضوئها كذلك ينشأ الفاعل الاجتماعي، يتصرف وينتج سلوكات عكس الخاصية المادية والفلسفة الوضعية للنظريات العقلانية – التي تأخذ العالم كما هو موجود، أي كمعطى موضوعي مسبق- ترى النظريات المعيارية العالم كمشروع قيد التكوين والبناء، وهي بذلك تتفق -تقريبا- على انطولوجيا تصف العالم تذاتانيا[2].

إن إحياء الاهتمام بالتنظير المعياري جاء إلى حد بعيد كنتيجة مباشرة للشكوك التي ما لبثت تحيط بأهداف النظرية العقلانية "الوضعية" و"العلمية". هذا التوجه عكسته ربما بشكل أفضل عبارة روبرت كوكس البسيطة والقوية في آن واحد بأن النظرية "هي دوما لشخص ما ولهدف معين"، وطرحه المؤثر في نظرية العلاقات الدولية بتمييزه بين "النظرية النقدية" Critical Theory، و"نظرية حل المشكلة" Problem-Solving Theory. إن التوجه المعياري في نظرية العلاقات الدولية صعد كنتيجة حتمية للانتقادات اللاذعة التي ما لبث يوجهها المنظرون النقديون، البنائيون وما بعد الحداثيون للفلسفة الوضعية ولفكرة أن الانتظامات الملاحظة في العالم الاجتماعي يمكن تحليلها بنفس المناهج التي أثبتت فعاليتها في تحليل ظواهر العالم الطبيعي، إن قاسما مشتركا جوهريا يجمع ما بين المعياريين كفيل بالإجابة بالإيجاب عن السؤال السابق طرحه. فالمعياريون –وبشكل جلي- مهتمون أساسا بمناقشة الطريقة التي

---

[1] - Ioannis (John) F. Galariotis, "The Social Construction of Greek Foreign Policy: A Constructivist Reinvigoration", Paper prepared for the 3rd Hellenic Observatory PhD Symposium "Contemporary Greece: Structures, Context and Challenges", London School of Economics and Political Science, 14 – 15 June, 2007, p.5

[2] - Emanuel Adler, "Constructivism and International Relations", in: **Handbook of International Relations,( London**, SAGE Publications Inc, 2002), p.128.

تنشأ بها –اجتماعيا– الظواهر والسلوكات وتأخذ معها معنا اجتماعيا أيضا، خاصة تلك التي يسلم بها المنظرون العقلانيون كمعطى موضوعي مسبق Objectively Given أو طبيعي. إن إضفاء البعد الطبيعي Naturalization في فهم الواقع، هو حسب المعياريين أكبر عائق نحو فهم الحقيقة؛ لأنه يحجب معرفة العوامل والأساليب التي من خلالها تنشأ الحقائق الاجتماعية والسلوكات، تستمر وتأخذ معنى، وبأن التفاعل الاجتماعي تحكمه عوامل وقوى موضوعية اكتشاف أسبابها يمكن أن يؤدي إلى الوصول إلى قوانين ونظريات عامة مستقلة عن ذاتية الأفراد. وعلى هذا الأساس فإن عودة النظريات المعيارية يعكس فشل النظريات الوضعية العقلانية في إعطاء إجابات دقيقة لفهم الظواهر والأحداث في الواقع السياسي، وتجاهلها دور القيم، الأفكار والهويات في تشكيل هذا الواقع[1].

بينما أهم هدف في مسعى إلغاء تصور "الطبيعية" Denaturalization عن المواضيع والسلوكات غير المسائلة –عقلانيا– مثل القوة، المصلحة الفوضى...هو فتح المجال أمام تأويلات تتيح حدوث التغيير الاجتماعي[2]. وعلى العموم، يمكن تحديد مجموعة المبادئ التي تميز "النظرية المعيارية" في النقاط التالية:

– الفواعل الاجتماعية (دول/صناع قرار) إن هذا المسعى يتم على مستويين: المستوى الأول الأقل عمقا، يتعلق بمحاولة فهم عملية التنشأة الاجتماعية التي يأخذ من خلالها الفواعل هويتهم ويشكلون مصالحهم. أما المستوى الثاني الأكثر عمقا هم كذلك عرضة للتنشئة الاجتماعية ومن الخطأ معاملتهم كفواعل عقلانية، لذا فالمعياريون منشغلون بمسائلتهم ومحاولة التعامل معهم كمتغير تابع يرجى تفسيره (عامل ذاتي)، وليس مجرد متغير مستقل (عامل موضوعي). ، فيهتم فيه المعياريون بالشروط التكوينية والخصائص الذاتية التي تؤدي إلى التمييز الواضح بين الفواعل بدل اختزالها في خصائص جامعة مشتركة[3] (نموذج الفاعل العقلاني).

---

1- Andrew Hurrell, “Norms and Ethics in International Relations”, in: **Handbook of International Relations**, Op.Cit., p.185.

2- Ibid, p.75.

3- James Fearon & Alexander Wendt, Op, Cit., p.75.

**الوصفة المعيارية**

إنه ليس من السهل تماما محاولة تقديم "وصفة" لفهم المعيارية في السياسة كما تم تقديمها للعقلانية؛ لأنه بينما يتفق إجابة واحدة بخصوص السؤال ما إذا ما كانت "التفسيرات السببية" Causal Explanation مناسبة في ميدان العلم الاجتماعي، فبهذا الصدد نجد ثلاثة مواقف ابستمولوجية: الوضعيون الذين يجيبون بـ"نعم"، التفسيريون الذين يجيبون بـ "نعم" العقلانيون حول مسائل متعلقة بالابستومولوجيا ويأخذون الفلسفة الوضعية منهجا، فإن الخلاف حول طبيعة المعرفة وطريقة الوصول إلى الحقيقة في النظريات المعيارية موجود ولا يمكن إنكاره. فالمعياريون لا يقدمون لنا و"لا" في آن واحد، ما بعد الحداثيون الذين يجيبون بـ"لا"[1]. إن هذه المواقف الابستمولوجية المتباينة تدفع للتساؤل ما إذا كان من الممكن الإشارة لـ "النظرية المعيارية" كمنظور موحد، فهل للمعيارية من تعميمات يمكن الأخذ بها؟

1- المعيارية مهتمة أساسا بدور الأفكار في بناء وتكوين الحياة الاجتماعية، هذه الأفكار غالبا ما تكون مشتركة بين عدد كبير من الأفراد في مجتمع ما. ومع ذلك، لا بد أن لا تفهم المعيارية كمرادف للفلسفة الذاتية أو المثالية الصرفة، بل الاهتمام بالأفكار هو تحديدا لدحض تلك الحجج العقلانية حول النسق الاجتماعي، التي تركز على الشروط المادية وحدها في فهم هذا النسق مثل الجغرافيا، التكنولوجيا..الخ. بالتأكيد أن المعيارية لا تنفي عن العوامل المادية الأخيرة أي دور، ولكنها تجادل بأنه دائما ما تتوسطها الأفكار التي تضفي عيها معنى.

2- المعيارية تولي اهتماما خاصا بإظهار الطبيعة "المنشأة اجتماعيا" للحقائق والمواضيع الاجتماعية، بدلا من التعاطي معها كمعطى طبيعي وموضوعي مسبق. فالحقائق الاجتماعية لا تستمد وصفها بـ "الحقيقة" إلا من خلال اتفاق الأفراد حولها، لذا فحقائق العالم السياسي كحقائق اجتماعية تختلف عن الحقائق المادية للعالم الطبيعي؛ لأن وجودها يعتمد على وعي وإدراك الأفراد بها. بمعنى آخر، الحقيقة الاجتماعية هي نتيجة لارتباط الحقيقة المادية بالفهم والمعرفة المشتركين للأفراد، فالأفراد يحملون

---

[1] - James Fearon & Alexander Wendt, "Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View", in: **Handbook of International Relations**, Op.Cit., p.74.

الأفكار، المعاني والمعرفة فقط في سياق الفهم الاجتماعي المشترك أو التذاتاني[1]، الذي يتضمن المعايير، القواعد، اللغة، الايديولوجيا...الخ التي تمكنهم من التصرف في هذا العالم الذي يجدون أنفسهم فيه. مثلما يشرح ذلك **جاكسون** و**سورنسن** (Jakson & Sorensen):

**" العالم الاجتماعي ليس حقيقة موضوعية يمكن اكتشاف قوانينها عن طريق البحث العلمي، وشرحها عن طريق نظرية علمية كما يجادل السلوكيون والوضعيون، بل أن كل ما هو موجود في الواقع الاجتماعي للأفراد مصنوع من قبلهم هم"**[2]

3- إن مفهوم تعظيم المنفعة كما يقترحه يحتاج إلى تأصيل دقيق، فهو إن لم يُعرَف بإحكام قد يفتح المجال أمام تفسير أي هدف يسعى إليه الفاعل على أنه منفعة، وهذا ما يفرغ المفهوم عن معناه. ففي الاقتصاد مثلا، ينصرف مفهوم المنفعة إلى معنى الوفرة أو الثروة؛ فمن يملك أكبر قدر من الثروة هو الذي يملك أكبر قدر من المنفعة. لكن نقل هذا المعنى إلى النظرية السياسية غالبا ما يثير إشكالا، فبعض الليبراليين مثل بريننام (Brennam) و بوشمان (Buchman) يحاج بأن فرضية تعظيم المنفعة يجب أن تُحصر في تعظيم الثراء المادي؛ بحجة أن نموذج الرجل الاقتصادي يصبح غير قابل للحساب والإحصاء إذا ما شملت المنفعة المكاسب المعنوية، فالمفهوم يصبح -تحليليا- غير مفيد. غير أن الليبرالية المعاصرة ترى في حصر المنفعة في المكاسب المادية أمرا ضيقا مقارنة بحقل السياسية الواسع

4- يتقاسم المعياريون –حتى وان كان ذلك جزئيا فقط- ابستومولوجيا تعتمد "التأويل" Interpretation بدل "الشرح" Explaining كأساس لدراسة الظواهر الاجتماعية، هذا ما يؤدي بهم إلى استبدال التعميمات الأكيدة بتعميمات محتملة فقط. إن هذا النوع الأخير من التعميم يؤدي إلى فتح مجال واسع نحو استخدام التفكير، الفهم والتأويل من أجل فهم جيد للواقع الاجتماعي، بدل جعله مغلقا وجامدا؛ فالمعيارية لا تهتم بالتساؤل كيف هي الأشياء؟ ولكنها تتساءل كيف أصبحت على ما هي عليه "Not how things are, but how they become what they are"؛

[1] Emanuel Adler, Op. Cit., p p.137-138.-

[2] Ioannis (John) F. Galariotis, Op. Cit., p.5.-

لأنها تؤمن بأن الحقيقة هي فقط حقيقة جزئية ولا يمكن أن تكون ثابتة، كاملة ونهائية، فذاك أمر في غير متناول النظرية[1].

5- تتجه النظريات المعيارية -في الغالب- نحو تبني إستراتيجية بحث تعتمد المنهج "الكلي" وليس "الجزئي". فبينما تحتاج منهجية التجزيئ في البحث الاجتماعي إلى تفسيرات مختصرة انطولوجيا في الأفراد أو تفاعلاتهم، فإنه ولعدة أسباب، يجادل أنصار المنهج الكلي بأن هذا المسعى سوف يكون مصيره الفشل حتما في الأخير. وبدلا من ذلك، يرى المعياريون أنه لا بد أن نجعل من الكل الاجتماعي وليس من لأفراد أصلا للبحث وموضوعه في العلوم الاجتماعية[2].

---

1- Emanuel Adler, Op. Cit., p.138.

2- James Fearon & Alexander Wendt, p. 78.

# الفصل الثاني:

## الحوار العقلاني-المعياري في تحليل السياسة الخارجية:

## الواقعية في مقابل البنائية

تقدم لنا كل من النظريتين الواقعية والبنائية النموذج الأشهر والأوضح للمنظورين العقلاني والمعياري في نظرية العلاقات الدولية. وكمقاربتين للسياسة الخارجية، فإن كليهما يقدم كذلك وجهة نظر مختلفة حول السلوك الخارجي للفاعل: من حيث محددات هذا السلوك، كيفية صناعته، والأهداف المرجوة منه. هكذا افتراق يمكن النظر إليه بناء على خلفية عقلانية أو معيارية أيضا، بما يتيح توظيف كلتا النظريتين كطرفين لحوار عقلاني-معياري. وهما وبذلك يمنحاننا أفضل نظريتين للسياسة الخارجية لإطلاق حوار ثالث عقلاني-معياري في تحليل السياسة الخارجية.

من جهة، تعتبر الواقعية أكثر نظرية "عقلانية" للسياسة الخارجية، لأن أصحاب النظرية الواقعية يعتقدون أن السياسة الخارجية ينطبق عليها ما ينطبق على أية ظاهرة طبيعية مادية؛ أي أنها خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التي تمتد إلى طبيعة النسق الدولي. ولأجل فهم السياسة الخارجية، من الضروري فهم تلك القوانين التي تحكم النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدول. ولما كان عمل هذه القوانين لا يخضع لخصائص الدول الداخلية أو تصورات صناع قراراتها، فإنه من الضروري تطوير نظرية نسقية تعكس هذه القوانين الموضوعية.

من جهة ثانية، تقدم البنائية نفسها كأشهر نظرية "معيارية" للسياسة الخارجية، من حيث أنها تقدم فهما تصوريا واجتماعيا (غير مادي) للواقع السياسي، بل فهما قائما على دور الأفكار، القواعد، المعايير والهويات. ولأجل فهم السياسة الخارجية لا بد من قراءة عميقة للبيئة الاجتماعية للفاعل.

بناء على ذلك سيناقش هذا الفصل-بعد التمهيد لمضامين الحوار- محاور النقاش الواقعي-البنائي حول السياسة الخارجية في شكل حوار نظري من ثلاث مستويات:

- محددات السياسة الخارجية للفاعل: بين التوزيع النسبي للقوة والمعايير الاجتماعية
- صانع قرار السياسة الخارجية: بين الاستجابة الآلية وتأويل البيئة الخارجية.
- أهداف السياسة الخارجية: بين القوة السياسية والدور الوطني.

## المبحث الأول: التمهيد لحوار عقلاني (واقعي)–معياري (بنائي) في تحليل السياسة الخارجية

تمثل كل من الواقعية والبنائية النموذج الأكثر وضوحا للمنظورين العقلاني والمعياري في تحليل السياسة الخارجية، وحيث أن كلاهما يقدم وجهة نظر مختلفة حول السياسة الخارجية للفاعل؛ بناء على خلفية عقلانية وأخرى معيارية على التوالي، فإنهما بذلك يقدمان أفضل نظريتين للسياسة الخارجية لإطلاق حوار ثالث عقلاني–معياري في تحليل السياسة الخارجية. وعلى سبيل التمهيد لهذا الحوار، يبدو من الضروري شرح لماذا المقاربة للنظرية الواقعية كنظرية عقلانية، والنظرية البنائية كنظرية معيارية؟ وما محاور الحوار بينهما؟

### المطلب الأول: الواقعية كنظرية عقلانية للسياسة الخارجية

في العلوم الاجتماعية عموما والعلاقات الدولية على وجه الخصوص، يجد توظيف نظرية الخيار العقلاني مرجعيته في حقل الاقتصاد، وتحديدا أعمال الباحثين الاقتصاديين **فان نيومان** (Van Newmann) و**مورغانسترن** (Morgenstern) في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي. فبحسب النظرية التي قدماها "**نظرية المنفعة المتوقعة**" Expected Utility Theory، فإن الأفراد يتصرفون دوما بناءا على النتائج المتوقعة لقراراتهم، "التي يتم حسابها عبر الخيارات المتاحة، والفرص القائمة لكل من الخيارات السابقة، ومن ثم اختيار البديل الذي يقدم النتيجة الأفضل"[1].

في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يشير استخدام العقلانية –كما يشرح **جيمس فيرون** (James Fearon)–، لتلك التطبيقات المتنوعة سواء بطريقة منهجية (مباشرة) أو غير منهجية (استنتاجيه) لتوظيف نظرية المنفعة المتوقعة أو الفاعل العقلاني–بلغة السياسة الخارجية– من أجل فهم مسائل العلاقات الدولية. وتشير العقلانية –إذا ما نظرنا إليها بمنظور أوسع– لأي من تطبيقات الفلسفة الوضعية في شرح وظائف الفواعل في السياسة الدولية، بوصفها تتسم دوما ب "الطابع الهدفي" Goal Seeking Behavior. ووفقا لهكذا وصف، يفضل **فيرون** فهم العقلانية في السياسة والعلاقات الدولية باعتبارها "وصفة"؛ أي "نموذجا" لصناعة القرار بالنسبة لصناع القرار، و"منهجا"

[1] Alex Mintz, Karl DeRouen, Op, Cit., p.57.-

لفهم ذلك القرار بالنسبة لمحللي السياسة الخارجية. وتتضمن العقلانية وفقا لهذا المعنى بعدين أحدهما إمبريقي والآخر نظري؛ بعدا إمبريقيا، من زاوية أنها تقدم منطقا أو منهجا للمفاضلة والاختيار بين البدائل (صنع القرار). وبعدا نظريا، لأنها تقترح تمثيلا مبسطا لواقع معقد في شكل مخطط واضح Schema، ولهذا يجادل **فيرون** بأن العقلانية فن وعلم في آن واحد[1]. ولقد لخص فيرون ما أسماه بالوصفة العقلانية في النقاط التالية[2]:

1- وجود فعل (قرار/سلوك) كموضوع للتفسير، يتضمن ذلك أمثلة لقرارات أو سلوكات مثل استدعاء سفير دولة أجنبية، التدخل العسكري في الخارج، المشاركة في حلف دولي، خفض أو رفع العملة الوطنية...الخ؛

2- وجود فاعل أو مجموعة فواعل يفترض لها القدرة على مباشرة الفعل السابق، وفواعل أخرى تكون موضوعا للفعل بتأثيره على مصالحها؛

3- وجود بيئة للتفاعل وسلسلة من الخيارات المتاحة للفاعل السابق. وفي أي بيئة تفاعلية هناك عوامل خارجية (الزمان، المكان، التكنولوجيا) تحكم "تفضيلات النتائج" لدى الفاعل Preferences Over Outcomes، وعوامل أخرى داخلية (المعلومات، توقع سلوك الآخر) تحكم "تفضيلات السلوك" لديه Preferences Over Actions؛

4- سواء اتخذ القرار بناء على اختيار الفاعل وفقا للنتائج الأفضل الممكنة "تفضيلات النتائج"، أو بناء على الخيارات الأفضل الممكنة في ضوء سلوك الأخر كما هو الحال في نظرية اللعب "تفضيلات السلوك"، تفترض العقلانية دوما أن هناك قاعدة منطقية منظمة ومدروسة للاختيار هي تلك المرتبطة بتحقيق هدف Goal Seeking Policy.

ويؤكد فيرون على أن الوصفة السابقة يمكن إتباعها بطريقة غير ممنهجة؛ أي بشكل تلقائي في تحديد رجال الدولة للخيارات واتخاذ القرارات، أو بشكل منهجي في صورة نظرية اللعب على سبيل المثال.

[1] - James Fearon & Alexander Wendt, Op. Cit., p.70.

[2] - Ibid, pp. 70-71.

إن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تفترض إيجاد توافق معرفي بين "الجماعة العلمية" المعنية بالبحث، قائم على التجريب الامبريقي لنظريات منطقية. إن إيجاد مثل هذا التوافق يحتاج إلى نظرية سليمة واختبار صحيح. فالأولى، تساعد العلماء على بناء منطق ومرجعية منهجية سليمة للبحث. والثانية، تساعد العلماء على اختبار نتائج فرضياتهم وإذا ما كانت متوافقة والنظرية. ويزعم العقلانيون أن نظرية الخيار العقلاني تتيح إمكانية تحقيق مثل هذا التوافق[1]. أما عن تلك الحجة التي ترفض العقلانية بحكم أنها تستغرق في التفاصيل المجردة المقيدة للبحث، فيناقش العقلانيون بأنها غير دقيقة؛ لأن الفرضيات العقلانية التي تبدو نظريا مقيدة جدا، هي إمبريقيا –على العكس من ذلك– مرنة جدا. ويعدد مؤيدو نماذج الخيار العقلاني المميزات التالية للتحليل العقلاني[2]:

**العقلانية الواقعية:**

تُدرك الواقعية* كأكثر وأهم نظرية عقلانية للسياسة الخارجية، لأن المنظرين الواقعيين يجادلون بأن الذي ينطبق على ظاهرة السياسة الخارجية، هو ذاته وبالتحديد ما ينطبق على أية ظاهرة طبيعية مادية بصفة موضوعية. بمعنى أدق، السياسة الخارجية ظاهرة خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التي تمتد إلى الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي. ولأجل فهم السياسة الخارجية، يجب فهم تلك القوانين التي تحكم النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدول. ولما كان عمل هذه القوانين لا يخضع لخصائص الدول الداخلية أو تصورات صناع قراراتها بقدر ما تحكمه المصلحة الوطنية، فإنه من الضروري تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الموضوعية.

من منظور واقعي، فإن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما، يتحدد بناءا على ما تملكه من وسائل وأدوات القوة في النسق الدولي. لكن لماذا توجه الدول –في بحثها عن المصلحة الوطنية– سياستها الخارجية نحو النسق الدولي؟ بمعنى آخر ما طبيعة المتغير الوسيط أو الرابط السببي Causal Chain الذي يربط سلوك "سياسات القوة" بهدف تحقيق المصلحة؟

---

[1] - Alex Mintz (Editor), **Integrating Cognitive and Rational Theories of Foreign Policy Analysis**, Op. Cit., p.12.

[2] - Ibid, p.2.

* يتجه تحليلنا للتركيز على الواقعية البنيوية، مع عدم استثناء الواقعية الكلاسكية من فروض العقلانية.

يجيب الواقعيون عن هذا السؤال بافتراضهم أن هذه العلاقة لا يمكن أن تفهم إلا من خلال نمط السلوك المفترض للفاعل في النسق الدولي. وفي ظل نسق دولي سمته الأساسية هي الفوضى المفضية إلى الاعتماد على الذات، فإن هذا السلوك لن يكون إلا سلوكا عقلانيا. فالواقعية كنظرية للسياسة الخارجية، تتبنى -بشكل صريح- فرضية السلوك العقلاني للفاعل. وإذا كان متاحا -نظريا- توظيف الواقعية الجديدة كنظرية للعلاقات الدولية في تحليل تفاعلات البيئة الدولية دون الأخذ بمسلمة أن الدول تتصرف غالبا بعقلانية -ما دامت هذه التفاعلات لا تتأثر بسلوك الدول منفردة، بقدر ما تتأثر بالبيئة الفوضوية للنسق الدولي- فإنها كنظرية للسياسة الخارجية، لا غنى عن النظر إلى منطق سلوك الدولة كشرط ضروري توفره[1]. وبذلك، تصبح فرضية العقلانية بمثابة الجسر الرابط بين بنية النسق الدولي وسلوك الفاعل. فالسياسة الخارجية تبقى سياسة براغماتية تعتمد أساسا على تحقيق المصالح.

لقد استخدم مفهوم العقلانية عدد من الواقعيين التقليديين من أمثال: ثيوسديس، ماكيافيلي، هوبز، لكن تحت مسمى آخر، ذلك المعروف تقليديا بـ **عقل الدولة** Raison D'état الذي يعني أن على رجال الدولة أن يحسبوا عقلانيا الخطوات الأكثر ملائمة لضمان بقاء وأمن الدولة في بيئة من العداء والتهديد، كما يتضمن ضرورة أن يبتعد هؤلاء القادة عن المبادئ الأخلاقية والمثالية، وأن لا يضحوا بمصالح الدولة من أجل مفاهيم أخلاقية غامضة[2]. فالدولة -كما يتصورها الواقعيون- حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن شخصية مواطنيها، لذا تحكمها معايير أخلاقية أعلى من تلك التي عند مواطنيها، وتسري عليها قوانين وأعراف غير تلك التي تسري عليهم، فمن أولى واجباتها الحفاظ على ذاتها. وإذا كان للفرد الحق الأخلاقي في التضحية بذاته دفاعا عن مبدأ أخلاقي، فإن الدولة في علاقاتها الخارجية لا تملك الحق في أن تقدم نفس الموقف الأخلاقي على حساب عمل سياسي ناجح[3].

يفترض **كينيث والتز** أن الدول تتصرف دائما بعقلانية في استجابتها لفرص وقيود النسق الدولي الفوضوي، فالشروط البنيوية تخلق مجموعة من القوانين والقواعد التي تأخذها الدول في الاعتبار حين

[1] - Rainer Baumann and Others, "Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy" ,Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen,Germany, Working Paper, № 30a, p.4.

[2] - Tim Dunne & Brian c. Schmidt, " Realism" In, Johan Baylis and Steve Smith, Op. Cit., p.163.

[3]- ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ، (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص 24.

متابعتها لمصالحها. بل ويعتقد بعض الواقعيين الجدد أن الدول إذا ما تجاوزت هذا المنطق النسقي، فإنه قد يلحق ذلك نتائج سلبية سريعة ضدها قد تصل في أسوأ الحالات إلى زوالها. ولأن الدول مدركة لمثل هذا الخطر ومهتمة أساسا ببقائها، فإنها تتصرف بالنظر للشروط التي يفرضها النسق. ويشرح **والتز** المنطق وراء هذا السلوك بقوله:

**"توفر هذه الحالة حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية؛ إذ أنها تصبح أكثر حساسية للتكاليف، وهذا ما يمكن تسميته فرضية العقلانية"[1]**

[1] - Ibid.

**المطلب الثاني: البنائية كنظرية معيارية للسياسة الخارجية**

في مجال الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يبدو أن هناك تحفظا واضح لدى المنظرين حول "النظرية المعيارية" Normative Theory، خاصة من المنظورين الثاني والثالث المذكورين سلفا، والسبب في هكذا تحفظ حسب **ميرفين فورست** (Myrvyn Forest) هو ما يبدو من ترادف بين النظرية المعيارية والنظريات المثالية أو الغائية[1]، التي لم تستطع المقاومة أمام قوة النظرية الواقعية منذ ما قبل منتصف القرن الماضي. غير أننا في هذا الحوار المقترح بين العقلانية والمعيارية، نتبنى مفهوما للمعيارية غير مفهوم الغائية المثالي، فتركيزنا على المعايير يتطابق والمعنى الذي يحمله المنظور الأول، الذي لا يعتد بالطابع الغائي للمعايير، بل يأخذ بطابعها "التكويني" Constitutive؛ أي الدور الذي تضطلع به المعايير في تشكيل هويات ومصالح الفواعل (دول/صناع قرار)، وكيف تدفعهم إلى تبني سلوكات قد تبدو من منظور عقلاني بأنها غير مناسبة. ولأن النظرية البنائية الاجتماعية تمثل النموذج الأكثر شهرة ومناقشة في أدبيات تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فسوف نتبناها – بالمعنى الذي سبق شرحه– كنموذج للنظرية المعيارية في هذا البحث.

**ما هي المعايير؟**

تعتمد جميع المجتمعات البشرية على الأساطير، التراث المادي والمعنوي، الروايات التاريخية عن الذات والماضي المشترك لإضفاء شرعية على توجهاتها وسلوكاتها في الواقع وتطلعاتها للمستقبل. إنه مع مرور الوقت، فإن مجموع وأصناف المبادئ والقواعد التي تكونها تنتظم في نماذج للسلوك، وإيديولوجيات وتقاليد واضحة حول الحرب، السلم، السيادة والمصلحة الوطنية، لتشكل معاييرا للسلوك المناسب. من هكذا منطلق يعرف **بيتر كاتزنشتين** (P. Katzenstien) المعايير بأنها: "**تستعمل لوصف التوقعات المشتركة حول السلوك الملائم لفاعل بهوية معينة**"[2]. بهذا المعنى، تمثل المعايير انتظامات السلوك لدى

[1]- Ibid.

[2]- Ioannis F. Galariotis, Op. Cit., p.7.

الفاعل؛ بحيث تعكس نماذج السلوك القائم ونماذج السلوك الموصوفة حول ما يجب القيام به في المواقف الخاصة. لذا يشرح كاتزنشتاين بأن للمعايير وظيفة مزدوجة؛ فهي تعمل أحيانا ك "قواعد معرفة" Defining Rules؛ تعرف الفاعل بما يجب عليه فعله، وأحيانا أخرى بصفتها "قواعد معدلة" Regulative Rules؛ لأنها تعمل كقاعدة للسلوك الملائم[1]. وتجد المعايير مصدرها في مستويين: أولا، ضمن البيئة الدولية؛ حيث أن تدويل بعض المعايير (حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب، البيئة..) يكسبها هوية دولية ترتبط بالفاعل تتأسس على إثرها مصلحة خاصة له فيها. وثانيا، ضمن البيئة الداخلية؛ حيث أن طريقة الفهم المشترك للأفراد في المجتمع يضفي معاييرا للسلوك الملائم بالنسبة للفاعل يكسب على إثره هوية وطنية تحدد المصالح. وتأكيدا للمعنى السابق، فإننا نفضل أن نتبنى تعريف **شايس** Chayes (1994) للمعايير بكونها:

**"مجموعة واسعة من القواعد، المقاييس، المبادئ، الأقوال الإجرائية والنظرية، التي لها طابع توجيهي للسلوك في حالات الاختيار، تحمل نوعا من خاصية الإلزام، من حيث أنها تلزم الفاعل على إتباعها"**[2]

**الوظيفة السلوكية للمعايير: دور المعايير في تحديد سوك الفاعل.**

إن دور المعايير لا يمكن أن يختزل في إتباع مجموعة ثابتة ومحددة من القواعد؛ لأن تحديد أي من المعايير أكثر أهمية وتحت أي ظرف ليس أمرا هينا، فهو يعتمد على درجة السلطة الموجودة لدى صانع القرار، وعلى درجة المعيارية بين مختلف القواعد والمبادئ الموجودة في نظام ما. لذا فإنه من الطبيعي أن توجد دوما أسئلة حول أي المعايير مناسبة؟ وكيف يجب أن تفسر؟ والسؤال الأكثر أهمية هو ربما إلى أي مدى تعكس التفسيرات الفهم والمعرفة المشتركين بين الأفراد؟ في هذا السياق يقول **فريدريك كراتشويل** (F. Kratochwil ):

1- Ibid.

2- Andrew Hurrell, Op. Cit., p.194.

**" من حيث الممارسة، فإن قاعدة ما لا تخبرني فقط كيف يجب أن أتصرف في موقف لم أصادفه من قبل، لكنها محكومة ببعض التقاليد للمجموعة التي أعد جزءا منها، لذا فإن تفسيراتي لقاعدة ما محكومة من قبل المجموعة التي أنتمي إليها"**[1]

ومع ذلك، فإنه وعلى سبيل التعميم، لا يمكن أن ننفي عن المعايير دورها الواضح في تكوين المعرفة والفهم المشتركين، والتي على ضوئهما يفهم الفاعل الاجتماعي البنية المادية للواقع السياسي الذي يوجد فيه. على هذا الأساس، يمكن للمعايير أن تضطلع بدور "قواعد معدلة"، تقيد خيارات الفاعل، كما يمكن أن ترسم للفاعل حدودا في سياقها يتابع خياراته ويحدد مصالحه. بل يمكنها أن تضطلع بدور أكبر من ذلك بكثير مما سبق. فهي أولا، تساهم في شرح الطريقة التي ينشأ بها الفاعل اجتماعيا "التنشئة الاجتماعية". وتساعد ثانيا، على إضفاء معنى على هوية الفاعل وبالتالي معرفة مصدر خياراته ومصالحه؛ أما ثالثا، فالمعايير لا تكتفي فقط بتعديل سلوك الفاعل بل أكثر من ذلك تخول القيام به، تضفي عليه قوة وتكسبه شرعية[2].

**المعيارية البنائية:**

تقدم البنائية نفسها كأشهر نظرية "معيارية" للسياسة الدولية، من حيث أنها تقدم فهما تصوريا واجتماعيا (غير مادي) للواقع السياسي، بل فهما قائما على دور الأفكار، القواعد، المعايير والهويات، حتى أن **مارتا فاينمور** (M.Finnemore)، جادلت بأن البنائية نظرية اجتـماعية وليست سياسية. بل ذهب **رينيث راثرفورد** (R. Rutherford) أكثر من ذلك، حين جادل بأنها ليست حتى نظرية، ولا يجب أن توضع على وجه المقارنة مع النيوواقعية والنيوليبرالية، بل هي مجرد انطولوجيا جديدة، انطولوجيا اجتماعية تؤكد على أن الفواعل لا تتواجد بشكل مستقل عن بيئتها الاجتماعية وما تحمله من معاني اجتماعية مشتركة[3].

حسب **ستيفانو غازيني** (S. Guzzini)، يشترك البنائيون في التسليم بفرضيتين متلازمتين تمثلان حجر الأساس في التنظير البنائي: تتعلق الأولى بالتكوين الاجتماعي للمعرفة (الحقيقة العلمية)، والثانية

---

[1]- Ibid, p.195.

[2]- idem.

[3]- Kamran A. Bokhari, "A Constructivist Approach to American Foreign Policy", The American Journal of Islamic Social Sciences, 19:3, p.7.

بالتكوين الاجتماعي للواقع (الحقيقة الاجتماعية). وأساس هذا الفهم التكويني، هو اعتبار العالم المادي عالما غير مستقل عن فهمنا وتفسيراتنا له واللغة التي نستخدمها، إن هذا ما يعني أننا نعطي للعالم المادي الذي من حولنا معنيين: كحقيقة اجتماعية وكحقيقة علمية. بمعنى آخر، المعرفة هي المفاهيم والنظريات التي يستخدمها العلماء لتفسير الواقع المادي، وهي في نفس الوقت مصدر يستخدمه الفواعل في حياتهم اليومية لتكوين هذا الواقع[1].

في السياسة الخارجية، تولي العالم الاجتماعي الذي تتفاعل فيه، لذلك فهي تعتقد بأن البنيات، الهويات والمصالح ليست بعوامل ثابتة بل قابلة للتغيير باستمرار، وبأن للفواعل دورا محتملا أكبر في تحديد خيارات سياستهم الخارجية.

إنه عبر مناقشة الفرضيات الرئيسية للبنائية كنظرية اجتماعية للسياسة الدولية، سوف يكون بمقدورنا تقرير الخاصية المعيارية البنائية اهتمامها الخالص للأفكار، الهويات والخطاب السائد، وكيف يمكن لهذه العوامل المعيارية أن تفهم، تعرف وحتى تحول معنى البنية السياسية الدولية. فالبنائية تؤكد على أن الدول تشكل وتعيد تشكيل

للنظرية البنائية، والتي تناقض الخاصية العقلانية للنظرية الواقعية.

رغم أن البنائية هي مجموعة متنوعة من المقاربات التي يختلف متبنوها حول عدد من المسائل الجوهرية. غير أنه على العموم يمكن تحديد عدد من الفرضيات الرئيسية حول التكوين الاجتماعي للواقع التي يقبلها غالبيتهم، بحيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ– ، المصلحة... التمييز بين الحقائق "الطبيعية" والحقائق "المنشأة اجتماعيا"، فبعض أبعاد البيئة المحيطة بنا هي معطى خلال المعنى الذي يعطيه الفواعل لها[2]. والبحث في هذه الحقائق الاجتماعية لا يجب أن يكون عبر أسئلة "لماذا" السببية، ولكن موضوعي وطبيعي لا تعتمد على أفكارنا حولها (حقائق طبيعية)، بينما هناك ظواهر أخرى وجودها مرتبط بطبيعة فهمنا لها وأفكارنا تجاهها (حقائق اجتماعية).

---

Emanuel Adler, Op. Cit., p. 128.-[1]

[2]- David Patrick Houghton, "Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach", Foreign Policy Analysis, (2007) 3., p. 28.

ويعتقد البنائيون أن الكثير من الحقائق في عالمنا السياسي هي حقائق منشأة اجتماعيا وليست طبيعية. وبتطبيق هذا الفهم في السياسة الدولية، فإن مفاهيم مثل الفوضى، السيادةالخ ليست بحقائق موضوعية، بل هي منشأة اجتماعيا من عبر أسئلة "ماذا" و"كيف" التكوينية؛ لأن العالم الاجتماعي ليس واقعا موضوعيا يمكن اكتشاف قوانينه عبر النظرية العلمية، بل أن كل حقائقه مصنوعة من قبل الأفراد[1].

**ب**– ارتباطا بهذا الفهم، تولي البنائية كاستجابة لنظرية أكاديمية شائعة. وثانيها، أنه يمكن لمنظر اجتماعي أن يأخذ نظريته نحو الواقع الاجتماعي ويطبقها. وفي كلتا الحالتين يمكن تغيير الحقيقة، وهذا ما يعني أن النظرية ليست ببساطة مجرد أداة تستخدم للفهم والتفسير[2]. **أونيف** (N. Onuf)، في عنوان كتابه "عالم من صنعنا" (World of Our Making). وبذلك تقدم البنائية منظورا جديدا للعلاقة بين الفاعل والبنية هي علاقة "التكوين المتبادل"؛ أي اعتبارهما جزئين من كل واحد[3].

**ج**– انطلاقا من الفرضية الأولى والثانية، تستنتج فرضية بنائية ثالثة متفق عليها، هي أن الأفراد، لأنهم جزء من العالم " اهتماما كبيرا بالعضو Agent. فكما أن للبنية دور في تحـديد نوع سلوك الفاعل، فالفاعل أيضا له دور مهم جدا في إعطاء معنى للبنية التي يتفاعل فيها؛ لأنـه هو الذي يبدع وله القدرة على إحداث التغيير الاجتـماعي، وهذا المعنى هو الذي لخصـه –بتعبير بليغ– **نيكولاس** الاجتماعي" وليس "الطبيعي"، فهم جزء من الحقيقة التي تسعى النظريات العلمية لوصفها وتفسيرها وليسوا بمستقلين عنها. يترتب عن ذلك نتائج مهمة: أولها، أن الأفراد قد يغيرون سلوكاتهم

**د**– الفرضية المشتركة الرابعة تتعلق بأهمية الهويات، القواعد، المبادئ والأفكار وخاصة المشتركة منها أو"المعايير" في تكوين المصالح. وهذه فرضية مرتبطة بالفرضية الأولى عن الحقائق المنشأة اجتماعيا. فالبنائية ترفض أخذ المصالح كمعطى موضوعي مسبق تصنعه البنية المادية للواقع، بل تدركها من خلال البنية المعيارية للواقع؛ أي من خلال الأفكار التي نعطيها لها. إن امتلاك بريطانيا للسلاح النووي مثلا لا تدركه الدول الغربية كخلاصة، تبدو البنائية كنظرية معيارية في موقف معارض تماما للعقلانية الواقعية؛ فطريقة فهمها للواقع الاجتماعي وسلوك الأفراد فيه وتصوراتهم المعيارية الخاصة حوله، تفضي إلى المزيد

[1]- Ioannis F. Galariotis, Op. Cit., p. 6.

[2]- David Patrick Houghton, Op. Cit., p. 28.

[3]- Peter Howard, Op. Cit., p.5.

من التحدي لنوع الافتراضات التقليدية للعقلانية الواقعية للفواعل والواقع المادي الذي يتفاعلون فيه.

وبنقل هذا الافتراق نحو السياسة الخارجية، سوف تكون أمام نظريتين متعارضتين لفهم سلوك الفاعل في البيئة الدولية بشأن عدد من النقاط الجوهرية، كما سيتضح ذلك في مجالات الحوار العقلاني-المعياري في المطلب الموالي. بنفس شكل إدراكها لسلاح روسيا النووي؛ فهو وإن كان ماديا تهديد واحد، لكنه معياريا ليس بنفس التهديد، بالنظر للمعاني والهوية التي كونتها الدول الغربية عن بريطانيا[1].

[1] - Ibid, pp. 29-30.

## المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية للفاعل بين التوزيع النسبي للقوة والمعايير الاجتماعية

تجد الواقعية -كنظرية عقلانية- قوتها التفسيرية في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي، هذا النسق هو عالم فوضوي يضمر العداء والتهديد لمنتسبيه بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك الشرعية واستعمال العنف المادي فيه، بما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على ذاتها لضمان أمنها. وتوزيع القوى هو أحد الخصائص المسئولة عن نماذج سلوك الدول الملحوظة. وفواعل هذا النسق هي -جوهريا- فواعل موحدة (نموذج كرات البيلياردو) تستجيب لقيود الفوضى وتوزيع القوى بطريقة دائمة وعقلانية. وبالإفادة من هذه المسلمات المفتاحية، يقترح رواد المقترب الواقعي للسياسة الخارجية عدة فرضيات مساعدة على فهم الطريقة التي تشكل بها الدول سياساتها الخارجية وتنفذها.

أما البنائية -كنظرية معيارية-، فهي ترفض منطلق النظرية الواقعية العقلانية، من أن البنية المادية التي يتفاعل ضمنها الفاعل هي المسئولة عن تحديد خيارات سياسته الخارجية، وبأنها من يزوده بمصالح ثابتة محددة سلفا. وبدلا من ذلك تؤكد أن البنية المعيارية؛ أي المعايير (التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم) هي التي تشكل هويات الفاعل، أفضلياته ومصالحه. ولأن هذه المعايير تجد مصدرها ضمن بيئتين الدولية والمحلية، نجد ضمن البنائية تقليدين بحثيين: البنائية فوق القومية (التي تركز على المعايير المشتركة قيمياً ضمن المجتمع الدولي)، والبنائية المجتمعية (التي تركز على التوقعات المشتركة قيمياً ضمن المجتمع الداخلي).

هذا الافتراق الواقعي- البنائي حول محددات السياسة الخارجية للفاعل، أو طبيعة البيئة المسئولة عن تحديد خيارات الفاعل، سيتم تناوله في شكل حوار نظري عقلاني-معياري في مطلبين:

المطلب الأول/ الواقعية: الموقع النسبي للقوة كمحدد عقلاني للسياسة الخارجية للفاعل

المطلب الثاني/ البنائية: دور المعايير الاجتماعية كمحدد معياري للسياسة الخارجية للفاعل

## المطلب الأول/ الواقعية: الموقع النسبي للقوة كمحدد عقلاني للسياسة الخارجية للفاعل

يبرز أهم اختلاف بين المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية في كونها تدرس السلوك الخارجي للدول من زوايا مختلفة، ويندرج مقترب الواقعية الجديدة ضمن تلك المقتربات التي تتناول سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي ينطلق من الأعلى نحو الأسفل "Top-Down Approach"، أو ما يعرف بمقترب النسق الدولي. ومفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هي الحوافز والقيود أو نماذج السلوك الخارجية المفروضة على كل فاعل في النسق؛ أي أنها نسقية بطبيعتها(1). وفي ذلك يقول أحد أدعياء الواقعية وهو فريد زكريا ما يلي:

« إن غالبية نظريات السياسية الخارجية تعزو سلوك الدولة إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية (2)»

وتنطلق الواقعية الجديدة في تحليلها النسقي من مسلمة مركزية أولى، وهي أن النسق الدولي متسم بخاصية الفوضى "Anarchy"، والتي تُعر□ف بغياب قوة مشتركة أو سلطة مركزية تعزز القواعد وتحفظ النظام في النسق، وهذا ما يدفعها إلى التسليم في المرة الثانية بأن الدول وحدات متشابهة وأن لا وجود لتمايز الوظائف بين دول مختلفة؛ فكل الفواعل تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياستها الخارجية(3)، بل أن الواقعية تحاج بأن الدول التي تتجاوز هذا المنطق النسقي "Systemic Logic" يترتب عن سلوكها هذا نتائج وخيمة

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P.10.

(2) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 24 .

(3) Steven L. Lamy « Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-liberalism », In: John Baylis & Steve Smith (eds), **The Globalization of World Polities**, Oxford: Oxford University Press, Third Edition, 2003, P. 209.

قد تصل في بعض الظروف إلى فقدانها لاستقلالها أو حتى وجودها المادي، ويشرح أحد أعمدة الواقعية – وهو روبرت جرفيس (Robert Jervis) – هذا المنطق في قوله :

« تُدفع الدولة ضمن الشروط الفوضوية والتنافسية للعلاقات الدولية نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي، وهي إذا ما أخفقت في هذه المحاولة، فإنها ستتحمل مخاطر أن تقوم الدول الأخرى بزيادة قوتها النسبية، وبذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر (4)»

في تبريره لهذا النموذج النسقي قام أب الواقعية الجديدة كينيث والتز بتمييز واضح بين خصائص بنيتي النسق السياسي الداخلي الذي تمارس فيه السياسة الداخلية، و النسق السياسي الخارجي أين تنفذ السياسة الخارجية للفواعل، وذلك على ثلاث مستويات هي:(المبدأ الناظم للنسق، طبيعة الوحدات فيه ونوعية أهدافهم)

وذلك كما يلي(1):

أ- المبدأ الناظم للنسق، فبينما النسق الداخلي مركزي وهرمي نجد النسق الدولي فوضوي، ولهذا السبب يصبح الاعتماد على الذات "Self-Help" ميزة كل السياسات الخارجية.

ب- طبيعة الوحدات، فبينما توجد علاقة الخضوع في النسق الداخلي لا نجدها في النسق الدولي، لذا يحفز الخوف من النتائج غير المرغوب فيها الوحدات على التصرف بطريقة تنزع إلى خلق توازن القوى.

ج- طبيعة الأهداف، إذ يلاحظ أن الأفراد في النظام الهرمي الداخلي يسعون إلى تحقيق أهداف مختلفة ومتمايزة، بينما تسعى الدول ضمن النظام الفوضوي الدولي-رغم اختلاف قدراتها- لتحقيق الأهداف نفسها، فهي مهتمة أكثر ببقائها "Survival"؛ أي أمنها.

---

(4) Rainer Baumann and Others, « Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy »,***Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung***, Tübingen,Germany, Working Paper, № 30a, PP. 5-6.

(1) Andrew Linklater, « Neo-Realism in Theory and Practice », In: Ken Booth & Steve Smith (eds), **International Relations Theory Today,** Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, Second Edition, 1997, P. 244.

تعترف الواقعية أن الدول قد تنتهج في سياساتها الخارجية سلوكات مختلفة، سعيا منها لتحقيق أهداف متنوعة، لكنها في هذا الإقرار تتحفظ في مسألتين مترابطتين. فهي من جهة أولى، تعتقد أن البيئة الفوضوية للنسق تدعو جميع الدول إلى الاهتمام أولا وأساسا بضمان بقائها أي أمنها، فمتابعة أي هدف خاص في مجال معين يتوقف بالضرورة على توفر درجة كافية من الأمن. ومن جهة ثانية، فإن هذه الفوضوية تُفضي إلى أن الدولة صاحبة أكبر قدر من القوة مقارنة بدول أخرى هي الأوفر حظا لتحقيق أهدافها المتنوعة. وبالنتيجة، فإن الفوضى كميزة نسقية تلعب دورا حاسما في مقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، بالنظر إلى أنها تساهم في تحديد مصلحتين أساسيتين للسياسة الخارجية لكل دولة وهما: المصلحة في تعظيم الأمن والمصلحة في أكبر قدر من ممكن من القوة في آن واحد(2).

بهذا، يكون مقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية مقتربا بنيويا في تفسيره لسوك الدول الخارجي من منظور نسقي. وهذا يثير التساؤل عن موقع الفاعل من صنع سياسته الخارجية، وبعبارة أخرى ، ما هي علاقة البنية "Structure" بالفاعل "Actor" في هذه النظرية؟ هذا ما سيلخصه العنصر الأول من المطلب.

### 1- علاقة البنية / الفاعل في النظرية الواقعية الجديدة:

في شرحها للطريقة التي تدفع بها القيود البنيوية الوحدات إلى التصرف بشكل متشابه، لا تنكر الواقعية الجديدة بأن بعض أسباب المخرجات الدولية (سلوكات السياسة الخارجية) تمتد إلى مستوى الفاعل في حد ذاته (الدولة)، بل أن والتز نفسه يعترف بأهمية هذا المستوى لثلاثة أسباب(3) : أولها، أن معرفة خصائص الوحدة ضروري لشرح لماذا تتصرف دول مختلفة بشكل متمايز رغم أنها متماثلة في موقعها من النسق. ثانيها، أن الوحدات ليست ضعيفة إلى الدرجة التي تمنعها من التأثير في النسق، بل التأثير بينهما متبادل؛ أي له منحى ثنائي من الفاعل نحو البنية والعكس. أما ثالثها، أن التحليل على مستوى الوحدة ضروري؛ لأن أولوية البنية على الفاعل أو العكس تتغير مع الوقت. ومع ذلك، يعتقد والتز بضرورة أن تتجاهل النظرية النسقية

(2) Reiner Baumann and Others, Op. Cit., P. 4.

(3) Andrew Linklater ,Op. Cit., P. 251.

الطبيعية الداخلية للفاعل، فرغم أنها قادرة على التأثير في النسق تبقى أضعف من أن تغيره، لذا لا نجده يولي أي اهتمام فيما إذا كانت الدول

ثورية أو شرعية، تسلطية أو ديمقراطية، إيديولوجية أو واقعية(1).

إذن، فالمقترب الواقعي يسلم بأن فهما أفضل لسلوك الدول يمكن تطويره فقط من خلال تجريد "Abstract" النسق الدولي عن الميدان الاجتماعي السياسي الواسع؛ أي الفصل التام بين الفاعل والبنية لصالح الأخيرة، فالنسق الدولي يبقى المسؤول الوحيد عن التشابه الملحوظ في سلوك السياسات الخارجية للدول(2). لكن هذه المسلمة الواقعية تثير التساؤل الوجيه التالي: إذا كانت الدول معرضة بشكل متماثل لحوافز وقيود النسق الدولي، فلماذا تستجيب- إذن- بشكل متمايز؟

يتولى فريد زكريا الإجابة عن هذا السؤال، فيدافع -بامتياز- عن تماسك وقوة المسلمة الواقعية الأخيرة، فهو يفترض أن النظام الدولي يؤثر على الدول بطريقتين هما: "التحول الاجتماعي" و"المنافسة والانتقاء". وبينما يقود التحول الاجتماعي الدول إلى أن تصبح أكثر تشابها أو غير مختلفة وظيفيا، تولد المنافسة والانتقاء نظاما دوليا يتفوق أداء بعض الأمم فيه عن أداء غيرها(3). لذلك، وعند محاولة تفسير التنوع في حالات التفاعل الدولي ينصرف اهتمام الواقعيين إلى متغير الموقع النسبي لقوة الدولة في النسق الدولي كما يلي:

### 2- الموقع النسبي للقوة كمتغير تفسيري مستقل للمقترب الواقعي:

من أجل هدف نظرية "واقعية جديدة" السياسة الخارجية، يتحول المتغير التفسيري المستقل للواقعية في المستوى النسقي "التوزيع الدولي للقوة" إلى متغير تفسيري موضعي"Positional" في مستوى النظام الفرعي أو مستوى الوحدة (الدولة) فنصبح أمام ما يسميه الواقعيون "الموقع النسبي لقوة الدولة"؛ أي أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساسا موقع قوتها في

(1) Idem.

(2) Ibid, PP. 252-253.

(3) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 39.

النسق(4). و يعتقد الواقعيون أن هذا الموقع هو حصيلة اجتماع متغيرين اثنين هما: نصيب الدولة من القدرات التي تملكها مقارنة بالقوى الأخرى، وكذا قطبية النظام الدولي.

### 1/2 نصيب الدولة من قدراتها الكامنة:

عند الحديث عن الموقع النسبي للقوة، تولي الواقعية الجديدة اهتماما خاصا بحصة الدولة من الموارد الممكنة في النسق، وفي هذه الحالة تتعلق القوة "Power" بالقدرات المركبة "Combined Capabilities" السياسية، الاقتصادية والعسكرية منها التي تقود سلوكات الدولة وتسمح لها بالدفاع عن مصالحها، وفي ذات الوقت تحدد لها موقعها أو مكانتها في النسق(5).

وتقدم الواقعية قائمة بمكونات القوة التي بقدر امتلاك الدولة لها، فإنها تُؤهل لحجز مكانة في ترتيب القوى العالمي سواء كقوة كبرى "Great Power" أو قوة متوسطة " Medium Power" أو قوة عظمى " Super Power"(6). وبهذا الصدد يسمي كينيث والتز سبعة قدرات مختلفة هي: عدد السكان ونوعية مهاراتهم،

موقع وحجم الإقليم، وفرة الموارد الطبيعية، القدرات العسكرية، الاستقرار السياسي، الكفاءة (نوعية القيادة) (1). لكن الحقيقة أن لا والتز ولا غيره من الواقعيين الجدد يشرح بوضوح هذه الشروط، فكثيرا ما نجد أحد الكتاب الواقعيين يركز على عامل معين من دون غيره من العوامل. ومع ذلك، نكاد نعثر على شبه إجماع بين الواقعيين الجدد على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة، ولقياسها يعتمد الواقعيون على مؤشرات مثل : الناتج الإجمالي المحلي "GNP"، احتياطات الصرف، حجم الصادرات...الخ كمقياس للقوة الاقتصادية. ومؤشرات الإنفاق العسكري، حجم ونوعية القوات العسكرية، امتلاك الأسلحة النووية كمقياس

---

(4) Reiner Baumann and Others, Op. Cit., P. 7.

(5) Steven L. Lamy, Op, Cit., P.209.

(6) Chris Brown, **Understanding International Relations**, New York: Palgrave Edition, Second Edition, 2001, P. 89.

(1) Reiner Baumann (and Others), Op, Cit., P. 7.

للقوة العسكرية (2)، مع التأكيد على أن حرص الواقعيين يبقى ثابتا على ضرورة الأخذ في الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

### 2/2 قطبية النظام الدولي:

تُعر□ف القطبية بعدد الأقطاب الفاعلة في النسق؛ أي القوى الكبرى في النظام الدولي التي تحدد طبيعة النظام سواء كان ثنائيا أو أحاديا أو تعدديا، ولا ينظر الواقعيون الجدد لقطبية النظام الدولي كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب النظام فحسب، بل أيضا كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل، وتفسير ذلك أن عدد القوى الكبرى في النسق هو المسؤول عن تحديد مدى قدرة أي فاعل على حرية التصرف والمراوغة؛ فزيادة دولة ما لحصتها من القدرات في نسق ثنائي قد يستتبعه أثر قوة أقل مقارنة بما إذا تم ذلك في نسق غير ثنائي(3)؛ ففي نسق ثنائي تبقى دولة بحصة معتبرة من القدرات بعيدة عن اللحاق بالقوتين القائدتين للنظام، ما يجعلها مجبرة على الاعتماد على حماية إحدى هاتين القوتين. أما في نظام تعددي، فإن حدة هذه التبعية تقل تباعا ويمكن لهذه الدولة أن تتحرك باستقلالية أكبر، إذ لن تكون مقيدة بحماية قوى كبرى ، بل يمكنها أن تحسن موقع قوتها في النسق حتى وإن لم ترتفع حصتها من القدرات المتاحة في النظام الدولي.

---

(2) Ibid, P. 8.

(3) Ibid, P. 209.

**المطلب الثاني/ البنائية: دور المعايير الاجتماعية كمحدد معياري للسياسة الخارجية للفاعل**

عبر اشتقاق فرضيات جزئية عن الفرضيات المركزية للمنظور البنائي للسياسة الدولية، تقدم لنا البنائية اقترابها لبيئة أو محددات السياسة الخارجية للفاعل بشكل مختلف جوهريا عن العقلانية الواقعية. فالبنائية كنظرية اجتماعية، ترفض منطلق النظريات العقلانية من أن البنية المادية التي يتفاعل ضمنها الفاعل هي المسئولة عن تحديد خيارات سياسته الخارجية، وبأنها من يزوده بمصالح ثابتة محددة سلفا. وبدلا من ذلك، تؤكد أن البنية المعيارية؛ أي المعايير (التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم) هي التي تشكل هويات الفاعل، أفضلياته ومصالحه. لا يعني الأمر هنا أن البنائية تلغي تأثير البنية المادية، لكن تأثيرها محكوم بطبيعة الفهم الاجتماعي لها.

تعتبر البنائية منظورا جديدا نسبيا للسياسة العالمية، تطورت مع بداية الثمانينيات وأصبحت أكثر تأثيرا في الحقل وبتأييد متزايد من لدن الدارسين والمحللين منذ نهاية الحرب الباردة التي ساهمت في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية؛ بالنظر لتمكنها من التعامل مع عديد المسائل الدولية الجديدة التي عجزت النظريات العقلانية التقليدية (الواقعية والليبرالية) عن إدراكها بسبب تلاشي الضوابط التقليدية التي أثبتت لها سابقا جدارتها(1).

إن النظريات التقليدية إذ تميل إلى التركيز على العوامل المادية، فإنها -بدرجات متفاوتة- تؤكد على ثبات وانتظام الحياة السياسية الدولية، ولذلك فهي تعتقد أن البنيات والمصالح والهويات عوامل ثابتة، وتأخذ الدولة كمعطى موضوعي مسبق، وتفترض أنها تعمل لأجل بقائها أو تحقيق أفضلياتها. وبدلا من ذلك تولي البنائية اهتمامها الخالص للأفكار والهويات والخطاب

(1) Stephen M. Walt, « International Relations: One World, Many Theories », ***Foreign Policy***, Washington, The Carnegie Endowment For International Peace, Spring 1998, № 110, P. 41.

السائد، وكيف يمكن لهذه العوامل المعيارية أن تفهم، تُعرف وحتى تُحول معنى هذه الحياة السياسية. فالبنائية تؤكد على أن فواعل بيئة اجتماعية ما يشكلون ويعيدون تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون فيه، لذلك فهي تعتقد بأن البنيات، المعتقدات والمصالح ليست بعوامل ثابتة بل قابلة للتغيير باستمرار، وبأن للفواعل دورا محتملا أكبر في السياسة العالمية. وفي هذا المعنى جاء المقال المرجع لـ ألكسندر واندت (Alexandre Wendt) "الفوضى هي نتاج ما يصنعه الدول" "Anarchy is What States Make of it"، ليشرح أن الفوضى ليست حقيقة طبيعية وُجدت بذاتها، بقدر ما هي نتيجة للمعنى الذي أعطته إياها الدول. وباشتقاق فرضيات جزئية عن المسلمات المركزية السابقة، تقدم لنا البنائية اقترابها للسياسة الخارجية بشكل يختلف جوهريا عن المقتربين الواقعي والليبرالي السابقين.

فالبنائية كنظرية اجتماعية ترفض منطلق النظريات العقلانية من أن البنية المادية التي يتفاعل ضمنها الفاعل هي المسؤولة عن تحديد خيارات سياسته الخارجية، وبأنها من يزوده بمصالح ثابتة محددة سلفا. وبدلا من ذلك تؤكد أن البنية المعيارية؛ أي المعايير (التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم) هي التي تشكل هويات الفاعل، أفضلياته ومصالحه (متغير البنائية المستقل). ولأن هذه المعايير تجد مصدرها ضمن بيئتين الدولية والمحلية، نجد ضمن البنائية تقليدين بحثيين: البنائية فوق القومية (التي تركز على المعايير المشتركة قيمياً ضمن المجتمع الدولي)، والبنائية المجتمعية (التي تركز على التوقعات المشتركة قيمياً ضمن المجتمع الداخلي).

ولما كانت البنائية تدرك الفاعل كـ"رجل اجتماعي"، فإنها تفترض له أن يتخذ قراراته وفق "منطق الملائمة"، فهو لا يختار بديلا ما حتى يقيم نتائجه بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته (متغير البنائية الوسيط). وبالنتيجة، تصل البنائية إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية للفاعل بأنها -أساسا- معيارية (أي قد تلحقها أهداف مادية، لكن لا تسبقها) يسعى من خلالها الفاعل إلى الحفاظ على دوره الاجتماعي، إنها "سياسة الثبات على الهوية" (متغير البنائية التابع).

إن البنائية كنظرية اجتماعية للسياسية الخارجية تعامل الدولة كفاعل اجتماعي، وتنظر للنسق السياسي الداخلي والخارجي الذي تتفاعل ضمنه على أنه بناء اجتماعي أساسا. ووفقا لذلك، فهي تدرك كلا من الفاعل و البنية "Actor/Structure" على أنهما -جوهريا- بناءات اجتماعية تذاتانية أو منشأة اجتماعيا(1)؛ أي أنها بناءات تصورية أكثر منها مادية كما يفترض العقلانيون أنها عليه.

هذه المسلمة المركزية في النظرية تفضي إلى أن المتغير التفسيري البنائي يتحول من متغير عقلاني مادي (القوة والمصلحة) إلى متغير تصوري اجتماعي هي المعايير "Norms"، والتي تعَرف بأنها التوقعات القيمة المشتركة حول السلوك الملائم "Appropriate Behaviour". فالمعايير هي التي تشكل هوية الفاعل وخياراته وتعرَف بالأهداف الفردية والجماعية التي يسعى لتحقيقها، وتحمله أو تمنعه على نهج سلوك معين(2). أو هي كما لخصها كراسنر (Krasner): « قواعد السلوك المعرَفة في شكل حقوق و التزامات »(3). وبذلك، فإن البنائية تدحض الفرضية العقلانية للواقعية الجديدة والليبرالية النفعية حول المصالح الوطنية كمعطى مسبق وثابت. فالمصلحة الوطنية حسب أحد أهم رواد التيار البنائي في العلاقات الدولية، وهو فاينمور (Finnemore):

« ليست (المصلحة الوطنية) نتاجا للتهديد الخارجي أو لمطالب داخلية، بل أنها تتغير، تتطور، ويعاد تعريفها بسبب قوة تأثير المعايير »(4)

---

(1) Srdjan Vucetic, « Why did Canada Sit Out of the Iraq War? One Constructivist Analysis », Uploaded to The ***International Studies Association (ISA)*** all Academic Archive , San Diego, CA – March 23-7, 2006, P. 6.

(2) Henning Boekle (and others), « Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory », ***Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung***, Tübingen, Germany, Working Paper, №. 34a, P. 3.

(3) Keiko Hirata, « Beached Whales :Examining Japan's Rejection of an International Norm », ***Social Science Japan Journal***, Vol 7, № 2, 2004, P. 178.

(4) Alex Macleod, « French Policy Toward Iraq Since The Gulf War: A realist Dream Case? », Paper prepared for the 40th Annual Convention of the ***International Studies Association (ISA)***, Washington, D.C. February 16–20, 1999.

إن تحديد هذه المعايير كأول وأهم خطوة في الإستراتيجية التفسيرية للبنائية يجب أن ينطلق من تأصيل دقيق للمفهوم، وبهذا الصدد يميز البنائيون المعايير عن المفاهيم التصورية الأخرى استنادا إلى ثلاثة خصائص هي(5):

أ- التذاتانية "Intersubjectivity": وهي الخاصية التي تميز المعايير عن الأفكار والقيم التي تعكس قناعات واعتقادات فردية، وهو المنهج الذي تتبناه المقتربات التحليلية الإدراكية "Cognitive"، التي ترى في القناعات الشخصية لصناع القرار تأثير حاسم على سلوك السياسة الخارجية؛ أي أنها تعطي استقلالية أكبر لصناع القرار في بيئتهم الاجتماعية، لذا فهي لا تندرج ضمن برنامج البحث البنائي.

ب- القيمة المرجعية "Value Reference" : فالمعايير تنطوي دائما على قيم مرجعية تميزها عن توقعات السلوك غير المتعلقة بقيم، والتي قد تنشأ عن اعتقادات سببية كالمصلحة مثلا، فبسبب ارتباطها بالقيم تتضمن المعايير إذعانا طوعيا مستقلا عن المصالح.

ج- التوجه المباشر للسلوك "Immediate Orientation To Behavior":
وهي خاصية تميز
المعايير عن الأفكار والقيم والآراء والمبادئ العامة التي تتسم بأنها عمومية وليست صريحة*، عكس المعايير التي توجه خطابا مباشرا للفاعل للقيام بسلوك ملائم و/أو منعه من آخر غير ملائم "Inappropriate".

كما يُشترط للمعايير الاستمرارية(1)، فكما في القانون الدولي لا تصبح كل ممارسة عرفا إلا تلك الممارسات التي تعارف عليها أعضاء المجتمع الدولي، فكذلك الأفكار التي تظهر حينا وتختفي آخر لا تعتبر معاييرا، فهي حتى تكون كذلك، يجب أن تتكرر و تحض بتأييد أغلبية الجماعة الاجتماعية، كشرط ضروري لضمان ما يسمى قابلية التنبؤ بها "Predictability".

---

(5) Henning Boekle (and Others), Op., Cit., PP. 5-6.

* لتوضيح هذا المعنى يعطي البنائيون المثال التالي: عند استخدام عبارة "**الكذب أمر سيئ**" فإنها مجرد عبارة تشير إلى قيمة أو مبدأ عام، أما عبارة "**لا تكذب**" فهي بمثابة معيار؛ لأنها تعكس توقعات مشتركة قيميا.

(1) Sophie Clavier, « Mickey Mouse and the French Identity », Paper Presented at the 46th Annual Convention of the ***International Studies Association (ISA)***, Honolulu, Hawaii, March 1-5, 2005, P. 17.

وبعد هذا التأصيل، فإن السؤال الذي يفترض أن يجيب عليه البنائيون، هو عن الكيفية التي تشكل بها المعايير سلوك الدولة؛ أي كيف يقبل الفاعل هذه المعايير ويضفي عليها صفته الذاتية ويتخذ منها موجها لسلوكه؟

يؤكد شيكل (Checkel) بأن البنائية لا تحتكر استخدام مفهوم المعايير وأهميتها في التحليل الدولي. ومع ذلك، فهي توظفها بشكل مختلف تماما عن التوظيف العقلاني للواقعية والليبرالية، التي تنظر للمعايير بأقل قوة سببية "Causal Force" (2)، فهي تربط تأثير المعايير بمتغيرات "القوة" و"المصلحة" على التوالي. فالواقعية الجديدة، تعتبر أن المعايير تؤثر على سلوك الدول فقط إذا ما تم فرضها من القوى الكبرى في النسق، فتأثيرها لا يكون إلا على الدول الضعيفة في حال خوفها من العقوبات، فليست المعايير في حد ذاتها من تلزم الدولة على الخضوع لها، وإنما القوة التي تقف ورائها هي من يفعل ذلك. أما الليبرالية النفعية، فباستخدامها لنموذج شبكة المصالح، فتؤكد أن تأثير المعايير لا يكون إلا متوافقا ومصالح الفواعل الأكثر تأثيرا في الشبكة(3).

أما من منظور بنائي، فإن المعايير لا تنشأ منطقيا عن مصالح الفواعل كما هو الأمر عند العقلانيين، ولكنها تسبقها؛ فتأثير المعايير على السلوك لا يمكن اختزاله فقط في القيود أو الحوافز، فوظيفتها لا تنحصر في زيادة أو تقليص كلفة سلوك معين بمعنى أن لها ببساطة أثر تعديلي "Regulative" على سلوك الفاعل، بل أن للمعايير أيضا أثر إنشائي "Constitutive"؛ أي أنها تعمل بمثابة حوافز تحدد الأهداف التي يجب أن يعمل الفاعل على تحقيقها بطرق شرعية (4)، وتلك التي يجب عليه تفاديها. وطبعا لا يتضمن هذا التركيز البنائي على المتغيرات التصورية رفضا مطلقا للواقع المادي، وبدلا من ذلك نجدها تدرك أن بناء هذا الواقع يعتمد أساسا على هذه المتغيرات التصورية؛ أي الأفكار والقيم، فمثلا "توازن القوى" ليس بحقيقة موجودة موضوعيا، بل هو واقع

(2) Alex Macleod, Op. Cit.

(3) Henning Boekle and Others, Op. Cit., P. 8.

(4) Idem.

أوجدته الدول من خلال تفاعلها، والمعنى الذي تعطيه كل منها له، والطريقة التي تستجيب بها لإفرازاته (1).

إن مضمون المعايير لا ينصرف حصرا إلى تلك الأفكار والقيم المستقاة عن تفاعل الدولة و بيئتها الخارجية، فهو يتضمن أيضا تلك القيم والأفكار الناجمة عن تفاعلات العلاقة بين الدولة ومجتمعها الداخلي. لذا يجد الدارس لأدبيات البنائية نفسه أمام مجموعتين من الكتاب البنائيين، كل منهما يقترب للمعايير و تأثيرها على سلوك الفاعل من خلفيتين متمايزتين(2) (المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي). لذلك يُتعامل مع النظرية البنائية للسياسة الخارجية على أنها ذات تقليدين بحثيين هما: البنائية فوق القومية "Transnational Constructivism" و البنائية المجتمعية "Societal Constructivism".

أما البنائية فوق القومية، فتهتم بتأثير المعايير المشتركة للمجتمع الدولي أو أحد مكوناته على توجهات السياسة الخارجية لدولة ما، ورغم أن بعض الدول قد تبدي عدم اهتمام بمثل هذه المعايير، فإن ذلك لا يستثني حقيقة أنها تبقى منشغلة بها وعلى الأقل التصريح بدعمها، فهي تدرك أنه لا يمكن تجاهلها طويلا؛ لأنها قد تجد نفسها معزولة دون مراعاتها.

أما البنائية المجتمعية، فينصرف اهتمامها إلى المعايير المشتركة ضمن المجتمع الداخلي، والتي يمكن تلخيصها في مفهوم "الهوية الوطنية" التي تشمل الرؤى حول ما تمثله الدولة لمجتمعها والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها من خلال سياستها الخارجية، وتفحص الكيفية التي تشكل بها هذه الهوية مصالح وخيارات هذه الدولة(3). و إذا كان تأثير هذه الهوية قد لا يظهر عادة بشكل مباشر، فإنه من الواضح أن الأزمة في الهوية الوطنية لدولة ما تترجم بشكل سريع إلى أزمة في سياستها الخارجية (4).

---

(1) Michel Barnett, « **Social Constructivism** » In, John Baylis and Steve Smith (eds), Op. Cit., P. 259.

(2) Kaori Nakajima Lindeman, « What Makes a Revisionist State Revisionist? The Role of International Norms in State Identity Formation », Paper prepared for presentation at the 43rd Annual ***International Studies Association*** Convention, New Orleans, 23-27, March 2000, P. 8.

(3) Ibid, P. 9.

(4) Alex Macleod, Op. Cit.

ويبدو -مما سبق- أن السؤال الأهم أمام البنائية لتجيب عنه، هو عن العلاقة التي تصوغها بين المعايير الدولية والمجتمعية، وبعبارة أخرى، ما هي طبيعة العلاقة بين البنية والفاعل في المقترب البنائي للسياسة الخارجية؟ هذا ما سيتولى العنصر الأول من المطلب الإجابة عنه.

**1- علاقة البنية/ الفاعل في النظرية البنائية:**

تولي البنائية اهتماما خاصا لمسألة التفاعل بين النسق ووحداته، مركزة على علاقة الاعتماد المتبادل بينهما أو ما يسميه البنائيون بعلاقة التكوين المتبادل "Mutual Constitution" بين البنية والفاعل، وتبرز هذه العلاقة كأهم خاصية مميزة ومعرفة بأجندة البحث البنائية التي لا تقر بالتمييز -تحليليا- بين المتغيرات النسقية والمتغيرات الداخلية وفحص تأثير كل منها بشكل منفصل، بل تعطي كلا منهما أونطولوجيا متساوية غير قابلة للاختزال. إذ يرى ألكسندر واندت ( A.Wendt) أن البنية الدولية المعيارية (مثلا: مسائل التدخل الإنساني، السيادة، حرية التجارة ...) هي التي تشكل هوية ومصالح الدول، لكن الدول من خلال سلوكاتها تعاود خلق هذه البنية الدولية؛ فمعايير السيادة والتدخل الإنساني...تحمل معاني مختلفة بالنظر للمعنى الذي يعطيه كل فاعل لها ويريد تثبيته، وهذا ما يؤدي إلى إنتاج معايير جديدة، وهذا يشير لأهمية سلوكات الدول في الحفاظ أو تغيير بنية النسق المعيارية(1). فليست المعايير الدولية فقط التي تحدد ما على الفواعل القيام به، بل حتى الفواعل (الأعضاء) تحدد نوعية هذه المعايير، وهذا ما يسمى بالتكوين المتبادل.

وبعد هذا التوصيف للمسلمات المركزية للبنائية كمنظور عام، فإن البنائية كمقترب لتفسير السياسة الخارجية ملزمة بأن توضح المنهج أو الطريقة التي يمكن من خلالها الربط بين المعايير والسياسة الخارجية في التحليل الإمبريقي. وهذا ينتقل بنا إلى الحديث عن المتغير التفسيري الذي تراهن عليه البنائية كنظرية تفسيرية .

**2- المعايير الدولية والمجتمعية كمتغير تفسيري مستقل:**

(1) Michel Barnett, Op. Cit., PP. 254-255.

تفترض البنائية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية، إنما تعكس تلك التوقعات القيمة المشتركة للسلوك (المعايير) التي تواجهها في البيئة الاجتماعية الدولية والداخلية، فمدى تأثير هذه المعايير يحدد -بشكل حاسم- التوجهات الخارجية لهذه الدولة. ومن هنا تقترح البنائية ضرورة التعريف والاقتراب لهذه المعايير من زاوية مختلفة تماما عن النظريات العقلانية ( توزيع القوى عند النيوواقعية وشبكة المصالح بالنسبة لليبرالية )، فهي لأجل هذا الغرض توظف مفهوما خاصا بها هو التنشئة الاجتماعية "Socialization Processes".

إن مفهوم التنشئة الاجتماعية يحمل في الأصل مضمونا اجتماعيا؛ "فهي العملية التي من خلالها ينمو الفرد محاطا بثقافة وقيم مجتمعه، وبتعلمه للمعايير والأدوار الاجتماعية يصبح كائنا اجتماعيا مستقلا "(2)، ومن خلال هذه العملية المستمرة بسبب الفعل ورد الفعل، يضفي هذا الفرد صفة ذاتية على مضامين السلوك المستقاة من بيئته الاجتماعية. وتنطبق نفس العملية على الدولة في بيئتها الاجتماعية، ولكنها مقارنة بالأفراد، فإن بنية صناعة سياستها الخارجية معرضة لعمليتين من التنشئة الاجتماعية في الوقت ذاته، هي التنشئة فوق القومية "Transnational Socialization" والتنشئة المجتمعية "Societal Socialization".

2-1 التنشئة الاجتماعية فوق القومية:

تأخذ مجراها ضمن المجتمع الدولي بدليل أن المعايير الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل هويات ومصالح الفواعل وتخلق نوعا من التشابه في سلوكاتها (3). وتنطوي عملية التنشئة على فواعل متعددة. ولا شك أن الدول ابتداءاً -كوحدات منشئة للمجتمع الدولي- هي أحد أهم فواعل هذه العملية في ترسيخ المعايير الدولية؛ بمعنى آخر، فإن المعايير المشتركة ضمن المجتمع الدولي من الأولى أن يُنظر إليها من طرف منشئيها (الدول) كمقياس للسلوك الملائم؛ لأن هويتها كدول متوقف على عضويتها في المجتمع الدولي، فالدول تصبح فقط سيدة "Sovereign" حين يُعترف بها من طرف الدول الأخرى، بل أن الاعتراف بها متوقف على إعلانها الاعتقاد ثم الالتزام بالأهداف الجماعية للمجتمع الدولي كالأمن والسلم الدوليين مثلا.

(2) Henning Boekle and Others. Op, Cit., P. 9.

(3) Michel Barnett, Op. Cit., P. 252.

من جهة أخرى، تضطلع المنظمات الدولية والإقليمية بدور هام في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية، لكونها وحدات اجتماعية تمثل مجموعة من الدول وتعكس قيمهم الجماعية المشتركة؛ فكأعضاء متحدين تباشر الدول مهام تحقيق الأهداف التي ترسمها المنظمات التي تجمعها، كما وتستجيب للمعايير التي تفرضها مواثيقها وقوانينها. وتفترض البنائية أن معايير هذه المنظمات تترسخ أكثر كلما شعرت الدولة بأنها جزء من القيمة الجماعية لجماعة الدول، واعتُرف بها كعضو كامل ومساو لجميع الأعضاء .

وفي مقام ثالث، فإن لائتلافات الدفاع الجماعية (كالمنظمات غير الحكومية) دورا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية، فهي فضلا عن مساهمتها في نشر المعايير الدولية القائمة، تساهم في تأسيس معايير جديدة، ساعية من وراء ذلك إلى تحصيل قبول أوسع لهذه المعايير بين الدول، كما وتكمن أهمية هذه الائتلافات في كونها مراقب دائم لمدى إذعان الدول للمعايير الدولية القائمة(1).

ويبقى تأكيد البنائية على أن هذه المعايير الدولية معرضة للتغيير( التغيير الجزئي الذي لا يتنافى وشرط الاستمرارية) عبر الوقت، من جهة بسبب عملية التفاعل المتواصلة بين الدول. ومن جهة أخرى، لأن محتوى هذه المعايير العامة يتغير في ضوء التفسيرات الخاصة للدول.

2-2 التنشئة الاجتماعية المجتمعية:

على هذا المستوى يُنظر للمجتمع ككل وكذا مختلف المجموعات الاجتماعية الداخلية كعامل حاسم التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية التي تفرز توقعات قيمية حول السلوك الملائم للسياسة الخارجية. فأفكار مثل من نحن، كيف نعرف أنفسنا، كيف ينظر إلينا الآخرون، كيف يعاملوننا، وما هو الدور المتوقع منا، والذي نتوقعه لأنفسنا(2)، هي بمثابة مرجعية لرؤية الدولة

---

(1) Henning Boekle and Others, Op. Cit., PP. 9-10.

(2) Marysiak Zalkawi and Cynthia Enloe, « **Questions About Identity in International Relations** » In, Ken Booth & Steve Smith (eds), Op. Cit, P .282.

(3) Henning Boekle (and Others), Op. Cit., PP. 10-11.

(4) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 25.

لنفسها في السياق الدولي ومن ثم لسلوكها الخارجي. ويضع البنائيون ثلاثة أسباب وراء تأثر صناع القرار بالمعايير المجتمعية هي(3):

أ- يتبنى صناع القرار معايير السلوك الناشئة عن عملية "التنشئة السياسية" التي تعكس هوية جميع أفراد المجتمع.

ب- غالبا ما يمر صناع القرار- قبل أن يصبحوا ممثلين لدولهم في المجتمع الدولي- بتجارب سياسية وطنية يتبنون ضمنها عددا من المعايير المجتمعية التي تعكس هوية الأمة.

ج- يتصرف صناع القرار باستمرار باسم الهوية الوطنية؛ لأنها الطريقة الوحيدة التي يرون فيها أنفسهم ممثلين شرعيين معترف بهم من طرف مجتمعهم في تعاملهم مع البيئة الدولية.

إن هذه المتغيرات التفسيرية المستقلة للبنائية تشير إلى أن الفاعل يتلقى عدة توقعات قيمة للسلوك إلى الحد الذي يجعل من الصعب التمييز بين السلوكات الملائمة وغير الملائمة، وهذا ما قد يوقع البنائية في شرك التفسيرات البعدية "ex post" العقلانية؛ بتفسيرها لتلك المعايير التي لها علاقة مباشرة بالسلوك قيد التفسير. ولكن يبدو أن البنائية مدركة لهذه المسألة، فهي قد وضعت مقياسا لاختبار مدى قوة هذه المعايير، وهذا ما يزيد من إمكانية التفسير المسبق "ex ante" الذي تنشده (4). فقوة المعايير، ومن ثم قوة تأثيرها على سلوك السياسة الخارجية يتوقف على خاصيتين اثنتين هما: العمومية "Commonality" و الخصوصية "Specificity".

أما "العمومية"، فتشير إلى كم عدد من فواعل النسق الاجتماعي الداخلي والدولي يتقاسمون تلك المعايير، مثلا إذا كانت كل الأعضاء في منظمة دولية يتقاسمون معايير مشتركة، فإنه يتوقع أن يكون لها تأثير حاسم على سلوك سياساتها الخارجية. فيما تكون المعايير أكثر "خصوصية" حين تمكننا من التمييز بدقة بين السلوك الملائم وغير الملائم؛ لأن المعايير غير المعرفة بدقة تفتح

المجال أمام عدة خيارات للسلوك قد تُبرر كلها بأنها ملائمة، لذا فهي ليست مقياسا للسلوك المناسب، وبالتالي لا يُأخذ بها كمتغير بنائي تفسير مستقل للسياسة الخارجية(1).

وفي مستوى آخر، يشير المتغير التفسيري للبنائية إلى أن صناع القرار يتلقون في وقت متزامن معايير السلوك الدولية والمجتمعية، فكيف تؤثر طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين على القوة التفسيرية والتنبؤية للمقترب البنائي ؟

إذا ما كانت التوقعات القيمية الدولية مناقضة للتوقعات القيمية المجتمعية حول سلوك السياسة الخارجية لدولة ما فإن الوظيفة التفسيرية للبنائية تكون في حالة ضعف؛ لأن المقترب البنائي لا يضع مقاييس محددة ما إذا كان صناع القرار أكثر تأثرا بالمعايير الدولية أو المجتمعية. أما إذا وجد تطابق بين المعايير المستقاة من كلا المستويين الدولي والمجتمعي، فإن القدرة التفسيرية للبنائية تصبح في وضع أفضل(2). ومع ذلك، فإن البنائية لا تشترط توفر توقعات قيمية من المستويين للحكم على أن السياسة الخارجية تتأثر بهذه المعايير؛ فإذا ما توفرت هذه المعايير في مستوى واحد فقط ينظر إليها على أنها أقل تأثيرا، وهي حالة لا تبرر رفض المقترب البنائي نهائيا.

وهذه الاعتبارات تقودنا لفحص القوة التنبؤية للمقترب البنائي للسياسة الخارجية بناءًا على توفر المعايير الدولية و/أو المجتمعية. فالبنائية تملك قوة تنبؤية أكبر في حال التطابق بين المعايير الدولية والمجتمعية، وتقل هذه القوة إذا ما كانت هذه المعايير نابعة من مستوى واحد فقط، أما في حالة التناقض بينهما، فإن القوة التنبؤية للبنائية تضعف إن لم تصبح مستحيلة، ويوضح الجدول أدناه الحالات السابقة.

(1) Henning Boekle (and Others), Op. Cit., P. 7.

(2) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 26.

## المبحث الثالث: صانع قرار السياسة الخارجية بين الاستجابة الآلية وتأويل البيئة الخارجية

يقترح التحليل العقلاني لصانع القرار أن لا أهمية للدوافع الشخصية، الحوافز والعقائد الفردية للقائد السياسي في تحديد السياسة الخارجية، فأولوية المصلحة الوطنية تذيب كل هذه الخصوصيات وتلغي الفوارق المفترضة في ادراكات القادة السياسيين للواقع السياسي. وعلى هذا الأساس، فإنه لا فائدة مرجوة من البحث في عقائد صانعي قرارات الدول في مسعى البحث عن تفسير للسياسة الخارجية، فهي لا تملك أي أهمية تحليلية لمحلل السياسة الخارجية. الفرضية العقلانية الواقعية عن صناع القرار هي إذن: أن أي قائد وكل قائد يتصرف بطريقة عقلانية، تتوافق والمصالح الوطنية الدائمة للدولة. وبالتالي، فإن عقلانية صنع القرار على مستوى الدولة، تنتقل إلى صانع القرار نفسه على المستوى الفردي، ليصبح صانع قرار عقلاني.

بالمقابل، فإن المعيارية تتحدى فرضية عقلانية القائد السياسي، وتقترح تحليلا ادراكيا لصانع القرار؛ فحيث ما يفترض النموذج العقلاني أن الأفراد "منفتحوا العقول" Open-Minded

وقابلون للتكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية، فإن المقترب الإدراكي يفترض أن الأفراد يتجهون أكثر نحو إن يكونوا "منغلقي العقول" Closed-Minded، بالنظر لعقائدهم والطريقة التي يحللون بها المعلومات الواردة إليهم، ولهذا فهم يتجهون لمقاومة التكيف مع التغيرات في البيئة الموضوعية. إن التحليل الإدراكي يركز على أهمية ملاحظة، متابعة وتقييم العملية التي من خلالها يصنع صناع القرار قراراتهم؛ لأنه من المرجح أن ينظروا إلى بيئتهم الموضوعية من خلال عملية تأويل الواقع بالنظر لقيمهم، عقائدهم وتصوراتهم.

هذا الافتراق الواقعي-البنائي حول طريقة صنع قرار السياسة الخارجية، وتحديدا دور صانع القرار في ذلك، سيتم تناوله في شكل حوار نظري عقلاني-معياري في مطلبين:

المطلب الأول/ الواقعية: نموذج الفاعل العقلاني ومنطق النتائجية في صنع قرار السياسة الخارجية

المطلب الثاني/ البنائية: نموذج الفاعل التأويلي ومنطق الملائمة في صنع قرار السياسة الخارجية

## المطلب الأول/ الواقعية: نموذج الفاعل العقلاني ومنطق النتائجية في صنع قرار السياسة الخارجية

إن نموذج الفاعل العقلاني Rational Actor لدراسة دور القادة في السياسة الخارجية لا يتعلق جوهريا بدراسة الأفراد صناع القرار، إنه نموذج مشتق مباشرة عن الرؤية الواقعية للدولة كفاعل موحد Unitary Actor، تلك التي تعتقد بأنه في السياسة الدولية لا وجود لتمايز الوظائف (السياسات الخارجية) بين الدول إلا بقدر الموقع النسبي من القوة التي تمتلكه كل منها، وبالتالي فإن خصائص الأفراد أصحاب المراكز السياسية القيادية لا تملك الشيء الكثير لتقدمه لمحلل السياسة الخارجية؛ فالقرارات المتخذة من قبل القادة ينظر لها على أنها قرارات دولهم.

نجد مصدر هذا الفهم في تلك المسلمة الواقعية الثابتة حول القادة، القائلة بأن جميع القادة يتصرفون بطريقة مماثلة ومستمرة قوامها الدفاع عن المصلحة الوطنية لدولهم؛ وبما أن المصلحة الوطنية لا تتغير فإن التغيير على مستوى القيادة ليس له أي تأثير. لقد كان هانس مورجنتو واضحا حين ربط بين القادة والمصلحة الوطنية عن طريق التفكير العقلاني، مقترحا نموذجا واقعيا بسيطا لتحليل السياسة الخارجية هو نموذج الفاعل العقلاني، يقول:

" نعتقد إن رجل الدولة يفكر ويتصرف بلغة المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة، هذا ما يجعلنا نفهم خطواته التي اتخذها في الماضي، يتخذها في الحاضر، وسوف يتخذها في المستقبل. إن تفكيره بهذه الطريقة العقلانية يمكننا كملاحظين موضوعيين أن نفهم أفكاره ربما أحسن منه، بغض النظر عن الدوافع المختلفة، الأفضليات والخصائص الذهنية والفكرية لرجل الدولة الناجح"

وفي متابعة والدفاع عن المصلحة الوطنية، فإن القائد يتصرف كفاعل عقلاني، فما هي الخصائص المعرفة بهذا الفاعل؟

إن القائد السياسي العقلاني هو صانع القرار الذي يقوم ببحث شامل عن جميع البدائل المتصورة قبل اتخاذ قرار السياسة الخارجية، مع تحديد النتائج المحتمل ترتبها عن كل بديل، السلوكات الممكن تنفيذها، ردود الفعل الممكنة، وتوقعات النجاح والفشل. وكل هذا على ضوء المعلومات الموضوعية الآتية من البيئة الخارجية. وبعد عملية حساب تحليلي رشيد يقوم صانع القرار باختيار البديل الذي يحقق أعظم المكاسب بأقل التكاليف، بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

إن منطق صانع القرار الواقعي هذا هو الذي نطلق عليه منطق الإنسان الاقتصادي Homo-economucus حيث يقوم برسم صورة مبسطة للوضعية التي ينوي اتخاذ موقف بشأنها وفقا لحسابات الربح والخسارة، وهو بذلك إما يسعى لتعظيم المكاسب أو إيجاد صيغة لتخفيض الخسائر. وعلى هذا الأساس يمكن وصف منطق تفكير صانع القرار بمنطق النتائجية Logic of Consequentiality، بمعنى أن سلوك السياسة الخارجية تفرضه النتائج المتوقعة لهذا السلوك، فعندما يواجه الإنسان الاقتصادي عدة خيارات فإنه يعمد إلى التساؤل:

- ما هي خياراتي؟
- ما هي أهدافي؟
- ما هي النتائج المحتملة لكل من خياراتي؟
- ما هو الخيار الأفضل في ضوء أهدافي؟

من الواضح أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما -من وجهة نظر الواقعية الجديدة- يتحدد بناءا على موقعها من القوة في النسق الدولي، لكن هذه المسلمة تثير لها إشكالا - يبدو التعامل معه ضروريا لتمام وجدارة النموذج التفسيري الذي تقترحه- حين نطرح على الواقعيين السؤال التالي: لماذا توجه الدول سياستها الخارجية نحو البيئة الدولية ؟ بمعنى آخر، ما طبيعة العلاقة التي تحكم "الموقع النسبي لقوة الفاعل" بـ "سلوك سياسته الخارجية" ؟ وبتأويل نظري، ما طبيعة المتغير الوسيط أو الرابط السببي "Causal Chain" الذي يربط متغير الواقعية المستقل بمتغيرها التابع؟

يتعامل الواقعيون مع هذا الإشكال بافتراضهم أن هذه العلاقة يمكن أن تفهم فقط من خلال نمط السلوك المفترض للفاعل في النسق، وفي ظل نسق دولي سمته الأساسية هي الفوضى المفضية إلى الاعتماد على الذات، فإن هذا السلوك لن يكون إلا سلوكا عقلانيا "Rational"، فمقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية يتبنى -على نحو صارم- فرضية السلوك العقلاني للفاعل. وإذا كان من الوارد جدا توظيف الواقعية الجديدة -كنظرية للعلاقات الدولية- في تحليل تفاعلات البيئة الدولية دون الأخذ بمسلمة أن الدول تتصرف غالبا بعقلانية - ما دامت هذه التفاعلات لا تتأثر بسلوك الدول منفردة، بقدر ما تتأثر بالبيئة الفوضوية للنسق الدولي- فإنه من أجل هدف بناء نظرية واقعية للسياسة الخارجية لا غنى عن النظر إلى منطق سلوك الدولة كشرط ضروري توفره. وبذلك تصبح فرضية العقلانية بمثابة الجسر الرابط بين بنية

النسق الدولي وسلوك الفاعل(1)؛ فمن أجل هدف تفسير سلوك وحدات النظام منفردة، يجب أن يُفحص مفهوم المصلحة الوطنية للفاعل بشكل مباشر.

إن اقتراح والتز بأن بنية الفوضى الدولية هي توليدية "Generative" يتضمن معنى هاما حول الطريقة التي يشرح بها كيف لبنية النسق الدولي أن تؤثر على تشكيل السياسات الخارجية لأعضائها (2)، إذ نجده يفترض أن الدول تتصرف دائما بعقلانية في استجابتها لحوافز وقيود هذا النسق، فالشروط البنيوية تخلق مجموعة من القوانين والقواعد التي تأخذها الدول في الاعتبار حين متابعتها لمصالحها. بل ويعتقد بعض الواقعيين الجدد أن الدول إذا ما تجاوزت هذا المنطق النسقي (مثلا حين تخفق في حماية نفسها من دول أقوى منها)، يستتبع ذلك نتائج سلبية سريعة ضدها قد تصل في أسوأ الحالات إلى زوالها، ولأن الدول مدركة لمثل هذا الخطر ومهتمة أساسا ببقائها فإنها تتصرف بالنظر للشروط التي يفرضها النسق. ويشرح والتز المنطق وراء هذا السلوك بقوله: « توفر هذه الحالة حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية؛ إذ أنها تصبح أكثر حساسية للتكاليف، وهذا ما يمكن تسميته فرضية العقلانية » (3)

ورغم أن البيئة الواقعية تميزها درجة عالية من الفوضى، بما يعني تضاؤل كبير لحجم المعلومات الضرورية لأي سلوك عقلاني؛ بسبب أن أغلب الدول تخفيها أو تقدمها خاطئة للحصول على مزايا إستراتيجية تقيها تهديد وخطر الدول الأخرى، وبالتالي قد تخطئ الدول حساب مصالحها العقلانية، فإن الواقعية الجديدة تظل تحاج بأن الدول لن تعيد النظر في سلوكها العقلاني(1).

والحقيقة أن الواقعيين التقليديين من أمثال : ثيوسديس، ماكيافيلي، هوبز، قد أشاروا لمفهوم العقلانية هذا بمعنى آخر ذلك المعروف في أدبيات الواقعيين بـ عقل الدولة "Raison

---

[(1)] Reiner Baumann and Others, Op. Cit., P. 4.

[(2)] Evan Harrison, « Reassessing the Logic of Anarchy : Rationality Versus Reflexivity », Paper prepared for the 41st Annual Convention of the ***International Studies Association (ISA)***, Los Angeles, March 14-18, 2000,In: < http:// www.ciaonet .org/isa/ hae 01/hae01.htm >

[(3)] Reiner Baumann and Others, Op. Cit., P. 4.

[(1)] Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno (eds), **Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War**, Columbia, Columbia University Press, 1999, In: < http://www.ciaonet.org/book/kapstein/preface.html >

"D'état"، الذي يعني أن على رجال الدولة أن يحسبوا عقلانيا الخطوات الأكثر ملائمة لضمان بقاء وأمن الدولة في بيئة من العداء والتهديد، كما يتضمن ضرورة أن يبتعد هؤلاء القادة عن المبادئ الأخلاقية والمثالية، وأن لا يضحوا بمصالح الدولة من أجل مفاهيم أخلاقية غامضة (2)، فالدولة -كما يتصورها الواقعيون- حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن شخصية مواطنيها، لذا تحكمها معايير أخلاقية أعلى من تلك التي عند مواطنيها، وتسري عليها قوانين وأعراف غير تلك التي تسري عليهم، فمن أولى واجباتها الحفاظ على ذاتها. وإذا كان للفرد الحق الأخلاقي في التضحية بذاته دفاعا عن مبدأ أخلاقي، فإن الدولة في علاقاتها الخارجية لا تملك الحق في أن تقدم نفس الموقف الأخلاقي على حساب عمل سياسي ناجح (3).

وإذا ما تم تكييف المفاهيم السابقة مع التحليل الواقعي المعاصر، فإن مفهوم تجميع وتوظيف القوة باسم الأمير، ينتقل إلى توظيفها باسم الدولة. وينتقل مفهوم عزة وشرف الأمة إلى معنى ضمان بقاء وأمن الدولة. ويُستبدل مفهوم عقل الدولة بالمصلحة الوطنية كحافز لسلوك الدول (4).

إذن، من الواضح أن نمط التحليل الواقعي الذي يأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية يتلاءم والنموذج الذي قدمه غراهام أليسون (Graham Allison) وهو نموذج الفاعل العقلاني"Rational Actor Model"، والذي يفترض أن قرارات السياسة الخارجية هي إجابات عقلانية لوضعيات معينة تصوغها الدولة كفاعل موحد بناءا على حسابات التكاليف والفوائد "Cost-Benefits Calculations "، وينطلق هذا النموذج من المسلمات التالية(5):

1- الدولة فاعل وحدوي "Unitary Actor" تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة.

2- الحكومة هي وحدة التحليل، أي وحدة اتخاذ القرار.

---

[2] Tim Dunne & Brian c. Schmidt, « **Realism** » In, Johan Baylis and Steve Smith, Op. Cit., PP. 163.

[3] ناصر يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت: دار الكتاب العربي،1985، ص 24.

[4] Chris Brown, Op. Cit., P. 72.

[5] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص 480.

3- الحكومة كيان تنظيمي متجانس يؤمن كل أفرادها بنفس الأهداف، ويقيمون البدائل بنفس الأسلوب.

4- الدولة كائن عقلاني، تختار السلوكية التي تخدم أكثر ما يمكن أهدافها ومصالحها.

وتبني المقترب الواقعي للسياسة الخارجية لنموذج الفاعل العقلاني يقود للحديث -تباعا- عن منطق السلوك الذي تفترضه الواقعية لهذا الفاعل، وبهذا الصدد يتضمن مفهوم العقلانية أن يتأسس سلوك الفاعل بناءا

على الخطوات التالية(1):

1- السعي نحو تحقيق أهداف المصلحة الوطنية.

2- جمع كل المعلومات المطلوبة المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار خارجي.

3- حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة، وتقييم كل بديل من حيث التكاليف والفوائد، وتقييم النتائج التي يمكن أن تترتب عنه.

4- اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنافع.

واعتبارا على ما سبق، يمكن وصف منطق سلوك الفاعل الواقعي على أنه متوافق ومنطق "النتائجية" "Logic of Consequentiality"(2)؛ بمعنى أن سلوك السياسة الخارجية تفرضه النتائج المتوقعة لهذا السلوك.

وفي الأخير، تبقى الإشارة ضرورية لمفهوم "المكاسب النسبية" كأهم معرف ومميز للعقلانية الواقعية، فالواقعية الجديدة تتقاسم مع الليبرالية الجديدة إدراكها لسلوك الفاعل عقلانيا؛ بصفته يبحث باستمرار عن تعظيم مكاسبه، لكنها تختلف معها في كونها تتبنى مفهوم المكاسب النسبية بدلا من المكاسب المطلقة .

فالليبرالية المؤسساتية الجديدة تفترض أن السلوك الخارجي للفاعل يتحدد بناءا على تقييم ما سيكسبه بدلا من قياس مكاسبه بالنسبة للآخرين، فأول اعتبار يضعه الفاعل هو كيف يحصل

---

(1) نفس المرجع.

(2) Volker Rittberger, Op.Cit., P. 8.

على أفضل المكاسب الممكنة. وفي ذلك يقول أحد أبرز الليبراليين الجدد- روبرت كيوهان - (Robert Keohane) منتقدا العقلانية الواقعية:

« بالنسبة لوالتز، فإن الربط بين بيئة النسق وسلوك الفاعل ملفق بفرضية العقلانية التي تمكن المنظر من التنبؤ بأن القادة سيستجيبون للحوافز والقيود المفروضة من بيئتهم، لكن سلوك الدولة يفسر باختلاف قدرة الدول على حساب المكاسب» (3)

لكن رواد نظرية الخيار العقلاني من الواقعيين الجدد من أمثال غريكو (Grieco) و كراسنر (Krasner)لا زالوا يسلمون بفكرة المكاسب النسبية، أي ضرورة حساب الدولة لمكاسبها مقارنة بمكاسب غيرها من الدول، فهدف السياسة الخارجية للدولة هو منع الآخرين من الكسب أكثر(4).

بالمعنى الضيق للتسمية لا وجود لنظرية موحدة لـ"الخيار العقلاني" للسياسة الخارجية، ولكنها بدلا من ذلك مجموعة من النماذج والأدوات التحليلية لتطوير نظرية عقلانية للسياسة الخارجية؛ تلك التي تشرح سلوك الفاعل على أنه دوما سلوك "هادف" من حيث انسجامه مع أهداف محددة سلفا، ويسعى لتعظيم المنفعة من خلال اختيار البديل الذي يعظم المكاسب بأقل التكاليف. فنماذج الخيار العقلاني في السياسة الخارجية، جسدتها إسهامات متنوعة لعدة باحثين من أمثال Morrow, (Lalman, De Mosquita, Kilgore, Zegrove) حول مواضيع عدة مثل: نظرية اللعب، الردع، استهلال وإنهاء الحرب، المفاوضات، المساومة، التجارة ودراسات أخرى حول صناعة القرار[1].

لقد حضيت نماذج الخيار العقلاني في تحليل السياسة الخارجية بتأييد نظري وإمبريقي معتبر، خاصة في صورة نظريتي "اللعب" Game Theory و"المنفعة المتوقعة" Expected Utility Theory المستلهمتين عن علم الاقتصاد. فهي من الأدوات التحليلية المفتاحية للتعبير عن استخدام العقلانية في تحليل السياسة الخارجية. فأما نظرية اللعب، فتوظف لتفسير خيارات الأفراد صناع القرار في حالة الانعزال؛ أي بمنأى عن أي عامل خارجي. أما نظرية المنفعة المتوقعة، فتوظف لتفسير خيارات

---

(3) Evan Harrison, Op.Cit.

(4) جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، القاهرة: دار الهدى، 2003، ص 85.

1- Alex Mintz (Ed), **Integrating Cognitive and Rational Theories of Foreign Policy Analysis**, Op. Cit., p.2.

صناع القرار في حالة وجود عامل خارجي؛ أي ردود أفعال البيئة الخارجية (فعل–رد فعل)، أين تكون السياسة الخارجية عبارة عن تفاعل استراتيجي، تحكم سلوكات كل طرف فيه السلوكات المتوقعة من الطرف الآخر[1].

**المطلب الثاني/ البنائية: نموذج الفاعل التأويلي ومنطق الملائمة في صنع قرار السياسة الخارجية**

مع أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، بدأ يبرز رد فعل متصاعد لدى باحثي السياسة الخارجية –خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الجيل الأول– يتحفظ على فرضية صانع القرار كفاعل عقلاني باحث عن تعظيم المصلحة الوطنية. وجوهر هذا الانتقاد، اعتبار صناع القرار أفرادا أكثر استقلالية وغير خاضعين تماما لحسابات البيئة من حولهم كما يفترض لهم العقلانيون ذلك. ومن جهة أخرى، فقد جادل هؤلاء الباحثون بأن اقتصار دراسة صناع القرار على دوافعهم الذاتية وخصائصهم الشخصية هو –إلى حد ما– غير مناسب ليواكب علمية حقل تحليل السياسة الخارجية الناشئ. ومن أجل ذلك،

---

[1]- James D. Morrow, “A Rational Choice Approach to International Conflict”, in: Nehemia Geva & Alex Mintz (Eds), **Decision-making On War and Peace: The Cognitive-rational Debate**, (London: Lynne Rienner Publishers, 1997), p.11.

اقترحوا أن التحليل على المستوى الفردي لصانع القرار، لا بد أن يكون أكثر صرامة منهجيا ليكون قادرا على تحدي التحليل العقلاني الواقعي. وبالاعتماد على "التحليل الادراكي" Cognitive Analysis المستوحى عن علم النفس، قدموا نموذجا مقابلا لنموذج الفاعل العقلاني لصانع القرار، هو نموذج "الفاعل التأويلي" Interpretative Actor.

تعزو النظرية البنائية كمقترب اجتماعي للسياسة الخارجية سلوك الدول إلى تلك الضوابط المعيارية التي تتلقاها الفواعل من بيئتها الاجتماعية. وتحمل هذه المسلمة المفتاحية في النظرية على الاعتقاد بأن طبيعة العلاقة التي تحكم المتغير التفسيري البنائي المستقل (المعايير) بمتغيرها التابع (سلوك السياسة الخارجية) تقتضي متغيرا وسيطا (نموذج الفاعل ومنطق سلوكه) يختلف جوهريا عن "المتغير الوسيط" العقلاني للواقعية الجديدة والليبرالية النفعية.

بهذا الصدد، تنطلق البنائية من انتقاد مفهومي "تحصيل القوة" و"تعزيز المنفعة" كما تتبناهما المقتربات العقلانية للواقعية الجديدة والليبرالية النفعية على التوالي؛ لأنها مقتربات تتجاهل ديناميكيات التفاعل الاجتماعي وتتجه نحو الاهتمام بتعظيم المصالح والمنافع المادية، فهي لا تتعامل مع القيم والمعايير إلا في حدود كونها مجرد أداة لتبرير المصالح المحددة سلفا، عكس المقترب البنائي الذي يركز على التأثير المستقل لهذه المعايير في افتراضه أن سلوكات الدولة إنما تقودها وتتحكم فيها هذه المعايير. فالبنائية ترفض معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناءا على حسابات عقلانية دقيقة، وبدلا من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس "المعايير والقواعد التي تعكس عوامل تذاتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية"(1)؛ بحجة أن هذه الفواعل مندمجة باستمرار ضمن السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشكل حاسم ولا يمكن تفاديه على قراراتها. وبذلك فإن المقتربين العقلاني والاجتماعي يعكسان بالضرورة نموذجين مختلفين حول الطريقة التي تتصرف بها الدول، والكيفية التي تُفسر بها سلوكاتها(2).

---

(1) Henning Boekle (and Others), Op. Cit., P. 4.

(2) Lisbeth Aggestam, « Role Conception and the Politics of Identity in Foreign Policy », ***Arena Working Papers Series***, № 08/1999, 15.2.1999, In: http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm

فمن الواضح أن البنائية بمثل هذا التفكير، تناقض نموذج الفاعل العقلاني المهتم بمصلحة و المتجه نحو تحقيق أهدافه أو ما يعرف بـ "نموذج الرجل الاقتصادي" الذي يعتمده العقلانيون، وبدلا منه تقترح نموذجا آخر هو الذي يعرف بـ نموذج "الرجل الاجتماعي" "Homo- Sociologicus" أو صاحب الدور "Role- Player".

إن "الرجل الاجتماعي" هو الفرد الذي يحاول ابتداءا امتلاك فهم للبيئة التي يتواجد فيها بالاعتماد – أساسا- على أحاسيسه الإدراكية وليس فقط حساباته العقلانية، ثم يُحول ذلك الفهم إلى صورة ذهنية ذات معنى حول تلك البيئة. وحتى يتخذ القرار المناسب، فإن الرجل الاجتماعي يشكل توقعاته بالنظر إلى درجة الشعور بالطمأنينة و السعادة "Welfare" – وليس المنفعة- التي يمكن أن تجنيها خياراته، وهو يختار البديل الذي يعتقد بأنه سيحقق هذا الشعور بشكل أفضل(3)؛ أي أنه حتى يختار بديلا ما، فهو يقارن نتائج اعتماد هذا الخيار على حساب آخر بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته، التي يُعتبر الحفاظ عليها و ترقيتها هدفا في حد ذاته. ويُحسن آرثر آبل بوم (Arthur. I Applbaum) إجمال هذا المعنى في قوله:

« إن امتلاك الفرد خلفية ثقافية غنية خاصة شرط لازم لعيش حياة كريمة ذات معنى، وبذلك يُعطي عالمه معنى و يُكون له شخصية سليمة. وخسران المرء ثقافته أشد الإصابات خطرا يمكن أن يتلقاها الشخص؛ لأنها تدمر شخصيته ذاتها » (1)

والرجل الاجتماعي من منظور بنائي ليس شخصا مبرمجا "Programmed" بمجموعة من الأهداف الأنانية يختار على أساسها بعقلانية الوسائل التي تخدم أهدافه، بل هو شخص متكيف والدور الاجتماعي الذي يكتسبه عبر عملية التنشئة الاجتماعية، وهو الدور الذي يتصرف وفقا له في جميع الحالات التي يواجهها. وعليه، فليست النتائج المرغوب فيها والمنسجمة مع الأهداف المسبقة هي التي تقود سلوك الفاعل الاجتماعي (منطق النتائجية) بل الأخذ في

---

(3) Norman Frohlich (and Others), « A Cognitive Model of Political and Economic Choice Bearing on the Underpinnings of Prospect Theory », In: <http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich_Oppenheimer_Saqib.pdf >

(1) آرثر آيزاك آبل بوم، " **الثقافة و الهوية الشرعية** "، في، جوزيف ناي و جون د.دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تعريب: محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002، ص 435.

الاعتبار النتائج الأكثر ملائمة لهوية ودور هذا الفاعل هي ما يرجح خياراته، وهذا ما يصطلح على تسميته في المقترب البنائي للسياسة الخارجية بمنطق الملائمة "Logic of Appropriateness"(2)، فعندما يواجه الفاعل الاجتماعي عدة خيارات ممكنة لسلوك معين، فإنه يمضي بسؤال نفسه (3):

1- ما طبيعة الموقف الذي أوجد فيه ؟

2- أي من أدواري المتعددة يستوجبه هذا الموقف ؟

3- إلى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة متوافقة مع هذا الدور ؟

4- ما هو السلوك الأكثر ملائمة قياسا بالموقف، الأدوار والخيارات ؟

ويتضمن منطق الملائمة أن سلوكات الفاعل هي دوما إرادوية ولكنها ليست بالضرورة عقلانية؛ فهي تعبير عن التزامه بالدور الذي يتمثله، وكذا محاولة لتحديد الواجبات التي يفرضها عليه موقعه. ويستلزم ذلك أن "الشخص العاقل هو ذلك الشخص الذي يبقى متعلقا بهويته؛ أي يحافظ على انسجام دائم بين ذاته وسلوكه في اضطلاعه بالدور الاجتماعي"(4). ووفق هذا المعنى، يكون الإقران بين السلوك العقلاني و الحساب الدقيق للتكاليف و المكاسب، و نعت مؤيديه بالعقلانيين ونظرياتهم بالعقلانية، افتراءا غير مقبول على العقل.

ولا يعني اهتمام البنائية بالهوية والمعايير رفضا تاما للحوافز العقلانية، فأغلبية البنائيين ينظرون للعقلانية كآلية مقبولة لربط السلوك الخارجي للفاعل بالمصلحة والقيود المادية، ومع ذلك فهم يرفضون أخذ هذه المصالح المادية كمعطى مسبق، ثابت، ومستقل عن البيئة الاجتماعية للفاعل"Exogenous"، بل يدركونها كمعطى تذاتاني، منشأة اجتماعيا -داخليا- "Endogenous" عن تفاعل الفاعل الاجتماعي ببيئته الاجتماعية (5). فالفاعل الاجتماعي

---

(2) Michel Barnett, Op. Cit., P. 259.

(3) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 26.

(4) Henning Boekle and Others, Op. Cit., PP. 4-5.

(5) Thomas Banchoff, « Germany European Policy: A Constructivist Perspective »,In: http://www.ciaonet.org/wps/bat01/

(الدولة) -من وجهة نظر بنائية- هو فاعل كفؤ، كيس ومدرك لحقيقة البيئة المعقدة التي يتحرك فيها، ولكن هذا لا يفيد بأنه فاعل عقلاني؛ بمعنى أنه يعمل على زيادة فوائده المرجوة من التفاعل الاجتماعي، بل الأجدى وصفه بالعقلاني حين يكون مهتما بهويته كممثل للمجتمع الدولي ولمجتمعه الداخلي، وحتى ما يبدو من منظور "الاختيار العقلاني" سلوكا اجتماعيا غير عقلاني، يشير في الحقيقة لدرجة عالية من الانتباه لدى صناع القرار والوعي الانعكاسي "Reflexive" لبيئتهم الاجتماعية من أن ذلك السلوك غير عقلاني (1).

بالنتيجة، إذا كان كل من البنائيين والعقلانيين يسلمون بفرضية العقلانية كآلية حاسمة في الربط بين المصلحة والسياسة الخارجية، فإنه بينما يتعامل العقلانيون مع المصالح والقيود المادية كشروط أولية. ينصرف اهتمام البنائيين إلى الهوية والمعايير كشروط أولية لتحديد المصلحة، إذ « لا تفرض الثقافة خريطة إدراكية على الأشخاص، لكنها تزودهم بمجموعة من المبادئ التي تضع لهم خريطة الأهداف والمصالح ».(2)

هذه الرؤية المركزية لنموذج الفاعل ومنطق سلوكه كما تصوره البنائية، توحي بأن لا نموذج "الفاعل العقلاني" ولا نموذج "العملية التنظيمية" -اللذين قدمهما غراهام أليسون- قادر على فحص واستيعاب عملية صناعة قرار السياسة الخارجية للفاعل الاجتماعي، وهذا يفتح المجال أمام نموذج آخر أكثر ملائمة للتحليل البنائي هو الذي يعرف بـ :النموذج المعرفي لصناعة القرار.

النموذج المعرفي لصناعة القرار:

وفق هذا النموذج، فإن صناع قرار السياسة الخارجية يقتصرون على البحث عن البدائل الأكثر اتساقا والنسق العقدي للدولة وتصوراتها وخبراتها السابقة، لذلك فهم يرفضون البدائل غير المتسقة وهذا النسق العقدي أو تلك التي أثبتت الخبرة السابقة عدم جدواها -رغم أنها قد تكون الأفضل من منظور عقلاني-. وفي هذه الحالة لا يقارن صناع القرار بين البدائل أو يفاضلون بينها بالنظر لمدى تأثيرها على الأهداف و المصالح المرجوة، ولكنهم يكتفون بتقييمها وفقا لقيمة

(1) Ewan Harrison, Op. Cit.

(2) Lisbeth Aggestam, Op. Cit.

(3) محمد السيد سليم،المرجع السابق الذكر، ص 481.

أساسية يعتقدون في مركزيتها، ومن ثم فإن اتخاذ القرار هي القياس على القيم والمعايير التي تمثل هوية الدولة (3).

ومثل هذا الطرح مستمد عن فكرة القياس "Analogy" في المسرح؛ فالممثل يُتوقع منه أن يتصرف بطريقة يمكن التنبؤ بها بفضل النص المكتوب "Script" الذي يعتمده(4). وتفترض البنائية أن المعايير والقيم هي بمثابة ذلك النص المكتوب الذي يقيس عليه صناع القرار لاتخاذ قراراتهم الخارجية.

**(نموذج الفاعل التأويلي Interpretative Actor)**

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية زاد تحفظ باحثي السياسة الخارجية من الجيل الأول من جهة حول اعتبار صناع القرار فواعل عقلانيين باحثين عن تعظيم المصلحة الوطنية كما تصور الواقعيون ذلك. ومن جهة ثانية، اعتبروا أن اقتصار دراسة صناع القرار على استعداداتهم النفسية وخصائصهم الشخصية هي إلى حد بعيد غير علمية لتواكب حقل تحليل السياسة الخارجية الناشئ. لذا اقترحوا أن التحليل على المستوى الفردي لا بد أن يكون أكثر صرامة منهجيا لينافس الاقتراب العقلاني الواقعي لصناع القرار.

لقد شكلت بداية خمسينيات القرن الماضي الانتقال نحو دراسة أكثر علمية للتحليل الفردي في السياسة الخارجية؛ فالباحثون السلوكيون وعلماء النفس الاجتماعي اقترحوا دراسة البعد الإدراكي Cognitive في مقابل العقلانية، معرفين الإدراك في معناه المعرفي الواسع بأنه "العملية الذهنية أو القدرة المعرفية العقلية التي تتضمن جوانب الفهم awareness الإدراك perceptionالتفكير reasoning ، الحكم jugement ...". والفرضية المفتاحية التي انطلقوا منها هي أن التفكير العقلاني هو تفكير موقفي؛ أي أن الأفراد لا يفكرون دوما عقلانيا بالضرورة، وبالتالي فاختلاف طريقة تفكيرهم لديها تأثير حاسم على طبيعة صناعة قرار وتنفيذ سلوك السياسة الخارجية.

(4) Lisbeth Aggestam, Op. Cit.

لقد برر روبرت جرفيس R. Jervis الاهتمام بهذا البعد الإدراكي حين قال:

" في تحديده كيف سيتصرف، فإن صانع القرار عليه أن يتنبأ أولا كيف سيتصرف الآخرون، وبالتالي سيطور ابتداءا تصورا عن الآخرين وعن نواياهم...إن صناع القرار ينظمون المعلومات التي تصلهم وفقا لتصوراتهم ونظرياتهم المسبقة، وهذه الأخيرة هي التي تضطلع بالدور الأكبر في تحديد كيف سيتصرفون".

لأجل ذلك يحاج جرفيس بضرورة إعادة التفكير في مفهوم العقلانية على ضوء طبيعة التصورات والعقائد المسبقة لصانع القرار، وليس على ضوء حساب التكاليف والمكاسب العقلاني؛ لأن هناك منطق نفسي Psycho-Logic ينظم العمليات الإدراكية لصانع القرار بدل منطق النتائجية الذي ينظم العمليات الحسابية للتكاليف.

ومن جهة أخرى فإن علم النفس السياسي، أصبح يؤكد على أن الطريقة التي يصف ويدرك بها صناع القرار أنفسهم والبيئة من حولهم تؤثر بشكل واضح على هذا السلوك. وعليه، سيبدو التناقض إذا ما أخذنا تحليل السياسة الخارجية كعلم موضوعي للتفسير، بينما في نفس الوقت نؤكد على ذاتية صانع القرار؛ فحينها سوف يتموضع محلل السياسة الخارجية في بيئة موضوعية، بينما يتموضع صانع القرار في بيئة ذاتية[1].

إذن، كبديل عن نموذج الفاعل العقلاني الذي يجسد الاقتراب الواقعي للقائد السياسي، فإن الاقتراب الإدراكي يقترح نموذج الفاعل التأويلي، حين يفترض وجود بعد نفسي معقد يحكم تفكير صانع القرار. إنه لا يتصور أن صناع القرار يتجاوبون موضوعيا (عقلانيا) مع البيئة الموضوعية، بل يفترض أنهم ينظرون إلى هذه البيئة وفق رؤاهم الذاتية، وبالتالي يتصرفون وفق بيئتهم النفسية.

**ما هي البيئة النفسية:**

لا بد أن هناك تفاوتا جليا بين الواقع كما هو كائن وبين الواقع كما يتصوره صانع القرار، فالأخير يواجه بيئة شديدة التعقيد تضطره إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على تفسير تلك البيئة

---

[1]- David Patrick Houghton, Op.Cit., p.33.

الموضوعية والتصرف نحوها. هذه الأدوات هي مجموع العقائد Beliefs ،الادراكات Perceptions ،التصورات Images ،القيم Values، والتي تعتبر بمثابة حواجز تعيق اتخاذ القرار العقلاني نحو اتخاذ قرارات غير عقلانية * Non- Rational. هذه العناصر مجتمعة أو منفردة هي التي تشكل ما يسمى في تحليل السياسة الخارجية البيئة النفسية لصانع القرار.

العقيدة: مجموعة من التصورات المترابطة التي يحملها صانع القرار، والتي من خلالها يقدم حكما ذاتيا يصف أو يوصي أو يقيم من خلاله ظاهرة أو أسلوب عمل. "**حكم ذاتي صريح أو ضمني ينم عن مجموعة من التصورات الذهنية المترابطة التي يحملها صانع القرار تجاه بيئته الموضوعية، هذا الحكم قد يصف، يقيم أو يصف ظاهرة ما أو أسلوبا للعمل**"[1].

الإدراك: تعبير عن وعي الفرد بالقضايا المرتبطة بموقف معين؛ أي القضايا التي تثار في ذهن الفرد حين يثار حافز خارجي فيدفع صانع القرار إلى إعطاء معنى لهذا القرار، ومن ثم الاستجابة له بشكل معين.

التصور: الانطباع الأولي العام لصانع القرار عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهيته.

القيم: هي تلك المفاهيم التي تعبر عن الوضعية لمثالية أو المرغوبة بالنسبة لصانع القرار.

إذن، فإن تحليل التصورات يبدأ من تحديد انطباعات صانع القرار تجاه فرص وقيود (حوافز) البيئة الموضوعية، بينما يبدأ تحليل الإدراك من تحديد القضايا التي تثار في ذهن الفرد إذا أثيرت هذه الحوافز، فيما بدأ تحليل العقائد من خلال الحكم الذي يصنعه صانع القرار عن هذه الحوافز.

مثال:

قد يكون لصانع القرار الفلسطيني تصور أن الولايات المتحدة هي أكبر قوة عالمية بما يجعلها الوسيط الأول في مفوضات السلام (تصور). فإذا ما أثير أمامه موضوع يتعلق بهذه القوة تذكر تعاطفها الواضح مع إسرائيل (إدراك). ولكنه حين يطلق حكما صريحا أو ضمنيا واصفا

---

*غير عقلانية أي أنها لا تخضع لحسابات التكاليف والمكاسب أي الربح والخسارة، ولا نقصد بغير العقلانية اللاعقلانية irrational التي تخضع للأهواء أو المزاج..

[1]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 397.

السياسة الأمريكية بأنها انحيازية لإسرائيل فإنه بذلك يعبر عن (عقيدة).أما حين يعبر عما يأمله من حل للقضية الفلسطينية، كإقامة دولة فلسطينية بحدود 1967 فإنه يعبر عن (قيمة) مرغوبة بالنسبة إليه.

### 1-3-2 النسق العقيدي Belief System (نموذج أولي هولستي):

إن التحليل الإدراكي يركز على أهمية ملاحظة، متابعة وتقييم العملية التي من خلالها يصنع صناع القرار قراراتهم؛ لأنه من المرجح أن ينظروا إلى بيئتهم الموضوعية من خلال عملية تأويل الواقع بالنظر لقيمهم، عقائدهم وتصوراتهم[1].

تتسم البيئة الموضوعية لصانع قرار السياسة الخارجية بأنها شديدة الاتساع والتعقيد، من حيث أنها تقدم له كما هائلا من المعلومات من مصادر متعددة وغير موثوق من صحتها؛ لأجل ذلك يطور صانع القرار لنفسه مجموعة من الصور عن تلك البيئة، ويقوم بتبويب المعلومات الآتية منها في شكل فئات معرفية (عقائد) قصد تفسيرها، هذه الفئات المعرفية حين ترتبط بينها تشكل نسقا عقيديا Belief System.باختصار، من خلال هذه العملية العقيدية يرسم صانع القرار صورة تقريبية للبيئة بما يسمح له فهمها، تحديد موقعه منها وتحديد الأساليب المناسبة للتعامل معها.

إذن، فالعقيدة هي حكم ذاتي صريح أو ضمني ينم عن مجموعة من التصورات الذهنية المترابطة التي يحملها صانع القرار تجاه بيئته الموضوعية، هذا الحكم قد يصف، يقيم أو يصف ظاهرة ما أو أسلوبا للعمل.مثلا، وصف الظاهرة (كأن يعتقد صانع قرار عربي بأن الولايات المتحدة تعامل العالم العربي بخلفية حضارية/اقتصادية/إستراتجية) أو تقويمها (كأن يعتقد بان الولايات المتحدة دولة عدوانية/محافظة/ليبرالية)، أو يوصي بأتباع سلوك تجاهها (كأن يعتقد أن الممانعة بدل الموالاة أفضل أسلوب للتعامل معها).

نموذج هولستي لآثر النسق العقدي:

---

[1]- Jerel Rosati, Op.Cit., p.50.

يرى "أولي هولستي" Ole Holsti أن تأثير النسق العقدي للقائد السياسي في السياسة الخارجية يظهر في بعدين رئيسين: البعد المعرفي والبعد التفضيلي.

أ- البعد المعرفي:

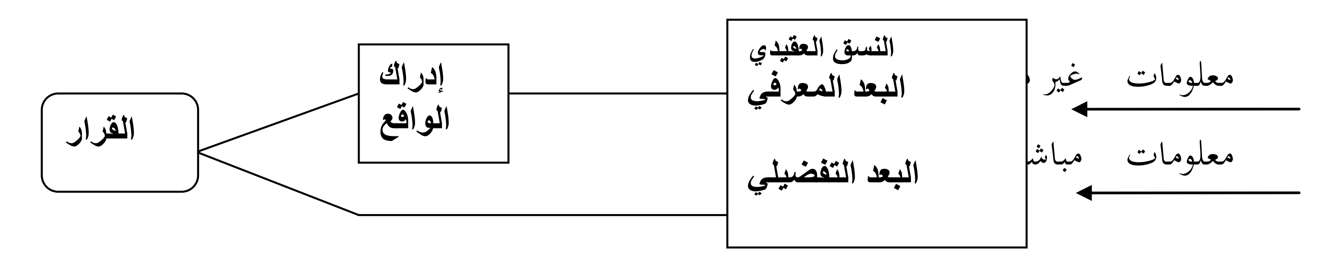
هو الذي يحدد لصانع القرار نمط ادراكاته للموقف من خلال عقائده، ما يخلق لديه منطقا ذاتيا للموقف، وبالتالي يؤثر في نوعية القرار/السلوك الذي سيتخذه، ويظهر ذلك حين يقبل أو يرفض أو يتجاهل صانع القرار معلومات ذلك الموقف بالنظر لمدى توافقها أو تناقضها مع عقائده؛ فصانع القرار يميل إلى إحداث "اتساق معرفي" Cognitive Constancy بين نسقه العقدي ونسق المعلومات المتوفرة لديه. فإذا ما تناقضت هذه المعلومات مع هذا النسق فان ذلك يحدث اختلالا معرفيا Cognitive Dissonance يحاول صانع القرار التعامل معه بأحد الأدوات التالية:

- تجاهل المعلومات.
- الطعن في مصدر المعلومات.
- البحث عن معلومات جديدة متوافقة ونسقه العقدي.
- إعادة تفسير المعلومات وفقا لاستعداداته العقدية.
- التقليل من أهمية المعلومات المتناقضة.
- إحداث تعديل محدود في نسقه العقيدي بما يتوافق والمعلومات المتناقضة الجديد.

ب- البعد التفضيلي:

يقوم النسق العقيدي بوظيفة توجيهية في تحديد أهداف وأولويات القائد السياسي بما يؤدي إلى تفضيل مجموعة من البدائل على حساب الأخرى؛ فعقائد صانع القرار حول طبيعة النسق الدولي وطبيعة الأصدقاء والأعداء وحول أهداف السياسة الخارجية ووسائل تحقيقها، يشكل له معيارا لاتخاذ القرار حينما يواجه موقفا محددا، فهو يختار البديل المناسب لا من خلال حساب عقلاني للنتائج وإنما من خلال مقارنة البدائل بسلم الأفضليات الكامن في نسقه العقدي (ترتيب أهمية العقائد).

و يوضح هولستي الأثر المباشر وغير المباشر لهذين البعدين في الشكل التالي:




المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1997)، ص .

## 2-3-2 النهج الإجرائي Opirational Code (نموذج ألكسندر جورج):

لقد استعارت الدراسات حول البيئة النفسية للقائد السياسي العديد من المفاهيم وأساليب البحث عن علم النفس، الذي طور باحثوه العديد من الأدوات لدراسة الأفراد وحوافزهم ورؤيتهم للعالم من حولهم، من خلال التجارب المتعددة التي وفرت استبصارات مفيدة حول السلوك الإنساني.

إن علماء النفس في هذا المسعى يتفادون تقديم تنبؤات مطلقة حول سلوك الفرد، وبدلا من ذلك يطرحون تقييمهم لنماذج السلوك المحتملة التي ترتبط بأنواع شخصيات معينة، وهذا هو المنطق ذاته الذي يتبناه محللو السياسة الخارجية في دراستهم لصناع القرار، على الرغم من وجود بعض الفروق بين الحقلين كما يلي:

لقد استعارت الدراسات حول البيئة النفسية للقائد السياسي العديد من المفاهيم وأساليب البحث عن علم النفس، الذي طور باحثوه العديد من الأدوات لدراسة الأفراد وحوافزهم ورؤيتهم للعالم من حولهم، من خلال التجارب المتعددة التي وفرت استبصارات مفيدة حول السلوك الإنساني. إن علماء النفس في هذا المسعى يتفادون تقديم تنبؤات مطلقة حول سلوك الفرد، وبدلا من ذلك يطرحون تقييمهم لنماذج السلوك المحتملة التي ترتبط بأنواع شخصيات معينة،

وهذا هو المنطق ذاته الذي يتبناه محللو السياسة الخارجية في دراستهم لصناع القرار، على الرغم من وجود بعض الفروق بين الحقلين كما يلي[1]:

إن علماء النفس يهتمون –أولا– بالمعرفة العامة حول السلوك الإنساني، بينما يهتم محللو السياسة الخارجية بفئة خاصة من الأفراد هم صناع القرار. وبينما يهتم علماء النفس –ثانيا– بالأفراد لأسباب علاجية بحتة، فإن محللي السياسة الخارجية يولون اهتمامهم الحصري لتحديد أي نوع من قرارات السياسة الخارجية يمكن توقعه من صناع القرار. ويبدو –ثالثا– الفرق الأكثر أهمية في أن علماء النفس– من خلال تشخيصهم للأفراد– يملكون إمكانية التحكم في موضوعهم، وعكس ذلك، فإن صناع القرار لا يرغبون في أن يكونوا موضوعا للاختبار والتحقق. إن هذا هو ما يجبر محللي السياسة الخارجية على المستوى الفردي على إيجاد مناهج وأدوات غير مباشرة لفحص ادراكات صناع القرار موضوع بحثهم.

اذن، فمحللو السياسة الخارجية الذين يهتمون بفحص الكيفية التي ينظر بها القائد السياسي إلى العالم، ما هي حوافزه؟ وكيف يصنع قراراته؟ ليس لديهم خيار غير ابتكار وسائل للقراءة ما بين السطور لإيجاد مؤشرات توحي بعقائد وادراكات القادة. إن بلوغ هذا المسعى ليس أمرا هينا، فهو يتوقف على إمكانية الوصول إلى المعلومات للتحقق من المضمون غير المعبر عنه Unexpressed Content. بهذا الصدد تم اقتراح العديد من الوسائل؛ فهناك من يعتمد على تحليل البيانات التي يصدرها صانع القرار، أو تفسير بعض سلوكاته، آخرون اقترحوا الاعتماد على خطاباته الرسمية وتعليقاته في المقابلات والندوات الصحفية والتسجيلات الصوتية. ولعل أهم المناهج التي تم اقترحها في هذا السياق هو ما تم تسميته بـ النهج الإجرائي.

## مفهوم النهج الإجرائي:

[1] - Marijke Breuning, Op. Cit., p.37.

عندما يستعمل القائد السياسي قياسا Analogy ، فإنه من الممكن بناء تنبؤ سليم حول نوع السلوك المحتمل إتباعه؛ فعندما يعرف هذا القائد قائد العدو على انه "هتلر" آخر، فانه بإمكاننا التنبؤ بأن سياسته الخارجية تجاه هذه الدولة لن تكون تعاونية وأن رد فعله قد يكون عنيفا. وحين يصرح بأن دولته لن تستسلم مثل تشكسلوفاكيا في الحرب العالمية الثانية، فإنه بإمكاننا التوقع أيضا بأن القائد السياسي يثبت إرادته بالذهاب بعيدا في هذا المسعى ولو منفردا.

إذا ما تمكنا كمحللين من رصد العقائد الإدراكية لصانع القرار الذي ندرسه، والتي توضح رؤاه وتصوراته حول البيئة الموضوعية، فإنه بإمكاننا استعمال هذه الخارطة الإدراكية Cognitive Map لشرح لماذا اتخذت بعض القرارات وانتهجت بعض السلوكات. إن هذه الخارطة التي يحملها صانع القرار تمثل النهج الاجرائي، والذي يوفر أسلوبا للاختبار والتحقق من الاستعدادات القبلية للقائد تجاه الواقع السياسي، وكما يشرح "سكوت غريشو" Scott Grichow:

" رغم انه يمكن أن يغير أو يعدل في حالات معينة، إلا أن النهج الإجرائي للقائد يضل محافظا على جوهر استعداداته النفسية القبلية، وعليه فإنه من المتوقع أن نماذج الخيارات في خطابات القائد السياسي هي بالفعل تعبير دقيق عن استعداداته الأساسية حول رؤيته للعالم السياسي"

إذن، وباعتماده على مفاهيم علم النفس في دراسة القادة –والذي يرتكز أساسا على منهج التحليل النفسي– فإن النهج الإجرائي من المحتمل أن يوفر لنا دلالات مفيدة حول سلوك السياسة الخارجية المحتمل إتباعه من قبل صانع القرار. كيف ذلك؟

إن النهج الإجرائي كمنهج يبحث عن وصف العقائد الأساسية (الفلسفية والإجرائية) للقائد السياسي، والتي تور لنا مؤشرات حول صناعة القرار، وبهذا فهو لا يفيدنا تحديدا بنوع القرار الذي سيختاره صانع القرار، وبدلا من ذلك فهو يوفر لنا استبصارات حول ادراكات صانع القرار وتقييمه للعالم السياسي حوله، ويقرر كيف يزن الفرص والقيود في بيئته. بعبارة أخرى، النهج الإجرائي مصمم لجعلنا قادرين على الولوج إلى عقل صناع القرار.

لقد كان "ألكسندر جورج" Alexander George من أول الباحثين الذين حاولوا توظيف هذه الأداة في دراسة صناع قرار السياسة الخارجية في أواخر الستينيات، معرفا النهج الإجرائي بأنه " عقائد القائد السياسي حول طبيعة السياسة والصراع السياسي، رؤاه حول مدى إمكانية تشكيل تطورات التاريخ، وأفكاره الشخصية حول الاستراتجيات الصحيحة".

بعد ذلك طور "ستيفان والكر" Stephan Walker طريقة لتطبيق مفهوم ألكسندر جورج السابق عمليا لتعريف النسق العقيدي لصانع القرار عبر النهج الإجرائي، بحيث اقترح طرح مجموعة من الأسئلة تفضي الإجابة عنها إلى تحديد كل من العقائد الفلسفية و الإجرائية (الادواتية) للقائد السياسي كما يلي:

لقد كان **ألكسندر جورج** (Alexander George) من أوائل الباحثين الذين حاولوا توظيف هذه الأداة في دراسة صناع قرار السياسة الخارجية في أواخر الستينيات، معرفا النهج الإجرائي بأنه: **"عقائد القائد السياسي حول طبيعة السياسة والصراع السياسي، رؤاه حول مدى إمكانية تشكيل تطورات التاريخ، وأفكاره الشخصية حول الاستراتيجيات الصحيحة"**[1].

بعد ذلك، طور **ستيفان والكر** (Stephan Walker) طريقة لتطبيق مفهوم ألكسندر جورج السابق عمليا، لتعريف النسق العقيدي لصانع القرار عبر النهج الإجرائي. بحيث اقترح طرح مجموعة من الأسئلة تفضي الإجابة عنها إلى تحديد كل من العقائد الفلسفية والإجرائية (الآداتية) للقائد السياسي كما يلي[2]:

**أ– الأسئلة الفلسفية:**

ما هي الآمال والقيم السياسية الأساسية التي يسعى القائد لتحقيقها؟ وهل هو متشائم أم متفائل بشأن تحقيقها؟

ما جوهر طبيعة الحياة السياسية؟ هل العالم السياسي تعاوني أم صراعي؟

هل المستقبل السياسي قابل للتنبؤ؟ كيف وإلى أي مدى؟

---

[1] - Ibid, p.60.

[2] - Marijke Breuning, Op. Cit., p. 40.

إلى أي مدى يمكن للقائد التحكم في تطور التاريخ؟ وما دوره في تشكيل التاريخ وفقا للاتجاه المرغوب؟

ما دور الحظ في شؤون البشر وتشكيل التاريخ؟

**ب- الأسئلة الإجرائية:**

ما هو أفضل نهج لاختيار الأهداف؟

ما هو أفضل أسلوب يتبع لتحقيق الأهداف بفعالية (الإستراتجية والتكتيك)؟

ما هو أفضل وقت للتحرك لتحقيق الأهداف Timing؟

ما الأهمية لنسبية لدور مختلف الوسائل قفي تحقيق الأهداف؟

كيف يدير ويراقب القائد الأزمان؟ وهل يغامر أم لا Risk Taking؟

## المبحث الرابع: أهداف السياسة الخارجية بين القوة السياسية والدور الوطني

تفترض الواقعية أهدافا عقلانية لسلوك الفاعل؛ مادامت الدول ترغب أساسا في تأمين بقائها، وأنها مجبرة في ظل نسق يميزه الاعتماد على الذات أن تضمن إلى أقصى حد ممكن تقليص أي خطر خارجي قد يهدد أمنها مصدره هذه البيئة. صحيح أن الواقعية لا تعتبر أن الأمن هو هدف الدولة الوحيد ولكنها تعتبر أنه يبقى الهدف الأساسي؛ لأن تحقيق أي هدف آخر في مجالات أخرى غير المجال الأمني مرتبط أساسا بتحقيق درجة كافية من الأمن. كما أنها تقر أن تحقيق درجة كاملة من الأمن مطلب صعب المنال بسبب الندرة الدائمة لهذا المورد، لذا تكافح الدول من أجل أن تحافظ أو تزيد أمنها. وبالنتيجة، تكون المصلحة في تحصيل الأمن هي المصلحة الأساسية لجميع الدول، وهي التي تحدد وتعرف باستمرار ساستها الخارجية.

بالمقابل، فإن البنائية بافتراضاتها المعيارية عن الدولة كفاعل اجتماعي يوجه سياسته الخارجية بناءًا على مجموعة من التوقعات القيمية حول السلوك (المعايير)، ويتصرف وفق نموذج "الرجل الاجتماعي"؛ أي وفق منطق الملائمة، فهي تجادل بأن الأهداف التي يسعى الفاعل لبلوغها ليست بالضرورة مادية، بل تكسب صفة اجتماعية معيارية. ولذلك تقترح أن جوهر أهداف سلوكها الخارجي هو الثبات على المعايير أو بلغة السياسة الخارجية الالتزام بالدور الوطني.

إن هذا الافتراق الواقعي-البنائي حول أهداف السياسة الخارجية، سيتم تناوله في شكل حوار نظري عقلاني-معياري في مطلبين:

المطلب الأول/ الواقعية: القوة السياسية كحافز لسلوك السياسة الخارجية للفاعل

المطلب الثاني/ البنائية: الهوية الاجتماعية كضابط لسلوك السياسة الخارجية للفاعل

**المطلب الأول: القوة السياسية كحافز لسلوك السياسة الخارجية للفاعل**

وقفنا في المطلب السابق عند تبني الواقعية الجديدة لنموذج الفاعل العقلاني الباحث عن تحقيق أهدافه من خلال اهتمامه بتكريس الأولوية لمصلحة الوطنية. هذه المسلمة المركزية تنتهي بالواقعية إلى التسليم –من خلال المطلب الحالي– بالطبيعة الأنانية للأهداف التي يسعى الفاعل لتحقيقها، فالواقعية الجديدة تفترض أن الدول كفواعل عقلانية مهتمة أولا وأساسا بتأمين بقائها؛ بمعنى وجودها المادي "Survival"، وهذا الهدف الجوهري يُنسب إلى مختلف أنواع الفواعل بالنظر إلى إدراكها البيئة الدولية على أنها تنافسية، تضمر العداء والتهديد. وبذلك تكون رغبة الدول في البقاء "State Desire to Survive" هي الهدف الأكثر ملائمة نظريا كـ"متغير تابع" لأجل هدف نظرية واقعية للسياسة الخارجية.

تفترض الواقعية الجديدة أن الدول ترغب أساسا في تأمين بقائها، وأنها مجبرة في ظل نسق يميزه الاعتماد على الذات أن تضمن إلى أقصى حد ممكن تقليص أي خطر خارجي قد يهدد أمنها مصدره هذه البيئة. صحيح أن الواقعية لا تعتبر أن الأمن هو هدف الدولة الوحيد ولكنها تعتبر أنه يبقى الهدف الأساسي؛ لأن تحقيق أي هدف في مجالات أخرى غير المجال الأمني مرتبط أساسا بتحقيق درجة كافية من الأمن، كما أنها تقر أن تحقيق درجة كاملة من الأمن مطلب صعب المنال بسبب الندرة الدائمة لهذا المورد، لذا تكافح الدول من أجل أن تحافظ أو تزيد أمنها(1). وبالنتيجة، تكون المصلحة في تحصيل الأمن هي المصلحة الأساسية لجميع الدول، وهي التي تحدد وتعرف باستمرار سلوكاتها الخارجية.

وفي سعيها لتحقيق أمنها، تفترض الواقعية أن الدول تكافح من أجل زيادة قوتها، أو ما يعرف في أدبيات الواقعيين بمفهوم القوة السياسية "Power Politics"، وهي بذلك تدرك العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها "Struggle for Maximisation of Power"، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تمليها مصالحها

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 12.

واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها مصالح الدول الأخرى(2). فهل هذا يتضمن أن المقترب الواقعي للسياسة الخارجية يعرف المصلحة بلغة القوة ؟

تختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية في استخدامها لمفهوم القوة، فواقعية هانس مورجانتو تعرف المصلحة دائما بلغة القوة، لذا تعتبر القوة كمفهوم مناسب لتحليل السياسات الخارجية للدول في أوقات مختلفة، والتي تتراوح بين سياسات تستهدف الحفاظ على القوة (الحفاظ على الوضع القائم) أو زيادة القوة (تحقيق الهيمنة)، أو التظاهر بالقوة(3) (استعراض العضلات-بلغة مورجانتو-)، وبذلك تكون السياسة الدولية صراعا متواصلا على القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للدول، فإن القوة هي دائما الهدف العاجل [القوة كهدف Power as End]. غير أن الواقعية الجديدة ترفض هذا المعنى، وتدرك مغزى الحياة الدولية على أنها ليست البحث عن القوة، ولكن البحث فقط عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي لاستعمال هذه القوة [القوة كوسيلة Power as Mean]، فانعدام الأمن في نظام فوضوي يخلق ضغوطا على الدول للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة. و ربما يفسر جون هيرز (John Herz) المنطق وراء هذا الرأي بشكل أفضل في قوله:

« في مثل هذا الوضع الفوضوي، فإن الشعور بعدم الأمن النابع عن الشك و الخوف المتبادلين، يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن » (1)

وفي هذا المعنى، يشرح والتز أنه ما دامت القوة تخدم هدف تحقيق أمن الدول، وأن هذه الدول هي بمثابة فواعل ساعية وراء زيادة أمنها "Security Maximizer"، جاز القول بالنتيجة أنها ساعية لزيادة قوتها "Power Maximizer" (2).

والدارس لأدبيات الواقعية الجديدة يجد أن مفهوم "الصراع على القوة" يستخدم بمعنيين اثنين. من جهة، لوصف الحفاظ على الموقع النسبي لقوة الدولة أو زيادته في النسق. ومن جهة أخرى، لوصف النفوذ على سلوك الدول الأخرى والتأثير في التفاعلات الدولية، وبينما يعني في

---

(2) جهاد عودة، المرجع السابق الذكر، ص 28.

(3) ناصف يوسف حتى، المرجع الســابق الذكر، ص ص 27-28.

(1) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 30.

(2) Rainer Baumann and Others, Op. Cit., P. 5.

الحالة الأولى القدرة على التحكم في الموارد "Control Over Resources"، فإنه يعني في الحالة الثانية قدرة التأثير على الفواعل الأخرى والقرارات الدولية(3) "Control Over Actors & Outcomes"، ويستتبع ذلك ضرورة التمييز بين مفهومين مركزيين في المقترب الواقعي لتفسير السياسة الخارجية هما: الاستقلال "Autonomy" والنفوذ "Influence" كأهم مكونين للقوة السياسية الواقعية، والتي تعاملهما كخيارين لها:

أما الاستقلال-كحقيقة لذاتها ولبس الاستقلال الرسمي عن الدول الأخرى- فيعني مدى قدرة الدولة تجنب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي على إقليمها، توجهاتها، وقراراتها. وتفترض الواقعية الجديدة أن أقل الدول قدرة على حرية الحركة هي الأكثر تقييدا من طرف الدول والمنظمات الدولية، ومن ثم أكثر تهديدا في أمنها، والعكس بالنسبة للدول المستقلة في سلوكها. وسعي الدول لحماية أو حتى زيادة استقلالها يمر عبر تقليص محاولات الآخرين جعلها تحت سيطرتهم أو حتى نفوذهم؛ لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى اختزال قدرتـها في "الاعتماد على الذات" كسلوك ضروري لتحقيق الأمن، فتطبيق استراتيجيات "الاعتماد على الذات" تستلزم بالضرورة الحفاظ على الاستقلال(4).

أما النفوذ، فيعني مدى قدرة الدولة ممارسة التأثير في بيئتها، سواء على السياسات الخارجية للدول الأخرى أو في القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها، وأكثر الدول قدرة على التأثير في بيئتها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها. ويتحقق النفوذ عمليا سواء بطريقة مباشرة (علاقات ثنائية) أو غير مباشرة من خلال الأحلاف والمؤسسات الدولية التي تضطلع فيها الدولة بدور المهيمن (حق النقض مثلا)، أو على الأقل توفر لها فرصا لإسماع صوتها "Voice Opportunities". وتبرير السعي للنفوذ هو أن جميع الدول يجب أن تضمن أمنها في بيئة فوضوية، أمن الدولة فيها معرض باستمرار للخطر، ما يدفعها إلى محاولة تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ للدفاع عن مصالحها (5).

---

(3) Idem.

(4) Volker Rittberger, Op.Cit., P.12.

(5) Ibid, P. 13.

إذن، تعتقد الواقعية الجديدة أن الصراع على القوة في صورتي الصراع على الاستقلال والنفوذ مرتبط مباشرة بتحقيق المصلحة في الأمن، ويفضي ذلك إلى أن تعظيم الاستقلال وتعظيم النفوذ هما بمثابة الأهداف العاجلة للسياسة الخارجية لجميع الدول؛ أي أن سلوكها الخارجي يتراوح بين كلا خياري "القوة السياسية"، سواء البحث عن الاستقلال أو البحث عن النفوذ،

**جدول رقم1: نماذج لسلوكي الاستقلال و النفوذ في سياسات الدول الخارجية**

| *القيود النسقية* | *نمـــاذج الاسـتقلال* | *نمـــاذج النفوذ* |
|---|---|---|
| *إلزامات موجبة :* **[ إلزام الدول بنهج سلوكات معينة]** | **حرية التملص من التزامات مثل:**<br>* إعلام أو تبادل الآراء مع فواعل آخرين حول قضايا معينة.<br>* قبول وتنفيذ قرارات المنظمات الدولية.<br>* تنفيذ أحكام المحاكم الدولية أو توصيات فوق قومية.<br>* الحرية في عدم الاستجابة للالتزامات الدولية. | **إلزام الدول الأخرى بـ:**<br>* إعلامها والتشاور معها في قضايا معينة.<br>* إجبارها على قبول وتنفيذ قرارات المنظمات الدولية التي تخدم أهدافها ومصالحها. |
| *إلزامات سالبة :* **[ منع الدول من نهـج سلوكات معينـة ]** | **حرية التملص من التزامات مثل:**<br>* منعها من امتلاك بعض المزايا كالسلاح النووي.<br>* منعها من ممارسة سلوكات معينة تجاه مواطنيها( مثل التدخل باسم حقوق الإنسان).<br>* منعها من نهج سلوكات معينة تجاه الدول الأخرى (كتحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل). | **إلزام الدول الأخرى بـ:**<br>*عدم إنتاج أو امتلاك مزايا كالسلاح النووي.<br>*عدم استعمالها لبعض الوسائل والموارد : التعريفات الجمركية مثلا.<br>* منعها من انتهاج سلوكات معينة تجاه مواطنيها (انتهاك حقوق الإنسان مثلا).<br>* منعها من انتهاج سلوكات معينة تجاه الدول الأخرى ( استخدام أسلحة الدمار الشامل). |
| **تقييد حريـة الدولـة في التحرك** | **التملص من قيود مثل:**<br>* التبعية، في صورة اعتماد متبادل غير متكافئ مثلا في الإستراد والتصدير.<br>* إمكانية التهديد العسكري.<br>* العقوبات الاقتصادية. | **تقييد حرية الآخرين مثل:**<br>* التبعية، في صورة اعتمادها على مزايا الدولة صاحبة النفوذ ، مثلا في الأسواق والإستراد.<br>* فرض عقوبات اقتصادية.<br>* إمكانية التحرك العسكري. |

**المصدر**: Rainer Baumann (and others) ,« Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy »,***Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung***, Tübingen, Germany, Working Paper, № 30a, P. 11

وبما أن الدولة تحتاج لـ "الاستقلال" و" النفوذ " لضمان أمنها، فإنها تعمل باستمرار على تحصيلهما. ومع ذلك، هناك حالات تتعارض فيها أهداف تعظيم النفوذ مع أهداف تعظيم الاستقلال (أنظر الجدول أدناه) ؛ أي أن يكون تحقيق زيادة في النفوذ مثلا مقابل خسارة محسوسة في الاستقلال أو العكس، وهذا يثير التساؤل التالي: كيف يتوقع الواقعيون الجدد سلوك السياسة الخارجية للدولة حين تواجه هذا المأزق؟

***جدول رقم 2: خيارات الاستقلال والنفوذ وحالات التعارض بينها***

| | تحصيـل النفـوذ | بقاء النفوذ على حاله | خسارة النفـوذ |
|---|---|---|---|
| **تحصيـل الاستقلال** | * إقامة علاقات ثنائية مع دول لها عندها مصالح. | * إضعاف المؤسسات فوق القومية . | * الانسحاب من المنظمات والأجهزة الدولية التي تنطبق قراراتها على الدول الأعضاء فقط.<br>* عدم المشاركة في الفعاليات متعددة الأطراف. |
| **بقـاء الاستقلال على حالـه** | * الالتحاق بالأجهزة والمنظمات الدولية التي تلتزم قراراتها الدول غير الأعضاء أيضا.<br>* زيادة حصة الدولة من الموارد داخل المنظمة (حق التصويت).<br>* استعمال دائم للعقوبات. | الحفاظ على الوضع القائمStatus Quo | * الانسحاب من الأجهزة والمنظمات التي تلزم الدول غير الأعضاء أيضا.<br>* تراجع حصة الدولة من الموارد داخل المنظمة. |
| **خسـارة الاستقلال** | تعزيز قوة المنظمات والأجهزة الدولية التي تشارك فيها الدولة. | توصيات المؤسسات فوق القومية التي تشترك فيها الدولة. | إقامة علاقات تعددية مع دول ضعيفة. |

**المصدر**: Rainer Baumann and Others ,« Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy »,***Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung***, Tübingen, Germany, Working Paper, №30a, P.13.

إن فحص الأدبيات الواقعية يكشف أن المنظرين الواقعيين يختلفون فيما بينهم، وتبعا لذلك يمكن تمييز نظريتين للسياسة الخارجية "الواقعية الدفاعية " و "الواقعية الهجومية"، اللتين تختلفان اختلافا عميقا بشأن القيود النسقية: هل الأمن في النظام ضئيل أم وافر؟ وهل تتسابق الدول وراء توسيع نفوذها أم أنها مهتمة أساسا بضمان استقلالها؟

**1- الواقعية الدفاعية:**

تحل المأزق بافتراض أن الدول تعطي الأولوية لاستقلالها، بحجة أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءا على أسوأ السيناريوهات الممكنة "Worst Case Scenarios "؛ فحقيقة وجود دول وأحلاف أقوى تستلزم أن الدول تخشى باستمرار على أمنها، وحتى إن لم يكن أمن الدولة مهددا بشكل مباشر ولا يبدو النزاع وشيك الحدوث، تبقى الدولة متمسكة بـ إمكانية "Possibility" وقوع الأسوأ، وأفضل طريق تواجه به هذه الإمكانية هو حماية أو زيادة استقلالها (1). أما البحث عن النفوذ فيتم في حالة واحدة هي حالة انعدام الأمن؛ أي أن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة، ولكن عندما ينبغي عليها ذلك(2)، فالشروط البنيوية للنسق تتطلب من الدولة أن تأخذ موقع الدفاع "Defense Positional"، لكنها أحيانا تخلق قيودا وحوافز تتطلب الانتقال إلى موقع الهجوم "Positional Offensive" (في حالات التهديد). و تموقع الدولة في أحد الموقعين يختلف بالنظر لكونها تتبع أهداف ثورية "Revisionist" أو تسعى للحفاظ على الوضع القائم "Status Quo"(3).

إذن، النظام الدولي -وفقا للواقعية الدفاعية- يدفع الدول نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى؛ أي أن تكون لها مصالح خارجية محدودة ومقيدة، وتتوسع فقط لأجل تحقيق

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P.14.

(2) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 16.

(3) Rainer Baumann and Others, Op, Cit., P.6.

الأمن، وأي شيء أكثر من سياسة خارجية معتدلة كهذه غير ضروري بل قد تكون له نتائج مضادة (4).

**2- الواقعية الهجومية:**

تعتبر أن الدول لا تشكل سياساتها الخارجية بناءا على أسوأ السيناريوهات، بل تأخذ في الاعتبار احتمال "Probability" التهديد لأمنها -خلافا لإمكانيته عند الدفاعيين- ولأنها مدركة بأن هذا الاحتمال تحكمه عوامل قابلة للتطويع ( قوة الاقتصاد، التحكم في التكنولوجيا..)، فإنه من العقلانية أن تتنازل عن جزء من استقلالها لصالح النفوذ(5)، فالحل الأفضل لمشكلة غموض الحياة الدولية هو أن تعمل الدول على تعزيز سيطرتها على البيئة الدولية من خلال التوسيع الدائم لمصالحها في الخارج، وكما يشير روبرت جيلين (Robert Gilpin)، فإن جميع الدول تسعى إلى السيطرة على الأقل على الأقاليم وعلى سلوك الدول الأخرى وعلى الاقتصاد العالمي، والفارق هو أن الدول الغنية وحدها هي التي تستطيع العمل وفق هذه الخيارات (6).

وفقا للواقعية الهجومية إذن، تبحث الدول من خلال سياستها الخارجية دوما عن النفوذ، وهذا كنتيجة للثقة وليس للخوف، أو على الأقل إدراكا منها لزيادة الموارد. وبذلك، فهي تتوسع لأنها تستطيع فعل ذلك وليس لأنها مجبرة عليه.

كخلاصة، فإن النظريتين تتفقان بشأن الفكرة التي مفادها أن الدول تنهمك في سياسة تحصيل القوة السياسية "Power Politics" كوسيلة لضمان استمرارية أمنها، وفي ذلك فهي تمارس كلا من سياستي البحث عن الاستقلال والبحث عن النفوذ أو إحداهما. لكن هناك حالة تصل فيها النظريتين إلى تنبؤات مختلفة بشأن السياسة الخارجية لدولة ما، وذلك عندما:

أ- لا يوجد تهديد واضح لأمن الدولة.

---

(4) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 37.

(5) Volker Rittberger, Op. Cit., P.14.

(6) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 15.

ب- المكاسب المتوقعة من تطبيق خيار النفوذ، يلزمها تنازل عن جزء من الاستقلال.

بهذا الصدد لا تزال الواقعية الدفاعية تتنبأ بأن الدولة لن تتنازل عن استقلاليتها حتى وإن كان ذلك يعني فقدانها لمكاسب النفوذ. فيما يتوقع الهجوميون عكس ذلك، فالدولة في هذه الحالة تتخلى عن استقلالها لتوفر فرصة أكبر لممارسة النفوذ على بيئتها(1).

لكن إذا كان عدم تحديد مسبق لأي من الهدفين تسعى الدولة لتحقيقه أمرا مقبولا -تحليليا- من أجل نظرية واقعية للسياسة الدولية، فإنها كنظرية في السياسة الخارجية تتطلب تحديدا مسبقا لهدف الدولة كمنطلق للتنبؤ بمستقبل سلوكها الخارجي. لأجل ذلك يقترح فولكر ريتبرغر (V.Rittberger) أنه من المفيد الافتراض مسبقا أن جميع الدول مهتمة بتحصيل أكبر قدر ممكن من القوة (الاستقلال والنفوذ)، فإذا ما فضلت الدولة موقعها الحالي من القوة ولنفترضه ( س 0) عن موقع قوة أضعف (س-1)؛ فلأن هذا يخدم مصلحتها في تحقيق هدف الأمن وأهداف أخرى، وهكذا ستفضل (س+1) عن (س 0 ) و (س+2) عن (س+1)(2) ...الخ.

هذه الفرضية تفضي إلى أن المصلحة الأساسية للدولة هي في تعظيم قوتها لتحقيق مصلحة الأمن ومصالح أخرى، وليست القوة كنموذج لسلوك الدولة (أي القوة كوسيلة وليس كهدف). وبهذا المعنى، فإن المصلحة في أكبر قدر ممكن من القوة لا تتضمن حصرا معنى السلوك العدواني والتوسعي، فتحصيل القوة قد تستخدمه بعض الدول كوسيلة لزيادتها و/ أو الحفاظ على استقلالها، فيما قد تسعى دول أخرى في تحصيل مزيد من النفوذ.

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 15.

(2) Rainer Baumann and Others, Op. Cit., P .6.

**المطلب الثاني: الهوية كمبدأ ضابط لسلوك السياسة الخارجية.**

إذا كانت الدولة من منظور معياري هي بمثابة فاعل اجتماعي يوجه سياسته الخارجية بناءًا على مجموعة من التوقعات القيمية حول السلوك الملائم (المعايير)، ويتصرف صانعوا قراراتها وفق نموذج "الرجل الاجتماعي"؛ أي وفق منطق الملائمة، فلا شك أن الأهداف التي تبغي بلوغها لا تخرج عن السياق المعياري الاجتماعي. إن البنائية الاجتماعية –كنظرية معيارية- تزودنا ببعد تفسيري جديد لسلوك السياسة الخارجية يتحدى متغير "سياسة القوة " العقلاني عند الواقعية؛ لأن الواقعية تتجاهل ديناميكيات التفاعل الاجتماعي وتتجه نحو الاهتمام بتعظيم المصالح والمنافع المادية، فهي لا تتعامل مع القيم والمعايير إلا في حدود كونها مجرد أداة لتبرير المصالح المحددة سلفا، عكس المقترب البنائي الذي يركز على التأثير المستقل لهذه المعايير في افتراضه أن سلوكات الدولة إنما تقودها وتتحكم فيها هذه المعايير. هذا البديل المعياري يفهم جوهر السياسة الخارجية على أنها سياسة الثبات على المعايير أو بشكل أدق الثبات على الهوية "Identity Consistent Policy"[1]. فالبنائية ترفض معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناءا على حسابات عقلانية دقيقة. وبدلا من ذلك، تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس **"المعايير والقواعد التي تعكس عوامل تذاتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية"**[2].

في مقارنته للبنائية بنظريات أخرى، لاحظ **ستيفان والت** أن البنائية، وبدلا من أن تسلم بأن مصالح الدول هي دوما البحث عن البقاء، والصراع على القوة لأجل تحقيق الأمن، فهي تنظر للمصالح على أنها قابلة للتطويع؛ لأنها نتاج لعمليات اجتماعية ومسارات تاريخية. والبنائية تولي اهتماما خاصا للخطاب السائد في المجتمع؛ لأن هذا الخطاب يعكس الأفكار والتصورات السائدة، يشكل المصالح ويؤسس لمعايير مقبولة للسلوك[3].

1- Volker Rittberger, Op. Cit., p.25.

.4and Others), Op. Cit., p. (2- Henning Boekle

3- Toomas Riim, “Estonia and NATO: A Constructivist View on a National Interest and Alliance Behaviour”, Baltic Security & Defence Review,Volume 8, 2006, p.38.

إذا كانت الدولة من منظور اجتماعي هي بمثابة فاعل اجتماعي يوجه سياسته الخارجية بناءًا على مجموعة من التوقعات القيمية حول السلوك (المعايير)، ويتصرف وفق نموذج "الرجل الاجتماعي"؛ أي وفق منطق الملائمة، فلا شك أن الأهداف التي يبغي بلوغها لا تخرج عن السياق التصوري الاجتماعي. فالمتغير التابع للبنائية يزودنا ببعد تفسيري جديد لسلوك السياسة الخارجية ينافس كلا من مفهومي "سياسة القوة " عند الواقعية الجديدة والفرضية الليبرالية عن "تحصيل المكاسب"، هذا البديل يفهم جوهر السياسة الخارجية على أنها سياسة الثبات على المعايير أو بشكل أدق الثبات على الهوية "Identity Consistent Policy"(1).

قد يثار تساؤل مشروع عن الكيفية التي تجمع بها البنائية الهوية بين التوقعات القيمية المجتمعية والدولية، وهنا يجيب البنائيون بافتراض أن للهوية بعدين داخلي وخارجي؛ ففي السياق الداخلي للدولة يشار إليها غالبا بـ الهوية الوطنية "National Identity"، التي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها في قضايا السياسة العالمية التي تعتقد أنها تعنيها(2)، وغالبا ما يستمر صناع القرار في نهج سياسة خارجية منسجمة وتلك المعايير التي تتوافق وهوية المجتمع الداخلي، وتنسجم مع الدور الذي تراه الدولة ملائما لمكانتها في المجتمع الدولي. ومن جهة أخرى، يشير مفهوم هوية الدولة "State Identity" للبعد الخارجي للهوية الوطنية؛ أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي، وتقتنع بها وتتبناها إلى الحد الذي تصبح فيه تعبيرا عن هويتها الدولية وعاملا معرفا بأهدافها الجماعية مثل (حقوق الإنسان، الديمقراطية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول...)، و تجعل الدول باستمرار من مثل هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية تأكيدا لهويتها الدولية التي

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 25.

(2) Alex Macleod, Op. Cit.

(3) Henning Boekle and Others, Op. Cit., P. 10.

تُعرف في هذه الحالة بـ السمعة الوطنية "National Reputation". ومفهوم السمعة كما توظفه البنائية يختلف جوهريا عن الطريقة التيُ يفهم بها في النظريات العقلانية؛ فالدول لا تهتم دائما وأساسا بسمعتها كشريك أو حليف موثوق به، ولكنها تبحث عن الحفاظ بل ودعم سمعتها كعضو شرعي في المجتمع الدولي (3).

ومن أجل تأكيد هذه الرابطة السببية بين هوية الفاعل وسلوك السياسة الخارجية، يتضمن المقترب البنائي خطوتين تحليليتين متواليتين: أولهما، إيضاح للكيفية التي تُشكل بها الهوية مصلحة الدولة. وثانيهما، إيضاح لتأثير كل من متغيري الهوية والمصلحة في سلوك هذه الدولة.

**1- ضبط العلاقة هوية/ مصلحة:**

تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة؛ لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية، وهذه العلاقة لا تُختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة أو التجارب الوطنية السابقة، بل أن فهم الدولة للبيئة التي تتفاعل في ضلها وموقعها ودورها فيها يضفي بعدا تقويميا "Evaluative" على توجهات سياستها الخارجية. هذا التقويم يرتبط غالبا بطريقة إدراك وتفسير الدولة لسياقها الاجتماعي؛ فإقرارها بمعايير معينة يعني أنها تفسرها كمعايير ملائمة للسلوك، وعلى سبيل المثال، إذا ما قررت دولة الانضمام إلى منظمة معينة فإنها تعاين أولاً معايير مثل: نمط التعاون بين الدول الأعضاء، ودرجة الاستشارة بين الأجهزة...، فإذا ما توافقت هذه المعايير مع هويتها الوطنية وهويتها كدولة، فإنها (المعايير) ستتعدى مجرد كونها وسائل لتصبح غايات وأهداف لسياستها الخارجية (1).

واستقراء تجارب التاريخ وحتى الأساطير الشعبية يمكن أن يُؤسس لعلاقة بين الهوية والمصلحة على مستوى الخطاب الرسمي، فهي تُنتج معاييرا لا تعكس فقط حقائق من الماضي؛ لأن صناع القرار يعيدون توظيفها على ضوء المشاكل القائمة، فمثلا تجربة تاريخية حول تحالف إيجابي

(1) Thomas Banchoff, Op. Cit.

(أمكن من ضمان السلام) يمكن أن تدرك أهميتها ويُستفاد منها في حسابات السياسة الخارجية الحالية والمستقبلية، في حين أن تجربة لتحالف سلبي (مثلا مع حليف يُخضع حلفاؤه) يمكن أن تسلط مزيدا من الضوء على أهمية القوة واليقظة في الحاضر والمستقبل. فمثل هذه التجارب والأساطير لا تشكل -إذن- هوية الدولة فحسب، ولكن تشكل أيضا مصالحها، وتُعَرف بوسائل وغايات سياستها الخارجية، بإقامة جسر رابط بين تجارب الماضي وقضايا الحاضر وتطلعات المستقبل (2).

باختصار، إذا ما تم التأكد من وجود علاقة رابطة بين الهوية والمصلحة، فإنه يصبح من الممكن جدا التحري حول تأثير الهوية على سلوك السياسة الخارجية، أما في الحالة التي لا تشكل فيها هوية الدولة مصالحها، فإن التحليل البنائي يصبح أقرب إلى العجز عن التفسير والتنبؤ.

## 2- ضبط العلاقة هوية/ مصلحة بسلوك السياسة الخارجية:

إن اعتماد النظرية البنائية على مفهوم الهوية كمتغير تابع يستلزم -كما مفهومي القوة والمصلحة عند الواقعية والليبرالية- أن ترتبط المفاهيم بمضامين ونتائج مباشرة وواضحة متعلقة بالفاعل. ومن هنا، فإن البنائية كمقترب للساسة الخارجية - وحتى تكون أكثر إقناعا- مطالبة بأن تقر بوجود ليس فقط معايير مشتركة ولكن أيضا مفاهيم مشتركة حول مصلحة الدولة مشتقة عنها. فإذا كان واضحا أن التفاعل بين الهوية والمصلحة في تشكيل السياسة الخارجية يجعل من بعض سلوكات الفاعل شرعية وأخرى غير شرعية، فإن هناك حالات لا تتوافق فيها مصالح الدول مع هويتها، وهنا تكون العلاقة بين الهوية والمصلحة ضعيفة .

إذا نحن أمام طريقتين مختلفتين تؤثر بها الهوية على سلوك الدولة: أما الأولى، فهي تعبير عن التقارب بين الهوية والمصلحة وهي الحالة التي يمكن للبنائية أن تزعم فيها بأن الهوية هي السبب وراء نهج سلوك ما. أما إذا غاب هذا التقارب فإن هوية الدولة تتراجع إلى مرتبة دنيا من التأثير؛ أي يمكن أن يتضمنها الخطاب الرسمي ولكنها لا تؤثر على السلوك (1).

---
(2) Idem.

(1) Ibid.

وعموما، فإن النظرية البنائية للسياسة الخارجية لا تزعم اختزال مصلحة الدولة في الهوية، بل تقر أن هذه المصلحة هي محل قيود داخلية وخارجية، ولكنها تؤكد أن تأثير الهوية يكون من خلال الطريقة التي يتموقع ويحدد بها صناع القرار أنفسهم بالنظر لهذه القيود، وبالتالي فهي لا تحاج أكثر من أن وجود هذه المعايير يفضي إلى خلق بيئة توجه سلوكات الدولة في اتجاه معين بدل آخر، فهي لا تضمن أن الدول ستتصرف بالضرورة بطريقة معينة(2).

ولعل أهم ما يميز النظرية البنائية كمقترب للسياسة الخارجية هي أنها تربط بين متغيري الهوية والمصلحة من خلال ما يعرف بتقنية تحليل الخطاب "Discourse Analysis" التي تتضمن مجموعة من الوظائف التحليلية المترابطة كما يلي(3):

أ- يجب تحديد ووصف مجال السياسة الخارجية محل الدراسة؛ لأن الدولة تتفاعل مع عديد الدول وتشارك في أكثر من مؤسسة دولية، وبالتالي قد تكون لها عدة هويات.

ب- اختيار الشواهد التي توضح محتوى هوية الدولة في سياق معين، وهذا المحتوى غالبا ما يظهر بوضوح أكثر في خطابات النخب، النقاشات بين الحكومة والمعارضة، ممثلي الدولة في الداخل والخارج، معطيات الرأي العام...الخ

ج- اهتمام خاص بأنواع الخطابات السياسية التي تتضمن محتوى هوية الدولة، ويعتمد ذلك أساسا على الاختيار الصائب والتفسير الدقيق لهذه الخطابات، والتي تتراوح بين الخطابات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، ومواقف السياسة الخارجية. وأنواع النصوص والخطابات الأكثر ملائمة للتحليل البنائي تختلف باختلاف الأنظمة السياسية، ففي الأنظمة الديمقراطية تنير النقاشات البرلمانية بشكل أفضل محتوى هوية الدولة، في حين في الأنظمة التسلطية تعبر خطابات الأطراف المهيمنة على هوية الدولة بشكل لا يعكس حقيقة الهوية الوطنية.

---

(2) Alex Macleod, Op. Cit.

(3) Thomas Banchoff, Op. Cit.

د- اهتمام بكيفية إدراك صناع القرار لدولهم ضمن البيئة الدولية؛ فخطاباتهم تحد من تعقيد السياسة العالمية، فهي تبرز الأعداء والمنافسين والأصدقاء وتحدد طبيعة العلاقة مع مختلف الفواعل.

# الفصل الثالث:

# الحوار العقلاني-المعياري حول السياسة العربية لفرنسا

يجسد الفصل الثالث الحوار العقلاني–المعياري إمبريقيا، فهو يوظف مضامين الحوار الثالث في تحليل السياسة الخارجية التي تمت مناقشتها نظريا في الفصلين السابقين، لأجل تحصيل إجابات امبريقية حول تفسير خيارات السياسة العربية لفرنسا. واتساقا مع خطوات الحوار النظري، التي شملت ثلاث محاور هي: محددات السياسة الخارجية، صنع قرار السياسة الخارجية، وأهداف السياسة الخارجية، فإن الدراسة الامبريقية للسياسة العربية لفرنسا سوف تتجه صوب دراسة مقارنة عقلانية–معيارية حول محددات السياسة العربية لفرنسا، منطق صانعي قراراتها، وأهدافها النهائية.

بعد إظهار خصوصية السياسة الخارجية الفرنسية في الفضائين الأوربي والعالمي، نتجه في هذا الفصل نحو تبيان مفهوم "السياسة العربية لفرنسا"، بداياتها، تطورها والظروف التي ساهمت في تشكيلها، مع إظهار استمراريتها رغم تغير سياقات ظهورها. لذا سوف يكون تركيزنا على تلك المواقف والقرارات التي تثبت عمليا صحة توجه السياسة العربية لفرنسا منذ ديغول إلى غاية جاك شيراك.

بعد ذلك، سيتم عرض هذه السياسة على التفسيرات النظرية العقلانية (الواقعية) والمعيارية (البنائية)، بما سيسمح لنا من اختيار المسالك والطرق التي سنعبرها، تنظيم الملاحظات الكثيرة، وامتلاك نسق من المعلومات المرتبة. وعبر المقارنة بين التفسيرات العقلانية والمعيارية، تقترح الدراسة أننا سوف نتمكن من امتلاك فهم أفضل للسياسة العربية لفرنسا.

في الأخير، وعبر طرح الفرضيات النظرية العقلانية–المعيارية على محك الدراسة الامبريقية للسياسة العربية لفرنسا، سينتهي الفصل إلى تقديم رؤية مزدوجة: نظريا؛ لطبيعة الحوار العقلاني–المعياري في تحليل السياسة الخارجية، مجالات التعارض، إمكانيات التوافق، وطبيعة العلاقة الممكنة. وامبريقيا، حول أهداف "السياسة العربية لفرنسا" بين حسابات المصلحة العقلانية ورؤية الدور الوطني المعيارية، والعلاقة الممكنة بينهما.

## المبحث الأول: مظاهر الخصوصية في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية

إن استثنائية السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي، المعبر عنها بـ"السياسة العربية لفرنسا"، تبدو في حقيقة الأمر كاستمرارية لخصوصية واستثنائية سياستها الخارجية ككل منذ تأسيس الجمهورية الخامسة على يد الجنرال شارل ديغول. فالأخير أسس لمنظور جديد لسياسة الدولة الفرنسية الخارجية، منظور لا انفصام فيه بين هوية الأمة ومصالح الدولة، يخدم احدهما الآخر بشكل متبادل. وعلى صانع القرار الخارجي الفرنسي أن يدرك للسياسة الخارجية وظيفة مزدوجة: من جهة، كوسيلة للتعريف بعراقة الأمة. ومن جهة أخرى، كأداة تعبير عن مصالح الدولة. وتحت مسمى الإرث الديغولي Gaullism، أضحى هذا المنظور ضابطا رئيسا للسياسة الخارجية الفرنسية ورمزا لاستثنائيتها.

في هذا المبحث، ولان السياسة العربية لفرنسا لا تمثل قطيعة مع التوجهات العامة للسياسة الخارجية الفرنسية، يبدو من الضروري محاولة فهم التوجهات العامة والمبادئ الرئيسة التي تحكم السياسة الخارجية الفرنسية. من جهة، كمدخل لفهم خصوصية السياسة الفرنسية. ومن جهة أخرى، كمقاربة لدراسة الكل (الشؤون الخارجية الفرنسية) من أجل فهم الجزء (السياسة العربية لفرنسا).

إن تحقيق هذين الهدفين يمر عبر فحص مواقف وقرارات الدبلوماسية الفرنسية في الفضائين الأوسع للسياسة الخارجية الفرنسية: أوربا، من خلال المقاربة الفرنسية للاتحاد الأوربي ودور فرنسا فيه. والعالم، من خلال دراسة العلاقة الفرنسية مع الولايات المتحدة كقطب رئيسي في العلاقات الدولية.

**المطلب الأول/ الواقعية: الموقع النسبي لقوة فرنسا لما بعد الحرب الباردة.**

يخضع أغلب الواقعيين لمجموعة ثابتة من الفرضيات المشتركة حول السلوك المفترض للفاعل في سياسته الخارجية، وكما أوضحنا في الفصل الأول، فإن منظري هذا المقترب يلجئون إلى بنية النسق الدولي مع ربطها بعقلانية الفاعل في حسابه للقوة والمصلحة؛ من أجل استنتاج تفسيرات لسلوك سياسته الخارجية. فالمتغير التفسيري الذي تراهن عليه الواقعية الجديدة يمتد إلى ما تسميه "الموقع النسبي لقوة الدولة"، والذي يعد محصلة اجتماع عاملين اثنين، هما: قطبية النظام الدولي ونصيب الدولة من القدرات التي تملكها مقارنة بالقوة الأخرى.

وإذا كانت الواقعية الجديدة تزعم أنها توفر إطارا تفسيريا موضوعيا –في تجانسه مع الزمان والمكان– فإن الاقتراحات التي تقدمها يجب أن تزودنا برؤى واضحة حول السياسات الخارجية المفترضة للفاعل في ضوء التغيير الذي لحق بنية النسق الدولي بانتهاء الحرب الباردة، وبعبارة أخرى، هل يَلحق التغيير في بنية النسق الدولي تغيير آخر في السلوك الخارجي للفواعل فيه وطبيعة مصالحهم الوطنية، أم أنه يُبقي استمرارية في إدراك الفواعل لمواقعها و لمصالحها، ومن ثم الثبات على توجهات سياساتها الخارجية ؟ وبربط هذا السؤال النظري بموضوع البحث الإمبريقي نتساءل: ما موقع فرنسا من التغيرات التي حصلت على مستوى النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة؟ وما تأثير ذلك على سلوك سياستها الخارجية؟

والإجابة على السؤال الأخير تفرض البدء بعرض لأهم التحولات التي لحقت النسق الدولي من حيث هيكل النسق الدولي الجديد ( قطبية النظام الدولي ) والمواضيع الجديدة التي أثارها ( طبيعة قدرات الدولة ).

1- هيكل النظام الدولي الجديد:

يقصد بهيكل النظام توزيع القدرات فيه، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بنسبة بعضها إلى بعض(1). والاهتمام بهذا البعد في ظل نظام الثنائية القطبية، كان قد أثبت –إلى حد بعيد– جدارة النظرية الواقعية في تفسير انعكاسات هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة أحد القطبين في التأثير على توجهات الفاعلين الآخرين. لكن مراجعة البعد الهيكلي للتحولات الدولية بعد الانهيار

---

(1) علي الحاج ، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 51.

السوفييتي وضعنا في نسق مختلف؛ فأحداث ما بعد الحرب الباردة تؤكد أن الولايات المتحدة باتت القوة العظمى الوحيدة عالميا، فهي تنفرد بامتلاك تجمع فريد من عناصر القوة؛ فعسكريا، تحتفظ بإمكانية الوصول إلى أي منطقة في العالم خلال ساعات. واقتصاديا، لا تزال المحرك الرئيسي للنمو العالمي. وتكنولوجيا، لا تزال تحتفظ بالقيادة الشاملة في المناطق الحاسمة للتهديد. أما ثقافيا، فإن جاذبية الثقافة الأمريكية لا تجارى -غالبا- عالميا. هذا فضلا عن مركز القوة الذي تحتله في سلسلة تحالفاتها عبر العالم في الشبكة العالمية من المؤسسات الدولية (2). لكن دون أن يعني هذا وجود قوى تطمح إلى إنشاء عالم متعدد الأقطاب، يحددها الإستراتيجيون في الإتحاد الأوربي كعملاق اقتصادي، واليابان بقدراته التكنولوجية، والصين بقدرات اقتصادية وبشرية متشبثة بموقع دولي، وروسيا التي لا تزال قدراتها النووية تمنحها مكانة دولية متميزة.

2- المواضيع الجديدة في ظل النظام الدولي الجديد، أو"طبيعة عناصر القوة الجديدة".

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تراجع الاهتمام بتلك المواضيع التي صاحبت تطوراتها، كالردع النووي، سياسة الاستقطاب، والصراع الأيديولوجي، وهي المواضيع التي كانت قد أنتجت هيمنة النظرية الواقعية ودعمت قوتها التفسيرية. وبرزت تبعا لذلك مواضيع جديدة استأثرت باهتمام الممارسين والأكاديميين في أجندة العلاقات الدولية الجديدة (1).

أ- رجوح المتغير الاقتصادي على غيره من المتغيرات في تحليل التفاعلات الدولية، بطرح مفهوم العولمة الاقتصادية على نطاق واسع بعد تزايد دور الشركات فوق-القومية والمؤسسات المالية والتجارية العالمية، التي عززت فرصة الاعتماد المتبادل بين الدول. كما وأدت عولمة رؤوس الأموال والمخابر والأسواق إلى ارتباط المنتجين بالمستهلكين عبر العالم، ما جعل الحكومات مجرد وسيلة لتكييف الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي (2). هذا التحول زاد من أهمية القوة الاقتصادية التي أصبحت هدفا تسعى إليه الدول كأساس لقوتها الراهنة والمستقبلية، ومعيارا في قياس قوتها وأداة من أدوات ممارسة النفوذ (3).

ب- انتشار قيم الليبرالية السياسية (الديمقراطية، حقوق الإنسان...) وتطور المفاهيم المتعلقة بها على الصعيدين القانوني والسياسي، ما أدى إلى إعادة صياغة مفهوم السيادة ، بانتشار مفاهيم مثل: حق

---

(2) السيد أمين شلبي، **التسعينات، أسئلة ما بعد الحرب الباردة**، القاهرة: عالم الكتب، 2001، ص 51.

(1) Stephanie Lawson, **The New Agenda for International Relations: from Polarization to Globalization in World Politics**, Oxford: Blackwell Publishers, 2002, P. 3.

(2) James N .Rosenau, **The United Nations in a Turbulent World,** Colorado: Lynne Rienner Publisher, 1992, P .27.

(3) على الحاج، المرجع السابــق الذكر، ص 71.

التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان، وحتى نشر الديمقراطية (النموذج العراقي)، وهي المفاهيم التي اكتسبت شرعية دولية أكبر عندما تبنتها المنظومة القانونية الدولية (4).

ج- بروز توجه عالمي لنزع الأسلحة النووية توخيا لسلم دولي أكثر رسوخا، وتطور مفهوم الأمن الذي اتسع من مفهوم عسكري ضيق ليشمل الأمن الإنساني، الذي يجب أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار سابقا، كالفقر والجهل والأوبئة...

د- خوض العالم ثورة هائلة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ بفضل الأقمار الصناعية والشبكة العالمية المترابطة من المعلومات والاتصالات، التي جعلت العلاقات بين الشعوب أكثر يسرا، وجعلتنا نتحدث عن التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية...، إنها "الموجة الثالثة" من التطور التكنولوجي عند توفلر أو "المرحلة التكنوترونية" عند بريجنسكي.

هـ- تزايد أهمية المؤسسات والمنظومات الدولية؛ إذ فرض نسق العولمة مزيدا من جهود التكامل الاقتصادي الدولي. ويسهل ملاحظة هذا التزايد الكثيف في تبني خيار الإقليمية القائم على التعاون المؤسسي خلال العقد الماضي، حيث نجد في أوربا "الاتحاد الأوربي"، وفي أمريكا الشمالية "النافتا"، وفي أمريكا اللاتينية "الماركسور"،

وفي آسيا الباسيفكية "الآباك"، وفي جنوب شرق آسيا "الآسيان"(1).

إن هذه التحولات السريعة والمطردة تعطي مساعدة إمبريقية ضئيلة للمتغير الواقعي المستقل "الموقع النسبي للقوة"؛ لأن الدول لم تعد تتنافس من أجل الأمن، فالتهديد الجوهري ببقائها قد زال بانتهاء الحرب الباردة وتراجع احتمال الحرب إلى حد كبير، ولم تعد القوة العسكرية الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف. وهذا ما جعل نقاد الواقعية الكثر بعد نهاية الحرب الباردة يعتقدون بعدم جدوى المقترب الواقعي لتفسير السياسة الخارجية. فهل تنازلت الواقعية الجديدة عن متغيرها التفسيري "الموقع النسبي للقوة" لصالح متغير آخر، أم أنها كيفته وفق التحولات الجديدة ؟

يبدو أن للواقعية الجديدة قدرة كبيرة للتعامل مع التحولات الحاصلة على مستوى النظام الدولي إلى الدرجة التي تسمح لها بالاستمرار في الدفاع عن رؤيتها النسقية لطبيعة القيود والحوافز المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية للفواعل، فهي قد استطاعت أن تكيف متغيرها التفسيري "الموقع النسبي للقوة

(4) سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002، ص 59.

(1) Thomas Christiansen, « **European Integration and Regional Cooperation** », In: John Baylis & Steve Smith, Op. Cit., P. 592.

" بالنظر للتحول الحاصل على مستوى ترتيب ميزان القوى العالمي من جهة، وما أفرزه من تحولات في معنى ومتغيرات صنع القرار من جهة أخرى. وفي مؤلف جماعي لمجموعة من الكتاب الواقعيين بعد الحرب الباردة بعنوان: "سياسات الأحادية القطبية: الواقعية وإستراتيجيات الدول بعد الحرب الباردة" "Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War" نلاحظ هذا التكيف في المسلمات الواقعية بشكل جلي على مستويين:

المستوى الأول: سياسات القطبية الأحادية "Unipolar Politics":

تعتقد واقعية ما بعد الحرب الباردة أن التوزيع الأحادي للقوة هو الذي يشكل سلوكات الدول، وحتى الدولة القطب؛ فالولايات المتحدة تستجيب للتوزيع الجديد للقوى بإتباع استراتيجيات تسعى من خلالها إلى الحفاظ على موقعها المهيمن؛ مثلا مواجهتها لتهديد الدول النووية، واستخدام المؤسسات الدولية لإضفاء طابع الشرعية على سلوكاتها...الخ. وأهم تحدي يواجه السياسات الخارجية للدول في ضل هذا التوزيع الجديد للقوة هو تعديل سلوكاتها بالنظر لظهور وإمكانية دوام القطبية الأحادية، ولهذا فإن مفهوم توازن القوى كما تصوره والتز قد لا يكون الطريقة الوحيدة التي تستجيب بها الدول لفوضوية النسق الدولي(2)، بل يمكن الحديث عن تيبولوجيا "Typology" للسياسات الخارجية الممكنة تتضمن ثلاث استجابات مختلفة للهيمنة الأمريكية على النظام: إما الحياد أو الاندماج أو الرفض(3). فبعض الدول الراضية بالقيادة الأمريكية قررت اللحاق بالركب الأمريكي لضمان أمنها، فيما دول أخرى كروسيا والصين وحتى فرنسا تحفظت على هذا الرهان، ولكنها بالمقابل قررت الاندماج في المؤسسات السياسية والاقتصادية التي يقودها القطب المهيمن بدلا من محاولة تقويض هذا النظام. وتحاج الواقعية الجديدة بأن كلا الطرفين يجري حسابا دقيقا للثمن الباهظ الذي قد ينجر عن تحدي الهيمنة الأمريكية من جهة، وللفوائد المرجوة من التحالف معها من جهة أخرى، ووفقا لهذه المعادلة النسقية تشكل جميع الدول سياستها الخارجية. غير أن هذا لا ينفي من منظور واقعي سعي بعض القوى سواء من خلال تحركات فردية أو جماعية إلى موازنة القوة الأمريكية لأجل خلق نظام دولي بديل. ولهذا، يعتقد الواقعيون بأن لا تستمر القطبية الأحادية طويلا، ويتوقعون أنها ستمهد الطريق سريعا نحو عالم متعدد الأقطاب(1).

---

(2) Ethan B.Kapstein, Michael Mastanduno ( eds), Op. Cit.

(3) Frédéric Charillon, « **Peut- il Avoir Une politique Etrangère Française** », ***Politique Etrangère***, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI), Année 2002, Volume 67, № 4, P. 917.

(1) Ethan B.Kapstein, Michael Mastanduno ( eds), Op. Cit,.

والحديث عن المحددات النسقية للسياسة الخارجية الفرنسية ضمن هذا السياق (منظور القطبية) يدفعنا إلى الحديث عن الإتحاد الأوربي؛ كونه يجسد أحد المحاولات الجماعية لموازنة القوة الأمريكية. فالإتحاد هو بعد ضروري من أجل تدعيم موقع فرنسا من القوة في النسق الدولي(2)؛ فموقع فرنسا في النسق الجديد تحكمه بشكل حاسم مدى قدرة الإتحاد الأوربي على موازنة قوة الولايات المتحدة، وهي عملية صعبة يتداخل فيها التقدم مع التراجع، فأحيانا تبدو القدرة كبيرة بالنظر للوحدة التي ما لبثت تتعمق؛ فلدى الإتحاد مفوضية تعمل كجهاز تخطيط مركزي وبرلمان أوربي ومحكمة عدل، وهو يسير باتجاه تبني دستور موحد، وهذا ما يؤهله ليصبح مركز ثقل محوري في السياسة العالمية. و لكنها في أحيان أخرى، تبدو ضعيفة بسبب فقدان الاتحاد لسياسة خارجية وأمنية مشتركة فعلية، ما يحول دون حصول أوربا على هوية سياسية وجاذبية أكثر على النطاق العالمي.

وبالنتيجة، فإن موقع فرنسا من القوة في نسق ما بعد الحرب الباردة -من منظور واقعي- تتنازعه آمال وعراقيل يواجهها الإتحاد الأوربي في سعيه لموازنة القوة الأمريكية، ورجوح أحد المسارين على حساب الآخر هو الذي سيحدد مدى الاستمرارية أو التغيير في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المستوى الثاني: المنافسة على الموقع "Positional Compétition":

إذا كانت الرؤية الواقعية التقليدية تهتم بالتنافس العسكري بين الدول على الأمن بسبب التهديد المستمر في بيئة فوضوية سمتها الاعتماد على الذات، فإن بيئة الاعتماد المتبادل كما جسدها عالم ما بعد الحرب الباردة نقلت قوة تأثير العامل العسكري إلى مرتبة أقل، لكنها في المقابل لم تنقل التفسير الواقعي إلى نفس المرتبة الدنيا؛ لأن الواقعيين تكيفوا مع هذا التغيير واستنتجوا متغيرات أخرى -غير العسكرية- محتملة التأثير في تشكيل الموقع النسبي لقوة الدولة.

فالواقعية تتعامل مع المنافسة على أنها ميزة نسقية قائمة ومستمرة، وهي وإن لم تعد عسكرية، فإن المنافسة على الموقع تشمل اليوم، الموارد، الأسواق، النفوذ، الهيبة "Prestige"، التطور التكنولوجي. ورغم أن الأمن هو أيضا سلعة نادرة في بعض المناطق من العالم، فهو ليس كذلك في مناطق أخرى، كما هو شأن فرنسا في بيئتها الأوربية. وتبعا لذلك، لم تعد القوة العسكرية صاحبة

(2) Dominique David, Lecture Dans, Pascal Boniface, « **La France est- Elle Encore Une Grande Puissance** » ***Politique Etrangère***, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI) , Année 2002, Volume 67, № 4, P. 540.

الفضل في تحديد موقع الدولة من القوة من النسق، فهي قد تراجعت لصالح عوامل أخرى، أهمها القوة الاقتصادية والجاذبية الثقافية(1).

فـ رولاند شولر (R. Schweller) مثلا يرى أن مفتاح فهم المنافسة الدولية اليوم هو الندرة "Scarcity" بدل الأمن، والمتغير الحاسم في تحديد نتيجة اللعبة بين القوى الكبرى على الموارد النادرة هو درجة القوة الاقتصادية للدولة (2).

أما جوزيف ناي (J. Nye) (الذي يحسب على الواقعيين) فيشير إلى أن القدرات المادية ليست بالقدرات الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بها الدول، واستخدم مفهوم القوة اللينة " Soft Power" التي تعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة والأيديولوجيا وجاذبية الأفكار، والتي تمكنها من التأثير في الأولويات السياسية للوحدات الأخرى (3).

وفي حالة فرنسا، فإن استقلالها الدفاعي لن يكون ذا تأثير حاسم في متابعتها لتحقيق المصلحة القومية، فهي حتى تضمن مكانة عالمية تحتاج أيضا إلى قدر من النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي في الخارج. وبهذا الصدد، تأخذ مفاهيم العظمة والنفوذ والقدرة مكانة رمزية حاسمة في رسم معالم قوة الدول (4)، ويدرك الرئيس الفرنسي جاك شيراك هذا الأمر جيدا في قوله:

« لفرنسا القوة الدولية بموجب وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن والقوة النووية علاوة على ذلك، من الوزن أكثر مما يتصور الفرنسيون، وستكون اللغة في القرن القادم عاملا خطيرا من عوامل القوة الدبلوماسية والاقتصادية في عالم تحظى فيه اللغة الإنكليزية بهيمنة فعلية» (5)

قد يعكس المحورين السابقين (قطبية النظام الدولي والمنافسة على الموقع) رؤية متناقضة؛ من جهة، بين صورة لقطبية أحادية يميزها رضا أغلب الفواعل بالهيمنة الأمريكية. ومن جهة أخرى، لصورة المنافسة بين هذه الفواعل على المكانة في شكل صراع على النفوذ والقوة في أشكالها غير العسكرية. ولهذا ينصح الواقعيون أن الدولة الحكيمة هي التي تقبل بالنفوذ الأمريكي، وفي ذات الوقت تحافظ على قدرة الحركة

(1) Ethan B.Kapstein, Michael Mastanduno ( eds), Op. Cit,.

(2) Ibid.

(3) Reiner Baumann (and Others), Op. Cit., P. 7.

(4) Frédéric Charillon, Op. Cit., P. 917.

(5) جاك شيراك، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1996، ص 140.

باستقلالية سواءً بتجميع الموارد الداخلية و/أو بتنشيط العلاقات الإقليمية والدولية، وما دامت فرنسا تسعى للعمل على الجبهتين، فإن قدرتها على الموازنة بينهما هو ما سيرسم أولويات ومواقف ومصالح سياستها الخارجية لعالم ما بعد الحرب الباردة، والتي ستتحدد استمراريتها و/أو تغيرها على مدى تراجع، ثبات أو تطور موقعها النسبي من القوة.

## المطلب الأول: الاستقلالية كضابط للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه أوربا.

إن دراسة السياسة الخارجية الفرنسية في سياقها الأوربي؛ أي كدولة عضو في الاتحاد الأوربي، يمنحنا فرصة مواتية للبحث عن مظاهر الاستثنائية المفترضة والاستقلالية المميزة، كخاصية مميزة للنشاط الخارجي الفرنسي. بحيث تبدو مناقشة طبيعة الرؤية الفرنسية لمضمون للسياسة الخارجية الأوربية المشتركة، وللدور المفترض للاتحاد الأوربي الاضطلاع به على الساحة الدولية، ولطبيعة العلاقة التي يجب أن تحكم الاتحاد مع الطرف الآخر للأطلسي ( الولايات المتحدة) أمنيا وسياسيا، مسألة غاية في الأهمية، لتقرير ما إذا كانت السياسة العربية الفرنسية سلوك استثنائي في سياسة فرنسا الخارجية، أم مجرد تأكيد لاستثنائية في السياسة الخارجية الفرنسية تستحق تخصيصها بالدراسة.

تندرج دراسة التأثير المتبادل للعضوية في الإتحاد الأوربي على السياسة الخارجية الفرنسية ضمن ما يسمى بـ "الأوربة" Europeanization. و"الأوربة" هي تأثير فوق قومي لمسار التكامل الأوربي على السياسة الخارجية لدول الإتحاد في شكل مدخلات Outputs. وفي ذات الوقت، إسهام هذه الدول في مسار صنع السياسة الخارجية على المستوى الأوربي في شكل مخرجات Inputs .

في ظل ما أدخلته اتفاقية ماستريخت 1992 من عمق سياسي وأمني لمشروع الوحدة الأوربية، لم يعد مفيدا الاقتراب للسياسة الخارجية الأوربية كقواعد وإجراءات بين حكومية، بقدر ما تظهر كمجموعة من المعايير فوق-القومية التي تقود الدول لاعتبار بعض السلوكات مقبولة وأخرى غير ذلك. وبهذا الصدد يمكن تصور نموذج من أربعة حالات تظهر فيه مختلف التأثيرات الممكنة للإتحاد الأوربي على السياسات الخارجية لأعضائه. هذا النموذج يقوم على بعدين[1]: أما الأول، فيتعلق بـ مصدر تأثير الإتحاد الأوربي؛ سواء عن طريق إجراءات مؤسساتية، أو بفضل تطور وانتشار معايير أوربية للسلوك الملائم. أما البعد الثاني، فينصرف إلى مستوى تأثير الإتحاد؛ فسواء يأتي تأثيره على جوهر السياسة الخارجية لأعضائه، أم

[1] - Apostolos Agnantopoulos, “The Europeanization of Greek Foreign Policy Toward The Arab Israeli Conflict”, Paper Presented at The ***British International Studies Association BISA*** Annual Conference, Cork, 18-20 December 2006 , p. 4.

فقط على مسار صناعة قراراتهم الخارجية. وبالنتيجة نكون أمام أربع حالات لتكيف السياسة الخارجية للأعضاء مع معايير الإتحاد الأوربي[1]:

1- **تكييف جوهري- تعديلي** : في هذه الحالة، يكون تكييف العضو في الاتحاد الأوربي لسياسته الخارجية جوهريا، لكن ليس كاستجابة لمعايير فوق قومية؛ أي إذعان العضو لمطالب الإتحاد الأوربي كالتزام بمتطلبات العضوية، لكن يأتي تغيير سلوك العضو كاستجابة واقعية لعملية تكييف بين الضغوط الأوربية وأولويات المصلحة الوطنية.

2-**تكييف جوهري- إنشائي** : يعكس إجراء تغيير جوهري في المبادئ الرئيسية التي تنبني عليها السياسة الخارجية للدولة العضو، عن طريق تبنيها لمعايير أوربية توفر لها فهما معينا لمصلحتها الوطنية، وتشكل لها هوية جماعية قد تؤدي بالأعضاء إلى تغيير نظرتهم لأنفسهم، وتدفع صناع قراراتها إلى تعديل سياستهم الخارجية وفقا للمعايير الاوربية.

3- **تكييف إجرائي- تعديلي**: ينشأ عن وجود مستوى فوق قومي لصناعة قرار السياسة الخارجية يتحدى الرؤية التقليدية لصنع السياسة الخارجية كخاصية وطنية؛ فالاتحاد بشروطه ومطالبه يؤثر مباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية للدول الأعضاء. وفي نفس الوقت، يمكن لهذه الآلية أن تعزز من قدرات ومكانة الدبلوماسية الوطنية للدولة العضو بفضل زيادة المعلومات، وتبادل الآراء والمشاورات والهيبة المتحصل عليها بفضل مجرد الانتماء للإتحاد.

3- **تكييف إجرائي- إنشائي** : ينشأ هذا النوع من التكييف عن عملية التنشئة الاجتماعية لممثلي الدول الأعضاء في الإتحاد، بفضل ثقافة الدبلوماسية التعاونية ضمن أجهزة الإتحاد. وهي ثقافة تنشأ عن معايير إجرائية شكلية مثل: (التشاور، أسلوب الإجماع، سرية المفاوضات، حياد الرئاسة...) لكنها قد تؤثر عمليا على السياسة الخارجية الفعلية للأعضاء من حيث أنها العضو تشعر-أخلاقيا- أنها ملزمة بأن تأخذ في الاعتبار إرادة و مصالح الإتحاد في تشكيلها لسياستها الخارجية.

بعد هذا التأصيل النظري، فإن وضع السياسة الخارجية –الأوربية- لفرنسا على محك الاختبار الامبريقي، سوف يمنحنا القدرة على تصنيف السياسة الخارجية الفرنسية في سياقها الأوربي ضمن أحد

[1] - Ibid, pp. 6-9.

النماذج الأربعة لتأثير عضوية الاتحاد الأوربي على السياسة الخارجية للدول الأعضاء. بما يتيح في المحصلة، استنتاج مظاهر الخصوصية في سلوك السياسة الخارجية الفرنسية.

جادل بول كيندي أنه "**إذا قدر لأوربا أن تملك زعيما أو رجالات دولة، ففرنسا هي المرشح الألمع بين بريطانيا النازعة إلى العزلة وألمانيا المقهورة**"[1] .ولقد انحاز التاريخ فعلا -منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل- لرؤية بول كينيدي الاستشرافية. لقد كانت أوربا دوما أولوية قصوى ومتغيرا حاسما في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية. وكثيرا ما نظر صناع القرار في فرنسا للسياسة الخارجية الفرنسية والسياسة الأوربية المشتركة كمترادفين؛ لأن أوربا الموحدة —من منظور فرنسي- ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وسيلة مهمة في تأكيد عظمة واستقلالية فرنسا، وسند قوي لاضطلاعها بدور عالمي يليق بمكانتها على الساحة العالمية.

يتطلب دراسة السياسة الخارجية الفرنسية في بعدها الأوربي، فحص ومناقشة الرؤى الفرنسية حول ثلاثة محاور رئيسية تتمحور حولها هذه السياسة، هي: شكل الاتحاد الأوربي، العلاقات عبر الأطلسية ومهام حلف شمال الأطلسي.

### أ- شكل الاتحاد الأوربي:

قد لا نجد أفضل من تعليق الرئيس الفرنسي شارل ديغول لوصف علاقة فرنسا بأوربا حين قال: "**إن مشكلة أوربا تكمن في كيفية اندماج فرنسا دون أن تذوب فيها**"[2] . ففرنسا دوما ما كانت تعتقد في جهود التكامل على المستوى الأوربي وسيلة لتكون للدول الأوربية سياسة موحدة إزاء كافة القضايا الدولية وفي مختلف المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية. لكن بشرط أن تكون فرنسا زعيمة لهذه الوحدة، من خلال قيامها بدور الموجه لتلك السياسة، ثم أن لا تمنح هذه الوحدة اختصاصات فوق قومية تنتقص من سيادة فرنسا. لقد عملت الدبلوماسية الفرنسية طيلة فترة الحرب الباردة على تحقيق هذا الهدف، مساهمة في إرساء قواعد متينة للتكامل الأوربي في مجالات غير المجال الاقتصادي؛ أي نحو الأمن

---

[1]- بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة: مالك البديري، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع ،1994)، ص 652.

[2]- فؤاد نهرا، "فرنسا والتوازنات الدولية، حوار مع باسكال شينيو " ، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد 111، صيف 2003، ص 145.

والسياسة الخارجية، لكن مع ضمان -إلى أقصى حد ممكن- وضعية قيادية متميزة تحول دون فقدان فرنسا لاستقلالية قراراتها.

مع سقوط جدار برلين، رأت فرنسا في نهاية الحرب الباردة الفرصة المواتية لتعزيز مسار الاندماج الأوربي. لكنها واجهت على هذا المستوى مسارين متمايزين بين التعمق والتوسع؛ أي بين مسار تأكيد وتعميق الوحدة السياسية للإتحاد من جهة، ومسار توسيع رقعته الجغرافية من جهة ثانية[1]. لقد أثار هذا الوضع نقاشا حادا في فرنسا تضمن ثلاثة اقتراحات هي[2]: هل من الأفضل إنشاء تحالفات قوية ومنظمة حول أغلب القضايا؟ أم الأفضل إقامة تحالف يجمع فرنسا بألمانيا والدول المتوسطية للإتحاد؟ أم إنشاء تحالفات لغرض خاص "Ad-Hoc" حسب طبيعة القضايا والمواقف؟

يبدو أن السياسة الفرنسية فضلت الخيار الثاني كاستجابة لمطلب الموازنة بين خياري التعمق والتوسيع، فعملت خاصة على تعزيز التحالف مع ألمانيا، باعتبار المحرك الألماني الفرنسي الحافز الدافع لتأكيد "أوربانية أوربا"، وهذه المرة باتخاذ قرارات ملموسة وإجراءات مؤسساتية لدعم خيارات الوحدة تتعدى المجال الاقتصادي نحو مجالات الأمن والدفاع. وكان ذلك ما جسدته فعليا معاهدة ماستريخت 1992، التي نقلت الجماعة الأوربية نحو الإتحاد الأوربي، وجعلت من أحد أهم دعائمه وضع "سياسة خارجية وأمنية مشتركة". ومن جهة ثانية، شغل توسيع الإتحاد الأوربي نحو شرق ووسط أوربا اهتمام صناع القرار الفرنسي. ففرنسا التي كانت من الدول المعارضة لانضمام دول هذه المنطقة، مفضلة التعمق على حساب التوسيع ، وجدت نفسها مجبرة على الإذعان للتوافق الحاصل بين قادة الإتحاد حول التوسع[3]، والقبول بانضمام هذه الدول رغم ما لذلك من خطر على قدرة فرنسا على فرض أرائها داخل الإتحاد.

**ب- العلاقات عبر الأطلسية:**

[1]- فؤاد نهرا، المرجع السابق ، ص 144.

[2] - Frédéric Charillon, « Politique Etrangère De La France: L'heure Des Choix » Politique Etrangère, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI), Année 2007, №1, p. 141.

[3] - Pernille Rieker, « French Foreign Policy and The Limits of Europeanization», ***Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)***, Oslo, №.692-2005, p.8.

ترفض فرنسا ما تسميه الخضوع الأوربي للولايات المتحدة، وهي تعتبر أن الولايات المتحدة تحاول التقليل من شأن الاتحاد الأوروبي، وتستهدف إخضاعه لإرادتها متسترة وراء شعار الأطلسية. من أجل هذا، ترفع فرنسا في العلاقة عبر-الأطلسية شعار "أوربا للأوربيين"؛ في مسعى إبعاد ما كان يسميه ديغول الهيمنة الأنجلوسكسونية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الأوربية. ولهدف ضمان أوربانية أوربا، عملت الدبلوماسية الفرنسية خلال فترة الاستقطاب الثنائي على جبهتين: أولهما، محاولة كسب ثقة ألمانيا وتوثيق علاقاتها بها؛ لأنها كانت ترى في محور باريس-بون محور الانعتاق عن الهيمنة الأمريكية. وثانيهما، هو رفضها-إلى غاية عام 1972- انضمام بريطانيا للسوق المشتركة؛ لأنها كانت تشكك في ولائها لأوربا.

ولقد أعطت نهاية الحرب الباردة الحجة بالنسبة لفرنسا لتبرير موقفها بضرورة إنهاء الهيمنة الأطلسية على الإتحاد الأوربي؛ لأن فرنسا ترى في أوربا معتمدة على ذاتها، قادرة على نهج طريقها الخاص نحو التعامل المستقل مع المسائل الدولية سياسيا، وأن تضمن حماية أمنها تدريجيا بعيدا عن الحماية الأمريكية أمنيا، زيادة على كونها قطب من الأقطاب العالمية الثلاثة اقتصاديا. واليوم تتزعم فرنسا دول ما يعرف بتيار "الأوربانية" Europeanization داخل الإتحاد، والتي تضع هدفها الرئيسي جعل الإتحاد الأوربي بإرادة سياسية، اقتصادية وأمنية مستقلة عن الهيمنة الأمريكية[1]. وتأمل من وراء ذلك خلق وزن مقابل الولايات المتحدة، وبالتالي تعزيز سيادة الدول الأوربية وفي نفس الوقت دعم مصالحها الخاصة.

### ج- دور حلف شمال الأطلسي:

يجسد الموقف الفرنسي من الحلف -بوضوح أكثر- النهج الاستقلالي للسياسة الفرنسية أوربيا. فباريس كانت تعتقد أن المنظمة لم تعد قادرة على مواجهة الظروف الدولية لما بعد 1949، خاصة بعد أن تمكنت الدول الأوربية من استعادة قوتها الاقتصادية على نحو أكسبها قدرة أكبر للدفاع عن نفسها. ولهذا ربطت فرنسا بقائها في الحلف بتعديل جوهري لجهازه العسكري، بحيث تكون القيادة فيه لمجلس

[1]- إيريك رولو، « سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 319، سبتمبر 2005، ص 49.

ثلاثي مكون من فرنسا، الولايات المتحدة وبريطانيا، يتم فيه التشاور حول كافة القضايا العالمية. وأمام الرفض الأمريكي لهذا الشرط راحت فرنسا في خطوة أولى تسعى إلى امتلاك قوة نووية مستقلة، ثم أعلنت في خطوة أخرى انسحابها من مؤسسة حلف الناتو في 1966/03/12[1].

ورغم أن فرنسا قررت العودة إلى اللجنة العسكرية للحلف والمشاركة في هيئة الأركان الدولية، إلا أنها ما لبثت تدعو إلى ترسيخ الهوية الدفاعية الأوربية بعيدا عن المظلة الأطلسية، ففرنسا لا تزال تعتقد بأن ضمان أمن أوربا يستوجب أن يكون للأوربيين مسؤوليات أكبر في ميدان حفظ السلم والأمن في القارة، وأن يملكوا وسائل تدخل مستقلة وبقرارات من المجموعة الأوربية نفسها، وبقيادات عسكرية أوربية، لهذا تدافع فرنسا باستمرار من أجل أن تُسند هذه المهام إلى إتحاد غرب أوربا "U.E.O" الذي تعمل باتجاه أن تجعل منه الذراع العسكري للإتحاد.

إن المواقف الفرنسية السابقة تجعلنا نقف على حقيقة تميز السياسة الخارجية الفرنسية في بعدها الأوربي، هذا التميز يظهر في دفاعها عن أوربا موحدة، وبإرادة مستقلة، اقتصاديا، سياسيا وامنيا، واستعدادها لتحدي الولايات المتحدة في المسائل التي تعزز هذه الاستقلالية. لكن في مقابل كل هذا، الرؤية الفرنسية لأوربا الموحدة والمستقلة هي أن تكون سندا للسياسة الخارجية الفرنسية، وأداة من أدوات تعزيز مكانة فرنسا في النظام الدولي. ولهذا، فإن الاستعداد الفرنسي للتكيف مع المعايير الأوربية في السياسة الخارجية، إنما يندرج من نوع التكيف الإجرائي-التعديلي الذي يستفيد من مزايا السياسة الخارجية الأوربية المشتركة، دون أن يلغي خصوصية السياسة الوطنية.

[1]- ليلى مرسي وأحمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية-الأوربية بين التحالف والمصلحة**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001)، ص 181.

## المطلب الثاني: خطاب التعددية في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الولايات المتحدة

إن أي دراسة للسياسة الخارجية الفرنسية، يجب أن تخصص لها مساحة واسعة من النقاش حول العلاقة مع الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، لا يجب أن يتجه البحث نحو طبيعة العلاقة الثنائية بين البلدين فحسب، فلخصوصية العلاقة، لا بد من التحري في العلاقة الموجدة بين أهداف السياسة الخارجية الفرنسية من جهة والعلاقات الفرنسية–الأمريكية من جهة أخرى؛ لأنه غالبا ما يبدو أن تحقيق أهداف الأولى يمر بالضرورة عبر تهديد العلاقة الأخيرة.

في فرنسا، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تشغل مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة حيزا مهما في أجندة اهتمامات السياسة الخارجية الفرنسية. وكان قد هيأ لذلك التدهور التدريجي الذي طبع العلاقات الفرنسية–الأمريكية مطلع عقد الخمسينات، والذي رده الفرنسيون حينها للمواقف الأمريكية المناوئة لمصالح فرنسا. ولهذا، ومنذ أن جاءت الجمهورية الخامسة برئاسة الجنرال شارل ديغول، تبنت السياسة الخارجية الفرنسية خطابا معارضا للولايات المتحدة؛ عندما كان ديغول يقدم اقتراحات ومشاريع "أحادية" في التعامل مع القضايا العالمية، غالبا في اتجاه معارض للولايات المتحدة.

لقد أسست السياسة الديغولية تجاه الولايات المتحدة لاتجاه مناهض للنفوذ الأمريكي في فرنسا، بحيث أصبح انتقاد كل ما هو أمريكي ظاهرة متفشية في فرنسا بين أوساط النخب والرأي العام الفرنسي، للنموذج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الأمريكي. وبين الكتاب والباحثين الفرنسيين الذين غالبا ما ينتقدون منطق القوة الأمريكي وإدارتها الانفرادية للعولمة، ويبرزون مخاطرها على النظام الدولي. وفي السياسة الخارجية، لا تبدو الانتقادات الفرنسية للسياسة الأمريكية مجرد اقتراحات بديلة لمشاكل يُختلف

حولها كما يفهم ذلك من الانتقادات الألمانية أو البريطانية لواشنطن مثلا[1]، فهي غالبا ما تعكس -كما سيأتي- خروجا واضحا عن اعتبارات التحالف وتجسد أحيانا معارضة صريحة للمصالح الأمريكية. بالمقابل، في الولايات المتحدة، وخاصة في أعقاب الحرب على العراق 2003، لم يعد يتردد الأمريكيون في اعتبار فرنسا —خصما- ليصفوا ظاهرة المعارضة الفرنسية للنموذج الأمريكي بـ **العداء لأمريكا** "Anti Americanism"؛ أي العداء الفرنسي لكل ما هو أمريكي. وفي مجال السياسة الخارجية تحديدا، ترسخت لدى الأمريكيين قناعة مؤداها أن فرنسا هي الحليف الأكثر احتمالا لتهديد المكانة الأمريكية ومعارضة قيادتها العالمية سعيا وراء معادلة القوة الأمريكية في جميع المجالات[2]، إذ تُلاحظ -بشكل جلي- مواقف التحفظ، المعارضة أو الامتعاض في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية من السياسات الأمريكية بشأن قضايا عديدة في المنظمات الدولية، وفي إفريقيا ،البلقان، الشرق الأوسط، إدارة الاقتصاد العالمي، تسيير مسائل العولمة (البيئة، التنمية..).

خلال فترة رئاسة ديغول، وجدت هناك خلافات دائمة بين فرنسا والولايات المتحدة حول سياسات عديدة. فالرجل يُنظر إليه على أنه أول من أرسى هذا التقليد في السياسة الخارجية الفرنسية، من منطلق رفضه التام لفكرة سيطرة "الأنجلوسكسون" على اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الغرب. فظهر ذلك بشكل واضح في انتهاجه لسياسة مستقلة ومغايرة للسياسات التقليدية التي كانت تنتهجها الدول الغربية تجاه الاتحاد السوفييتي، إذ راح يمد جسور التقارب مع موسكو من خلال تبادل الزيارات وإبرام العديد من اتفاقيات التعاون في مجالات متنوعة، تجسيدا لرؤيته للإتحاد السوفييتي بأنه دولة أوربية بغض النظر عن أيديولوجيته[3]. بل وصل الأمر إلى حد انسحاب فرنسا من حلف شمال الاطلسي سنة 1966، وطلب مغادرة العسكريين الأمريكيين من فرنسا. وفي مسائل أخرى، رفض ديغول الاستجابة لدعوة الولايات المتحدة بفرض حضر تجاري على كوبا، كما اعترفت فرنسا في عهده رسميا بجمهورية الصين الشعبية سنة 1964، وانتقدت بشدة التدخل الأمريكي في الدومنيكان في أفريل 1965،

---

[1] - Philip H.Gordon, « The French Position », ***The National Interest***, fall 2000, visited on (18/4/2012), In: < http://www.brookings.edu/views/articles/gordon/2000fall_ni.htm >

[2] - Ibid.

[3]- ليلى مرسي وأحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 172.

وانسحبت في نفس السنة (ماي 1965) من حلف جنوب شرق آسيا "SEATO"، وأدانت التدخل الأمريكي في الفيتنام...الخ[1]. وفي الجانب الاقتصادي، طالبت فرنسا منذ منتصف الستينات بالتخلي عن استخدام الدولار كوحدة دفع دولية، والعودة إلى قاعدة الذهب "Gold Standard"، وقد حولت باريس فعلا أغلب احتياطاتها من الدولار إلى الذهب، كما قرر ديغول بناء قاعدة لـ" صناعة وطنية مستقلة" لمواجهة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية ( الشركات الأم) التي كانت قد امتلكت استثمارات ضخمة في فرنسا[2].

وحافظ خلفاء ديغول على نفس نهج السياسة الخارجية. فـ"فاليري جيسكاردستان" رفض منذ حرب أكتوبر 1973 (العربية- الإسرائيلية) القيادة الأمريكية للسياسة الطاقوية العالمية، ورفض أثناء أزمة الصواريخ 1977 نشر صواريخ الناتو على الأراضي التي لم تكن جزءا من السيطرة العسكرية للحلف، ورفض تغيير الخطاب تجاه الاتحاد السوفييتي حتى بعد تدخله في أفغانستان 1979، وتواصل نفس النهج مع الرئيس "فرانسوا ميتران" الذي انتقد سياسة ريغان الهجومية (حرب النجوم)، وعارض سياسة واشنطن في أمريكا الوسطى[3].

إن طبيعة المعارضة الفرنسية للسياسات الأمريكية نبعت في غالبيتها من تأكيد فرنسا على حقها في النظر إليها كقوة كبرى قادرة على التدخل بفعالية في المسائل العالمية: سياسات الأمم المتحدة، المسألة الفيتنامية، حروب الشرق الأوسط. وهذا التصور هو الذي خلق العديد من الخلافات في العلاقات الفرنسية-الأمريكية؛ لأن ديغول تحدى ما كان يراه المفهوم الأمريكي لدورها الأحادي في العالم، يقول بشأن ذلك: "**في العالم الحر، سواء في ميدان الأمن، الاقتصاد، التمويل، العلم، التكنولوجيا، أو أي ميدان آخر، فإن الحقيقة الأساسية –إن لم تكن الوحيدة– هي تلك التي الخاصة بأمريكا**" [4]

نهاية الحرب الباردة، وعلى عكس ما كان منتظرا، أظهرت أن الخلاف في المقاربتين الفرنسية والأمريكية للسياسة الخارجية لا يزال مستمرا. فرغم بعض نقاط التقاطع حول مسائل جوهرية مثل

---

[1]- نفس المرجع، ص ص 174-179.

[2] - Philip H.Gordon, Op Cit..

[3] - Idem.

[4] - Dorothy, Pickles, **The Government and Politics in France**, ( London: Methuen & CO LTD, 1973, Volume 2), p.328.

الاستقرار في أوربا، وتهديدات الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل[1]، إلا أن قضايا وأزمات عالمية وإقليمية جديدة، بعثت بتحديات جديدة أثارت مرة أخرى الخلافات القديمة في العلاقات الفرنسية-الأمريكية. ولعل أظهرها تكمن في طبيعة القيادة الأمريكية للعالم. ففرنسا تحفظت على السياسة الأمريكية في البلقان، وعارضت بشدة سياستها في مواجهة الدول المسماة بالمارقة "Rouge States"، فانتقدت أسلوب استخدام القوة الصلبة "Hard Power" ضد العراق وإيران وليبيا...ولم تستجب للنداء الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية ضدها (مشروع داماتو 1995)، ودعت باستمرار إلى استخدام أساليب الحوار والقوة اللينة "Soft Power". كما تتحفظ فرنسا على كيفية القيادة الأمريكية للعولمة وعلى ممارساتها في شؤون مثل البيئة (برتوكول كيوتو)، التنمية، والتجارة العالمية، وتدعو إلى ضرورة تبني طريقة التفكير والاقتراح الجماعي لإيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل، من خلال مؤسسات تعددية كطريقة مثالية لحل المشاكل العالمية[2].

خلال فترة رئاسة جورج بوش الابن للولايات المتحدة، أظهرت فرنسا أشكالا متعددة من الرفض لسياسة واشنطن الانفرادية، لإقناعها بضرورة مواجهة الأزمات الجديدة في إطار تعددي، يضفي شرعية على سلوكاتها. لذا تؤكد فرنسا في كل مرة على ضرورة عدم اختزال مشكلات العالم في مكافحة ظاهرة الإرهاب، وترافع لأجل تأجيل استخدام الوسيلة العسكرية أمام الحوار السياسي وتعاون المجتمع الدولي في مسائل العراق وإيران وكوريا الشمالية...وبعبارة أخرى، الدعوة إلى مقاربة متعددة الجوانب للمشاكل العالمية وعدم الانسياق وراء المقاربة الأحادية التي تفسرها باريس باستسلام الإدارة الأمريكية لإغراء القوة الوحيدة[3]. وبالتالي أصبح-وبشكل متنامي- انتقاد الأحادية الأمريكية والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب أمرا ثابتا في خطاب السياسة الخارجية الفرنسية، كما يظهر بوضوح في تصريح وزير الخارجية السابق

---

[1] - Paul Belkin, “France: Factors Shaping Foreign Policy, and Issues in U.S.-French Relations”, Washngton, Congressional Research, Report Prepared for Members and Committees of Congress, April14, 2011,p.4.

[2] - **“**The United States and France After The War In Iraq**”**, Center on The US & France, The Brookings Institution, Conference, May, 12,2003, Washington, D.C. , p. 4.

[3]- ناظم عبد الرحمن الجاسور، « **الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: صراع الحضارات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر** »، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003)، ص 46.

هيبرت فيدرين: «**لا تقبل فرنسا عالم أحادي القطب سياسيا، ولا عالم موحد ثقافيا ولا سيطرة دولة عظمى وحيدة**»[1]

إن الاستخدام المستمر للسياسة الخارجية الفرنسية لخطاب التعددية في العلاقة مع الولايات المتحدة ، يثير تساؤلا مشروعا حول: لماذا الإصرار الفرنسي على عالم متعددة الأقطاب؟ ولماذا فرنسا مستعدة لتحدي الولايات المتحدة من اجل هذا الهدف؟ ففرنسا ليست هي القوة الكبرى السابقة الوحيدة التي قلصت الولايات المتحدة إشعاعها الثقافي وحضورها العالمي. ومع ذلك، تبقى فرنسا حالة استثنائية في سعيها الدؤوب لاسترجاع حضورها ونفوذها العالمي. هذا ما يجعلنا نقف عند حقيقة أن سياسة فرنسا الخارجية أكبر من أن تكون مجرد بحث عن تحصيل المصلحة القومية، فالامتعاض الفرنسي من القوة الأمريكية مصدره أساسا أن فرنسا لا تريد أن تضطلع بدور ثانوي في الشؤون العالمية في عالم تقوده الولايات المتحدة بانفرادية، في حين أن هذه الأخيرة لا تريد تغيير هذا النهج الأحادي. إن للسياسة الخارجية الفرنسية هوية خاصة تدعوها إلى بذل جهود اكبر لنشر القيم والرؤى الفرنسية، تجد جذورها في ما يراه الفرنسيون عراقة الديموقراطية الفرنسية وثقافتها لحقوق الإنسان[2].

إن فرنسا —كما يشرح Philip H.Gordon [3]– طورت ثقافة سلوك سياسة خارجية تحاول من خلاله التعايش مع المشكل بدل محاولة حله بسرعة، لهذا تبدو سياستها أكثر ليونة مقارنة بساسة القوة الأمريكية. وهي على عكس سياسة الولايات المتحدة، التي تتجه بسرعة نحو استخدام وسائل القوة، سياسة أكثر صبرا عندما لا تأتي الحلول سريعة، فهي تفضل مواصلة المسار على حساب النتيجة السريعة معتبرة أنه في النهاية تطور المسار سيؤدي حتما إلى النتيجة.

في الأخير، ربما أضفى انتخاب نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) سنة 2007 شيئا من التحدي على هذه المقاربة الديغولية المتميزة للسياسة الخارجية. فساركوزي عمل على تحسين العلاقات الفرنسية–الأمريكية. وعلى الوجه المقارنة بسابقيه، فهو اتخذ خطوات هامة في مسعى التقارب

[1] - Philip H.Gordon, « The French Position », Op. Cit.

- Paul Belkin, Op. Cit., p.4. [2]

[3] - Philip H.Gordon, « The Internal French- American Quarrel: An Update », visited on (14/4/2012), In: < http://www.brookings.edu/fp/cusf/events/20000524_gordon.htm >

مع الولايات المتحدة، وربما كانت الخطوة الأكثر شدا للانتباه، هي إعلان ساركوزي إعادة إدماج فرنسا الكامل في حلف شمال الأطلسي بعد أكثر من أربعين سنة من قرار ديغول الانسحاب من الحلف. فعلى عكس الديغوليين، الذين انخرطوا في سياسة خارجية مدمجة بمبادئ القومية الفرنسية، فإن ساركوزي تابع سياسة خارجية أكثر واقعية[1]. وعلى عكس الديغوليين الذين عارضوا النفوذ الأمريكي في العالم، فهو عبر عن قبوله وحتى إعجابه بنموذج القيادة الأمريكية للعالم.

**المبحث الثاني: ظهور وتطور سياسة خارجية استثنائية لفرنسا تجاه العالم العربي**

كثيرا ما تظهر مواقف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي غير مبالية باعتبارات التحالف الأطلسي مع الولايات المتحدة، ولا لاعتبارات التعاطف التاريخي مع إسرائيل، ما جعلها دوما محل انتقاد شديد من طرف واشنطن وتل أبيب، اللتين غالبا ما فسرتا السياسة الفرنسية على أنها تجسيد لـ العداء لأمريكا "Anti-Americanism" بالنسبة للأولى، و العداء للسامية "Anti-Semism" بالنسبة للثانية. وقد انجر عن ذلك خلافات دبلوماسية حادة بين الطرفين في فلسطين و العراق وغيرهما، دون أن يثني ذلك فرنسا -غالبا- عن التمسك بمواقفها. في المقابل، أكسبت "المواقف العربية" لفرنسا شعبية كبيرة لها في العالم العربي، سواء كان ذلك بين أوساط الرأي العام العربي أو في الإعلام ولدى النخب، وحتى لدى الرسميين من صناع القرار في الدول العربية وفي الجامعة العربية.

لقد فتح هذا الشعور العام المجال واسعا باتجاه دعم الطرح القائل بأن فرنسا بمعارضتها الغالبة للسياسة الأمريكية في العالم العربي، تشكل قوة معادية للولايات المتحدة، يمكن الاعتماد عليها -سياسيا- في مواجهة المشروع الأمريكي للهيمنة في المنطقة، وبأنها مدافع تقليدي عن القضايا العربية، كما هي الولايات المتحدة حليف تقليدي لإسرائيل في المنطقة.

في هذا المبحث، سوف نقدم لمحة تاريخية عن ظروف تأسيس ما أصبح يعرف بـ "السياسة العربية لفرنسا" PAF في عهد الجنرال ديغول، كيف استمرت عند خلفائه، وكيف لم تتأثر

[1] - Paul Belkin, Op. Cit., p.4.

بنهاية الحرب الباردة واعتبارات الاستقطاب الثنائي. وسوف يكون تركيزنا على تلك المواقف والقرارات التي تثبت عمليا صحة توجه السياسة العربية لفرنسا منذ ديغول إلى غاية جاك شيراك، على أن يأتي تفسير هذه السياسة في المبحث الموالي.

## المطلب الأول: قراءة في أهداف الفواعل المهيمنة على بيئة صنع القرار الخارجي.

يرفض المقترب الليبرالي الطرح القائل بأولوية البيئة الدولية (العقلانية أو المعيارية) في تفسير توجهات السياسة الخارجية لدولة ما، ويقترح بدلا من ذلك فحص علاقة الدولة بمجتمعها الداخلي كأساس للنموذج التفسيري الذي يقدمه؛ بحجة أن خيارات هذه السياسة إنما تعكس الخصائص الهيكلية والوظيفية لبيئة صنع القرار الداخلية. وبشكل أدق، تعكس أفضليات الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسية المتعلقة بصنع قرار السياسة الخارجية .

من هذا المنطلق، وعند محاولة تفسير السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، تشكك الليبرالية النفعية من جهة في فعالية التفسير الواقعي الذي يُعطي دورا حاسما لموقع قوة فرنسا في هذا النسق الدولي الجديد، ومن جهة أخرى في جدوى تفسير البنائية فوق القومية التي ترصد اهتماما خاصا للمعايير الجديدة للإتحاد الأوربي كمتغيرين (القوة والمعايير) مستقلين للتفسير. وبدلا من ذلك، تدعو الليبرالية النفعية إلى إيلاء اهتمام خاص وحصري لمتغيرات النسق السياسي الداخلي الفرنسي لذات الفترة، ويتضمن ذلك توجيه الاهتمام نحو المتغيرات المؤثرة في صنع القرار سواءً غير المباشرة منها (نظام صنع القرار، اهتمامات الرأي العام) أو المباشرة التأثير (أفضليات الفواعل المهيمنة على صنع القرار الخارجي خاصة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط) كمتغيرات تملك إجابات حاسمة عند محاولة تفسير التوجهات الخارجية لفرنسا، و يتم الاحتكام إليها في تقرير مدى الاستمرارية أو التغير في هذه التوجهات.

## أولا– متغيرات التأثير غير المباشر:

### أ– نظام صناعة القرار:

كان مؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال "شارل ديغول" قد وضع نظاما خاصا لصناعة القرار الداخلي والخارجي على السواء، وذلك انطلاقا من اعتقاده أن الدولة هي أهم أداة للتحرك من أجل تحقيق الطموحات الوطنية، لذا يجب أن تسمو على كل الانقسامات الداخلية، وتمتلك استقلالا في قراراتها دون أن تتقيد بمواقف التشكيلات السياسية والجماعات الضاغطة (1). وقد جسد ديغول هذا التصور في الدستور الجديد لعام 1958 الذي أدخل نظاما رئاسيا محكما، من حيث أنه منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية. ومن بين أهم التعديلات التي تضمنها ما يلي (2):

1– انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من طرف الشعب وليس من البرلمان.

2– منح الرئيس حق تعيين رئيس الوزراء وحل مجلس النواب.

3– منح السلطة التنفيذية صلاحية إصدار بعض القوانين/ التنظيمات، فشاركت البرلمان في صلاحية التشريع، بل تم تحديد صلاحيات البرلمان في ميدانه هذا حصرا.

4– اتساع رقعة صلاحيته في إعلان الطوارئ.

5– منح الرئيس حق المبادرة إلى تعديل الدستور باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي.

بالنتيجة، جاء الدستور الجديد مانحا سلطات واسعة للرئيس في مواجهة الحكومة التي أصبح دورها مقتصرا على تنفيذ برنامج الرئيس، أو في مواجهة البرلمان الذي تقلصت اختصاصاته في كلا وظيفتي التشريع والمراقبة، وفي هذا السياق أصبحت السياسة الخارجية بمثابة "مجال خاص للرئيس" (1)، لا تحض غالبا بمناقشة الحكومة وتتجاوز أي رقابة فعلية محتملة للسلطة

---

(1) الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 28.

(2) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية–الأوربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 97-98.

(1) الحسان بوقنطار ، المرجع السابـق الذكر، ص 28.

التشريعية*، وأكثر من ذلك يشير الباحث الفرنسي "سامي كوهين" (Sami Cohen) أن هذا الوضع الدستوري غيب حتى دور مستشاري الرئيس؛ بسبب غياب مجلس الأمن القومي(2)، الذي يضطلع عادة بدور واسع في صنع السياسة الخارجية في الدول الكبرى.

هذا الوضع الذي يعطي امتيازا واضحا للرئيس في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، تواصل باستمرار الجمهورية الخامسة ولا يزال كذلك ببقائها، بل أن اليسار الذي درج على انتقاد هذا الوضع تكيف معه استبعادا لأي محاسبة. وحتى التعديل الدستوري الذي حصل في عهد رئاسة جاك شيراك سنة 1995، والذي وُصف بأنه أهم تغير يطرأ على دستور الجمهورية الخامسة، لم ينل من تفوق الهيئة التنفيذية في مسار صنع القرار، إذ أنه اقترح توسيع نطاق استخدام الاستفتاء من جانب الحكومة بما يؤدي إلى دعم السلطات الرئيسية في مواجهة البرلمان وكذلك المحاكم، والتخاطب المباشر مع الشعب في وقت الأزمات (3).

**ب- اهتمامات الرأي العام:**

يعتقد الليبراليون أنه من بين أهم ما أفرزته تحولات ما بعد الحرب الباردة كان على مستوى الشعوب، فيما سماها جيمس روزنو (J. Rosenau) بثورة المهارة "Skill Revolution" التي جعلت الأفراد -خاصة في الغرب- أكثر تأهيلا لتقرير مواقفهم من الشؤون الدولية؛ بفضل تطور وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، التي زادت من قدراتهم على التفاعل وتحليل الأحداث الدولية، وقدرتهم على تجميع سلوكاتهم في شكل مخرجات جماعية جد مؤثرة (4)، الأمر الذي غير من مقياس شرعية السلطة الذي أصبح مرتبطا بشرعية الانجازات؛ أي تلبية الحاجات وتحقيق الأهداف وتوفير الاستقرار للأفراد(5).

---

* دور الجمعية الوطنية الفرنسية مخالف لما هو عليه الأمر في الولايات المتحدة؛ حيث للكونغرس سلطات ملحوظة في إعداد السياسة الخارجية ومراقبة تنفيذها، من خلال المصادقة على تعيين كبار الموظفين، والمصادقة على المعاهدات والتصويت على ميزانية الدفاع...الخ

(2) الحسان بوقنطار ، المرجع السابـق الذكر، ص 204.

(3) نزيرة الأفندي، « شيراك رجل التوازنات الفرنسية »، ***السياسة الدولية***، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 124، أفريل 1996، ص 169.

(4) James N.Rosenau, Op. Cit., PP 14-15.

(5) Ibid, P.16.

وعمليا، نلاحظ حقيقة هذا التحول في اهتمامات الرأي العام خاصة في الدول الغربية، وبشكل مباشر خلال فترات الحملات الانتخابية، التي كانت في السابق تنصب غالبا على القضايا الداخلية على حساب الخارجية منها. وفي فرنسا تحديدا، أصبحت توجهات السياسة الخارجية [ توسيع الإتحاد الأوربي،حرب الخليج والبلقان، محور الشر...] تستقطب -بشكل جلي- اهتمامات الناخب الفرنسي، ما جعل من هذه القضايا مادة انتخابية فعالة لمرشحي اليمين واليسار. وهذا الموقف هو ما يرجح الأفضلية لصالح التفسيرات المستقاة من البيئة الداخلية على حساب التفسيرات النسقية.

**ثانيا- متغيرات التأثير المباشر:**

**أ- الأحزاب السياسية:**

تتقاسم الساحة السياسية الفرنسية ثلاثة أقطاب رئيسية هي يمين الوسط الليبرالي، اليسار الاشتراكي واليمين القومي المتطرف. ولما كانت الليبرالية النفعية تفترض بأن أفضليات الفواعل المجتمعية الرئيسة هي التي تشكل خيارات السياسة الخارجية للدولة كمؤسسة تمثيلية، فإن فحصا للخطوط العريضة للبرنامج الخارجي لهذه الأحزاب يشكل مدخلا ضروريا لمعرفة التوجهات الخارجية لفرنسا، مع النظر لدور ومكانة هذه الأحزاب في الشبكة السياسية المتعلقة بصنع قرار السياسة الخارجية.

**أ-1 يمين الوسط:**

ويتألف-أساسا- من حزبي التجمع من أجل الجمهورية (ديغولي التوجه) والإتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (اليمين الليبرالي)، اللذين رغم اختلافهما بشأن عدد من القضايا الداخلية، تجمعهما رؤى متقاربة بشأن الأجندة الخارجية تستلهم معظم مبادئها عن الإرث الديغولي، وخاصة مبدأ "الاستقلال الوطني". فاليمين يرى بضرورة بناء علاقات متينة مع الحليف الأمريكي، لكن في حدود أن تضمن قدرا من الاستقلالية والتعددية، كما يلخص شيراك ذلك بقوله:

« إني أكن للولايات المتحدة الإعجاب وعرفان الجميل؛ لقد حاربت في سبيل حريتنا، ولكن عرفان الجميل لا يعني الاستسلام»(1)

كما يرى اليمين مستقبل فرنسا في تعزيز جهود الوحدة الأوربية، بتأكيده على قبول العملة الأوربية الموحدة "اليور"(2)، ودفاعه عن الدستور الأوربي الموحد، مع الحرص على عدم قبول انضمام تركيا للإتحاد(3). وخطاب اليمين ثابت وحازم بخصوص قضايا مكافحة الإرهاب والعنف ومواجهة الهجرة غير الشرعية، وضرورة الحفاظ على تقاليد الجمهورية، وتماسك وحدة الأمة الفرنسية.

وبخصوص رؤية اليمين لطبيعة الصراع في الشرق الأوسط، فإنه عموما متمسك بالخط الذي رسمه ديغول في "سياسته العربية" منذ عام 1967، والذي يحاول الموازنة بين الصداقة التقليدية مع إسرائيل، والدفاع عن المصالح الاقتصادية، السياسية والثقافية لفرنسا في العالم العربي، لهذا احتفظ- ولا يزال كذلك- الكثير من رجالات اليمين وفي مقدمتهم "جاك شيراك" بعلاقات جد متميزة مع بعض الأنظمة العربية خاصة في العراق ولبنان وسوريا...الخ وهذا الوضع هو الذي يحدد- في الغالب- مواقف اليمين من الأوضاع في المنطقة العربية.

### أ-2 اليسار:

يتعاط اليسار الفرنسي بإيجابية مع السياسة الخارجية ذات الإلهام الديغولي القائمة على أساس "الاستقلال الوطني" كسبيل لتأكيد التميز الفرنسي عن الغطاء الأطلسي، ويتقاطع معه الموقف حول ضرورة بناء أوربا موحدة وقوية، لهذا لم يلاحظ تحول جذري عن سياسة اليمين الخارجية، حين تولى الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران السلطة عام 1981. غير أن الالتقاء بين اليمين واليسار في الأهداف لا يلحقه اتفاق بينهما حول وسائل تنفيذها؛ لأن اليسار بقطبيه

---

(1) جاك شيراك،المرجـع السابق الذكر، ص 65 .

(2) ريمون ماهر كامل، « الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا »، ***السياسة الدولية***، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 149، أفريل 1997، ص 151.

(3) Nicolas De Boisgrollier, « The French Political Landscape After Non », ***US-Europe Analysis Series***, Washington,DC , The Brookings Institution, June 2005, P. 2.

"الحزب الاشتراكي" و" الحزب الشيوعي"، يضع مجموعة من الشروط لقبول الوحدة الأوربية هي(1):

1- أن تكون العملة الموحدة شاملة لجميع دول الإتحاد.

2- تشكيل حكومة اقتصادية أوربية لتمثيل الشعوب.

3- ضرورة انتهاج أوربا لسياسة اجتماعية تحقق التنمية الاقتصادية وتوفر فرص العمل.

4- السماح لدول أوربا الشرقية بالانضمام للإتحاد حتى تشكل قوة إضافية له.

وفي جانب آخر، يبدي الاشتراكيون انتقادا أشد للسياسات الليبرالية الانفرادية للإدارة الأمريكية في مجالات التجارة العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي وتسيير العولمة...الخ، ويدافعون لأجل أن تبقى الدولة متمسكة بزمام الأمور في هذه المجالات، ويتبنى اليسار موقفا أقل حدة تجاه قضية الهجرة والاندماج الاجتماعي، إذ يطالب بإلغاء القوانين المعادية للأجانب التي تتنافى وتقاليد ومبادئ فرنسا العالمية (حرية الإنسان وحقوق المواطنة..) (2).

وفي رؤيته للصراع في الشرق الأوسط، يحتكم اليسار الفرنسي غالبا إلى عمق العلاقات التاريخية التي تجمعه بالحركة الصهيونية، والتي كانت قد ترسخت بسبب عقدة الذنب التي علقت بالرأي العام الغربي عموما نتيجة ما يُزعم أنه "الاضطهاد" النازي لليهود (الهولوكوست)، وقبل ذلك، أبدى الاشتراكيون الفرنسيون تأييدا صريحا لوعد بلفور، ثم ضغطوا على حكومة بلادهم كي تقبل قرار التقسيم الأممي 1947، وتوطدت العلاقات بين الحزب الاشتراكي الفرنسي والحركة الصهيونية إلى حد التمازج وتوحيد الأهداف، عندما اشترك مع حزب العمال الإسرائيلي في عضوية "الأممية الاشتراكية "(3).

### أ-3 اليمين المتطرف:

(1) ريمون ماهر كامل ،المرجع السابق الذكر، ص 152.

(2) نفس المرجع.

(3) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص ص 71-90.

يمثله حزب " الجبهة الوطنية " "Front National "، الذي يتزعمه "جان ماري لوبان"، و تعتبر الجبهة أن المبرر الرئيسي لوجودها هو تمثيلها للهوية والثقافة الفرنسية التي ترى أن الأحزاب الأخرى لا تعبر عنها بصدق، كما أنها تتحرك بدعوى الدفاع عن التقاليد الفرنسية التي تعتبرها أقدم من دستور الجمهورية الخامسة ذاته، ويتسم برنامج الجبهة بالعداء العلني للأجانب والمهاجرين واللاجئين وخاصة المسلمين منهم،

بحجة أنهم يشكلون تهديدا لبقاء الأمة الفرنسي وسلامة أراضيها وثقافتها ولغتها (1). لذلك تطالب بالنهوض بالعلم والثقافة من خلال تحديثها مع التأكيد على الهوية الفرنسية لتكون هي المصدرة إلى العالم وألا تستورد أفكارا أجنبية وخاصة الأمريكية منها. وعلى المستوى الخارجي، يرفض اليمين المتطرف اتفاقية ماستريخت؛ لأنها ضد فدرالية أوربا وضد فكرة العالمية والوحدة، كما تطالب بسياسة استقلالية لفرنسا عن النظام العالمي الجديد، وتأمل في استقلالها عن المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وحلف الأطلسي والإتحاد الأوربي والمنظمة العالمية للتجارية.

**ب- الفواعل الخاصة:**

أدت المطالب المتزايدة للفواعل غير الحكومية بالحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بها، وبالتالي توسيع مجال نشاطاتها الخارجية إلى مجالات عديدة، وأخذ آرائها محل الاعتبار في مختلف القضايا (حسب طبيعة اهتمامات كل منها)، محلة بذلك الانفتاح محل الشك الذي طالما ميز رؤية صانع القرار الفرنسي من تدخل فعاليات المجتمع المدني في الشؤون الخارجية (2). ومع تنوع هذه الفواعل بين منظمات ذات الطابع الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي...فإن اهتمامنا ينصرف حصرا إلى تلك الفواعل التي يفترض أن لها مصلحة في توجيه السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي والعراق تحديدا.

---

[1] هدى جمال عبد الناصر ،« صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات »، ***السياسة الدولية***، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أكتوبر 1998، ص ص 9-16.

[2] Samy Cohen, « A Model of its Own? State-NGO Relations in France», ***US-Europe Analysis Series***, Washington,DC , The Brookings Institution, January 2004 , P. 2.

### ب-1 اللوبي اليهودي:

يشكل اليهود في فرنسا أهم مجموعة بشرية كيفيا، وهم كميا يحتلون المرتبة الثالثة من حيث العدد بعد كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي سابقا، وتتميز الجالية اليهودية بفرنسا بنشاطها وحيويتها، ويتم تأطيرها من خلال شبكة من الجمعيات المتكاملة في أهدافها، ومن أهمها:

1- الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد: أنشئ سنة 1950، ويتولى الإشراف على جمع الأموال والتبرعات وتوزيعها.

2- الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل: تعمل على إنعاش وتطوير اللغة والتربية والثقافة العبرية وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل.

3- المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا CRIF: ومهمته تنسيق أنشطة مختلف التنظيمات والمؤسسات اليهودية في فرنسا، ويضطلع بمختلف الأنشطة التي تعبر عن اهتمامات الجالية اليهودية بفرنسا.

لكن هل وجود هذه المؤسسات هو دليل على وجود "جماعة ضغط يهودية" مؤثرة في السياسة الفرنسية؟

قد لا الأمر يصل إلى حد الحديث عن "لوبي يهودي" نافذ كما هو الأمر في الولايات المتحدة، دون أن يستتبع ذلك أيضا التقليل من شأن هذا اللوبي، فاليهود في فرنسا رغم أنهم لا يمثلون سوى 1%من عدد السكان، إلا أن الجالية اليهودية -كما هو معروف عنها في مختلف مناطق العالم- يتملكها شعور بالانتماء المزدوج؛ انتماء للبلد الذي تعيش فيه ولها فيه مصالح مختلفة، وانتماء وجداني عاطفي لإسرائيل. وتأسيسا على ذلك، فإن الجالية اليهودية بفرنسا ليست عادية، فهي قادرة - من خلال القنوات والإمكانات التي تملكها- أن تجند نفسها

وتسمع مطالبها بشكل متميز، وهي لا تتردد في ممارسة الإرهاب الثقافي لتمرير رغباتها واستجلاب العطف عليها (استرجاع بعض رموزها كالهولوكوست) (1).

### ب-2 الجالية العربية الإسلامية:

كميا تضم الجالية العربية الإسلامية في فرنسا -خاصة المغاربية منها- حوالي 5 إلى 6 مليون مسلم، لذا فهي تشكل أول جالية أجنبية من حيث العدد، وتشكل الديانة الإسلامية ثاني أكثر ديانة اعتناقا، ولكنها كيفيا لا تشكل مجموعة ضغط كافية للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، بسبب ضعف تأطيرها من جهة، وضعف ارتباطها العملي بالوطن الأم من جهة أخرى بسبب نجاح الحكومات الفرنسية في احتواء الكثير من رموزها سياسيا وفكريا.

## المطلب الثاني: شارل ديغول والتأسيس لاستثنائية "السياسة العربية لفرنسا"

أنهت الحرب العالمية الثانية وضعا متميزا للوجود الفرنسي في العالم العربي وخاصة في مشرقه، وكان قد مهد لذلك الوضع الداخلي غير المستقر الذي أعقب هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في بداية الحرب، والذي أفرز حكومة فرنسية موالية، تلك المعروفة ب"حكومة فيشي". إذ تراجعت مكانة فرنسا في المنطقة العربية؛ فرغم احتفاظها بوجود ثقافي و اقتصادي مؤثر، إلا أن وضعها السياسي أصبح مهددا في المشرق و المغرب العربيين على السواء(1). ولم تحل نهاية الحرب العالمية الثانية دون استمرار التراجع في الدور الفرنسي، إذ أن موقع العالم العربي جنوب الاتحاد السوفييتي شجع الولايات المتحدة على مواصلة جهودها لضمان السيطرة على حساب المستعمرين التقليديين هناك فرنسا وبريطانيا. وبذلك ترسخ الوجود الأمريكي في المنطقة مع بقاء فرنسا على هامش المنطقة راضية بالوضع القائم، القاضي بأن تدافع الولايات المتحدة وحدها على المصالح

---

(1) الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص ص 214-216.

(1) علي الحاج، المرجع السابق الذكر، ص 115.

الحيوية الشاملة للغرب(2)، خاصة بعدما اصطدمت فرنسا بمعارضة القوتين العظميين كلما ارتكبت تجاوزا سافرا في مواجهتها مع العالم العربي، كما في قضيتي العدوان الثلاثي على مصر في 1956والاعتداء على "ساقية سيدي يوسف" بين الجزائر و تونس في 1958/02 (3).

إبان الجمهورية الفرنسية الرابعة، اتسمت السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي بعدم الثبات والتردد بين اعتبارات التحالف الغربي والدفاع عن مصالحها الخاصة. غير أن الواقع الدولي حينها تضافر مع الوضع المؤسساتي للجمهورية ومع الأطر الأيديولوجية التي حكمتها، ليرسم ملامح سياسة خارجية في المنطقة قوامها دعم صريح لإسرائيل و مواجهة الحركة العربية القومية الصاعدة، فلم تكتفي فرنسا باعترافها بإسرائيل عام 1949 وراحت توقع عام 1950 "البيان الثلاثي"، الذي تلتزم بمقتضاه كل من فرنسا، بريطانيا و الولايات المتحدة بحماية أمن ووجود إسرائيل واحترام خطوط الهدنة بينها وبين العرب(4). كما أرست فرنسا في عهد حم الاشتراكيين (حكومة غي موليه) علاقات وطيدة وحيوية مع الكيان الإسرائيلي، فكانت فرنسا مصدرا مهما للسلاح الإسرائيلي، فضلا عن المساعدة الحاسمة للخبراء الفرنسيين في برنامجها النووي أثناء بنائها للمفاعل "ديمونا" في صحراء النقب. وجليٌ أن هذا التحالف قد بلغ مداه بتنسيق فرنسي– إسرائيلي للعدوان على مصر عام (5)1956.

في عام 1958 حدث تغيير داخل مركز صناعة القرار الفرنسي على مستويين: أولهما سياسي مؤسساتي، وثانيهما فكري أيديولوجي، فكانا كفيلين بتغير توجهات السياسة الخارجية الفرنسية نحو العالم العربي.

على المستوى السياسي، كان وصول شارل ديغول (Charles De gaulle) للحكم إيذانا بسقوط الجمهورية الرابعة أمام الجمهورية الخامسة، هذه الأخيرة الذي أدخل دستورها الجديد لعام 1958 تعديلا جذريا عزز من هيمنة السلطة التنفيذية ومنحها سلطات

---

(2) سمير أمين، " جيوستراتجية الإمبريالية المعاصرة "، ***المستقبل العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، ،بيروت، العدد310 ، ديسمبر2004، ص 43.

(3) مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص 92 .

(4) علي الحاج، المرجع السابق الذكر، ص 116.

(5) توفيق المديني، " هل هناك سياسة عربية لفرنسا "، ***شؤون الأوسط***، مركز الدراسات الإستراتجية، بيروت ،العدد 95، ماي 2000، ص 88.

واسعة، الأمر الذي مكن رئيسها ديغول من توفير شروط الاستقرار السياسي(1) الذي وفر له شروط التوافق الضروري لتحقيق الطموحات الوطنية بغض النظر عن الانقسامات الحزبية. فيما اكتملت الشروط الأيديولوجية للتغيير مع استقلال الجزائر سنة 1962؛ حيث ساعد تحصيل الجزائر لاستقلالها على تغيير صورة فرنسا الاستعمارية في العالم العربي، فبدأ تطبيع العلاقات معها تمهيدا لاسترداد مكانتها السياسية والاقتصادية في المنطقة. و قد جاءت أول خطوة في هذا الاتجاه من الجامعة العربية التي أصدرت بيانا في أفريل 1962 تدعو فيه إلى إقامة علاقات جديدة مع فرنسا(2).

وفي مستوى آخر، كونت ظروف الحرب الباردة –التي ميزها التنافس الأمريكي السوفييتي– إصرارا لدى ديغول بضرورة البحث عن خط أوربي عالمي ثلاث تزعمه فرنسا؛ ولأن العالم العربي كان من مسارح الصراع بين المعسكرين، فقد جاء الاهتمام به محوريا في الإستراتجية الديغولية للعالم، لاتجاه أن تضطلع فرنسا بدور مستقل في عملية البحث عن تسوية –جنبا إلى جنب– مع القوتين العظميين.

لقد جاء تضافر المعطيات الآنفة ليؤشر لتطورات ايجابية في العلاقات الفرنسية–العربية منذ 1958، حيث أصبحت لسياسة ديغول في العالم العربي خاصية مميزة حتى سُميت بـ "السياسة العربية لفرنسا" "La Politique Arabe de la France" ، وهي مقولة ابتدعها ورثة ديغول لوصف التغيير الجذري الذي ميز الدبلوماسية الفرنسية في العالم العربي منذ بداية ستينيات القرن الماضي(3). وبدأت هذه السياسة بسلسلة من التحركات الدبلوماسية والتصريحات السياسية، جاء أولها محاولة ديغول تحرير السياسة الخارجية لبلاده من الارتباطات غير العادية مع إسرائيل، فراح يجسد هذا التصور بوضع حد "لبعض مظاهر التعاون المبالغ فيها على الصعيد العسكري بين تل أبيب وباريس، وأدت إلى إدماج بعض المسؤولين الإسرائيليين في

---

(1) مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص ص 97-98.

(2) علي الحاج، المرجع السابق الذكر، ص 117.

(3) توفيق المديني، المرجع السابق الذكر، ص 88.

جميع درجات القيادة العامة و المخابرات الفرنسية"(4). و شهد عام 1959 إجراءات عملية دلت على هذا المنحى، فقد توقفت المساعدات الفرنسية لإسرائيل في مجال بناء مفاعلها النووي "ديمونا"، و تقلص تدريب الخبراء الإسرائيليين في ميدان الطاقة النووية. كما أوقفت شركة السيارات الفرنسية "رونو" نشاطها في إسرائيل بعد تهديد جامعة الدول العربية بمقاطعة نشاطها في البلدان العربية(5).

و يُتفق على عام 1967 -الذي شهد الحرب العربية-الإسرائيلية الثانية- كسنة حاسمة لعودة الدبلوماسية الفرنسية بقوة إلى العالم العربي، وهذه المرة عن طريق الدفاع المباشر عن الحقوق العربية. فباريس صوتت لصالح القرار 242 مُدينة العدوان الإسرائيلي، ومطالبة بالانسحاب غير المشروط لإسرائيل من الأراضي التي احتلتها. وفي سابقة لزعيم غربي راح ديغول يُشكك في شرعية الوجود الإسرائيلي ذاته حين قال:

« إن أساس قيام هذه الدولة يبدو زائفا »(1). ولم يقتصر الموقف الفرنسي على الإدانة، بل انصب أيضا على الوضع الجديد، فعبرت فرنسا عن تأييدها لحق عودة اللاجئين، وجاء موقفها أكثر حزما تجاه قضية القدس؛ حين اعتبرت الأمر متعلقا بسيادة المدينة المقدسة وحق سكانها المتعددي الأديان في تقرير مصيرها. لذا- واستجابة لمطالب عربية- دعت في أوت 1967 لاجتماع خاص لمجلس الأمن لدراسة القضية(2).

ورغم أن "السياسة العربية لفرنسا" ارتبطت غالبا بالقضية الفلسطينية و بالموقف من الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أنها اتخذت مواقف أخرى أكثر ملائمة للنهضة القومية الجديدة ومنها(3):

(4) الحسان بوقنطار، لمرجع السابق الذكر، ص 36. عن: Charles De Gaulle, **Mémoires d'Espoir**, Paris :PLAN,1969 P..279.

(5) نفس المرجع، ص 37.

(1) ليلى مرسي و أحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 179.

(2) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 67.

(3) مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص 100.

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتخلي عن إستراتجية اختراق الدولة. فنقرأ مثلا في البيان الذي توج لقاء وزير الدفاع المصري بالمسؤولين الفرنسيين سنة 1965:

« إن العلاقات الدولية ينبغي أن تعتمد على مبدأ عدم التدخل وحق الدول في تقرير مصيرها، فعلى هذا الأساس وحده يمكن أن نأمل في تصفية أسباب الصدام، وترسيخ وحدة و سيادة واستقلال الدول »(4)

مبدأ التعامل مع الوطن العربي ككتلة حضارية موحدة، وذلك باستخدام دبلوماسييها لمصطلح العالم العربي "Le Monde Arabe"، بدلا عن مصطلحي "المشرق" و"الشرق الأوسط"، وهذا اعترافا بالترابط بين القضايا العربية. وقد كان ديغول في خطبه الموجهة للقادة العرب يتفادى الحديث عن دول بنفسها، ويستخدم غالبا مصطلح "العالم العربي" أو "العرب".

تغيير نمط التعاون الاقتصادي مع الدول العربية ذات الاقتصاد الموجه، والإعداد لأساليب جديدة في مشاريع التعاون الاقتصادي، يُعترف فيها بالدور الريادي لقطاع الدولة في إبرام العقود و تسيير الاقتصاد.

وتأسيسا على الارتباط الواضح بين الديغولية و السياسة العربية لفرنسا، سرى الاعتقاد بأن هذا التوجه سيتغير مع ترك ديغول للحكم؛ بحجة أن هذه السياسة إنما تعكس اجتهادا شخصيا للرئيس استطاع فرضه بفضل شخصيته الكاريزمية. غير أن هذا الطرح تأكد مع الوقت انطواؤه على فهم خاطئ؛ لأن سياسة خلفائه طوال فترة الحرب الباردة (بومبيدو، جيسكار ديستان، ميتران) اتسمت بمواصلة ذات النهج الذي بدأه ديغول في سياسته العربية، مع فوارق جزئية غير مؤثرة على المسار العام للسياسة.

خلال عهدتي جورج بومبيدو (J. Pompidou1969-1973) وفاليري جيسكار ديستان (Giscard Destine 1973 -1981)، استمرت الدبلوماسية الفرنسية على

(4) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 40.

نفس توجهاتها العربية ضمن إستراتجية شاملة تتحرى البحث عن مركز قيادي لفرنسا في العالم العربي. ورغم فارق أن كلا من الرئيسين حملا شعارين مختلفين (المتوسطية) بالنسبة للأول و (العالمية) بالنسبة للثاني، فقد جاء واضحا أن البعد الأوربي أصبح قاسما مشتركا في السياسة العربية لكل منهما(1). إذ أدركت القيادة الفرنسية الجديدة حدود دور فرنسا و ضعف تأثيرها أمام الوقتين العظميين، فسعت إلى إشراك أوربا في مشروعها الساعي إلى تعزيز النزعة الاستقلالية الأوربية، وذلك بخلق نوع من التناسق بين السياسات الأوربية المكونة للجماعة الأوربية.

ضمن هذا السياق، جاء التأثير الفرنسي حاسما بشأن الاتفاق على مبدأ التنسيق السياسي الأوربي أثناء قمة لاهاي 1969، إذ استطاعت باريس حينها إقناع بعض الدول الأوربية بطبيعة رؤيتها للصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى سبيل المثال، بدأت الدبلوماسية البلجيكية تُظهر استياءها من السياسة التوسعية الإسرائيلية. وتبلور الموقف المشترك أكثر إثر اجتماع وزراء خارجية الدول الست عام 1971، أين تم الاتفاق على وثيقة شومان "Schuman"، التي دعت إلى: انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، تدويل قضية القدس، جعل الضفة الغربية منزوعة السلاح، الإقرار بحق اللاجئين العرب في العودة أو التعويض. و تطور الموقف المشترك إثر إعلان كوبنهاغن (1973/11)، أين أُضيف تعديلان على الوثيقة السابقة، فتم الاعتراف بشعب فلسطيني له حقوق، كما اتُفق على المطالبة بمحادثات سلام بضمانات دولية. ولعل التأثير الفرنسي الأبرز على الموقف الأوربي المشترك -باتجاه دعم الطرح العربي- جسده "إعلان البندقية" لسنة 1980؛ حيث تم الاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وكذا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي- غير وحيد- للشعب الفلسطيني(2).

ولم يحل التعاون السياسي الأوربي دون أن تتخذ فرنسا مواقف مستقلة عن الجماعة الأوربية كلما رأت ذلك ضروريا، لذا نجدها رفضت -دون الدول الأوربية- إدانة الهجوم العربي

(1) لتفصيل أكثر حول السياسة العربية لكل من الرئيسين بومبيدو و ديستان أنظر: الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص ص 51-71.

(2) مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص ص 157-160.

على إسرائيل في حرب أكتوبر 1973، فصرح الوزير الأول حينها بيير مسمير (P. Messmer) : « إنه من الطبيعي أن تحارب الدول العربية من أجل أن تحرير أراضيها، طالما أن إسرائيل ترفض الحل السلمي »(3). وعبر وزيره للخارجية ميشيل جوبير (M. Joubert) على ذات الموقف، عندما "استبعد توجيه اللوم إلى أناس يريدون استرجاع أراضيهم"(4). وجاءت نتائج هذا الموقف أن صنفت الدول العربية فرنسا ضمن الدول التي لم يشملها قرار الحظر النفطي. وبعد الحرب، انتقدت فرنسا بشدة -عكس باقي الدول الأوربية- المسار الإسرائيلي-المصري للسلام، مصرة على ضرورة حل سلمي شامل لا يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، بل وصل الامتعاض الفرنسي من المبادرة إلى درجة رفض معها بومبيدو لقاء الرئيس المصري أنور السادات، الذي ذهب حد نعته بـ"لافال العرب"* بسبب التنازلات التي قدمها لواشنطن.

و بقي جيسكار ديستان متمسكا بهذا الخيار، فوافقت فرنسا على قرار الجمعية العامة الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية -كممثل للشعب الفلسطيني- للمشاركة في المناقشات حول فلسطين سنة 1974، ثم بادرت في 1979/10/31 إلى السماح بفتح مكتب إعلامي لمنظمة التحرير كإجراء للدلالة على رفضها للخطة الأمريكية لإقرار السلام في المنطقة وفق أسلوب "الخطوة خطوة". وبناءا على ذلك، تحفظت باريس على معاهدة "كامب ديفيد"؛ لأنها لا تسوي جوهر القضية الذي هو القضية الفلسطينية(1).

ورغم ما كان يُتوقع من تغيير في السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي بعد وصول الاشتراكي فرانسوا ميتران (F. Mitterrand) إلى الرئاسة سنة 1981-بسبب المعارضة الشديدة التي كان يبديها الاشتراكيون لسياسات الحكومات السابقة في المنطقة تأكيدا لتعاطفهم التقليدي مع إسرائيل- فإن الممارسة الفعلية لميتران لم تشكل تحولا جذريا في سياسة فرنسا العربية؛ لأن سياسته حاولت اعتناق سياسة توافق بين تحسين الروابط التقليدية مع إسرائيل

(3) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 60.

(4) نفس المرجع.

* نسبة إلى "بيير لافال" الذي كان يترأس الدولة الفرنسية المتعاملة مع الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية.

(1) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 64.

والمحافظة على الرؤية العربية الايجابية للدور الفرنسي في المنطقة. ولقد جاءت الاستمرارية في السياسة الفرنسية في قوالب عدة، كإيفاد مبعوثين إلى بعض الدول العربية معروف عنهم تعاطفهم مع العرب، وتضمن الحكومة الاشتراكية لشخصيات عُرف عنها تفهمها لقضايا العام العربي كوزير الخارجية ميشيل جوبير ورئيس الوزراء بين عامي [1986-1988] جاك شيراك (Jaques Chirac). وعمليا أكدت القيادة الجديدة احترامها لالتزامات عقود بيع السلاح للدول العربية، و التي كانت قد عارضتها سابقا، كما أدانت بشدة ضرب إسرائيل للفاعل النووي العراقي في 1981، واجتياحها للبنان في 1982، كما عارضت و أدانت الحظر الأمريكي على ليبيا في 1986 (2).

**المطلب الثالث: التوافق على "السياسة العربية لفرنسا" لدى خلفاء ديغول.**

أدت التحولات الدولية والإقليمية التي صاحبت نهاية الحرب الباردة إلى بروز هيكلة جديدة لنمط التفاعلات الدولية في المنطقة العربية. فالنجاح العسكري والسياسي الذي حققته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية جعلها تحض بحضور جد مؤثر في هذه المنطقة من العالم؛ ففضلا عن موقعها الدبلوماسي التقليدي هناك القائم أساسا على علاقات الامتياز مع إسرائيل، اكتسبت واشنطن أيضا اعتقاد الأنظمة العربية الراسخ من أن تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي وباقي القضايا العربية لن يتم دون وجود إرادة و مباركة أمريكية. وبات واضحا أن هذا الوضع الجديد سيترك هامشا ضئيلا للدبلوماسية الفرنسية من أجل التحرك وممارسة نفوذها التقليدي في العالم العربي (وخاصة في مشرقه)، فتجلى ذلك مباشرة في إقصاء فرنسا من المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام1991، رغم إصرارها على ضرورة وجود تمثل أوربي رئيسي في المؤتمر.

غير أن المفارقة جاءت أن السياسة الخارجية الفرنسية -وبدل أن تقبل حقيقة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وهو الموقف الذي أجبرت واشنطن أغلب الدول، حتى روسيا، على نهجه - راحت تبدي تمسكا أكبر بسياساتها ومواقفها تجاه العالم العربي تلك المعروفة ب"السياسة العربية لفرنسا". فقد ساعد وصول الرئيس جاك شيراك للسلطة عام 1995 -وهو صاحب التوجه

(2) لمزيد من التفصيل حول السياسة الخارجية العربية للاشتراكيين أنظر: الحسان بوقنطار، المرجع السابق ، ص ص 71-90.

الديغولي "Néogaulliste"- على انتهاج خط دبلوماسي يتسم بالنزعة الهجومية لجهة استعادة مكانة فرنسا الديغولية في العالم العربي(1). فهو سعى إلى إعادة تشكيل السياسة الخارجية الفرنسية وصياغتها بالشكل الذي يتناسب والمعطيات الشرق-أوسطية الجديدة، في ذات الوقت الذي تحافظ فيه على دور فعال و مستقل لفرنسا في المنطقة(2). ولم يكن مفاجئا أن اختار شيراك القاهرة في أفريل 1996 ليوضح الخطوط العريضة لسياسته الخارجية في المنطقة حين صرح:

« سياسة فرنسا العربية يجب أن تكون ركنا مهما في سياستنا الخارجية، إني أرغب في إعطائها بعدا جديدا» (3)

وفي خطاب له أمام البرلمان الأردني في أكتوبر 1996 صرح -في سابقة أوربية وغربية- بأن عملية السلام في الشرق الأوسط لن تتحقق دون قيام دولة فلسطينية مستقلة(4).

ومن المفيد الإشارة إلى أن التقارب الفرنسي-العربي في عهد شيراك لم يقتصر على البعد السياسي، فقد ساهم في تعزيزه أيضا البعد الاقتصادي و التجاري. فمع نهاية عام 2002، جاءت فرنسا ضمن أحد أول ثلاث شركاء اقتصاديين وتجاريين للدول العربية، فاحتلت المرتبة الأولى بالنسبة لأغلب دول المغرب العربي، والثانية بالنسبة للعراق، والثالثة بالنسبة لدول الخليج العربي ومصر، فضلا عن كون الشركات الفرنسية إحدى أهم شركات الاستثمار في أغلب البلدان العربية(1).

---

(1) توفيق المديني، المرجع السابق الذكر،ص 92.

(2) رانيا عبد العزيز المعين، "التقارب السوري-الفرنسي: معاني و دلالات"، ***السياسة الدولية***، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، القاهرة، العدد134، أكتوبر 1998، ص237.

(3) Olivier Guitta, «The Chirac Doctrine », ***Middle East Quarterly*** ,Vol 7, № 4, Fall 2005. In, < http://www.meforum.org/meq/issues >

(4) Abdallah Al-Ashaal , « Quelles Réflexions Sur la Politique de la France dans le Monde Arabe », Paris , ***Annuaire Française du Relations Internationales(AFRI)***, Vol 1, 2000, P.361.

(1) Idem.

إن السمة المميزة لسياسة فرنسا العربية منذ نهاية حرب الخليج الثانية هي نجاحها في إضفاء بعد أوربي هام على توجهاتها بفضل آلية "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "PESC"، التي أدخلتها اتفاقية ماستريخت 1992 وهدفت إلى إنعاش الدور الأوربي كقطب للاستقرار في العالم في سياق الشعار الذي رفعه الأوربيون عن الاتحاد الأوربي ك"قوة مدنية". إذ نجحت فرنسا في إقناع دول الاتحاد بتبني العديد من مواقفها ومشاركتها رؤاها لطبيعة الأزمات التي يثيرها الشرق الأوسط، وكان هذا النجاح قد تعزز أساسا بفضل اضطلاع فرنسا بدور الوسيط في الحوار الأوربي-العربي الذي تزايدت أهميته بعد المصادقة على مسار برشلونة (2) عام 1995،و الذي كان لفرنسا وباقي الدول الأوربية المتوسطية الدور الحاسم في تجسيده.

لقد كان نفوذ فرنسا فائقا في إقناع دول الاتحاد الأوربي بتبني رؤية جديدة للشرق الأوسط، خاصة ما تعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، فجاءت البداية من خلال مؤتمر "تورمينا" فبراير 1992، عندما حاول الأوربيون إرساء المبادئ الأساسية لسياسة أوربية في الشرق الأوسط مستقلة عن السياسة الأمريكية التي أقصتهم عن المشاركة الفعلية في مؤتمر مدريد للسلام. وفي أعقاب مؤتمر أوسلو للسلام سبتمبر1993، أصبح جليا أن الاتحاد الأوربي أصبح يقبل بشكل أكثر يسرا حقوق الفلسطينيين، عندما راح يتحمل مسؤولية تمويل إدارة السلطة الفلسطينية(3). و شهدت الفترة التي تلت وصول الليكود إلى الحكم في إسرائيل عام 1996 تكثف الجهود الأوربية للتوسط-خاصة بعد العجز الأمريكي عن ممارسة ضغط نسبي على الحكومة الإسرائيلية الجديدة-، وبذلك أصبح الاتحاد الأوربي طرفا دبلوماسيا بفعالية أكبر، خاصة بعد أن عين المجلس الأوربي مبعوثا خاصة للاتحاد في الشرق الأوسط، وهو الاسباني "ميغال موراتينوس"، ثم التعديل الهام الذي أحدثته اتفاقية أمستردام 1997، حين تم استحداث منصب الممثل السامي

---

(2) مالك عوني، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط"، ***السياسة الدولية***، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 105 .

(3) جون ماركو، " أوربا و الشرق الأوسط : رغبة تنتظر القدرة [ رؤية فرنسية ] "، ***السياسة الدولية***، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أفريل 2002، ص ص 73-75.

للسياسة الخارجية الأوربية، والذي تقلده الاسباني الأخر "خافيير سولانا"، فكان من شأن ذلك أن أعطى دفعا حاسما باتجاه تفعيل الدبلوماسية الأوربية في المنطقة(4).

وعمليا، تُرجم هذا التطور المؤسسي المتواصل داخل أجهزة الاتحاد إلى دور أوربي متزايد في الشرق الأوسط؛ من خلال عدة مواقف ومبادرات. فكانت المبادرة التي أطلقها الاتحاد الأوربي في مارس 1998 لإحياء عملية السلام المنهارة، وأصدر في أعقابها بيانا أعلن فيه أن الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي ومناف للقانون الدولي، بما في ذلك القدس الشرقية -التي لا يعترف الاتحاد بالسيادة الإسرائيلية عليها- وقد سارع الاتحاد إلى معاقبة إسرائيل بعد اختراقها لمسار السلام بتجميد اتفاق الشراكة الذي أُبرم معها(1)، بل أن الاتحاد أبرم اتفاقا مرحليا مع السلطة الفلسطينية هدف للتوصل تدريجيا إلى التبادل الحر. وعموما، تسهل ملاحظة التميز الأوربي عن نظيره الأمريكي في بيانات الاتحاد الموجهة لطرفي النزاع و في قمم المجلس الأوربي خاصة في برلين 1999 ونيس 2000 أثناء مناقشة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط.

ويؤشر ما سبق إلى أن الخط الفرنسي فيما تعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي قد تبناه -إلى حد ما- الاتحاد الأوربي، ففرنسا تمكنت من إقناع الدول الأوربية بجدوى مواقفها تجاه عدد من قضايا هذا الصراع، ومنها:

وحدة المسار السوري و اللبناني في عملية السلام؛ أي تبني موقف التسوية الشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي، عكس الموقف الأمريكي القائم على فكرة التسوية الجزئية بين إسرائيل وكل دولة عربية (2).

(4) سعيد عكاشة، " المبادرات الأوربية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب"، ***السياسة الدولية***، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، العدد 148، أفريل 2002، ص 79.

(1) « Les États-Unis et l'Europe Face Au Conflit Israelo-Palestinien », ***Questions Internationales***, La Documentation Française, Paris, № 9, Septembre-Octobre 2004, P. 4.

(2) مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص 135.

إقناع دول الاتحاد الأوربي برفض المقاطعة الأمريكية-الإسرائيلية لياسر عرفات، لذا زارت عدة شخصيات ووفود أوربية الزعيم الفلسطيني في "رام الله" رغم احتجاجات إسرائيل و تحذير واشنطن(3).

التصويت بالإجماع من جانب أعضاء الاتحاد الأوربي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جويلية 2004 بالتنديد بـ"الجدار العازل" الذي بنته إسرائيل في الأراضي المحتلة (4).

رفض التصنيف الأمريكي لحركة "حماس" و تنظيم "حزب الله" كمنظمات إرهابية.

و إذا كانت الدبلوماسية الفرنسية قد نجحت في إضفاء هذا البعد الأوربي على مواقفها تجاه القضايا العربية -خاصة المسار الفلسطيني-الإسرائيلي للسلام-، فإن ذلك لم يكن يعني اختزال مواقفها في مواقف الاتحاد، فهي كثيرا ما اتخذت مواقف خارج الإجماع الأوربي كتعبير عن التميز المعهود في سياستها العربية. فالخطاب الفرنسي في مقام أول، غالبا ما يعامل البلدان العربية كقوة مهمة في منطقتها، ويخاطبها من منطلق تاريخها وحضارتها كقوة فاعلة ومؤثرة في صيرورة عالم اليوم، وعادة ما يركز هذا الخطاب على مفاهيم مثل مشروعية الاختلاف وليس الخلاف والتحالف الخلاق في سياق تعدد الثقافات، والتفريق بين المقاومة والإرهاب، والإسلام والجماعات الإسلامية المتطرفة(5). وفي مقام ثان، تُرجم هذا الخطاب عمليا في عدة مواقف مساندة للقضايا العربية؛ ففرنسا دائمة المطالبة بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، وهي تتبنى حق سوريا في استعادة كافة أراضيها المحتلة (الجولان) كشرط للسلام، كما اشتهرت بمعارضتها للسياسة الأمريكية تجاه العراق، وبإدانتها للاعتداءات الإسرائيلية

(3) إيريك رولو، "سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة و الوطن العربي "، ***المستقبل العربي***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 319، سبتمبر 2005، ص 51.

(4) نفس المرجع.

(5) Abdallah Al-Ashaal , Op. Cit., P. 361.

المتكررة ضد لبنان...الخ. وعلى سبيل التوضيح أكثر، فإنه في عام 2004، ومن ضمن 18 قرار أممي يدين إسرائيل، صوتت فرنسا لصالح 13 قرار وامتنعت خمس مرات فقط عن التصويت، دون أن تستعمل أي مرة حقها في النقض لإبطال قرار الإدانة (1).

لقد جاءت مواقف و سلوكات السياسة العربية لفرنسا في أحيان كثيرة غير مبالية باعتبارات التحالف الأطلسي مع الولايات المتحدة، ولا لاعتبارات التعاطف التاريخي مع إسرائيل، ما جعلها محل انتقاد شديد من لدن واشنطن وتل أبيب، اللتين فسرتا السياسة الفرنسية على أنها تجسيد لـ العداء لأمريكا "Anti-Americanism" بالنسبة للأولى، و العداء للسامية "Anti-Semism"بالنسبة للثانية. وقد انجر عن ذلك خلافات دبلوماسية حادة بين الطرفين في فلسطين و العراق و إيران دون أن يثني ذلك فرنسا -غالبا- عن التمسك بمواقفها. في المقابل، أكسبت "المواقف العربية" لفرنسا شعبية كبيرة لها في العالم العربي، سواء كان ذلك بين أوساط الرأي العام العربي أو في الإعلام ولدى النخب، وحتى لدى الرسميين من صناع القرار في الدول العربية وفي الجامعة العربية. وفي سبر للآراء أجراه معهد زغبي "Zogby" الأمريكي عام 2004 في ستة بلدان عربية ( المغرب، مصر، الأردن، لبنان، السعودية، الإمارات المتحدة)، تبين أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك هو القائد السياسي الأكثر شعبية بين قادة العالم لدى العرب(2). وقد بدا ذلك جليا غداة زيارة شيراك للجزائر في مارس 2003 والاستقبال الجماهيري المميز الذي لقيه هناك -رغم حساسية العلاقة التاريخية الموجودة بين البلدين-. وحتى في الخطاب العربي الرسمي يُلاحظ أن فرنسا تُعامل على أنها الدولة الغربية الوحيدة القادرة على مواجهة الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل.

وفي المحصلة، فتح هذا الشعور العام المجال واسعا باتجاه دعم الطرح القائل بأن فرنسا بمعارضتها الغالبة للسياسة الأمريكية في العالم العربي تشكل قوة معادية للولايات المتحدة، يمكن الاعتماد عليها -سياسيا- في مواجهة المشروع الأمريكي للهيمنة في المنطقة، وبأنها مدافع

---

(1) Olivier Guitta, Op. Cit.

(2) Ibid.

تقليدي عن القضايا العربي، كما هي الولايات المتحدة حليف طبيعي لإسرائيل في المنطقة، وهو الرأي الذي أصبح رائجا في الأوساط الرسمية العربية وحتى بعض الكتابات العربية الصحفية منها والأكاديمية. فهل يملك هذا الطرح مصداقية مقبولة من خلال فحص أهداف الموقف الفرنسي من معارضة السياسة الأمريكية في العراق؟

إذن فالتحولات الداخلية والخارجية التي غيرت أحيانا من توجهات السياسة الخارجية الفرنسية في مناطق مختلفة من العالم وتجاه قضايا مختلفة، لم تشمل الاستمرارية المميزة لمواقف الدبلوماسية الفرنسية من مختلف قضايا العالم العربي. ومن أجل محاولة تفسير هذه الاستمرارية، يتعامل البحث –حصرا– مع مضامين السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية كما سيتناوله ذلك الفصل الثالث.

**المبحث الثالث: الحوار العقلاني–المعياري في تفسير "السياسة العربية لفرنسا".**

لقد وجدت عدة تفسيرات كمحاولة لفهم السياسة العربية لفرنسا؛ بين تفسيرات تصنف السياسة الفرنسية بأنها تعبير عن اختلاف في الوسائل لا في الأهداف النهائية مع السياسة الأمريكية في المنطقة، وأخرى تدرك الحافز وراء هذه السياسة في مصالح فرنسا التجارية والاقتصادية. وثالثة تدرك السياسة الفرنسية في كونها رغبة فرنسا تأكيد تميزها التقليدي والاضطلاع بدورها كقوة كبرى في المنطقة.

نظريا، يمكن تصنيف تلك المجموعة المتراكمة والمتناقضة أحيانا من التفسيرات في فئتين كبيرتين من التنظير؛ التنظير العقلاني "السببي" الذي تمثله الواقعية، والتنظير المعياري التكويني الذي تمثله "البنائية". إن فهم نظريات السياسة الخارجية بهذا الشكل العقلاني–المعياري، سوف

يسمح لنا كباحثين من اختيار المسالك والطرق التي سنعبرها، وبتنظيم الملاحظات الكثيرة، ويقدم لنا نسقا من المعلومات المرتبة، وعبر المقارنة بين التفسيرات العقلانية والمعيارية، سوف نتمكن من امتلاك فهم أفضل للسياسة العربية لفرنسا.

لهذا، سنأخذ في هذا المطلب موقع المحايد تاركين الحوار العقلاني-المعياري للسياسة العربية لفرنسا يأخذ مجراه، مع منح كل منظور الحرية في الدفاع عن فرضياته وحججه، لتحصيل إجابات نظرية محايدة وقابلة للتقييم والفحص، على أن نسترجع الوظيفة التقييمية في المطلب الموالي.

**المطلب الأول: الحوار العقلاني-المعياري حول محددات السياسة العربية لفرنسا.**

السياسة الخارجية لا تتحدد بتلقائية الفعل ورد الفعل، بل غالبا ما تكون لها مصادر (مدخلات)، هي البيئة التي في سياقها تبرز مجموعة من محددات السياسة الخارجية التي تحدد نوع السلوك. والسياسة العربية لفرنسا-كسياسة خارجية- لها محدداتها أيضا، فما هي هذه المحددات؟ سوف يخص هذا المطلب المحددات الخارجية والداخلية بالدراسة، على أن يخص المطلب الموالي المحددات الفردية، وذلك التزاما مع خطوات الحوار العقلاني-المعياري كما تبنيناها نظريا.إن تحليلا متكاملا لأجل فهم السياسة العربية لفرنسا، لا ينبغي أن يتوقف فقط عند "مخرجات" Outputs السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي؛ فلا بد للتحليل أن يبدأ أولا بالبحث في مصادر "مدخلات" Inputs تلك السياسة، كخطوة أولى مهمة وحاسمة في اتجاه البحث عن تفسير لها. بل الضرورة تقتضي دراسة

المدخلات بنفس أهمية المخرجات؛ لأن السياسة الخارجية لا تتضمن فقط فاعلا مسئولا عن اتخاذ القرار (هو في حالتنا فرنسا) وجهة تستقبل القرار (هي في حالتنا العالم العربي)،

في الحوار العقلاني–المعياري في بيئة معيارية كما يجادل البنائيون؟ على مستوى التحليل النسقي: كيف تنظر فرنسا للنظام الدولي، هل بمنظار الفوضى وتوازن القوى، أم بمنظور الدور العالمي والاستقلالية؟ وعلى مستوى التحليل الوطني: هل الحكومة الفرنسية فاعل موحد أم فاعل اجتماعي؟ وهل تتقيد فقط بضوابط المصلحة الوطنية، أم تحكمها كذلك مبادئ هويتها؟حول السياسة العربية لفرنسا، تبدأ أولى مجالات التعارض في المقاربة لبيئة السياسة الخارجية لفرنسا، من حيث فهم طبيعة محدداتها؛ هل تصاغ هذه السياسة في بيئة مادية كما يعتقد الواقعيون.

**المحددات الخارجية للسياسة العربية لفرنسا:**

كمصدر لأي سياسة خارجية، يلجأ الواقعيين إلى بنية النسق الدولي مع ربطها بعقلانية الدولة في حسابها للقوة السياسية من أجل توقع مخرجات سياستها الخارجية. فالبنية المادية للنسق الدولي هي التي تحدد ما تسميه الواقعية "الموقع النسبي لقوة الدولة"، وهي بذلك التي تحدد للدولة مصالحها وأهدافها، والاستراتجيات المناسبة لأجل تحقيقها. بينما ترجع البنائية مصدر السياسة الخارجية للطريقة التي تدرك بها مختلف الدول هوياتها ومصالحها في النسق الدولي، ورغم أن هذا التحليل لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية تركز أساسا على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعا لذلك. فالبيئة المعيارية للنسق إذن، وليست المادية وحدها، هي المسئولة عن تشكيل خيارات الفاعل؛ حين تميز له السلوك الملائم من ذلك غير الملائم. فكيف يظهر هذا الحوار في حالة بيئة السياسة الخارجية الفرنسية؟

**المحدد النسقي للسياسة الخارجية الفرنسية: بين قيود "الفوضى" ومتطلبات "الدور".**

تجادل الواقعية بأن صانع القرار الفرنسي يدرك النسق الدولي على أنه نسق فوضوي يدفع فيه العداء والتهديد إلى ضرورة الاعتماد على الذات، والقيود التي يفرضها على سلوك فرنسا الخارجي مستقلة

تماما عن مطالب ومعايير بيئتها الداخلية، وهذا ما يجبرها على مواجهة كل التهديدات الخارجية التي تهدد سلامة أمنها وتستهدف استقلالها وحتى بقائها.

بناءا على الفرضية السابقة، تفترض الواقعية بأن صناع سياسة فرنسا الخارجية وإستراتجيتها الأمنية يتجهون مرغمين نحو تبني إستراتجية الموازنة من أجل تحقيق هدف الاضطلاع بدور عالمي مستقل عن الهيمنة الأمريكية، وذلك عبر مباشرة سياسات تحالف متعددة مع الأقطاب الأخرى. ولأن فرنسا مدركة بأنها غير قادرة على تحقيق هذا الهدف منفردة، فإن خلق "القدرة على التجميع" تبدو أفضل وسيلة لتطبيق إستراتجية الموازنة؛ أي قدرة الدولة على حشد حلفاءها وحتى الدول الأخرى حول المبادئ الرئيسة لسياستها الخارجية. وعلى سبيل المثال، تعزو الواقعية ذلك التوافق الغالب بين فرنسا والاتحاد السوفييتي،

**محددات السلوك الخارجي الفرنسي: بين التوازن والاستقلالية**

أما البنائية، فتنظر لعلاقة فرنسا بالنسق الدولي على أنها علاقة جد معقدة ولا يجب أن تعلق حصرا بفوضوية النسق الدولي، بحيث لا يمكن اختزال السياسة الخارجية لدولة كفرنسا في سلوك تلك الدولة التي تبحث ببساطة عن تحصيل مصالح مادية أو تحسين موقعها من القوة في النسق الدولي، بل يجب أن يرصد اهتمام خاصا للرؤية التي تؤكد أن السياسة الخارجية لهذه الدولة –على الأقل منذ الثورة الفرنسية لعام 1789– مرتكزة على فكرة إيجاد دور دولي خاص ومميز لفرنسا ذلك المعبر عنه في الخطاب الفرنسي بـ **استثنائية فرنسا** Exceptionalism de la France أو بعبارة شارل ديغول الشهيرة Certain Idée de la France.في فترة الحرب الباردة ومع روسيا اليوم حول عديد القضايا الدولية، إلى رغبة فرنسا في الموازنة؛ بجلب الدولة التي يمكنها أن تتحدى الموقع الأمريكي المهيمن في أوربا، ليس بالضرورة كبديل للولايات المتحدة ولكن كموازن ضروري للحضور الأمريكي في القارة.

تجسيدا للحوار السابق، تجادل الواقعية بأن السياسة الخارجية الفرنسية، ومنذ ظهور الجمهورية الخامسة سنة 1958، تحكمها الحوافز والقيود النسقية في سعيها لتحقيق هدف الاستقلال والمكانة العالمية. فخلال الحرب الباردة، كانت لدى ديغول رؤيته الجيوبولتكية الخاصة للاستقطاب الثنائي، رؤية كانت تستدعي أما البنائية، وتماشيا أن يصنف ضمن قائمة الأهداف المعيارية؛ يتضمن ذلك مثلا رغبة

المشاركة في القيادة بدل الصراع حولها، والتأييد الفرنسي للقيادة الأمريكية في بعض القضايا يؤكد أن الاختلاف بين الدولتين ليس اختلاف مصالح وإنما اختلاف مبادئ بينهما[1].

**الحوار الواقعي–البنائي إمبريقيا:**

مع فرضيتها عن الدور العالمي لفرنسا، فإنها ترفض التصنيف الواقعي للسياسة الخارجية الفرنسية بأنها تتبع ببساطة إستراتجية الموازنة، فحسب **جوليان هاورث (Jolyan Howorth)**، فإن جزءا مهما من الإشكال الذي تطرحه هذه الرؤية (موازنة القوى) أنها تبدو نابعة من نوايا عدوانية، لكن هاورث يحاج بأن مفهوم الموازنة يمكن من فرنسا تبني إستراتجية "الموازنة" لتحقيق أهداف الاستقلال والمكانة، عبر التحالف مع القوى الصاعدة في العالم الثالث، وضرورة وجود قطب أوروبي مستقل لأجل عالم متعدد الأقطاب[2].

[1] - Pernille Rieker, « French Foreign Policy and The Limits of Europeanization», Norwegian Institute of International Affairs (NUPI), Oslo, №.692-2005, p.8.

[2] - Timo Behr, Op.Cit., p.20.

والسبب النسقي هو الذي جعل فرنسا دائمة الانتقاد للولايات المتحدة وللخضوع الأوربي لواشنطن في الشؤون السياسية والأمنية خاصة داخل الحلف الأطلسي، الذي ربطت بقائها فيه بتعديل جوهري لجهازه العسكري، بحيث تكون القيادة فيه لمجلس ثلاثي مكون من فرنسا، الولايات المتحدة وبريطانيا، ونتيجة الرفض الأمريكي انسحبت منه سنة 1966.

إن هذا هو ما جعل من أوربا أولوية قصوى للسياسة الخارجية الفرنسية، فهي دائما ما كانت تعتقد في جهود التكامل الأوربي وسيلة لتكون أوربا "قطب ثالث" على أن تكون فرنسا قائدة وموجهة هذه الوحدة.

، فإن الاستجابة الفرنسية للقيود النسقية ليست بالضرورة عقلانية، عبر إستراتجية الموازنة، بل هي معيارية من خلال رؤية "الدور العالمي" الذي يجب أن تضطلع به فرنسا في النظام الدولي، وبذلك فهدف الاستقلالية ليس واقعي بل هو معياري. ففي فرنسا هناك مدرسة للأفكار ترى بضرورة أن يكون لفرنسا دور مستقل ونشيط في العالم، فلكل دولة أفكارها ومعتقداتها التي تدعوها إلى إعادة تشكيل العالم، وقادة فرنسا يعتقدون أن لفرنسا "مهمة تحضيرية"[1]. إن هناك درجة عالية من التوافق والاستمرارية بين صناع القرار الفرنسيين على الاضطلاع بهذا الدور، لأنه يعبر عن أفكار مشتركة (معيار) حول الرغبة الفرنسية في التأثير والنفوذ والتواجد وحتى بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور عالم أحادي القطب، لم تلغى إستراتجية "الموازنة" الواقعية من حسابات السياسة الخارجية الفرنسية، بل أصبح انتقاد القطبية الأحادية والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب أمرا ثابتا في خطاب السياسة الخارجية الفرنسية، يردده أغلب رجالات الدولة. وبقيت فرنسا تنتهج نفس أساليب إستراتجية الموازنة، عبر الدفاع عن "أوروبانية" أوربا من خلال المحرك الفرنسي-الألماني لإضعاف التوجه الأطلسي داخل الاتحاد سياسيا وأمنيا، عبر منظمات واتفاقيات مثل "إتحاد غرب أوربا" و"السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، معارضة سياسات الانفرادية الأمريكية بشأن العديد من القضايا العالمية مثل الشرق الأوسط، والتقارب مع القوى الرافضة للأحادية الأمريكية مثل روسيا.

[1] - Dorothy, Pickles, **The Government and Politics in France**: **Politics**,( London: Methuen & CO LTD, 1973), p.217.

أما بالنسبة للبنائية في مناطق عديدة وأوقات مختلفة عبر الوسائل السياسية، الاقتصادية والثقافية، حتى لا تبقى فرنسا مجرد تابع بل دولة مستقلة لها دورها المعترف به في أوربا وعبر الأطلسي وخارجهما.

على هذا الأساس، فإن استخدام الدبلوماسية الفرنسية لخطاب التعددية بشكل مستمر خلال الحرب الباردة وبعدها، أكبر من أن يكون مجرد بحث عن تحصيل المصلحة القومية. فالامتعاض الفرنسي من القوة الأمريكية مصدره أساسا أن فرنسا لا تريد أن تضطلع بدور ثانوي في الشؤون العالمية في عالم تقوده الولايات المتحدة بانفرادية، في حين أن هذه الأخيرة لا تريد تغيير هذا النهج الأحادي. ووفق هذا المنطق الأخير، يقدم فيليب غوردن*(Philip Gordon) تفسيرا معياريا في شرحه لأسباب الخلاف العميق بين فرنسا والولايات المتحدة. فهو يعتقد أنها ترجع –وبشكل مفارق– إلى التشابه أكثر منه للتناقض بينهما؛ فكلاهما يرغبان في أن يكونا قوة عالمية، وكلاهما يبحث عن الاعتراف الدولي بذلك، وكلاهما يعتبر نفسه مسئولا عن عديد القضايا في مختلف أنحاء العالم، وكلاهما يعتبر أنه يملك تقاليد – بسبب ثورتيهما العالميتين الفرنسية (1789) والأمريكية (1776)– تسمح له بفرض تصوراته الخاصة للعالم. أما الاختلاف الجوهري بينهما، فهو أن كلاهما يقدم رؤية مختلفة لما يجب أن يكون عليه العالم ويقترح الاستجابة بطريقة مختلفة للمشاكل العالمية[1].

## محددات صنع القرار: الحكومة الفرنسية كفاعل "موحد" أم كفاعل "اجتماعي"

تنظر الواقعية إلى البيئة الداخلية لفرنسا باعتبارها "فاعلا موحدا"، ففرنسا الجمهورية الخامسة عرفت –إلى غاية جاك شيراك– خمسة رؤساء، أُجبر أغلبهم على التعايش مع حكومات ائتلاف تزعمتها المعارضة. ومع ذلك، فإن تغييرا ضئيلا طرأ على مواقفها وسياساتها تجاه العالم العربي. ويؤشر ذلك – باستخدام لغة التحليل الواقعي– إلى وحدوية صنع القرار الخارجي الفرنسي؛ أي أن مسار صنع قرار السياسة الخارجية الفرنسية هو مجرد تعاضد وتنسيق وثيق بين مختلف وحدات صنع القرار. إن هذا ما يجعل من الخطأ النظر إلى الرئاسة ومكتب رئاسة الحكومة ووزارات الخارجية،لا يتشكل قرار السياسة الخارجية فجأة في أذهان صانعي القرار؛ لأن السياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة والمستمرة

---

* فيليب غوردن هو رئيس "مركز الولايات المتحدة- فرنسا " للدراسات بمعهد بروكينز الشهير بواشنطن

[1]- Philip H.Gordon, « The French Position », The National Interest, fall 2000, visited on 28/02/2013), In: < http://www.brookings.edu/views/articles/gordon/2000fall_ni.htm >

وللمعتقدات السياسية والأيديولوجية التي تراكمت لها عبر الزمن، والتي يمكن النظر لها كعوامل مكونة لعقيدة أو هوية السياسة الخارجية. هذه الهوية هي تعبير عن مجوعة من التصورات، المبادئ والمعتقدات التي يعاملها صناع القرار كمسلمات ثابتة، تعبر في وقت واحد عن هوية ومصلحة الدولة. فهي بمثابة حقائق راسخة لصناع القرار الذين يؤمنون بها، لا تتغير عبر الزمان والمكان.

**المحددات الداخلية للسياسة العربية لفرنسا:**

الدفاع والاقتصاد على أنها كيانات منفصلة يلتزم كل منها بأهداف خاصة ومتنوعة، بل هي وحدات متكاملة تجمعها انشغالات واحدة وتحكمها اتصالات منتظمة لتحقيق أهداف واحدة. وقادة هذه الوحدات تجمعهم علاقات التكامل والانسجام بدل علاقات التنافس والصراع، وهم يحاطون علما بنفس الأحداث ويستقون المعلومات من نفس المصادر[1] -غالبا قبل أن تصنع هذه المعلومات رأيا عاما- وبالنتيجة، فأعضاء هذه الأجهزة يتقاسمون رؤى و مصالح مشتركة دائمة تسمح بالحكم على أنهم يشكلون فاعلا موحدا.

**محددات المصلحة: بين الاعتماد على الذات والمعايير كمحدد للسلوك الملائم**

تصنف الواقعية فرنسا بأنها تلك الدولة التي لا تزال تنتهج سياسات عقل الدولة Raison d'Etat، وتتبنى الحساب العقلاني الدقيق للتكاليف والمكاسب الناجمة عن أي بديل تختاره، ومنشغلة بشكل متواصل بمكاسبها النسبية مقارنة بالقوى المنافسة لها في إقليمها (بريطانيا وألمانيا) وفي العالم (الولايات المتحدة)، وتسعى لتحقيق أهدافها بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية الدبلوماسية منها والاقتصادية وحتى العسكرية. وبالتالي، فحقيقة الاستمرارية المتميزة لسياستها الخارجية تجاه العالم العربي أنها تلت إتباع هدف خدمة مصالحها القومية بدلا عن إتباع انسجام مجرد، والذي جاء في النهاية عرضيا.

غير أن البنائية لا ترجع مثل هكذا توافق إلى وحدوية الحكومة الفرنسية، بل إن المعايير المشتركة هي التي توحد بين القادة السياسيين الفرنسيين؛ إنه الشعور المشترك بين صناع القرار الفرنسي حول ضرورة اضطلاع فرنسا بدور عالمي مميز هو ما يؤهل – على نحو حاسم- شبكة صنع القرار الخارجي الفرنسية

[1] - Pernille Rieker, « Power, Principles and Procedures: Reinterpreting French Foreign Policy Towards the USA (2001-2003) », Norwegian Institute of International Affairs (NUPI), Oslo, Issue number 672, 2004, p. 2.

لتشكل فاعلا موحدا. ففي فرنسا من النادر أن يصل أعضاء هذه الشبكة من سياسيين وصناع قرار إلى حالات مساومة، مقايضة، أو منافسة في المسائل التي تصنف بـ "الحيوية" للأمة، وهذا ما يؤدي غالبا إلى مرونة وإجماع ظاهر في المواقف الفرنسية، عكس ما يحدث عادة في الولايات المتحدة من نقاشات عنيفة تتخللها غالبا مساومات تستمر أحيانا لفترات طويلة قبل اتخاذ القرار. قد يرجع هذا الانسجام إلى نمط تكوين رجالات الدولة الفرنسيين، فالنظام التعليمي الفرنسي يبقى نخبويا، فالعديد من خبراء ومستشاري وسفراء السياسة الخارجية الفرنسية هم خريجو إحدى المؤسستين النخبويتين l'Institut d'Etudes Politiquesأو l'Ecole Polytechnique، والشائع أن أغلبهم ينحدر عن عائلات الطبقة الفرنسية النبيلة[1]؛ وهذا ما يجعلهم –ابتداءًا– يتقاسمون نفس الأفكار قبل أن يتقاسموا نفس المصالح.

أما البنائية، فترفض تصنيف فرنسا بكونها دولة تنتهج سياسات عقل الدولة؛ لأنه منطق تجاوزته المبادئ الأخلاقية التي جاءت بها الثورة الفرنسية، و يشرح **رونالد جيبرسون** (Ronald Jepperson) أن هذا التحول جاء بفضل عملية التعلم Learning؛ ما يعني أنه ليس مجرد تغيير في الإستراتجية السياسية ولكنه تغيير في الهويات الوطنية أساسا[2]. ويضيف **روبرت كوبر** (Robert Cooper) أن أوربا (هنا فرنسا) انتقلت من العالم الحداثي إلى العالم ما بعد الحداثي، أين استُبدل منطق عقل الدولة والنظريات الميكيافلية لفن الحكم بوعي أخلاقي انطبق أيضا على السياسات الخارجية للدول كما على سياساتها الداخلية، بل ويؤكد أن أوربا هي النموذج الأكثر تقدما في النسق ما بعد الحداثي بفضل عمليتي التعلم و التكامل[3].

تتضمن السياسة الخارجية الفرنسية مجموعة من المسلمات الثابتة التي تبلورت عبر الزمن كنتاج لمتغيرات داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية شكلت تباعا هوية خاصة بها؛ أي مميزة لسلوكها الخارجي،

---

1- « French Negotiating Style », United States Institute Of Peace ( USIP),Washington,DC, Special Report, April 26, 2001, p.3.

2 - Pernille Rieker, Op Cit., p.11..

3 - Ibid.

غالبا ما يتعلق بها صانع القرار الخارجي الفرنسي في تعامله مع مختلف القضايا والموقف أصبحت بمثابة مبادئ للسياسة الخارجية الفرنسية تتلخص في: الاستقلال، العالمية، النشاط، العظمة، المكانة والعزة.

**أ- الاستقلال Independence:**

بالنسبة لفرنسا، فقد مثل الاستقلال -ولا يزال- عاملا أساسيا لرؤيتها لذاتها، وهو يجسد الاستقلال الكلي لسياستها الخارجية في العالم، دون أن يتضمن عدم المشاركة أو الانخراط في سياسات تعاونية أو اندماجية، ولكنه ينصرف إلى معنى عدم ترك الأمور تأخذ مجراها لدرجة يحول فيها التعاون دون استعمال فرنسا لحقها في حرية الاختيار واتخاذ القرار[1].

**ب- العالمية Universalisme:**

الدعوة إلى العالمية لا تشكل مجرد خطاب في الممارسة الدبلوماسية الفرنسية، بقدر ما هي قناعة تحض بإجماع رجال السياسة الفرنسيين. والمميز لنهج العالمية الفرنسي أنه لا يعكس سذاجة الطرح المثالي الطوبوي كما يتصوره المثاليون، بل هو خطاب يعكس سعيا دائما لحل العلاقة الجدلية بين البحث عن آفاق عالمية والدفاع عن المصلحة الوطنية الخاصة، فهو يسجل إصرارا خاصا على "استثنائية" فرنسا.

**ج- النشاط Activisme:**

تتميز السياسة الخارجية الفرنسية بسعيها الدءوب لإسماع صوتها في محافل الأمم والمشاركة النشطة في النقاشات والقضايا الدولية الكبرى، وهذا انسجاما مع طموحها في استعاد مجدها التليد ورغبتها في تبوء مركز طلائعي متقدم في العالم كقوة كبرى[2]. ففرنسا مقتنعة بحق بل واجب أن تتواجد وتتصرف على المستوى العالمي.

**4- العظمة La Grandeur:**

يعتقد الفرنسيون أن بلدهم يكتسب مكانة عظيمة بين الأمم، وفضلا عن الانجازات العسكرية، يرجع ذلك إلى انجازات فرنسا الفنية والعلمية، كتابها، علمائها ومفكريها، إسهاماتها في إرساء قواعد احترام حقوق الإنسان. ولهذا سيطر -ولا يزال كذلك- شعور التفوق والتميز والعظمة على هواجس

---

[1] - Ulrich Krotz, « National Role Conceptions and Foreign Policies France and Germany Compared », Minda de Gunzburg Center for European Studies, Harvard University, Working Paper № 0 2/1, p.15.

[2]- الحسان بوقنطار، المرجع السابق ، ص 30.

الفرنسيين إلى حد التماهي، حتى أمام نظرائهم الأوربيين، بل وانتقل هذا الشعور إلى رجالات الدولة الفرنسيين في علاقاتهم مع العالم الخارجي ومواقفهم الدولية، إذ يلاحظ إصرار دائم على عراقة وعظمة فرنسا في خطابات صناع القرار الفرنسي، وسعي متواصل للعودة بها إلى سابق عهدها في ممارساتهم العملية. يقول جاك شيراك عن عظمة فرنسا[1]: **"فرنسا بلد عظيم إني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة، فمن خلال شخصي يُكرم وطن حقوق الإنسان وآداب السلوك"**

### 5- المكانة Rang:

عادة ما يُعبر عنها ضمن خطابات أو مواقف صناع القرار الفرنسيين في عبارات مثل: "يجب على فرنسا أن تأخذ موقعها الطبيعي" أو "يجب أن تضحي من أجل مكانتها" أو "يجب أن تحافظ على مكانتها". ولقد ترسخت هذه القناعة لدى الرأي العام الفرنسي من أن فرنسا يجب أن تحافظ على مكانة متقدمة بين الأمم وأن تدعم موقعها التقليدي في أوربا والعالم كأمة.

### 6- العزة Gloire:

يشير هذا العامل لرؤية فرنسا الثابتة لدورها، أهدافها ومصالحها في الشؤون الدولية. وهي عادة ما تُوظف بالرجوع إلى عزة التاريخ الفرنسي، عزة الأصل والفن والثقافة والأدب والحضارة الفرنسية، فمفاهيم تصورية من هذا الميراث غالبا ما تساهم في تشكيل مواقف الحاضر ووظائف المستقبل الفرنسي[2].

إن الواقعية في رؤيتها لهذه المبادئ، تجادل أنه حتى وإن كان التنافس على الأمن قد تراجع في بيئة من الاعتماد المتبادل، وتراجع معه دور القدرات العسكرية كمحدد للسياسة الخارجية، فإن ذلك لا يلغي أهم مبدأ يحكم السياسة الخارجية الذي هو مبدأ الاعتماد على الذات. فالواقعية تضل تتعامل مع المنافسة على أنها ميزة نسقية قائمة ومستمرة، وهي وإن لم تعد عسكرية، فإن المنافسة على الموقع تشمل اليوم، الموارد، الأسواق، النفوذ، الهيبة Prestige، التطور التكنولوجي. تبعا لذلك، على المستوى الوطني، لم تعد القوة العسكرية صاحبة الفضل في تحديد موقع الدولة من القوة من النسق، فهي قد

[1]- جاك شيراك، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات،( بيروت: منشورات عويدات، 1996)، ص135.

[2] - Ulrich Krotz, Op Cit., p.18..

تراجعت لصالح عوامل أخرى، أهمها القوة الاقتصادية والجاذبية الثقافية[1]. ولهذا اعتبر جوزيف ناي J. Nye) (الذي يحسب على الواقعيين) أن القدرات المادية ليست بالقدرات الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بها الدول، واستخدم مفهوم القوة اللينة Soft Power التي تعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة والأيديولوجيا وجاذبية الأفكار، والتي تمكنها من التأثير في الأولويات السياسية للوحدات الأخرى.

أما بالنسبة للبنائية، فإن مبادئ السياسة الخارجية الفرنسية ليست مجرد أدوات، بل هي أفكار مشتركة أصبحت مع مرور الوقت معايير للسلوك المناسب، أي أكثر من مجرد أدوات للسياسة الخارجية بل هوية لهذه السياسة.

[1] - Kapstein, B. Ethan and Mastanduno Michael (eds.), **Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War**, (Columbia, Columbia University Press, 1999)

إن استقلالها الدفاعي لن يكون ذا تأثير حاسم في متابعتها لتحقيق المصلحة القومية، فهي حتى تضمن مكانة عالمية، تحتاج أيضا إلى قدر من النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي في الخارج. وبهذا الصدد، تأخذ مفاهيم العظمة والنفوذ والقدرة مكانة رمزية

إنها نتاج منطقي لطبيعة الرؤية الفرنسية المتميزة لعلاقة الدولة بالأمة Etat–Nation، فلا انفصام بين الدولة والأمة من منظور فرنسي، يُعرف ويخدم أحدهما الآخر بشكل متبادل[1]؛ وصانع القرار الفرنسي يرى للسياسة الخارجية وظيفة مزدوجة: فمن جهة، هي وسيلة للتعريف بعراقة الأمة. ومن جهة أخرى، هي أداة تعبير عن مصالح الدولة.

وفي حالة فرنسا، ف حاسمة في رسم معالم قوة الدولة. وتبعا لذلك، فإن مبادئ الاستقلال، العالمية، النشاط، العظمة، المكانة ليست محددات للسياسة الخارجية بقدر ما هي أدوات لتحقيق المصلحة الوطنية ومطالب القوة السياسية.

### المطلب الثاني: الديغولية والسياسة لعربية لفرنسا: حوار المصالح والعقائد

يقترح التحليل العقلاني لصانع القرار أن لا أهمية للدوافع الشخصية، الحوافز والعقائد الفردية للقائد السياسي في تحديد السياسة الخارجية، فأولوية المصلحة الوطنية تذيب كل هذه الخصوصيات وتلغي الفوارق المفترضة في ادراكات القادة للواقع السياسي. وعلى هذا الأساس، فإنه لا فائدة مرجوة من البحث في عقائد صناع القرار الفرنسيين، في مسعى البحث عن تفسير للسياسة العربية لفرنسا، خارج حسابات المصلحة الوطنية العليا لفرنسا.

في المقابل، يحيلنا التحليل المعياري لصانع القرار، وعلى العكس مما سبق- نحو دراسة البعد الإدراكي Cognitive لصانع القرار الفرنسي، فهو يزودنا بنظرة تحليلية غاية في الأهمية، في مسائل السياسة الخارجية الفرنسية التي يقف فيها نموذج الفاعل العقلاني عاجزا عن الإجابة. وإذا كان تحليل

---

[1] - Ole Wæver, « Discourse Analysis as Foreign Policy Theory: The case of Germany and Europe », Center For German and European Studies, University of California, November 1996,In: www.ciaonet.org/wps/sites/ucbcges.html

ادراكات وعقائد جميع القادة الفرنسيين الذين اتبعوا –بتفاوت– السياسة العربية PAF أمرا صعبا، فإن الوقوف عند التحليل الإدراكي للرئيس شارل ديغول يبدو كافيا في هذا المسعى، باعتباره القائد الذي أسس للسياسة العربية لفرنسا، وفي ضوء معتقداته تأسست منظومة من الأفكار في السياسة الخارجية الفرنسية تحت اسم "الديغولية" Gaullism.

إن دراسة النسق العقيدي الديغولي وطبيعة ادراكاته للسياسة الخارجية الفرنسية، هي محاولة لفهم إطار صنع القرار بالنسبة لشارل ديغول على ضوء تصوراته، خياراته وتوقعاته. إنها محاولة لتحديد العقائد الفلسفية والإجرائية التي تحكم فهمه لصناعة قرار السياسة الخارجية، وكيف شكلت مرجعية وإرثا عقائديا ساهم في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية لعقود ولا يزال إلى اليوم تحت اسم الديغولية. وفي مسعانا لفهم السياسة العربية لفرنسا، لابد من الرجوع إلى الرئيس ديغول وأخذ فكرة مباشرة عن المبادئ الأساسية لسياسته الخارجية، وكيف أثرت هذه المبادئ على الرؤساء بعده تحت غطاء الإرث الديغولي.

**1- ماهي الديغولية Gaullism:**

عندما رجع ديغول للسلطة سنة 1958، كان عازما على الارتقاء بفرنسا نحو دورها الدولي البارز، فمن وجهة نظره كان نزول فرنسا في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مصاف الدولة المتوسطة القوة، أمرا غير مقبول فكر وحياة الجنرال ديغول لتشكل في نهاية المطاف منظومة من الأفكار السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والتي أصبحت تشكل في مجموعها وحدة فكرية ومنهجا سياسيا له أبعاد معروفة[1]. فالطرح. وانتقاده الدائم لقادة الجمهورية الرابعة، كان قائما في جزء كبير منه على قبولهم اضطلاع فرنسا بهذا الدور. لقد جاء الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الديغولية متمثلا في إعادة تأسيس مكانة فرنسا كقوة كعظمى تأتي في المراتب الأولى تصنيفا مع القوى العظمى باسم "استقلالية" و"عظمة" فرنسا[2].

[1]- كامل أبو جابر، " أصالة التقدمية الديغولية: عنصر استقرار ومصداقية في فرنسا واوربا والعالم"، في، **ديغول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل**، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1990)، ص134.

[2]- Robert D. Warrington, « DeGaulle, Nato, And Gaullist Foreign Policy », Washington : National Defense University, Core Course Essay, 1994, visited on ( 12/02/2015) in , *www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA440699*

تتعدى الديغولية الديغولي، الذي جاء ليعيد الثقة لفرنسا، تطور ليصبح برنامجا عقائديا متكاملا في مجالات السياسة، الاقتصاد وحتى الثقافة والاجتماع، وتيارا فكريا قائما ومحورا من محاور الفكر والسياسة في فرنسا.

هناك عدة أبعاد للديغولية، لكن هناك بعد رئيسي، من دونه تفقد الديغولية كل معانيها؛ هذا البعد هو الإيمان العميق بالدور التاريخي الخاص الذي يجب أن تضطلع به فرنسا. إن فرنسا ديغول ليست مجرد دولة، فهو كان يرى فيها دولة أكثر تميزا من الدول السيدة الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. هذا الدور المتميز لفرنسا ليس منبعثا فقط من حقيقة أنها إحدى أقدم الدول المستقلة في العالم، وليس من ديمقراطيتها العريقة، أو لكونها إحدى أكبر اقتصاديات العالم —رغم أن كل هذه العوامل تساعد على ذلك– بل أن مكانتها الخاصة ودورها المتميز كما يراه ديغول، إنما هو قائم على حقيقة أن فرنسا تحمل قيما عالمية، وهي دولة بمهمة خاصة، وبأن ذلك هو مصيرها بأن تنشر وتتقاسم قيمها مع الشعوب والأمم الأخرى. إن هذا التصور يشكل إحدى العقائد الرئيسية للديغولية تحت مسمى " مهمة فرنسا" Mission de la France[1].

**" لقد أدركت أن أفكاري حول مكانة وحقوق فرنسا لم يشاركني فيها العديد من قادة الرأي، وأنه يجب أن أكون أقل فأقل اعتمادا على أصواتهم، أقلامهم وتأثيرهم من أجل تأييد سياساتي الطموحة من أجل فرنسا"**[2]

إن نظرة ديغول وتقييمه لفرنسا لم تكن عقلانية؛ أي بناء على توازن القوى الحقيقي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي ميزه استقطاب ثنائي القوة، بل كانت نظرة لطاقات فرنسا في مجموعها، وعلى الأخص طاقاتها الحضارية والثقافية ودورها المحوري في مجرى السياسة الأوربية والدولية[3].إن هذا هو ما يبرر دراسة مبادئ النسق العقيدي الديغولي. فما هي هذه المبادئ؟

[1] - Marcel H. Van Herpen, “Chirac’s Gaullism : Why France Has Become The Driving Force Behind An Autonomous European Defence Policy”, visited on ( 12/02/2015) in: *www.cicerofoundation.org/pdf/vanherpen_chirac_gaullism.pdf*

[2] - Dorothy, Pickles, Op. Cit., p.213.

[3] - كامل أبو جابر، المرجع السابق، ص 135.

## 2- المبادئ الرئيسية للنسق العقيدي الديغولي:

يمكن تلخيص ثلاث فرضيات رئيسية للنسق العقيدي الديغولي فيما يتصل بالسياسة الخارجية:

**أ-** رؤية ديغول للعلاقات الدولية كانت محكومة بشكل عميق بالواقعية الهوبزية، والفهم الجيوبولكي للواقع الدولي، وعدم الثقة في الترتيبات المثالية للمنظمات الدولية، والشك في التقسيم الايديولوجي للعالم. فديغول كان يؤمن بأهمية التاريخ في تشكيل الوقائع السياسية. وعلى ذلك، فإن دولا أيديولوجية مثل ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفييتي هي بناءات اصطناعية، وخلفها توجد الفواعل الحقيقية أي ألمانيا وروسيا، وهذا ما أكدته نهاية الحرب الباردة فعلا. وتتأسس على هذه العقيدة عدة عقائد فرعية هي[1]:

- الدولة-الأمة هي الفاعل الرئيسي والوحيد، وهي أساس النظام الدولي.
- الدول تحكمها مصالحها الخاصة، وهي في تنافس دائم على القوة التي هي عملة العلاقات الدولية.
- الشك في دور القانون الدولي والمؤسسات الدولية، فهي بما في ذلك الأمم المتحدة بناءات اصطناعية.
- الدول تتصرف بناء على المصالح الجيوبولتكية التي هي دائمة ولا تتأثر بالإيديولوجيات المتغيرة.

**ب- أوربا:** رغم أن ديغول اعتبر أن لأوربا دور حيوي في تقوية دور فرنسا في العالم، فإنه مع ذلك لم يحبذ السياسة التي استهدفت بناء مؤسسات فوق قومية، فهو كان يرى أن أوربا لا يجب أن تكون وحدة واحدة بل كونفدرالية من الدول، ليس فقط لأن هذا التكتل الموحد سيكون مجرد بناء اصطناعي، لا يستطيع مقاومة الحقيقة الخالدة في أن مصالح الدول أولى، بل لأن ذلك سيتعارض مع هدف بناء فرنسا كقوة عظمى في النظام الدولي. ويمكن تلخيص دعائم السياسة الديغولية تجاه أوربا في[2]:

- لأوربا دور مهم في الدور القيادي المحتوم لفرنسا.
- للاضطلاع بهذا الدور، فرنسا بحاجة إلى شراكة قوية مع ألمانيا.
- لا وجود لسلطة فوق-قومية في أوربا.
- -دفاع أوربي وسياسة خارجية موحدة لا بد أن يكون تحت القيادة الفرنسية.

---

1- Marcel H. Van Herpen, Op.Cit.

2- Ibid.

ج– في تقييم السياسة الخارجية الديغولية، لا بد من الملاحظة أن ديغول مارس نموذجا للقيادة الشخصية للسياسة الخارجية، فقليل جدا من المستشارين والأجهزة الحكومية شاركوه القرارات التي كان يتخذها. فديغول كان يرى في الجمهورية الرابعة بحكوماتها الائتلافية الضعيفة وفق النموذج الايطالي، بأنها نموذج غير ملائم تماما للدور القيادي المفترض لفرنسا أن تضطلع به في العالم، ولأجل ذلك تخلى ديغول عن الرئاسة بالنيابة سنة 1946؛ لأنه كان يرفض الدستور المقترح الذي يمنح دورا قويا للبرلمان مقابل رئيس ضعيف ينتخبه البرلمان. لقد أراد ديغول أن يؤسس لنظام رئاسي قوي من أجل تجنب عدم الاستقرار السياسي الذي ميز الجمهورية الرابعة[1]. ومن أجل هذا السبب، وضع ديغول مباشرة بعد عودته للسلطة سنة 1958 دستورا يمنح قوة وصلاحيات أكبر للرئيس المنتخب مباشرة من طرف الشعب. وقد ظهر هذا النموذج الشخصي للقيادة الديغولية بشكل واضح في السياسة الخارجية، فالرئيس شخصيا هو من كان يقود السياسة الخارجية، والكثير من مواقف السياسة الخارجية كان يفضل أن يعبر عنها شخصيا وصراحة في المؤتمرات الصحفية، وهذا ما أعطى شهرة كبيرة للرؤى الرئاسية[2].

Antonio Mendez, Op. Cit., p.15.-[1]

Dorothy, Pickles, Op. Cit., p.26.-[2]

## المطلب الثالث: الحوار العقلاني–المعياري حول أهداف "السياسة العربية لفرنسا"

بعد أن تتبعنا مسار الحوار العقلاني–المعياري حول السياسة العربية لفرنسا على مستويين: مستوى محددات هذه السياسة في مطلب أول، ومستوى صانعي قراراتها في مطلب ثاني. فإن هذا الحوار، لا يمكن أن يكتمل إلا بالوصول إلى آخر وأهم مراحله في هذا المطلب الثالث، وهو تفسير هذه السياسية. بحيث يظهر التعارض العقلاني–المعياري واضحا في تقرير الأهداف النهائية التي يمكن أن تفسر بها السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي.

بالنسبة للواقعية، فهي تنطلق من مجموعة المحددات العامة التي يعزوها الواقعيون لبيئة السياسة الخارجية الفرنسية كما نوقشت سابقا، لينتهي بها التحليل عند التأكيد على المسلمة الواقعية الرئيسية في فهم سياسات الدول الخارجية، تلك التي مفادها أن السياسة الخارجية الفرنسية عموما، وتجاه العالم العربي على وجه التحديد، إنما هي نتيجة لإتباع أهداف القوة السياسية التقليدية؛ أي سعي فرنسا لخدمة مصلحتها الوطنية، وأن الأهمية التي تعطيها سياستها الخارجية لأهداف الاستقلال، النفوذ والمكانة إنما هي مصالح متصلة اتصالا وثيقا بمفهوم القوة.

وعلى العكس من ذلك، فإن البنائية –وانطلاقا من محدداتها السابقة للسياسة الخارجية الفرنسية– ترجح أنه فقط بالأخذ في الاعتبار حاجة ترقية والدفاع عن هويات فرنسية جوهرية والعمل من أجل أن يعترف بها، بدل النظر إلى المسألة من وجهة نظر أهداف السياسة العقلانية، سنكون في موقع أفضل للتعامل مع الأسئلة التي يقف أمامها التحليل العقلاني عاجزا عن الإجابة بشأن السياسة العربية لفرنسا؛ أي عبر إيلاء تركيز خاص للعوامل المعيارية غير المادية (التوقعات القيمية المشتركة) كالأفكار،القيم، الهوية والثقافة الملخصة في فكرة الدور الوطني.

إذن، كيف يظهر الحوار العقلاني المعياري في تحليل السياسة الخارجية إمبريقيا؟ أي عبر التفسيرات الواقعية والبنائية لأهداف السياسة الخارجية الفرنسية الاستثنائية تجاه العالم العربي. وسوف يتجه اهتمامنا صوب ثلاث أهداف نراها جديرة بالثقة في تفسير المواقف الفرنسية من قضايا العالم العربي هي: الاستقلال، التعددية القطبية، المكانة.

إن فرنسا تولي أهمية خاصة لاستقلاليتها، وهذا مبدأ موجه للسياسة الخارجية التي بدأ تطبيقها بتأثير من الجنرال ديغول في ستينات القرن الماضي، فقد كان أساس تصرفات ديغول إقامة قدرة على الدفاع عن النفس تتمتع بالمصداقية وتقوم على الردع النووي. لقد تبلور مبدأ الاستقلالية بشكل واضح في عهد الرئيس ديغول، الذي جاءت سياسته الخارجية في مجملها سياسة استقلالية مرتبطة بالمصلحة الوطنية وغير مبالية باعتبارات التحالف، وقد عبر ديغول نفسه عن هذا المبدأ حين قال:

**« إن فرنسا، لأنها فرنسا، يجب أن تكون لها سياستها العالمية التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء »** [1]

وبهذه الروح الاستقلالية، يمكن لمحلل السياسة الخارجية أن يجد الكثير من الإقناع في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية، التي تبدو بوضوح متميزة عن غيرها في العالم العربي؛ حتى تظهر فرنسا منسجمة مع مبدأ الاستقلالية، وأنها الدولة ذات سيادة في قراراتها سواء في فترة الثنائية القطبية أو ما بعدها. لكن هناك تعارض واقعي-بنائي في تفسير الدافع وراء مبدأ الاستقلالية؛ هل هو هدف مادي عقلاني (القوة السياسية) أم قيمي معياري (الدور الوطني)؟

تسعى سياسة فرنسا الخارجية اليوم باستمرار لكي تحظى بنفوذ في قضايا العالم، وهي الدولة التي كانت قد حضت بممارسة هذا النفوذ من قبل. إن فرنسا هي أحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن، وهي ثالث قوة عسكرية في العالم، ومن أبرز القوى الاقتصادية، كما أنها تحضي بنفوذ ثقافي وحضاري كبير. إن هذا ما يجعل صناع قراراتها يشعرون بأن فرنسا مؤهلة للاضطلاع بدور فعال ومستقل في الشؤون الدولية، وتعد علاقاتها مع العالم العربي مثالا جيدا لفهم هذه الرؤية الواقعية[2]. يمكن للواقعية أن تجادل أن فرنسا في سياستها تجاه العالم العربي تتصرف كدولة تملك الإرادة الحرة والاستقلالية في القرار، لتعبر عن نسق دولي متعدد الأقطاب لا تخضع فيه فرنسا للهيمنة الأمريكية. فرغم كون فرنسا حليف تقليدي وثيق للولايات المتحدة، فإنها بدت في سياستها العربية مستعدة لمواجهة

---

[1]- الحسان بوقنطار، المرجع السابق،ص 28.

[2]- شارل سان برو، المرجع السابق، ص ص11- 12.

الهيمنة الأمريكية وتحمل التكاليف المصاحبة لمثل هذا الخيار لأجل هدف تراه مركزيا في سياستها الخارجية هو ضمان الاستقلال في المواقف والقرارات.

إن فرنسا خرجت بعد الحرب العالمية الثانية دولة ضعيفة، بل هي أحد أكثر مراحل الضعف في التاريخ الفرنسي، حيث أن فرنسا لم تكن قادرة على تفادي التبعية السياسية والأمنية للولايات المتحدة. إن عدم قدرة فرنسا على رد فعل مناسب هو الذي جعل ديغول يبحث عن بديل لتحقيق مكانة واستقلالية فرنسا، ولهذا فالخلافات الفرنسية الأمريكية الكثيرة حول الشرق الأوسط تجد تفسيرها في تأكيد فرنسا على دورها كقوة عالمية تستطيع التدخل بفعالية في مسائل عالمية عديدة[1].

من جهة أخر، لا ينبغي للسياسة العربية لفرنسا -تضيف الواقعية- أن تفهم فقط كتحدي للهيمنة الأمريكية في الشؤون الدولية، بل يجب أيضا أن تدرك في إطار الصراع حول الزعامة في أوربا، والتي تعد عنصرا حيويا لأجل الاعتراف الدولي بمكانة فرنسا. ومن مثل وجهة النظر هذه، تعطي المنطقة العربية فرصة لفرنسا لإعادة تأكيد طموحها في أن يُعترف بها كزعيم للإتحاد الأوربي. ولذلك كثيرا ما يأتي الخطاب الفرنسي المعارض للسياسة الأمريكية في الصراع العربي-الإسرائيلي، العراق ومسائل عربية أخرى باسم أوربا، وكأن القادة الفرنسيين يتعاملون مع السياسة الخارجية الفرنسية والسياسة الخارجية الأوربية كمترادفين[2]. والمنطق الفرنسي وراء محاولة هذا الدمج واضح؛ يجب أن تشكل "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" سندا إضافيا للدبلوماسية الفرنسية في مواجهة الهيمنة الأمريكية في أوربا[3].

تناقش البنائية أن المفهوم الفرنسي لمبدأ الاستقلال هو مفهوم خاص؛ لأنه نابع من الأفكار المشتركة بين الفرنسيين حول الدور الفرنسي في العالم الذي يجب أن يكون مستقلا. هذا هو ما تلخصه مقولة ديغول: **"إنه أمر غير مطاق لقوة كبرى أن تكون تابعة لقرارات وأفعال دول أخرى مهما كانت صديقة"**[4]. فمفهوم الاستقلال الفرنسي ليس مجرد مصلحة واقعية، بل يعكس تلك الطبيعة المتميزة لسياستها الخارجية كسياسة مركزية، ذاتية، أصيلة تعتمد على السياق الذي تدرك نفسها فيه. وعكس

[1]- Dorothy, Pickles, Op. Cit., p.334.

[2] - Pernille Rieker, Op. Cit., p.8.

[3] - Xavier Pacreau, Op. Cit., p. 233.

[4] - Dorothy, Pickles, Op. Cit., p. 217.

الولايات المتحدة، التي يمكن أن تقرر في النهاية تغيير موقفها نحو لغة أكثر ليونة عن اللغة التي أبدتها في البداية، دون أن تشعر بأن ذلك يعبر عن حالة ضعف، فإن الفرنسيين يمكن أن يتخذوا موقفا ثابتا دون أن يتراجعوا عنه؛ لأن التراجع يُشعر فرنسا بأنها أصيبت في كبريائها[1]

وتشرح البنائية السياسة العربية لفرنسا، بأنها تأتي نابعة عن هويتها الوطنية في التصرف باستقلالية؛ إذ أنه من بين أهم الرسائل التي حاولت فرنسا إيصالها، هي فكرة أن تحفظاتها على السياسة الأمريكية في المنطقة لا يجب أن تربط بالعداء لأمريكا أو أن تُعزى فقط إلى رفضها الواقع الأوربي التابع للولايات المتحدة، بل أنها تجسد حقيقة أنها دولة ترفض أن تنتهج أو تقبل سياسات دول أخرى بشكل لا تملك معه حق المناقشة والانتقاد وحتى إبداء الرأي.

لقد كان التوجه الفرنسي من السياسة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة يعكس رغبة فرنسية في موازنة القوتين العظميين، لأجل هدف خلق عالم متعدد الأقطاب، ولهذا فسياستها الخارجية طوال تلك الفترة تمسكت بفكرة "الطريق الثالث" حتى تكون أوربا أحد أقطابه. ومع نزوع تفاعلات نهاية الحرب الباردة نحو ترسيخ الأحادية القطبية بقيادة أمريكية، فإن ملاحظة المواقف الفرنسية في كثير من المسائل الدولية يبعث على الاعتقاد بأن فرنسا تواصل القيام بهذا الدور؛ أي الدعوة لعالم متعدد الأقطاب. وحقيقة خطاب "تعددية الأقطاب" الفرنسي يمكن أن يعطي لمحلل السياسة الخارجية الفرنسية إجابات جديرة بالثقة في تفسير سياستها العربية. حيث أن الهيمنة والنفوذ الأمريكي في العالم العربي لا سبيل لمواجهته إلا باتخاذ مواقف مخالفة للتوجه الأمريكي، فحينها فقط يمكن فهم استثنائية السياسة العربية لفرنسا. لكن هنا يظهر تعارض واقعي-بنائي آخر في فهم الدافع وراء خطاب التعددية: هل هو عقلاني (الموازنة) أم معياري (احترام القانون الدولي)؟

ففرنسا بسياستها العربية، تكافح من أجل توازن القوى. في فترة الحرب الباردة كان ديغول يرى بأن فرنسا يجب أن تقلب توازنات القوى؛ على المستوى الدولي هناك قطبية ثنائية، الوزن الألماني في

[1] - « French Negotiating Style », Op Cit., p.4..

أوربا، والوزن الأنجلوسكسوني بين طرفي الأطلسي. أما فرنسا، فيجب أن يكون لها عمق استراتيجي في المتوسط، إن ذلك لم يكن ليترتب عنه سوى ضرورة بناء علاقات جيدة مع أغلب الدول العربية[1].

وتؤكد واقعية ما بعد الحرب الباردة أن عدم وجود قوة عالمية كالاتحاد السوفييتي، ليس مبررا كافيا بأن فرنسا سوف لن تسلك نفس النهج للحفاظ على توازن عالمي للقوى. فالسياسة الخارجية الفرنسية لعالم ما بعد الحرب الباردة ترصد أهمية قصوى لموازنة القوة العظمى الوحيدة عن طريق الترويج لعالم متعدد الأقطاب كنظام عالمي للمراقبة و الموازنة[2] A System of Global Checks & Balances ، يمكن من خلاله احتواء النتائج السلبية للهيمنة الأحادية الأمريكية. وتشكل المنطقة العربية بتفاعلات الأحداث المستمرة بأبعادها العالمية، البيئة المناسبة لفرنسا من أجل معارضة سياسة الانفرادية الأمريكية وتقييد القوة والنفوذ الكبيرين لها هناك.

إن الواقعية بذلك، تصوغ تفسيرا عقلانيا لخطاب التعددية الفرنسي في سياستها العربية، فهي تربطه ببحث فرنسا عن المكانة الدولية وبحثها عن الاضطلاع بدور عالمي نافذ، فـ **بيير هاسنر** (Pierre Hassner) مثلا يعتقد أن الاستناد الفرنسي على التعددية هو غطاء على نوايا أخرى؛ لأنه ببساطة يشير لتناقض واضح في الدبلوماسية الفرنسية التي تؤكد من جهة على دور مركزي للمنظمات الدولية التي تملك وحدها الشرعية اللازمة لتضطلع بدورها العالمي، ومن جهة أخرى تبقى وفية لخط شارل ديغول الذي يرفض الاعتراف بأن مثل هذه المنظمات يمكن أن تؤثر على مكانة فرنسا الدولية[3]. وفي نفس الاتجاه تذهب **إيلا هولم** (Ulla Holm)، التي ترى أن فرنسا سوف لن تهجر أبدا طموحها التقليدي في إعادة تأسيس "فرنسا العظمى"، لكن لا بأس أن يختفي هذا الطموح خلف مفاهيم التعددية و الشرعية الدولية[4].

---

[1]- Amir taheri, "France Arab Policy,Time To Debate", American Foreign Policy Interests, 01/2003, p. 323

[2] - Thomas Ambrosio, « The Russo-American Dispute Over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods », Paper Presented at International Studies Association Annual Conference, Honolulu, 2005, p.6.

[3] - Pernille Rieker, Op.Cit., p.9.

[4] - Ibid.

تجادل البنائية (فوق القومية) أن لفرنسا هوية دولية توصي بنظام دولي متوازن، من مبادئه احترام القانون الدولي والتعاون بين الأمم، واحترام حقوق الشعوب للبقاء واختيار مصيرهم بحرية[1]. ففرنسا لأنها تملك سمعة دولية بكونها بلد الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن ذلك هو ما يدعوها لتوجيه جهودها ونشاطاتها الدولية نحو نشر القيم التي تجسد هذه المثالية والخيرية الفرنسية. وقد تجسد هذا المعنى في الخطاب الحداثي الفرنسي في العبارة الفرنسية الشهيرة **مهمة فرنسا التحضيرية** "la Mission Civilisatrice de la France". وتجادل البنائية أن هذا المبدأ المعياري، هو الذي يحدد السلوك الملائم من غير الملائم في سياسة فرنسا الخارجية، وبناء عليه يمكن الحكم على استثنائية السياسة العربية لفرنسا انطلاقا من انسجام ذلك مع مبادئها، وليس انطلاقا من حسابات الموازنة العقلانية.

إن الطبيعة الصراعية لمنطقة العالم العربي خاصة في الشرق الأوسط، دفعت إلى بروز أحد أهم أبعاد الهوية الفرنسية –والذي أصبح جوهريا في سياستها العربية–، إنه دور فرنسا كمدافع عن نظام دولي بديل؛ نظام تعددي يحكمه القانون الدولي وتحترم فيه الشرعية الدولية. ويشير مفهوم التعددية الفرنسي إلى انشغال حقيقي من أجل نظام دولي متوازن لا مانع في أن تكون فيه الولايات المتحدة هي القائد ولكن ليس المهيمن، ودعوة إلى اقتراب تعددي للأزمات الدولية خاصة من خلال الأمم المتحدة. وتشرح البنائية فوق–القومية الرفض الفرنسي لفكرة الانفرادية الأمريكية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط، من حيث أنها ترفض فكرة أن الولايات المتحدة هي المخول الوحيد بتصدير الديموقراطية والحرية إلى العالم بفضل قدراتها العسكرية. وفرنسا في دفاعها عن اقتراب تعددي لمنطقة الشرق الأوسط كانت تدافع عن عالم لا يحكم فيه فاعل واحد، ولكن تأخذ فيه الجماعة الدولية المسؤولية الجماعية. وفرنسا ترى نفسها مسئولا عن الدفاع عن القانون الدولي، والذي تضع في مركز مصادره الأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن، فهي ترى في المؤسسات الدولية مؤشرا على تطور متحضر نحو التعاون الدولي بدلا عن كونها أسباب مواجهة في الشؤون الدولية[2]

---

[1] - شارل سان برو، المرجع السابق، ص12.

Cit., p.7..[2] - Paul Galis, Op

لا جدال في أن مبدأ الدفاع على مكانة فرنسا مبدأ راسخ في السياسة الخارجية الفرنسية. ولعله يزودنا برؤية مفيدة في فهم الإصرار الفرنسي على التواجد في العالم العربي ومناقشة القضايا والمشاكل التي تفرزها المنطقة؛ فالدفاع عن مكانة فرنسا في العالم العربي كان ولا يزال دافعا للسياسة العربية لفرنسا. غير أن دافع المكانة يشكل أيضا وجها من وجوه التعارض العقلاني- المعياري فكيف يبدو ذلك؟

تفسر الواقعية الاستمرارية المتميزة في السياسة العربية لفرنسا، من زاوية أنها ذات تأثير حاسم على طموحها في امتلاك دور عالمي يحافظ على موقعها من القوة في النسق، ومكانتها بين الأمم؛ فإما أن تملك فرنسا دورا فاعلا، نشيطا ومستقلا في منطقة مهمة من العالم كالمنطقة العربية، أو أنها ستذعن بطريقة غير مباشرة للسياسات الأمريكية. وحقيقة دفاع باريس عن الجهود المتعددة في الصراع العربي – الإسرائيلي، ومسائل أخرى في لبنان، العراق ومناطق أخرى من العالم العربي هي كونها الطريقة الوحيدة لتأكيد مكانة فرنسا. ودفاعها المبالغ فيه عن دور المؤسسات الدولية وخاصة مجلس الأمن يملك تفسيرا واحدا، هو أنها تملك فيه مقعدا دائما يمكنها من الدفاع عن موقعها الدولي كقوة كبرى، ويتيح لها في نفس الوقت فرصة توسيع دورها في الشرق الأوسط[1].

إن الموقع الفرنسي في العالم العربي تعرض –منذ نهاية الحرب العالمية الثانية- لتحول عميق في الفجوة النسبية للمكانة مقارنة بالولايات المتحدة، عكس هذه الأخيرة التي دعمت مكانتها هناك وأكدت أن القوى الكبرى المزعومة -كفرنسا- هم لاعبون أقل قوة في المنطقة، مع قليل تأثير على الأهداف النهائية لسياستها الخارجية، جاعلة بذلك الفروق في القوة والنفوذ بينها وبين باريس أكثر وضوحا. لذا، فإن السياسة العربية لفرنسا جاءت في جزء مهم منها منطلقة من الرغبة في مواجهة الهيمنة الأمريكية وساعية إلى موازنتها في القوة.

تفترض البنائية أن بحث فرنسا عن المكانة في سياستها العربية، يجب أن يفهم في سياق الدور الذي تنظر من خلاله لنفسها. إن لدى صانع القرار الفرنسي اعتقاد بأن لبلده دور خاص يجب أن يضطلع به في العالم. وينبعث جوهر هذا الاعتقاد من الثورة الفرنسية عام 1789، التي كانت عاملا

[1] - Piero Ignazi, « French Dissent to the Iraq War: A significant “No” », Working Paper for the course on Analisi della Politica Estera,visited on ( 25/03/2012) In: <http://www.foreignpolicy.it/cgi-bin/news/adon.cgi?act=doc&doc=2198&sid=19>

حيويا في النهضة الأوربية الحديثة، وخاصة في تحول أوربا عن الملكية نحو حكم المؤسسات التمثيلية، وجلبت للعالم الكثير من القيم العالمية والإنسانية، كالحرية، حقوق الإنسان والديمقراطية. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت النخبة السياسية الفرنسية تتقاسم فكرة أن فرنسا كانت ويجب أن تبقى منارة إشعاع حضاري لباقي العالم[1].

وتبدو السياسة الخارجية الفرنسية متأثرة بهذه الصورة التي تضفيها فرنسا على ذاتها، صورة أمة تبحث عن البروز بين الأمم الأوربية الأخرى، راغبة في أن تكون مركز أوربا وبدور عالمي قيادي، حتى أنها في علاقاتها الخارجية وفي المسائل الدولية المختلفة، تريد أن تستغل الموقف من أجل ترقية مكانتها وزيادة هيبتها في العالم، حتى و إن كان ذلك يعني تسديد ثمن العزلة[2]. وتجادل البنائية، أنه ضمن هذا السياق ينبغي إدراج السياسة العربية لفرنسا، فمن خلال مواقفها تبنت فرنسا دور قوة كبرى، ورأت أن تصنف نفسها كدولة قيادية تشارك في صناعة القرار العالمي.

[1] - Paul Galis, Op Cit., p.4..

[2] - Piero Ignazi, Op.Cit.

## المطلب الثاني: نحو نظرية تأليفية للمقاربة العقلانية–المعيارية

في الحقيقة، تقدم كل من النظرية العقلانية والمعيارية رؤى متماسكة وجديرة بالتصديق في تفسيرها للسياسة العربية لفرنسا، خاصة وأنها قادرة على تدعيم تفسيراتها بتأييد إمبريقي معتبر في حالات معينة. فهل ذلك يعني أن أخذ كل منها على حدة كاف للتأسيس لنظرية تدعي الشمولية على حساب الأخرى؟ وبعبارة أخرى هل الاختلاف بين العقلانية والمعيارية يعني بالضرورة وجود حرب منظورات بينهما؟

إن الحوار العقلاني–المعياري كان دوما صعبا ومعقدا؛ لأن كلا المنظورين يعكسان وجهتي نظر مختلفتين تماما للواقع كما أثبتته الدراسة الامبريقية لهذا البحث. لكن مع ذلك، يبقى هناك مجال لتدارك هذه الفجوة. فمع التسليم بوجود مجالات تعارض جوهرية بينهما، فإن هناك أيضا مجالات للتأليف والتكامل. لا يعي الأمر هنا أن العقلانية والمعيارية يجب أن يؤلف بينهما في منظور جديد موحد، لكن بدلا من ذلك، فإن الاقتراح هو أن البحث في السياسة الخارجية لا بد أن يتجاهل ويتجاوز تصور اللعبة الصفرية بين المنظورين؛ أي أن إثبات القوة التفسيرية لأحدهما في حالة ما، يعني بالضرورة فشل القوة التفسيرية للآخر، بل لا بد من الانخراط في مسعى بحثي يتجاوز حدود الانفصام العقلاني–المعياري كما هو في العادة متداول[1].

غالبا ما يصنف الباحثون أنفسهم ضمن أحد المنظورين العقلاني أو المعياري، ولحقيقة ذلك نجدهم ينتقدون أو يرفضون المنظور الآخر. لكن الواقع أنهما ليسا متناقضين جوهريا، ولا التأليف بينهما يؤثر على كفاءة وقدرة النظرية على التفسير. وإنما هناك خطأ شائع لدى متبني أحد المنظورين، وهو أنه بدلا من تحديد تحت أي من الظروف تكون للعقلانية أو المعيارية قدرة تفسيرية أكبر، تتم معاملة أحدهما على أنه جوهري وأساسي بينما الآخر ثانوي أو غير ذي أهمية. ولهذا طالما ساد الاعتقاد –وبشكل خاطئ– أنه يمكن تطوير نظرية للقوة فقط أو للأفكار فقط، وأن الجهود للجمع بينهما غالبا ما تم النظر

[1] - James Fearon, Alexander Wendt, Op. Cit., p.67.

إليها على أنها غير ذي جدوى1. هذه الدراسة الامبريقية حول السياسة العربية لفرنسا، أوصلتنا إلى النتيجة التي مفادها أن هناك ضرورة للدمج بين المنظورين لفهم أفضل للسياسة الخارجية.

تزودنا الواقعية –كنظرية عقلانية للسياسة الخارجية- بحقيقة عن الفاعل لا يمكن إنكارها حين تربط بين أهداف القوة السياسية ومحاولة فهم سلوك الدول، فتاريخ العلاقات الدولية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الكثير من التحولات الكبرى في مواقع الأمم دوليا لحقتها تحولات من نفس الحجم في سياساتها الخارجية.[2] وبذلك تكون النظرية القائلة بأن قوة الدولة تحدد نواياها نظرية جديرة بالثقة. ومع ذلك، فإن النظرية العقلانية تقع في مأزق تفسيري يضعف قدرتها التفسيرية السابقة، حين تعجز عن الإجابة عن بعض الأسئلة الوجيهة، فهل ستتعامل الدولة التي زاد موقعها من القوة مع حلفائها كما ستتعامل مع أعدائها ومنافسيها؟ ولماذا نجد في تاريخ العلاقات الدولية دولا شهدت تحولا كبيرا في موقعها النسبي من القوة بالتقدم أو التراجع، دون أن ينطبع ذلك على سلوكها الدولي؟

فالعقلانية ليست بذلك المنظور القادر عل تفسير كل السياسات الخارجية، فهي تقدم في أفضل الحالات نموذجا بسيطا وجزئيا عن السياسة الخارجية. بسيطا؛ حين يركز على ذلك التحليل لذي تلخصه عبارة «في نهاية المطاف تبحث جميع الدول عن خدمة مصلحتها الوطنية..». وجزئيا؛ حين يحصر هذه المصلحة الوطنية في صورتي توسيع أو الدفاع عن موقعها من القوة في عالم فوضوي. في حين أن المصلحة الوطنية قد تجد لها تعريفات وتصنيفات مختلفة وأحيانا متناقضة بين فواعل يفترض أنهم يملكون نفس الموقع من القوة في النسق الدولي بما يؤهلهم لنهج سلوك خارجي متشابه. إن هذا ما يوقع التفسيرات العقلانية في مأزق، ويجعل المقتربات المعيارية ضرورية لتفسير السياسات الخارجية للدول، ليس كمجرد إضافة أو تعزيز للمنظور الواقعي المهيمن، ولكن كمقوم أساسي من أجل تفسيرات مقبولة وجديرة بالثقة.

إنه باستعمال المفاهيم والفرضيات الرئيسية للبنائية –كنظرية معيارية- سيكون من الممكن بناء نموذج للسياسة الخارجية يتجاوز وجهة النظر العقلانية عن الفاعل كباحث دائم عن مصلحته الوطنية في

[1] - Min-Hua Huang, « Constructive Realism: An Integrated IR Theory of Idea, Strategy, and Structure », paper prepared for presentation at the Annual Conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 3-6, 200, p.1

[2] - Peter Trubowitz, « Structure and Choice in Foreign Policy Analysis », Centro de Investigación y Docencia Económicas(CIDE), Mexico-Toulana, №79, p.2

صورها المادية في عالم فوضوي، حتى وإن كان هذا الفاعل منشأ اجتماعيا، وكان العالم الذي يتفاعل فيه يشهد تزايد أهمية المؤسسات الدولية والمعايير النسقية المختلفة.

فالبنائية الاجتماعية تقدم لنا تفسيرا للطريقة التي تؤثر بها الهوية الوطنية للدولة، وكيفية إدراكها لنفسها ولدورها في المجتمع الدولي على سلوكها الخارجي عموما، وتساعد على التعريف بمصلحتها الوطنية على وجه خاص، وبذلك تقدم لنا البنائية أيضا مقترحات مفيدة يمكن توظيفها في فهم السياسات الخارجية للدول.

لكن البنائية كنظرية معيارية تواجه أيضا عوائق تحول دون إمكانية استخدامها كنظرية شاملة لتفسير السياسة الخارجية، إذ يُوجه لها نقدين على درجة كافية من المصداقية لتأكيد هذا الموقف. فمن جهة أولى، نجد أن الأفكار والمعايير والهويات التي يرتكز عليها التحليل البنائي لا تنشأ عن فراغ وتبقى في النهاية مرتبطة بالعوامل المادية وبالقوى التي تنتجها وتدافع عنها. ومن جهة ثانية، نجد أنها متغيرات تتعذر ملاحظتها المباشرة، وكذا قياس درجة تأثيرها على سلوك الدول[1]

إن النظرية هي صورة ذهنية عن الواقع، لذا فإن مهمتها الأولى يجب أن تكون تبسيط هذا الواقع لا تعقيده أكثر. والنظرية التبسيطية والجديرة بالثقة هي تلك النظرية التي تكون قادرة على الأخذ في الاعتبار كل العوامل المساعدة على فهم ذلك الواقع. ومن أجل ذلك، نقترح أنه من الأفضل جمع المفاهيم والفرضيات والمتغيرات المهتم بها والمعتمد عليها بشكل مستقل من طرف النظرية العقلانية والمعيارية، وتعديلها بما يناسب نظرية السياسة الخارجية، ثم تأليفها بشكل يمكن معه توفير نظرية قادرة على التعامل مع أغلب حالات السياسة الخارجية.

يوجد هنالك مجالين للتقارب بين العقلانية والمعيارية يبدو أنهما لم يقدرا بالشكل الكافي. أولهما، أن المنظورين يبدوان متشابهان أو على الأقل مكملان لبعضهما البعض في دراستهما للسياسة الخارجية؛ لأنه في نهاية المطاف، كلاهما يدرس نفس الواقع. ثانيهما، رغم أن لكليهما نقاط قوة وتميز يحصلها من طبيعة الأسئلة التي يطرحها، فإنه في حالات عديدة، تتأتى القدرة التفسيرية التي يحصلها

[1] - Brent E. Sasley, « Ideas and Power: The Construction of Israeli Foreign Policy », Paper prepared for the 45rd Annual Convention of the International Studies Association (ISA), Montreal, Quebec,17-20 March 2004, p.24.

من توظيف أدواته للإجابة على الأسئلة التي يطرحها الآخر. وهذا التبادل البراديغمي هو -حسب الكسندر واندت وجيمس فيرون- طريقة مثمرة ليس فقط لبرنامج البحث لكليهما، ولكن لتطوير فهم أفضل للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية[1]. وكما تبين من المحاورة النظرية للفصل الأول، فإن خدمة هذا الهدف يمر بالضرورة عبر الاستفادة من التنوع الانطولوجي والابستمولوجي للعقلانية والمعيارية لخدمة هدف بناء نظرية تهدف تحقيق الشمولية.

## 1/ التأليف بين العقلانية والمعيارية ابستمولوجيا:

إن النظريات العقلانية تهتم بشرح العلاقات السببية من منظور مادي، ولذلك فهي تقبل بمنهجية التعميم في بناء النظرية. أما النظريات المعيارية، فهي على العكس من ذلك، تهتم بالعلاقات التكوينية؛ فهي مهتمة بهويات الفاعل والمعاني التي يعطيها لسلوكاته، وبذلك فهي لا تؤيد التعميم لأنها تطبق المنهج التأويلي من أجل الفهم لا من أجل الشرح كما في المنهج السببي. فهل الدمج بين الابستمولوجيتين ممكن؟

رغم أن كلا النوعين من التنظير يبدو مختلفا تماما عن الآخر من حيث الطبيعة، إلا أن هناك مجالا ليكملا بعضهما البعض. في هذا الشأن يقترح الكسندر واندت أن الدراسات التاريخية ودراسات الحالة تمنح الإمكانية لمجال مشترك بين العقلانية والمعيارية؛ لأنها لا تركز على التحليل الكمي والتنظير السببي الذي لا يدخل ضمن برنامج البحث المعياري، ولا على التنظير التكويني الذي لا يدخل ضمن برنامج البحث العقلاني، ولكنها تركز على "تتبع المسار" process-tracing الذي يشكل مجالا مشتركا بين العقلانية والمعيارية[2].

## 2/ التأليف بين العقلانية والمعيارية أنطولوجيا:

إن التفسير العقلاني الذي ما لبث محللو السياسة الخارجية يوظفونه لفترة طويلة يبدو في عالم اليوم في حاجة لتنقيح وتعديل. وربما وجب على الخبراء والمنظرين في هذا الحقل أن يدركوا بأن فهما أفضل للسياسة الخارجية سيكون قاصرا إذا لم يُرصد الاهتمام الكافي لتأثير المتغيرات المعيارية، وربما

---

[1] James Fearon, Alexander Wendt, Op. Cit., p.69.

[2] Yoichiro Sato & Keiko Hirata (Editors),Op. Cit., p.7.

في الجهة المقابلة، فإن البنائية بتركيزها المبالغ على "الهوية" كمتغير تابع لسلوك الفاعل، تقع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه الواقعية في اعتمادها المبالغ على متغير "القوة السياسية"، وهي في ذلك تفشل في رؤية الطريقة الذرائعية التي قد تُستخدم بها الهوية، والأهداف المادية التي يمكن أن تقف خلف توظيفها[1]. ويحسن **بيتر كورفيتش** (Peter Courevitch) إيضاح ذلك حين يقول:

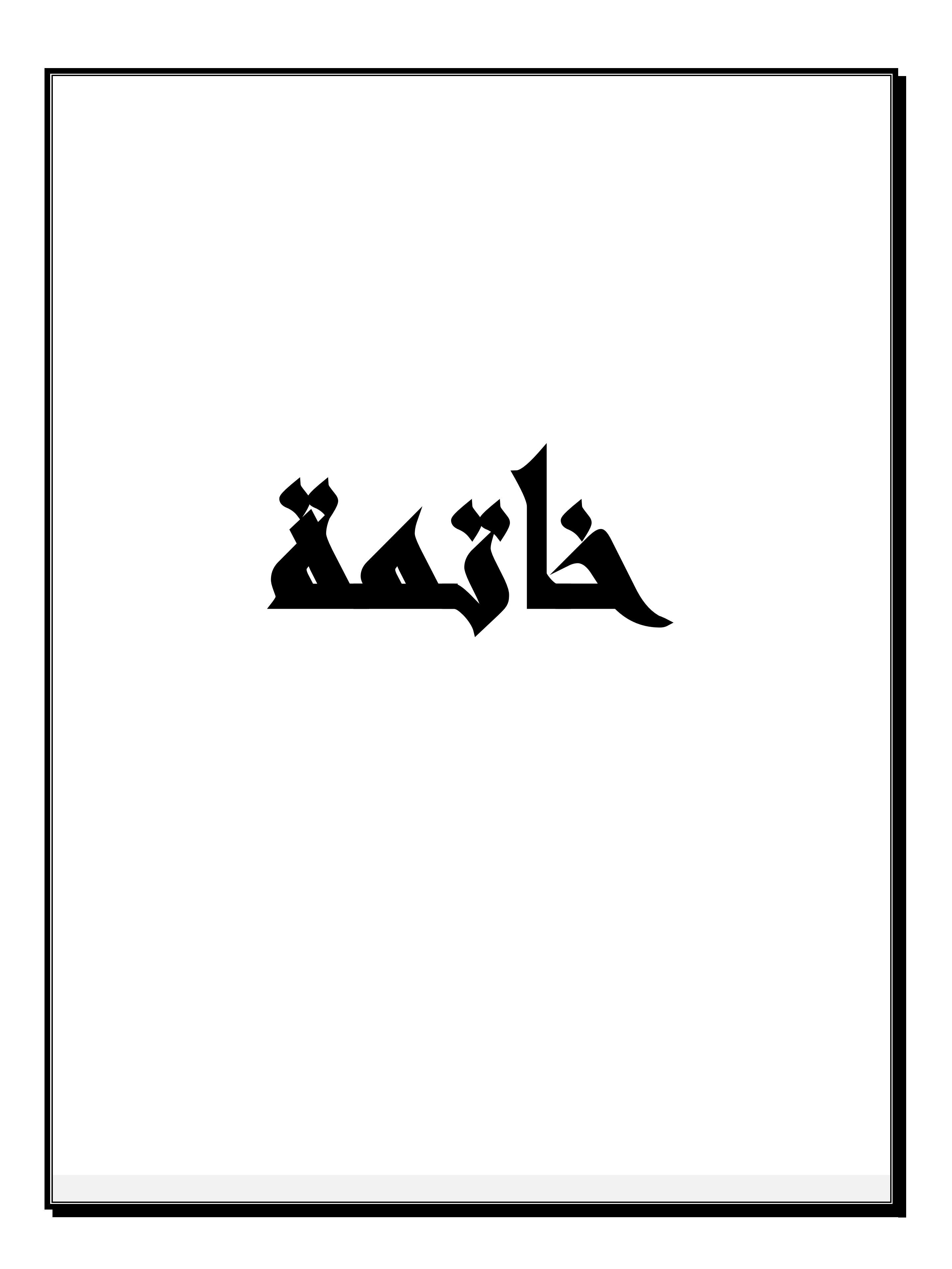
**"حتى تصبح سياسة، يجب أن ترتبط الأفكار بالنقاش السياسي الذي يتضمن القوة. لذا حتى الفكرة الجيدة قد لا تصبح سياسة إذا ما واجهت بعض أصناف المعارضة، بينما يمكن للفكرة السيئة أن تصبح سياسة إذا كانت قادرة على تحصيل الدعم"**[2]

يستتبع ما سبق أن نظرية السياسة الخارجية الجيدة يجب أن تأخذ في الاعتبار كل من تأثير متغيرات القوة –العقلانية- والأفكار –المعيارية- في تفسير سلوكات الدول؛ ما دام كل منها قادرا ومؤهلا للاقتراب لسلوك السياسة الخارجية، ولا يمكن أحيانا فهم أحدها دون الرجوع للآخر. إن العقلانية والمعيارية لا بد أن يدمجا مع بعض من أجل فهم أفضل للسياسة الخارجية. فبينما تضمين الرؤى الواقعية في تحليل البنائية الاجتماعية يمكن أن يساعد الباحثين على تحديد الدرجة والشروط التي في ضلها تضطلع العوامل المعيارية بدور مستقل، فإن البنائية الاجتماعية تمنحهم إجابات حيث تقف العقلانية الواقعية عاجزة عن الإجابة[3]، إنها تحدد كيف تعرف الدولة مصالحها، وكيف تختار من بين بدائل .

[1] - Robert S. Snyder, « Bridging the Realist/Constructivist Divide: The Case of the Counterrevolution in Soviet Foreign Policy at the End of the Cold War », Foreign Policy Analysis, 1 (2005), p.56.

[2] - Brent E. Sasley, Op. Cit., p.29.

[3]- Christian Thorun, Op. Cit., p.24.


خاتمة

يبدو حقل تحليل السياسة الخارجية، كحقل نظري للدراسة في علم العلاقات الدولية، في صورة لا تتناسب وأهمية ظاهرة بحجم السياسة الخارجية كتفاعلات يومية مستمرة ما بين الفواعل الأعضاء في النسق الدولي. فنظرية السياسة الخارجية أو ما اتفق على تسميتها بتحليل السياسة الخارجية مع جهود الجيل الثاني من باحثي الحقل، هي -بشكل ما- نظرية تحتل وضع "الأقلية" في الحقل الأم العلاقات الدولية، أو نظرية دون هوية أو مشروع بحث تائه —باستخدام توصيفات أبرز باحثيها-، أو دون حدود منهجية متفق بشأنها. إن هكذا وصف قد ينظر له بكونه حكما مجحفا في حق جهد الباحثين الذين أثروا الحقل بمقاربات، نظريات ونماذج مفيدة في تفسير خيارات الدول وشرح صنع قراراتها، لكنها مع ذلك الحقيقة المؤسفة التي وقفنا عليها بعد أن وضع أنفسنا موضع محلل السياسة الخارجية، باحثين في جهود المنظرين عن تفسيرات تعميمية بجدارة تفسيرية مقبولة. لقد وجدنا أنفسنا أمام نظريات، مقاربات ونماذج تحليلية متعددة؛ من حيث وحدة ومستوى التحليل، الخلفية الابستمولوجية، محاور البحث الانطولوجي وحقول المعرفة الاجتماعية المنطلق منها.

كعلم إنساني، فإننا نعتقد أن التعدد في نظريات السياسة الخارجية ليس وجها من وجوه القصور-إن لم يكن على العكس من ذلك؛ أي أحد وجوه التميز- فهكذا خاصية هي التي طورت نظرية العلاقات الدولية وحقول فرعية أخرى ضمن حقل العلاقات الدولية. غير أن هكذا تطور في النظرية العلمية لم يأت بمجرد تجميع جهود الباحثين ووضعها في إطار علمي دون تأصيل منهجي ومعرفي، بل التراكم الحاصل في نظرية العلاقات الدولية، ساهم في بعثه إطلاق حوارات بين إسهامات المنظرين على مدى عقود من التنظير لإرساء دعائم الحقل، فكان الحوار للمنظر بمثابة البوصلة للمستكشف.

لقد أكدت الدراسة افتراضنا بأن الضعف في نظرية السياسة الخارجية إنما يتجه صوب غياب محاكاة لنظرية العلاقات الدولية. بعبارة أخرى، تظهر نظرية السياسة الخارجية وكأنها جسم من النظريات الجزئية المشتتة، والتي تنطلق من مرجعيات ميادين اجتماعية متعددة، وخلفيات أنطولوجية متمايزة، وبناءات ابستمولوجية متنوعة، في سعيها المشترك لتفسير سلوك الدول الخارجي، لكن دون أن يسهم

كل ذلك في بناء التراكم المعرفي الضروري لتطور العلم؛ والسبب هو غياب بوصلة للبحث في تحليل السياسة الخارجية، ونقصد بذلك الحوار النظري بين الإسهامات المتعددة، كما هو حاصل في نظرية العلاقات الدولية؛ بسبب أن أدبيات البحث في تحليل السياسة الخارجية، جعلت من غير الممكن تقييم نظريات السياسة الخارجية إحداها بدلالة الأخرى في شكل حوار نظري يكون بمقدورنا بناءا عليه تصنيف تلك النظريات، المقاربات والنماذج. إنه وبعد هكذا تشخيص لوضعية تحليل السياسة الخارجية، ولتجاوز المأزق النظري السابق، اقترح البحث إطلاق حوارات بين منظورات السياسة الخارجية، لا على أساس المعيار التقليدي لمستويات التحليل، وإنما في شكل اقتباس للحوارات الثلاث في نظرية العلاقات الدولية.

أُطلقت تسمية "الحوار الأول" على النقاش الذي ساد بين اتجاهين تقليدي وعلمي، يمكن وضع العقد الخامس من القرن الماضي كفاصل زمني بينهما. اتجاه تقليدي غير نظري في دراسة السياسة الخارجية، ذلك الذي يعنى بما يمكن تسميته بـ "التوجه السياسي"، والذي أثرى الحقل بدراسات الحالة الغنية بالوصف ولكن الخالية من التفسير. واتجاه علمي، يرى بأن دراسة السياسة الخارجية يجب أن تتحرر من القيود التقليدية وتخضع أكثر للأدوات المنهجية التي لها علاقة وطيدة بركائز الاستدلال الاستقرائي لمحاولة الارتقاء بها إلى ما وراء الوصف نحو القدرة على التصنيف، التفسير، التنبؤ وحتى التعميم؛ أي إيجاد نظرية عامة. ويظهر الحوار بينهما في محاور: منهجية البحث، طبيعة فواعل السياسة الخارجية، إمكانية التعميم ونموذج التفسير المتبنى.

أطلقت تسمية "الحوار الثاني" على النقاش الذي جمع بين اتجاهين علميين، لكنهما يختلفان في منهجية البحث هما الاتجاهين السلوكي وما بعد السلوكي. الاتجاه السلوكي، هو ذلك الاتجاه الذي حكمته الرغبة في الانتقال بعيدا عن دراسات الحالة الوصفية وغير التراكمية نحو بناء تفسيرات منهجية حول ما الذي يقود السياسات الخارجية للدول، وذلك عبر استخدام تقنيات البحث في العلوم الاجتماعية الحديثة وتحديدا المقارنة (السياسة الخارجية المقارنة CFP)، لأجل بلوغ هدف تأسيس حقل للسياسة الخارجية كعلم "عادي" بلغة توماس كون. أما الاتجاه ما بعد السلوكي، فهو ذلك الذي انخرط في مسعى لإعادة تقييم فكرة بعث نظرية عامة للسياسة الخارجية، ومثله مجموعة واسعة من

المقاربات المختلفة لتحليل السياسة الخارجية يجمع بينها قاسم مشترك هو القبول بالانتقائية بدل التعميم في بناء النظرية في السياسة الخارجية. ويظهر الحوار بينهما في محاور: منهجية البحث؛ حول أفضلية المناهج الكمية أو الكيفية. وابستمولوجية البحث؛ حول إمكانية بناء نظرية عامة للسياسة الخارجية من عدمها.

لقد تبنينا اقتراح باحثي العلاقات الدولية من أن أهم مجالات الحوار في حقل العلاقات الدولية خلال السنوات القادمة من المرجح أن يكون بين "العقلانية" و"المعيارية". إن ذات الأمر نراه ينطبق على تحليل السياسة الخارجية كحقل فرعي ضمن حقل أشمل هو العلاقات الدولية. وبذلك يكون الحوار الثالث حوارا عقلانيا–معياريا في تحليل السياسة الخارجية. إن كلا من العقلانية والمعيارية ليستا بنظريتين للسياسة الخارجية، بل من المفيد النظر إليهما كأدوات تحليلية أو مناهج يحلل كلاهما سلوك الدولة الخارجي بشكل مختلف. يشير استخدام العقلانية لتلك التطبيقات المتنوعة لتوظيف نظرية الفاعل العقلاني من أجل فهم سلوك الفاعل بوصفه يتسم دوما بـ "الطابع الهدفي"، بينما يمكن فهم المعيارية بوصفها منهجا خاصا لفهم السلوك الخارجي للدولة، بناء على المدركات الاجتماعية والنفسية.

في هذا الحوار العقلاني–المعياري تبرز هنالك مسائل جوهرية محل خلاف بين المنظورين:أنطولوجيا، القراءة الأنطولوجية تعامل كلا من العقلانية والمعيارية كمجموعة متناقضة من الفرضيات حول الواقع الاجتماعي؛ مما يتكون؟ ما أنواع العلاقة التي تجمع بين عناصره؟ ما طبيعة العلاقة بين الفواعل والبنى؟ وما دور الأفكار والقيم في تشكيل الواقع. ابستمولوجيا، المجال واسع أيضا للتعارض بين العقلانية والمعيارية؛ تعارض يظهر بين أشكال "التنظير السببي" و"التنظير التكويني". فبينما تشير التفسيرات السببية للأسباب الموجودة سلفا، والتي تشرح لنا النتائج المراد تفسيرها، فإن التفسيرات التكوينية تسعى لمعرفة الشروط التي تتكون في سياقها الحقائق والأحداث. أما إمبريقيا، فيظهر الحوار العقلاني–المعياري من حيث الافتراق حول مسائل جوهرية في النظر للواقع؛ مثلا حول ما إذا كانت الخيارات جزءا ناشئا عن ذاتية الفاعل الداخلية، أم مستقلة عن وجوده الاجتماعي، وهل يختار الفاعل سلوكه بناء على النتائج المتوقعة، أم تناسبا مع قيمه وهويته. وهذه النقاط هي التي تشكل محور الخلاف بين النظريتين الواقعية والبنائية كنظريتين عقلانية ومعيارية للسياسة الخارجية على التوالي.

إن الواقعية هي أكثر نظرية عقلانية للسياسة الخارجية، لأن أصحابها والمدافعين عنها يعتقدون أن السياسة الخارجية خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التي تمتد إلى طبيعة النسق الدولي. ولأجل فهم السياسة الخارجية، من الضروري فهم تلك القوانين التي تحكم النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدول، ولما كان عمل هذه القوانين لا يخضع لخصائص الدول الداخلية أو تصورات صناع قراراتها، فإنها من الضروري تطوير نظرية نسقية تعكس هذه القوانين الموضوعية. أما البنائية، فتقدم نفسها كأشهر نظرية معيارية للسياسة الخارجية، من حيث أنها تقدم فهما تصوريا واجتماعيا (غير مادي) للواقع السياسي، بل فهما قائما على دور الأفكار، القواعد، المعايير والهويات. ولأجل فهم السياسة الخارجية، لا بد من قراءة عميقة للبيئة الاجتماعية للفاعل.

لقد تم فحص مضامين هذا الحوار امبريقيا بدراسة حالة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي التي سميت لتميزها بـ "السياسة العربية لفرنسا"، حيث وقف البحث فعلا عند مظاهر عديدة تؤكد اختلاف المقاربة الفرنسية عن المقاربات الغربية –والأمريكية خاصة– للكثير من القضايا العربية، بحيث تظهر فرنسا مختلفة فعلا في طبيعة إدراك القضايا العربية بشكل يوحي بأنها أكثر تفهما للرؤية العربية. ومنذ أسس ديغول لهذا التوجه في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي، ظلت هنالك استمرارية مميزة لهذه السياسة رغم التحولات الداخية والخارجية وعلى مستوى صناع القرار.

إنه في تفسير السياسة العربية لفرنسا، قدمت لنا كلا المقاربتين العقلانية والمعيارية تفسيرات جديرة بالثقة. فالمقاربة العقلانية الواقعية للسياسة العربية لفرنسا تملك تفسيرات مؤسسة حين تربط بين سلوك سياستها الخارجية وأهداف القوة السياسية؛ ففرنسا وجدت في العالم العربي الفضاء المناسب لتحقيق مجموعة من أهداف المصلحة الوطنية المرتبطة بالقوة، والتي تعتقد فرنسا بمركزيتها في سياستها؛ ضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب يتحدى الهيمنة الأمريكية الأحادية السائرة نحو الثبات. ولا تقل المقاربة البنائية المعيارية جدارة تفسيرية في ربطها بين السياسة العربية لفرنسا ومفهوم الهوية الوطنية أو متطلبات الدور، الذي يتطلب من فرنسا الحفاظ على مكانة دولية متميزة تسمح لها بالانخراط في جميع الشؤون الدولية التي تعني العالم، والعالم العربي باعتباره فضاء مهما للتفاعل العالمي، فقد وجدت فيه السياسة الخارجية الفرنسية الفضاء المناسب للاضطلاع بهذا الدور.

لقد سمحت لنا الدراسة الامبريقية بالوصول إلى النتيجة التي مفادها أن فهما أفضل للسياسة العربية لفرنسا، لا يمكن تطويره إلا عبر مقاربة تأليفية بين التفسيرات العقلانية والمعيارية. فالعلاقة بين التفسيرين تكاملية أكثر منها اقصائية، بحيث ما أن يظهر أحد المنظورين العقلاني أو المعياري قوة تفسيرية، إلا ويظهر أيضا عجزا تفسيريا لا يجد تكملته إلا في المنظور الآخر. فأهداف الاستقلالية، المكانة وتعددية الأقطاب في السياسة الخارجية الفرنسية، من الخطأ تحليليا النظر إليها بشكل أحادي كأهداف عقلانية محضة أو أهداف معيارية صرفة.

ختاما، فإن الحوار النظري العقلاني-المعياري في تحليل السياسة الخارجية المقدم في هذا البحث، يدعونا إلى الابتعاد عن مهمة فحص نظريات متنافسة، والنظر إلى مقتربات السياسة الخارجية العقلانية او المعيارية على أن كلا منها بديل للأخر، أو أنها تقدم رؤى تقصي الرؤى الأخرى؛ لأن كلا منها يقدم تفسيراته في ضل ظروف مختلفة، ويملك الأفضلية في حالات دون غيرها. وحقيقة أن كل مقترب يملك الأفضلية في سياق موقف ما، فإن ذلك لا يثبت له امتيازا دون الآخر أو يدحضه -بأي حال من الأحوال- ولكنه يؤشر فقط لطبيعة البيئة التي ينظر فيها الفاعل لنفسه أو السياق الذي يصنع فيه سلوكه ويتخذ قراره فيه. ويستتبع ذلك، أن نظرية السياسة الخارجية الجيدة يجب أن تأخذ في الاعتبار كل من تأثير متغيرات القوة —العقلانية- والأفكار —المعيارية- في تفسير سلوكات الدول؛ ما دام كل منها قادرا ومؤهلا للاقتراب لسلوك السياسة الخارجية، ولا يمكن أحيانا فهم أحدها دون الرجوع للآخر. إن العقلانية والمعيارية لا بد أن يدمجا مع بعض من أجل فهم أفضل للسياسة الخارجية، فبينما تضمين الرؤى الواقعية في تحليل البنائية الاجتماعية، يمكن أن يساعد الباحثين على تحديد الدرجة والشروط التي في ضلها تضطلع العوامل المعيارية بدور مستقل، فإن البنائية الاجتماعية تمنحهم إجابات حيث تقف العقلانية الواقعية عاجزة عن الإجابة، إنها تحدد كيف تعرف الدولة مصالحها، وكيف تختار من بين بدائل السياسة الخارجية.

# قائمة المصادر والمراجع

# أولا/ باللغة العربية:

## *1- الكتب:*

1- أبو جابر، كامل وآخرون، **ديغول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل**، عمان: منتدى الفكر العربي، 1990.

2- بوقنطار، الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

3- جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.

4- الحاج، علي، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

5- حتى، ناصر يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 .

6- الرمضاني، مازن إسماعيل، **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، عمان: دار الكتاب العربي، 1991.

7- زكريا، فريد، **من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة : رضا خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

8- سان برو، شارل، **السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2003.

9- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.

10- سليم، محمد السيد، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987

11- شيراك، جاك، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1996.

12- الشعيبي، عماد فوزي، **السياسة وفن الحكم: أبحاث في العقلانية السياسية**، دمشق: دون دار نشر،1991.

13- عودة، جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، القاهرة: دار الهدى، 2003.

14- فرج أنور محمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: قراءة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتجية، 2007.

15-كمال، محمد مصطفى ونهرا، فؤاد، **صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية–الأوربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

## *2- المجلات و الدوريات:*

1- أمين، سمير، "جيوستراتجية الإمبريالية المعاصرة "، ***المستقبل العربي***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 310، ديسمبر 2004 .

2- جارسون، جوزيه، " فرنسا والصراع الإيراني العراقي"، ***السياسة الدولية***، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 91، جانفي 1988.

3- ماركو، جون، "أوربا و الشرق الأوسط : رغبة تنتظر القدرة [ رؤية فرنسية ] "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، العدد 148، أفريل 2002.

4- المديني، توفيق، "هل هناك سياسة عربية لفرنسا"، **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتجية، العدد 95 ، ماي 2000.

5- عوض، هدى راغب، "سياسة الانفرادية الأمريكية في مواجهة العمل المشترك الأوربي"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 152، أفريل 2003.

6- عكاشة، سعيد، "المبادرات الأوربية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ، العدد 148، أفريل 2002 .

7- رولو، إيريك، "سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 319، سبتمبر 2005.

# ثانيا: باللغة الأجنبية (الانجليزية و الفرنسية)

## *1- Books:*

1- Allen, David & Pijpers,Alfred (Eds), **European Foreign Policy Making and the Arab-Israeli Conflict**, Netherlands: Martinus Nijhoff Publishers, 1984.

2- Baylis, John & Smith, Steve (Eds), **The Globalization of World Politics**, Oxford: Oxford University Press, Third Edition, 2003.

3- Baylis, John, (Eds), **Contemporary Strategy: Theories & Policies**, London: Redwood Burn, 1981.

4- Booth, Ken & Smith, Steve (Eds), **International Relations Theory Today**, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press,1997, Second Edition.

5- Brown, Chris, **Understanding International Relations**, New York, Palgrave Edition, Second Edition, 2001.

6- Bozdaglioglu, Yücel, **Turkish Foreign Policy And Turkish Identity: A Constructivist Approach**, London: Routledge, 2003.

7- Breuning, Marijke**, Foreign Policy Analysis: A Comparative Introduction,** London: Palgrave Macmillan, 2007.

8- Carlsnaes, Walter, Risse, Thomas and Beth A. Simmons (Eds), **Handbook of International Relations**, London: SAGE Publications Inc, 2002

9- Colin, Elman &, Miriam Findus, Elman (Eds), **Progress in International Relations Theory: Appraising the Field**, Cambridge: MIT Press, 2003.

10 -Dorothy, Pickles, **The Government and Politics in France**, Volume 2, London: Methuen & CO LTD, 1973.

11- Guzzini, Stefano & Rynning, Sten, **Realism and Foreign Policy Analysis**, Copenhagen, Peace Research Institute, 2001.

12- Hermann, Charles & Others, **Why Nations Act: Theoretical Perspective For CFP Studies**, London: Sage Publications, 1978.

13- Hill, Christopher, **The Changing Politics of Foreign Policy**, Hampshire: Palgrave Macmillan Limited, 2003.

14- Hudson, Valerie, **Foreign Policy Analysis: Classic And Contemporary Theor**y, New York: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.,2007

15- Hudson, Valerie (Eds), **Culture & Foreign Policy**, London: Lynne Rienner Publishers, 1997.

16- Kapstein, Ethan & Mastanduno Michael (Eds.), **Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War**, Columbia, Columbia University Press, 1999.

17- Kubálková, Vendulka (Eds), **Foreign Policy in a Constructed World,** New York: M.E. Sharpe, Inc Publisher, 2001.

18- Lawson, Stephanie, **The New Agenda for International Relations: from Polarization to Globalization in World Politics**, Oxford: Blackwell Publishers, 2002.

19- Lindstrom, Gustav and Others, **Shift or Rift: Assessing US- EU Relations After Iraq,** Paris: European Union Institute For Security Studies, 2003.

20- Light, Margot & A.J Groom, **Contemporary International Relations, A Guide to Theory**, London: Pinter Publishers, 1994.

21- Lobell, Steven, Norrin M. Ripsman, Jeffrey W. Taliaferro (Eds), **Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy**, Cambridge: Cambridge University Press,2009

22- Mendez , Antonio, **French and US Approaches to Foreign Policy**, New York: Palgrave Macmillan, 2014.

23- Mintz, Alex (Editor), **Integrating Cognitive and Rational Theories of Foreign Policy Analysis**, New York: Palgrave Macmillan, 2003.

24- Mintz, Alex & DeRouen, Karl, **Understanding Foreign Policy Decision Making,** Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

25 - Neack, Laura, **The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era,** Second Edition**,** New York: Rowman & Littlefield Publishers Inc, 2008.

26- Neack, Laura, Jeanne A. K. Hey, Patrick **J.** Haney (Eds), **Foreign Policy Analysis :Continuity and Change in Its Second Generation**, New jersey: Prentice-Hall Inc. A Simun & Schuster Company, 1995.

27- Rosenau, James, **The Scientific Study of Foreign Policy**, New York: The Free Press, 1971.

28- Sato, Yoichiro & Hirata, Keiko (Eds), **Norms, Interests, and Power in Japanese Foreign Policy**, New York: Palgrave Macmillan, 2008.

29- Styan, David, **France and Iraq : Oil, Arms and Foreign Policy Making in the Middle East**, Paris: Library of International Relations, 2006.

30- Thorun, Christian, **Explaining Change in Russian Foreign Policy: The Role of Ideas in Post-Soviet Russia's Conduct towards the West**, London: Palgrave Macmillan, 2009.

31- Weber, Cynthia, **International Relations Theory, A Critical Introduction**, Third edition, London, Routledge : New York, 2010.

## *2 – Periodicals:*

1- Al-Ashaal, Abdallah, "Quelles Réflexions Sur la Politique de la France dans le Monde Arabe", Paris , **Annuaire Française des Relations Internationales(AFRI)**, Vol 1, 2000.

2- Bokhari, Kamran, "A Constructivist Approach to American Foreign Policy"**, The American Journal of Islamic Social Sciences** 19:3.

3- Dugis, Vinsensio, "Analysing Foreign Policy", **Masyarakat Kebudayaan Politik**, Vol. XX - No. 2 / April-2007.

4- Gallis, Paul, "French : Factors Shaping Foreign Policy ,and Issues in US- French Relations"**, Congressional Research Service**, the Library of Congress ,Washington DC, May 2006.

5- Groom, A.J.R., "Foreign Policy Analysis : From Little Acorn to Giant Oak?", **International Studies**, (2007).

6- Hill, Christopher, "The Credentials of Foreign Policy Analysis"**, Millennium Journal of International Studies,** (1974).

7- Houghton, David Patrick, "Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach", **Foreign Policy Analysis** (2007).

8- Hudson, Valerie, "Foreign Policy Analysis: Yesterday, Today and Tomorrow", **Mershon International Studies Review**, (1995) 39.

9- Hudson,Valerie, Foreign, "Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations", **Foreign Policy Analysis** (2005) 1.

10-Houghton, David Patrick, "Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach", **Foreign Policy Analysis**, (2007) 3.

11- Ipek, Pinar, "Ideas and Change in Foreign Policy Instruments: Soft Power and the Case of the Turkish International Cooperation and Development Agency", In, **Foreign Policy Analysis** (2013).

12- Kaarbo, Juliet,"Foreign Policy Analysis in the Twenty-First Century: Back to Comparison, Forward to Identity and Ideas", in: Jean A.Garrison (editor), Foreign Policy Analysis in 20/20: A Symposium, **International Studies Review** (2003).

13- Knudsen, Olav, "National Interests and Foreign Policy: On the National Pursuit of Material Interests", **Cooperation and Conflict**, 1979 .

14- Macleod, Alex, "Just defending National Interests? Understanding French Policy Towards Iraq since The End of the Gulf War", **Journal of International Relations and Development**, Vol 7, N°: 4, 2004.

15- Mohammad Nia, Mahdi, "A Holistic Constructivist Approach to Iran's Foreign Policy", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 2 No. 4; March 2011.

16- Pacreau,Xavier, "la France E L'Allemagne A Travers La Crise Iraquienne , Objectifs et Mobiles", **Annuaire Française des Relations Internationales(AFRI)**,Vol 5, 2004.

17- Rieker, Pernille, "French Foreign Policy and The Limits of Europeanization", **Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)**, Oslo, Issue number 692, 2005.

18- Rieker, Pernille, "Power, Principles and Procedures: Reinterpreting French Foreign Policy Towards the USA (2001-2003)", **Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)**, Oslo, Issue number 672, 2004.

19- Riim, Toomas, "Estonia and NATO: A Constructivist View on a National Interest and Alliance Behaviour", **Baltic Security & Defence Review**,Vol 8, 2006.

20- Snyder, Robert, "Bridging the Realist/Constructivist Divide: The Case of the Counterrevolution in Soviet Foreign Policy at the End of the Cold War", **Foreign Policy Analysis**,1 (2005) .

21- Taheri, Amir, "France Arab Policy,Time To Debate", **American Foreign Policy Interests**, 01/2003.

22- Taliaferro, Jeffrey, "Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited", **International Security**, Vol. 25, No. 3 (Winter, 2000-2001).

23- Trubowitz, Peter, "Structure and Choice in Foreign Policy Analysis", **Centro de Investigación y Docencia Económicas(CIDE)**, Mexico-Toulana, №79.

24- Väyrynen, Raimo, "Notes on Foreign Policy Research", **Cooperation and Conflict** (1972) 7.

25- White, Brian , "The European Challenge to Foreign Policy Analysis"**, European Journal of International Relations**, (1999) 5.

26- « Les États-Unis et l'Europe Face Au Conflit Israelo-Palestinien », ***Questions Internationales***, La Documentation Française, Paris, № 9, Septembre-Octobre 2004.

## 3 -Working Papers:

1- Ambrosio, Thomas, "**The Russo-American Dispute Over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods**", Paper Presented at International Studies Association Annual Conference, Honolulu, 2005.

2- Baumann, Rainer and Others, "**Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy** ",Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung**,** Tübingen,Germany, Working Paper, № 30a.

3- Beneš, Vít,"Role theory: **"A conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis?"**, Paper prepared for the Third Global International Studies Conference "World Crisis. Revolution or Evolution in the International Community?", 17-20 August2011, University of Porto, Portugal.

4- Bienen, Derk (and Others), "**Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy: An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory"**, Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Germany, Working Paper, № 33a.

**Constructivist Foreign :**and others), "**Norms and Foreign Policy** (5- Boekle, Henning **Policy Theory**", Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung**,** Tübingen, Germany, Working Paper, №. 34a

6- Busby, Joshua, "**Good States: Prestige and Reputational Concerns of Major Powers under Unipolarity",** Prepared for delivery at the 2005 Annual Meeting of the American Political Science Association, Marriott Wardman Park, Washington, DC September 1-4, 2005.

7- Clavier, Sophie, "**Mickey Mouse and the French Identity**", Paper Presented at the 46th Annual Convention of the International Studies Association (ISA), Honolulu, Hawaii, March 1-5, 2005.

8- Galariotis, Ioannis, " **The Social Construction of Greek Foreign Policy: A Constructivist Reinvigoration**", Paper prepared for the 3rd Hellenic Observatory PhD

Symposium "Contemporary Greece: Structures, Context and Challenges", London School of Economics and Political Science, 14 – 15 June.

9- Howard, Peter, "**Constructivism and Foreign Policy? A New Approach to FP Analysis**", Presented at the annual meeting of the International Studies Association-Northeast, Philadelphia, PA November 17, 2005.

10- Huang, Min-Hua, "**Constructive Realism: An Integrated IR Theory of Idea, Strategy, and Structure**", paper prepared for presentation at the Annual Conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 3-6, 2003.

**France and :**11- Krotz, Ulrich, "**National Role Conceptions and Foreign Policies Germany Compared**" , Minda de Gunzburg Center for European Studies, Harvard , p.151/2 0 № University, Working Paper

12- Lindeman, Kaori Nakajima, "**What Makes a Revisionist State Revisionist? The Role of International Norms in State Identity Formation**", Paper prepared for presentation at the 43rd Annual International Studies Association Convention, New Orleans, 23-27, March 2000.

13- Macleod, Alex, "French Policy Toward Iraq Since The Gulf War: A realist Dream Case? ", Paper prepared for the 40th Annual Convention of the International Studies Association (ISA), Washington, D.C. February 16–20, 1999.

14- Rittberger, Volker, "Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories**"**, Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Germany, Working Paper № 30a, .

15- Sasley, Brent, "**Ideas and Power: The Construction of Israeli Foreign Policy**", Paper prepared for the 45rd Annual Convention of the International Studies Association (ISA), Montreal, Quebec,17-20 March 2004.

16- « **French Negotiating Style** », United States Institute Of Peace, Washington,DC, Special Report, April 26, 2001.

## *4- Doctoral Dissertations:*

Timo Behr, "**France**, **Germany and Europe′s Middle East Dilemma: The Impact of National Foreign Policy Traditions on Europe′s Middle East Policy"**, A Dissertation Submitted to Johns Hopkins University in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy,2007, Baltimore, Maryland.

## *5-Internet Links:*

1- Gordon, Philip, "**The French Position** ", The National Interest, fall 2000, In:

http://www.brookings.edu/views/articles/gordon/2000fall_ni.htm

2- Ignazi,Piero, "**French Dissent to the Iraq War: A significant "No"** ", Working Paper for the course on Analisi della Politica Estera, In:
http://www.foreignpolicy.it/cgi-bin/news/adon.cgi?act=doc&doc=2198&sid=19

3- Van Herpen, Marcel, "**Chirac's Gaullism : Why France Has Become The Driving Force Behind An Autonomous European Defence Policy**", In: www.cicerofoundation.org/pdf/vanherpen_chirac_gaullism.pdf

4- Warrington, Robert ," **DeGaulle, Nato, And Gaullist Foreign Policy**", Washington : National Defense University, Core Course Essay, 1994, In: www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA440699

5- Wæver, Ole, " **Discourse Analysis as Foreign Policy Theory: The case of Germany and Europe** ", *Center For German and European Studies*, University of California, November 1996,In: www.ciaonet.org/wps/sites/ucbcges.html

**الموضوع** **الصفحة**

**فهرس الجداول:**

" إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر "

العماد الأصفهاني